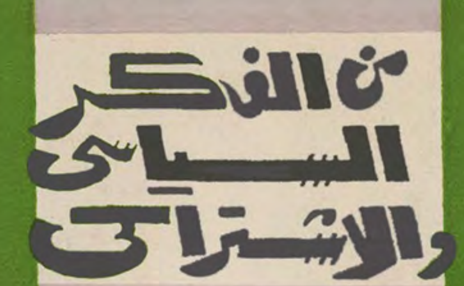
وزارة الثقافة والإرشاد القومى
المؤسسة المصرية العامة
للتأليف والترجمة والطباعة والنشر



الثورة فى إفريقية

تأليف
ك. مادهو بانيكار



ترجمة : روفائيل جرجس

مراجعة : محمد محمود الصياد

الثورة فى إفريقية

تأليف

ك . مادهو پانيكار

(K. Madhu Panikkar)

ترجمة

روفائيل جرجس

مراجعة

محمد محمود الصياد

وزارة الثقافة والإرشاد القومى

المؤسسة المصرية العامة

للتأليف والترجمة والطباعة والنشر

مطابع كوستاتسوماس وشركاه
٥ شارع وقف الخربوطلي بالظاهر ج ع م
تليفون ٩٠٠١١٨ س. ت ٦٣٤١١

محتويات الكتاب

الجزء الأول

القومية وقيام الدول القومية

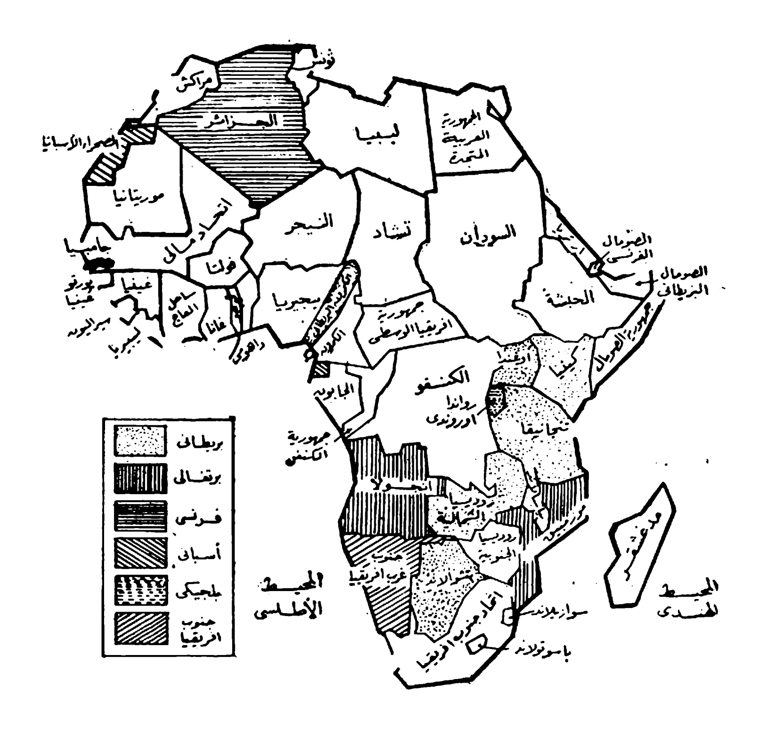
الجزء الثانى

غينيا : حالة للدراسة

أسماء البلاد المبينة بالخريطة

فى أول الكتاب

١ – الجمهورية العربية المتحدة (مصر)
٢ – ليبيا
٣ – تونس
٤ – الجزائر
٥ – المغرب (مراكش)
٦ – الصحراء الإسبانية
٧ – موريتانيا
٨ – اتحاد مالى (انقسم إلى مالى والسنغال)
٩ – النيجر
١٠ – شاد
١١ – السودان
١٢ – أريتريا
١٣ – الصومال الفرنسى
١٤ – الصومال البريطانى
١٥ – أثيوبيا
١٦ – جمهورية الصومال (صوماليا)
١٧ – كينيا
١٨ – أوغندة
١٩ – جمهورية أفريقيا الوسطى
٢٠ – الكميرون
٢١ – الكميرون البريطانى
٢٢ – نيجيريا
٢٣ – داهومى
٢٤ – توجو
٢٥ – غانا
٢٦ – فولتا
٢٧ – ساحل العاج
٢٨ – ليبريا
٢٩ – غينيا
٣٠ – غمبيا
٣١ – سيراليون
٣٢ – غينيا الإسبانية
٣٣ – جابون
٣٤ – جمهورية الكونغو
٣٥ – الكونغو
٣٦ – رواندا أورندى
٣٧ – تنجانيقا
٣٨ – أنجولا
٣٩ – نياسالاند
٤٠ – موزمبيق
٤١ – روديسيا الشمالية
٤٢ – روديسيا الجنوبية
٤٣ – أفريقيا الغربية الجنوبية
٤٤ – بتشوانا لاند
٤٥ – اتحاد جنوب أفريقيا
٤٦ – سوازيلاند
٤٧ – باسوتولاند
٤٨ – مدغشقر



الوضع السياسى للأقاليم الإفريقية
فى عام ١٩٦٠

الجزائر : كانت مستعمرة فرنسية — قومية — وظلت مشتبكة فى كفاح مع فرنسا عدة سنوات ونالت استقلالها فى ٧ يولية عام ١٩٦٢ .

أنجولا : مستعمرة برتغالية .

باسوتولاند : مستعمرة بريطانية .

بتشوانا لاند : مستعمرة بريطانية .

الكميرون (البريطانى) : كان تحت وصاية بريطانيا بتكليف من الأمم المتحدة ، انضم الجزء الشمالى منه إلى نيجيريا والجزء الجنوبى إلى جمهورية الكمرون (١٩٦١) .

الكميرون : مستعمرة ألمانية — تحت وصاية الأمم المتحدة باشراف فرنسا — استقلت سنة ١٩٦٠ .

جمهورية أفريقية الوسطى : مستعمرة فرنسية — أصبحت جمهورية مستقلة استقلالا ذاتياً داخل الرابطة الفرنسية سنة ١٩٦٠ .

تشاد : مستعمرة فرنسية وأصبحت جمهورية مستقلة استقلالا ذاتياً فى نطاق الرابطة الفرنسية سنة ١٩٦٠ .

الكونغو (البلجيكى) : مستعمرة بلجيكية استقلت سنة ١٩٦٠ ه

جمهورية الكونغو : مستعمرة فرنسية ، صارت جمهورية مستقلة استقلالا ذاتياً فى نطاق الرابطة الفرنسية سنة ١٩٦٠ .

داهومى : مستعمرة فرنسية ، وأصبحت جمهورية مستقلة استقلالا ذاتياً فى نطاق الرابطة الفرنسية سنة ١٩٦٠ .

أريتريا : كانت فى الأصل مستعمرة إيطالية ، وأصبحت بعد الحرب إقليما تحت الوصاية — ثم اندمجت فى أثيوبيا .

أثيوبيا : دولة مستقلة .

جابون : مستعمرة فرنسية ، وصارت جمهورية مستقلة استقلالا ذاتياً فى داخل الرابطة الفرنسية سنة ١٩٦٠ .

جامبيا : مستعمرة بريطانية .

غانا : (وكانت تعرف قبلا بساحل الذهب) — مستعمرة بريطانية استقلت سنة ١٩٦٠ .

غينيا : مستعمرة فرنسية استقلت سنة ١٩٥٨.

غينيا (الأسبانية) : مستعمرة أسبانية .

ساحل العاج : مستعمرة فرنسية وأصبحت جمهورية مستقلة استقلالا ذاتياً فى داخل الرابطة الفرنسية سنة ١٩٦٠ .

كينيا : مستعمرة بريطانية فى طريقها إلى الحكم الذاتى الداخلى .

ليبريا : دولة مستقلة منذ سنة ١٨٤٧ .

ليبيا : مستعمرة إيطالية كانت تشترك فى إدارتها بريطانيا وفرنسا منذ سنة ١٩٤٢ ، واستقلت فى سنة ١٩٥١ .

مدغشقر : مستعمرة فرنسية ، وأصبحت جمهورية مستقلة استقلالا ذاتياً فى داخل الرابطة الفرنسية سنة ١٩٦٠ .

اتحاد مالى : مستعمرة فرنسية أصبحت جمهورية مستقلة استقلالا ذاتياً فى نطاق الرابطة الفرنسية سنة ١٩٥٨ ، وكان يتكون من مستعمرتى السنغال والسودان الفرنسى ، انفصم الاتحاد فى ٢٢ سبتمبر ١٩٦٠ واحتفظ السودان باسم مالى .

موريتانيا : مستعمرة فرنسية وصارت جمهورية مستقلة استقلالا ذاتياً فى داخل الرابطة الفرنسية سنة ١٩٦٠ .

مراكش : محمية فرنسية استقلت سنة ١٩٥٦ .

موزمبيق : مستعمرة برتغالية .

النيجر : مستعمرة فرنسية أصبحت جمهورية مستقلة استقلالا ذاتياً فى نطاق الرابطة الفرنسية سنة ١٩٦٠ .

نيجيريا : مستعمرة بريطانية استقلت سنة ١٩٦٠ .

اتحاد نياسالاند وروديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية : مستعمرة بريطانية فى طريقها إلى الاستقلال .

بورت غينيا : مستعمرة برتغالية .

رواندا أورندى : مستعمرة ألمانية — وضعت تحت وصاية بلجيكا بتكليف من الأمم المتحدة — استقلت سنة ١٩٦٢ كدولتين منفصلتين هما رواند ، يوروندى .

الصحراء (الأسبانية) : مستعمرة أسبانية .

سيراليون : مستعمرة بريطانية استقلت فى سنة ١٩٦١ .

جمهورية الصومال (صوماليا) : مستعمرة إيطالية — وضعت تحت وصاية الأمم المتحدة — استقلت سنة ١٩٦٠ .

الصومال البريطانى : مستعمرة بريطانية ، استقلت سنة ١٩٦٠ واندمجت فى صوماليا .

الصومال الفرنسى : مستعمرة فرنسية .

أفريقيا الجنوبية الغربية : تحت إدارة اتحاد جنوب أفريقيا وفى طريقها إلى الحكم الذاتى الداخلى .

السودان : كان يسمى قبلا السودان الإنجليزى المصرى — تحت الحكم الثنائى — استقل سنة ١٩٥٦ .

سوازيلاند : مستعمرة بريطانية .

تنجانيقا : مستعمرة بريطانية وضعت تحت وصاية الأمم المتحدة — استقلت سنة ١٩٦٢ .

توجولاند : مستعمرة فرنسية تحت وصاية الأمم المتحدة ، أصبحت جمهورية مستقلة سنة ١٩٦٠ .

تونس : محمية فرنسية استقلت سنة ١٩٥٦ .

أوغندة : مستعمرة بريطانية فى طريقها إلى الحكم الذاتى الداخلى (استقلت سنة ١٩٦٢) .

إتحاد جنوب أفريقيا : صار عضواً فى الدومنيون البريطانى سنة ١٩١٠ .

الجمهورية العربية المتحدة (مصر) : كانت محمية بريطانية — استقلت سنة ١٩٢٢ .

فولتا العليا : مستعمرة فرنسية — فجمهورية مستقلة استقلالا ذاتياً فى نطاق الرابطة الفرنسية .

الجزء الأول

القوميّة وقيام الدول القوميّة

الفصل الأول

إفريقية فى العالم الحديث

اقترن بنهاية الحرب العالمية الثانية تقلص ظل السطوة الأوربية فى آسيا . فالبريطانيون ، وقد أدركوا أن أفضل سبيل لتأمين مصالحهم المالية والتجارية هو كسب ثقة الشعب ، انسحبوا بطريقة لطيفة هادئة . أما الهولنديون فقد حاولوا الإبقاء على مركزهم فى إندونيسيا باستعراض قوتهم العسكرية ، ولكنهم ، وقد لقوا مقاومة من الأندونيسيين واستنكاراً أدبياً من الرأى العالمى ، انسحبوا دون أن يحتفظوا بود الشعب وصداقته . وأما فرنسا فاستطاعت أن تقنع أمريكا بأن « الوجود الفرنسى » فى الهند الصينية هو أحسن وسيلة لحماية الديمقراطية إلى أن حلت بها كارثة « ديان بيان فو » . وما حل عام ١٩٥٤ حتى كان النظام الاستعمارى الأوربى فى جنوب شرقى آسيا يجتاز مرحلة التصفية . ولم تبق إلا الملايو تحت سلطان بريطانيا ، ولكن حتى فى هذه الحالة كانت مواعيد الانسحاب قد تحددت .

وفى نفس الوقت تقريباً ، كانت هناك عملية مماثلة تقوض أركان مركز أوربا فى الشرق الأوسط . ذلك أن دول الشرق الأوسط كانت مستقلة اسمياً ، وأما موارد ثروتها الكبرى ، مثل آبار الزيت وقناة السويس ، فكانت تحت سيطرة الدول الأوربية . وفى هذه المنطقة أيضاً كانت القومية هى المذهب الفكرى المسيطر . وكان هدف بريطانيا التى كانت منذ بدء الحرب القوة الأجنبية الوحيدة فى المنطقة ، أن تسخر القومية العربية لتحقيق

صالحها الاستعمارية . وحتى تصل إلى هذا الغرض كانت تقوم بعمل « القابلة » لجامعة الدول العربية . غير أن نوع أنظمة الحكم التى كانت تشجعها فى هذه المنطقة — الحكم الملكى الهاشمى فى الأردن والعراق ، وحكم فاروق فى مصر — لم يتفق مع مطالب الشعوب فى المنطقة ، لأنها كانت تهتم أول ما تهتم بنظام حكم يقوى أواصر الأخوة العربية ، ويقوى على اتخاذ موقف مستقل فى الشئون العالمية . ولم يكن أول ظهور للقومية الجديدة فى البلاد العربية بل فى إيران ، حيث أبان مصدق للعالم ، وهو يكافح ضد شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية ، أنه ليس من الضرورى أن تكون الدولة قوية عسكرياً لتحقق الاستقلال الاقتصادى .

ولربما كانت تجربة مصدق هى نقطة التحول فى العلاقات بين الدول النامية فى الشرق الأوسط والدول الأوربية . ذلك أنها أبانت بجلاء لكل ذى عينين أن دبلوماسية المراكب الحربية لم تعد أمراً ممكناً فى عالم مابعد الحرب . فان أية دولة صغيرة ضعيفة تستطيع ، بدون أن تنال أى جزاء ، أن تؤمم شركة دولية كبرى وترفع شكواها ضد الدولة الاستعمارية إلى هيئة الأمم . ولم يذهب الدرس هباء فى الشرق الأوسط ، فسرعان ما وقعت شركات الزيت اتفاقيات جديدة . وخطا العالم خطوة من « عبدان » إلى السويس ، ولم يؤد فشل التدخل الإنجليزى الفرنسى إلا إلى تأكيد قوة الرأى العام العالمى الهائلة فى عالم ما بعد الحرب ، تلك القوة التى لم يكن ليتحداها إلا الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى دون خشية من عقاب .

ولقد أدى ضياع الامبراطورية فى جنوب آسيا إلى إبراز أهمية قارة أفريقية . فانتقل زراع البن والشاى من الهند وسيلان إلى كينيا ، وشرع زراع المطاط يجرون تجاربهم فى نيجيريا . وأفادت أفريقية الفرنسية والبلجيكية من الخبرة التى اكتسبها المزارعون فى الهند الصينية وأندونيسيا. وأخذ المصرفان الفرنسيان اللذان لعبا دوراً بارزاً فى تنمية اقتصاد الهند الصينية (بنك الهند

الصينية وبنك باريس والأراضى المنخفضة) ـ أخذا يتدخلان فى أفريقية الاستوائية وأفريقية الغربية الفرنسية على نطاق واسع .

على أن هذا الاهتمام لم يكن اقتصادياً خالصاً .وقد أدركت جريدة « التايمز » فى مقال افتتاحى لها نشر فى أول ديسمبر سنة ١٩٤٩ الأهميـة الاستراتيجية لقارة أفريقية فى أية حرب عالمية جديدة ، فقالت : « إن أفريقية هى القارة الجديدة ، وهى محور التنمية فى القرن العشرين ، ومركز المشكلات الخاصة بالأجناس ، وحلقة الاتصال بين أوزبا وأمريكا من ناحية وبين أوربا وأستراليا ونيوزيلندة والشرق الأقصى من ناحية أخرى » . وهكذا أصبحت أفريقية مركز العالم . لقد كان ميناء « دكار » أقرب نقطة للعالم الجديد ، وكان المأمول أن كينيا يمكن تحويلها إلى قاعدة جديدة للتحكم فى البحر الأحمر والمحيط الهندى . ولهذا فحتى لو فرضنا ضياع الشرق الأوسط وتوقف قناة السويس عن أن تكون طريقاً دولياً ، تستطيع بريطانيا أن تظل على اتصال بالشرق . وكان للفكرة دوى أكثر فى فرنسا ، ذلك أن التفكير السياسى والاستراتيجى فى فرنسا بعد الحرب كانت تسيطر عليه هزيمة سنة ١٩٤٠ . ففى عصر الحرب الصاروخية الخاطفة والحرب النووية ، يصبح المجال الفسيح هو الوسيلة الوحيدة للدفاع . لهذا كانت فرنسا تبحث عن « سيبريا » أخرى ، ووجدت ضالتها فى الصحراء الكبرى . ونشأت عن الرغبة فى المجال الفسيح نظرية دولة فرنسية تمتد من « دنكرك » إلى « تمانراست »[١] ثم تمتد هى والدول المرتبطة بها إلى الكونغو . وكان المشروع الضخم لبعث فرنسا يشمل خلق خمسة مراكز صناعية كبرى فى أفريقية ، اثنان فى الشمال وواحد فى كل من « كلم بيشار » و « كونكورى » و « كوفيلون » وبها صناعات تعدينية قابلة للتوسع السريع . وقد بدأت هذه المشروعات فعلا . فنمت « دكار » و « ابيدجان » وأصبحتا ميناءين كبيرين ، وستظل دكار من أهم الموانى فى

---

(١) Tamanrasset .

العالم الناطق بالفرنسية . وأعدت المطارات إعداداً عصرياً بحيث أصبحت قادرة على استقبال أكبر الطائرات .

وأدى الخلاف بين فرنسا وبريطانيا على تركيز الاهتمام على مناطق مختلفة فى أفريقية إلى اتباعهما سياستين مختلفتين . فقد كان هدف فرنسا ، ولا يزال ، التنمية السريعة لأفريقية الغربية والاستوائية . وهى فى سبيل تحقيق هذا الهدف مستعدة لمنح امتيازات سياسية واسعة المدى منها الاستقلال للدول غير المستقلة . وغرضها من هذا أن ترى الأفريقيين فى بلادهم راضين أن يظلوا داخل دائرة النفوذ الفرنسى اقتصادياً وعسكرياً ولكن بريطانيا من جهة أخرى كانت تواجه مشكلة اجتماعية ، فهناك طبقة صغيرة من المستوطنين البيض تقبض على زمام السلطة السياسية من جنوب أفريقية إلى روديسيا الجنوبية والشمالية ثم إلى مرتفعات كينيا . وكانت تشعر أن نظاماً يقوم على وجود المستوطنين الأوربيين أصلح لصيانة المصالح البريطانية من قيام دول أفريقية تحكم نفسها بنفسها . وعلى هذا الأساس ، لا على أساس الولاء للمستوطنين ، اتبعت سياسة تختلف فى شرق أفريقية عنها فى غرب أفريقية . وهكذا كانت السياسة البريطانية فى الشرق تقوم على قمع الحركات القومية فى الوقت الذى كانت تغير بريطانيا الدساتير فى الغرب مرة كل ثلاث سنوات .

على أنه كانت هناك عوامل أخرى تؤكد الأهمية الجديدة لقارة أفريقية : ففى أثناء الحرب أصبحت أفريقيا أكبر مصدر يحصل منه على الحبوب الزيتية ، والكاكاو ، والقصدير واليورانيوم . وكان المظنون أن العالم سيعانى فى المستقبل القريب من النقص فى المعادن ، وأن أفريقية تتوفر فيها هذه المعادن بكميات هائلة وكان لهذا التفكير بعض ما يبرره . أما وقد اكتشف البترول فى الصحراء الكبرى ، ويوجد الحديد والنحاس والمنجنيز والبوكسيت وغيرها من المعادن الأخرى بكميات وفيرة فى كل أنحاء القارة ، فقد ازدادت أهمية أفريقية الاقتصادية .

وقد أدى توقع النقص فى موارد المعادن الأساسية الموجودة والحاجة إلى تنمية موارد أخرى إلى ازدياد الاستثمار فى أفريقية . ويظهر هذا فيما يقوم به إتحاد الشركات الأنجلو أمريكية التى تستثمر أموالها فى تعدين النحاس فى روديسيا ، والذهب فى جنوب أفريقيا ، وفى تدفق رأس المال الأمريكى إلى مناجم النحاس والماس فى الكونجو البلجيكى (جمهورية الكنغو) ، وتنمية تعدين الحديد الخام فى سيراليون وليبريا وغينيا ، وخلق صناعة الألومنيوم فى « إيديا »[1] بالكميرون ، ومحاولة خلق نفس الصناعة فى « فرايا »[2] و « فولتا » ، ومشروعات استغلال النحاس والحديد فى موريتانيا والمنجنيز فى « جابون » وساحل العاج والتنقيب عن البترول فى نيجيريا — كل هذا يبين أن الغرب الذى لم يعمل من قبل إلا القليل لتنمية موارد أفريقية مستعد الآن للقيام بهذه المهمة على عجل .

وكذلك الإنتاج الزراعى لم يغفل أمره . فأفريقية الآن هى إحدى المناطق القليلة التى لا تزال مرتبطة بالغرب اقتصادياً . وفى أية حرب مستقبلة ، قد لا يكون جنوب آسيا راغباً فى مد أوربا بالمواد الخام التى هى فى مسيس الحاجة إليها . والبرازيل الاستوائية أصعب فى تنميتها من أفريقية . ولهذا يبدو أننا سنرى فى المستقبل القريب زيادة سريعة فى عدد الشركات التى تستثمر أموالها فى منتجات المنطقة الحارة إذا سمحت الظروف السياسية بذلك . وفى غرب أفريقية لا تسمح للأجانب بحيازة الأرض على نطاق واسع إلا دولتان فقط هما ليبيريا والكونغو . فتملك شركة « اخوان ليفر »[3] ، وشركات بلجيكية متعددة مساحات شاسعة فى الكونغو . وتملك شركة « فايرستون » مزارع واسعة فى ليبريا . وكان نمو المصالح الأمريكية المالية سريعاً . وهكذا ، كما يقول « جافوروف »[4] ، « تحولت أفريقية لتصبح آخر ميدان للرأسمالية المعاصرة » .

---

(١) Edea .

(٢) Fria .

(٣) Lever Brothers .

(٤) Gafurov .

إن أفريقية ستقوم بدور حاسم فى العالم الحديث . فقد اختارت الدول التى نشأت حديثاً فى آسيا ألا تزج بنفسها فى الصراع بين الرأسمالية والشيوعية . فاذا اختارت أفريقية أن تظل على الحياد بين الكتلة السوفيتية والكتلة الأنجلوسكسونية مال ميزان القوى ضد العالم الغربى . ومع ذلك كان إدراك أهمية أفريقية فى هذا الصراع بطيئاً . ذلك أن الاتحاد السوفيتى بعيد جداً عنها ، وكان الشرق الأوسط حصناً يحول دون التغلغل الشيوعى . أما وقد تزعزعت أركان هذا الحصن ، فقد أصبحت إفريقية محط نظر كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

لقد كان اهتمام روسيا بأفريقية قبل الحرب العالمية الأولى مقصوراً على الحبشة ، حيث حاولت هى وحليفتها فرنسا فى وقت ما أن يكون لهما بعض النفوذ هناك . وقل أن كانت تهتم بأفريقية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين إلا باعتبارها وسيلة لتقويض أركان عدوها الرئيسى الكامن فى الحلف الإنجليزى الفرنسى. ولم يتغلغل النفوذ الشيوعى فى غرب أفريقية إلا فى فترة ما بعد الحرب. ولم تكن موسكو وقتئذ بل باريس والحزب الشيوعى الفرنسى هو الذى اتخذ من القومية الأفريقية حليفاً فى الصراع ضد الرأسمالية العالمية .

ويمكن القول إن اهتمام الاتحاد السوفيتى بغرب أفريقية وبأفريقية السوداء بعامة قد بدأ منذ زيارة السفير « فوليكوف »[١] ليبريا بمناسبة تنصيب الرئيس «توبمان»[٢]. إلا أن مصالح الاتحاد السوفيتى قد اتسعت دائرتها بازدياد عدد الدول الأفريقية المستقلة وبتكوين المجموعة الأفريقية فى الأمم المتحدة. وقبل محاولة الاتحاد السوفيتى التغلغل الاقتصادى بدأ بدراسة الصورة الأفريقية دراسة منظمة . ولم تتقدم الدراسات الأفريقية السوفيتية كثيراً حتى عام ١٩٥٥ ، وكانت الأبحاث تجرى بنوع خاص فى معهد علم السلالات البشرية ومعهد الدراسات الشرقية فى موسكو . وكانت لغات أفريقية السوداء تدرس دراسة

(١) Volikov .

(٢) Tubman

مستفيضة بمعهد لينجراد تحت إرشاد الأستاذ « أولديروج »[1] ، كما كانت تترجم الوثائق العربية المتعلقة بالسودان . وكانت هذه المعاهد معنية بصفة خاصة بمصر وشمال أفريقية . وركزت اهتمامها على تاريخ الأجناس البشرية حتى لقد أغفلت الناحيتين السياسية والاقتصادية . وفى شهر نوفمبر من عام ١٩٥٥ وعلى أثر هجوم قامت به مجلة « الكوميونست » تكون قسم لدراسة الشعوب الأفريقية فى معهد الأثنوجرافية (علم دراسة الشعوب) . وما حل عام ١٩٥٧ حتى بلغت الدراسة درجة تكفى لإثارة مشكلة تنسيق الدراسات فى المعاهد المختلفة . وعين الأستاذ بوتكين[2] الذى كان قد زار غانا فى ذلك العام وقضى فيها شهرين يدرس مشكلاتها ، رئيساً للقسم الجديد . وأنشئت مجلة شهرية تسمى "East Contemporary" « الشرق المعاصر » تخصصت فى الشئون الأفريقية ، بالإضافة إلى إذاعات منظمة موجهة إلى البلاد الأفريقية باللغتين الإنجليزية والفرنسية . كذلك أسست جمعية الصداقة السوفيتية الأفريقية وفروعها فى غينيا والسودان ومالى والسنغال وتوجولاند وهدفها الترحيب بالزائرين الأفريقيين .

وهناك أمران قد يصوران لنا زيادة الاهتمام السوفيتى أحسن تصوير مع أنهما جد مختلفين : أحدهما تعيين مراسل لشركة « تاس » فى مدينة « اكرا » ، والآخر إنشاء أكاديمية العلوم فى سنة ١٩٥٩ لمعهد جديد للدراسات الأفريقية يضم خمسين من كبار الخبراء السوفييت لدراسة تاريخ أفريقية وثقافة شعوبها ومشكلاتها الاقتصادية والسياسية المعاصرة .

وستلعب الجامعة الجديدة (جامعة الصداقة) كذلك دوراً هاماً فى وضع السياسة السوفيتية . ويبدو أن المقصود منها أفريقية أكثر من آسيا . فاذا أمكنها تجنيد عدد كاف من الطلاب استطاعت الحصول على أشخاص مقتدرين مخلصين يمكنهم أن يؤثروا على مواطنيهم . ويبدو أن هذا هو هدفها ولكن

---

(١) Olderogge .

(٢) Potekhin .

نجاحها أمر مشكوك فيه . وتبين تجربة « جامعة العمال » أن محاولات التلقين لا تنجح دائماً . إلا أنه ربما كانت هذه هى أحسن محاولة ينظمها الاتحاد السوفيتى ليكسب إلى جانبه اتحادات العمال والصفوة المثقفة .

أما المساعدة الاقتصادية السوفيتية فى غرب أفريقية فكانت محدودة . ومن المفهوم أن السوفيت قد عرضوا أن يمولوا وينفذوا مشروع كونكورى(١) فى مقابل السماح لهم بالبحث عن المعادن . وقد قدم الاتحاد السوفيتى مؤخراً لغينيا اعتماداً تجارياً يزيد على اثنى عشر مليوناً من الجنيهات الإنجليزية . وكان قد أرسل وفداً كبيراً إلى مؤتمر « اكرا » ، ولكن هذا الوفد لم يكن شيئاً يذكر بجانب الوفد الأمريكى ، لا من ناحية العدد ولا من ناحية التأثير . وفى الوقت الحاضر يقوم برفع صوت العالم الشيوعى لا الاتحاد السوفيتى بل جمهورية ألمانيا الديمقراطية وجمهوريتا تشكوسلوفاكيا وبولندة . فقد عرضت تشكوسلوفاكيا الأسلحة على غينيا بعد استقلالها ، وتقوم البعثات الاقتصادية التشكية والألمانية والبولندية بنشاط فى غانا وغينيا .

ومع ذلك فربما كانت الولايات المتحدة هى التى أدركت فجأة أهمية القارة الأفريقية . ومما يدل على تأكيد الأهمية التى تعلقها الولايات المتحدة الأمريكية على الأحداث فى غرب أفريقية تلك الزيارات التى قام بها ، فى تعاقب سريع ، نيكسون نائب الرئيس ، وأدلاى ستيفنسون ، وستراتر ويت وكيل الوزارة ، ونلسون روكفلر ، بالإضافة إلى رحلات جون جنتر وغيره من الصحفيين وكتاباتهم تقارير عما شاهدوا ، وإلى الأعداد الخاصة بأفريقية التى تصدرها ليس فقط صحيفة مثل « نيويورك هرالد تريبيون » بل أيضاً صحف « ريبورتر » و « ساتردى ريفيو » و « هوليداى » . ولأمريكا ميزتان : أولاهما أن كثيرين من زعماء غرب أفريقية البارزين هم من خريجى جامعتى « هوارد » و « لينكون » ، وفى استطاعتها أن تستخدم عدداً كبيراً

(١) Konkoure .

من الزنوج الأمريكيين البارزين في خدمة القضية الأمريكية في غرب أفريقية . وأما الميزة الثانية فهي أن اهتمام أمريكا بأفريقية ليس مقصوراً على الناحية الإدارية فحسب بل أنه يتعداها إلى عالم الأعمال والدراسة . ولقد أصبحت جامعتا نورثوسترن[1] وبوسطن مركزين عظيمين للدراسات الأفريقية . كما أن مؤسستي روكفلر وفورد تمكنان علماء الأمريكان من تخصيص كل وقت عملهم وفراغهم للقيام بدراسات مفصلة لأفريقية (البريطانية) و (الفرنسية) . وقد قام « ابتر »[2] و « كولمان » و « طومسون » وغيرهم بتحليل التطور السياسي والاجتماعي لهذه الأقاليم ، وهي مهمة لم يضطلع بها العلماء البريطانيون والفرنسيون حتى الآن .

ويجب ألا نغفل الدول الآسيوية[3]. فالجمهورية العربية المتحدة لا تهتم بالسودان فحسب بل ونيجيريا وأفريقيا (الفرنسية) أيضاً . ذلك أن الدين المشترك ، والجامعة الأزهرية والروح العصرية الإسلامية ، والكفاح المشترك ضد الاستعمار توحد بينهما . ولكن إذاعة القاهرة لم تبدأ إذاعاتها الموجهة لغرب أفريقية إلا مؤخراً .

وهناك دولتان أخريان تظهران قدراً كبيراً من الاهتمام بقارة أفريقية : إحداهما الهند التي كان لها من قديم الزمان صلات وثيقة بشرق أفريقية حيث يوجد سكان كثيرون من الهنود . أما اهتمامها بغرب أفريقية فأحدث عهداً ، غير أنه قد تكونت في غانا وسيراليون ونيجيريا وليبريا طائفة من رجال الأعمال الهنود . كما أن هناك شركة بواخر هندية تربط غرب أفريقية بالهند . وليس اسم الهند غير مألوف في غرب أفريقية فلربما كانت المنسوجات الهندية من أهم سلع تجارة غرب أفريقية منذ القرن السادس عشر فصاعداً ، وكان

---

(١) North Western University جامعة صدر مرسوم إنشائها في عام ١٨٥٤ وتقوم في إيفانستون وشيكاغو (المراجع) .

(٢) Apter .

(٣) لعل المؤلف يقصد الدول الأفرو آسيوية (المراجع) .

الإقبال شديداً عليها بين الأفريقيين ، كما أن الهند الحديثة ، وعدم لجوئها إلى العنف فى كفاحها ضد الاستعمار أمر معروف للجميع . ولهذا كان المثل الذى تضربه الهند يردد فى الأزمة الدستورية التى حدثت عام ١٩٥٣ فى الإقليم الشرقى (من نيجريا) . فقد ذكر الدكتور إزيكيوى[١] فى خطابه عن الخطوة الخاصة بالغاء نظام إيسو[٢] أن هذا الإجراء كان مبنياً على إلغاء « قانون المنبوذين » . وفى تاريخ أحدث من هذا أعلن فى الحملة الانتخابية أنه إذا جاء إلى الحكم اتحاد المجلس القومى لنيجيريا والكميرون مع المؤتمر[٣] الشعبى الشمالى ، وتصرفت حكومة جماعة العمل[٤] فى الإقليم الغربى بطريقة تتنافى مع الدستور كان مصيرهما الحل ، كما حلت الحكومة الهندية حكومة « كيرالا » . وكلا البلدين تجمع بينهما ذكريات مشتركة فى كفاحهما ضد بريطانيا ، كما أن الدراسة فى لندن وأكسفورد وكيمبردج جمعت بين كثيرين من الهنود والأفريقيين من غرب أفريقية . والاهتمام بغرب أفريقية أمر طبيعى . ولقد أنشىء معهد للدراسات الأفريقية فى الهند ، عمل به أستاذان زائران مشهوران من غرب أفريقية هما الدكتور ت . ا . إلياس ودبجرافت — جونسون . وهناك أيضاً تأثير غاندى الذى يعم كل أنحاء غرب أفريقية . وفى الكونغو اعتنق الوطنيون مذهب عدم العنف اقتداء بالمهاتما . وفى ساحل العاج يتحدث الناس عن «هوفويه بواينى»[٥] باعتباره غاندى أفريقية . وكذلك كانت الحال فى الإقليم الشرقى حيث كادت المناقشة أثناء الأزمة الدستورية التى حدثت سنة ١٩٥٣ أن تدور حول ما إذا كان الأستاذ إيو إيتا[٦] ، رئيس الحكومة يعتبر غاندى نيجيريا ، وماذا كان غاندى يفعل لو كان فى موقف مماثل . ولم يكتف أهل نيجيريا بدراسة المؤتمرات واللجان الدستورية الهندية ، بل

---

(١) Azikiwe .　　(٢) Esu

(٣) Northern People's Congress .

(٤) Action Group .　　(٥) Houphouet Boigny .

(٦) Eyo Ita .

درسوا أيضاً وسيلة الهند فى معالجة الروح الإقليمية ومشكلة تقسيم الولايات على أساس اللغات .

وأما الدولة الأخرى التى زاد اهتمامها مؤخراً بالشئون الأفريقية فهى إسرائيل ، وموقفها بسيط يسهل فهمه . فهى لأنها محاطة بالدول العربية لا بد لها من أن تبحث عن أصدقاء ليس فى أوربا فحسب ، بل فى آسيا وأفريقيا أيضاً . وتأمل أن يكون هناك تعاون مثمر بينها وبين الدول التى برزت حديثاً فى أفريقية[1] .

ولربما كانت سياسة الاستثمار أفضل ما يبين تغير الموقف تجاه قارة أفريقية . فاستثمارات الولايات المتحدة فى غرب أفريقية كانت إلى عهد قريب شيئاً لا يذكر . وحتى فى الوقت الحاضر تحصل أفريقية نسبياً على أقل من نصيبها من اعتمادات التنمية من البنك الدولى للتعمير والتنمية أو من الاستثمار الخاص فى الولايات المتحدة . وينطبق هذا القول على القروض من البنك الدولى باستثناء حالة أو حالتين مثل مشروع إنشاء سكة حديد نيجيريا وفق الأساليب العصرية أو القرض بثمانية الملايين من الدولارات الممنوح لحكومة (أفريقيا الغربية الفرنسية) لتنفيذ برنامجها الخاص بالسكة الحديدية . وكان استثمار الولايات المتحدة عموماً حتى الآن فى الأقاليم الأكثر ثراء فى أفريقية الجنوبية واتحاد جنوب أفريقية وفى روديسيا بنوع خاص بقصد زيادة إنتاج المعادن . وأما فى شمال أفريقية فكانت الاستثمارات على نطاق كبير ، ولكنها كانت هنا أيضاً بدافع الضرورتين المتلازمتين : الحصول على المعادن وصيانة القواعد وهما اللتان ادتا إلى تدفق دولارات الولايات المتحدة على المغرب ، وأما فى غرب أفريقية فالاستثمار الأمريكى لا يذكر .

وكذلك البريطانيون لم يستثمروا أموالهم بأى قدر يذكر فى تنمية غرب

---

(١) عملت الجمهورية العربية المتحدة على فضح نوايا إسرائيل وأهدافها فى إفريقية وقد نجحت إلى حد كبير فى وقف تغلغل النفوذ الإسرائيلى (المراجع) .

أفريقية فى فترة ما بعد الحرب . صحيح أن شركات[1] تنمية المستعمرات بدأت مشروع البيض بفامبيا ومشروع « منوكوا »[2]، وكونت بالاشتراك مع الحكومات الإقليمية بنيجيريا شركات لبحث المشروعات ، واستثمرت بعض الأموال فى بعض الصناعات مثل الأسمنت ، و« تعليب » الأناناس ، ومصنع للمنسوجات ولكنهم لم يحاولوا إقامة أية مشروعات فى غرب أفريقية يمكن أن تقارن بمشروع « كاريبا »[3] أو مشروع الفول السودانى السيىء المصير . لقد كان المستثمرون البريطانيون يجدون السلامة فى تفضيل أفريقية « البيضاء » للاستثمار .

ويمكن أن يقال عن يقين تام إن غرب أفريقية قد استثمر أموالا فى بريطانيا أكثر مما استثمرت بريطانيا فى غرب أفريقية . فمؤسسات النقد باحتياطياتها كاملة وكذلك الأرصدة التى جمعتها مؤسسات التسويق تركت جميعها فى بريطانيا . وكان الكاكاو والقصدير والكولومبيت من نيجيريا مصدر دخل من الدولارات لبريطانيا . وبينما عجزت بريطانيا فى السنوات الأولى لما بعد الحرب عن أن تمد غرب أفريقية باحتياجاته من السلع الرئيسية والاستهلاكية ، كانت قيود النقد تحول دون حصوله على مثل هذه السلع من بلاد أخرى .

وكانت بلجيكا وفرنسا هما الدولتان الأخريان اللتان اتخذ اهتمامهما بأفريقية مظهراً متسما بالنشاط . فقد واصل البلجيكيون استثمار أموالهم على نطاق واسع ، ولكن هذا الاستثمار كان يمول نفسه . فالشركات التى كان يرأسها اتحاد التعدين كانت تفضل أن تعلى نسبة كبيرة من أرباحها على رأس المال وازدياد الإنتاج المعدنى والصناعى بدرجة مثيرة . على أن بلجيكا حكومة وشعباً لم تهتم بالكونغو طالما كانت تصلها الفوائد بنسبة ١٠٪ فأكثر . وأما

(١) Colonial Development Corporation .

(٢) Mokwa .

(٣) Kariba .

فرنسا فكانت غالباً هى الدولة التى استثمرت فى فترة ما بعد الحرب أموالا على نطاق واسع فى غرب أفريقية . ولم يكن هذا حباً منها فى عمل الخير بل سعياً وراء العظمة ، أى رغبة فى أن تصبح دولة عظمى مرة أخرى عن طريق أفريقية . وكان يقال إنه إذا أمكن تنمية إمكانيات أفريقية فحينئذ يمكن أن تصبح فرنسا دولة كبرى . ولهذا تدفقت الأموال على أفريقية . غير أن الفوائد التى عادت على الأفريقيين كانت قليلة إذا ما قيست بتلك التى عادت على بيوت الأعمال الفرنسية والمقاولين الفرنسيين الذين قاموا بتوريد الآلات ، ونقلها على مراكب فرنسية ، وتنفيذ المشروعات فى أفريقية . ولكن مهما تكن البواعث فان أحداً لا يستطيع أن ينكر أن تلك الاستثمارات قد صبغت الكيان الاقتصادى لأفريقية الفرنسية بالصبغة العصرية ، وأن طبقة جديدة متوسطة قد أفادت من زيادة الرخاء الذى جلبه التصنيع .

وما أن حل مطلع عام ١٩٥٩ حتى كانت ثورة اقتصادية قد بدأت فى غرب أفريقية . وكان هناك منطقتان أو ثلاث مناطق صناعية كبرى . ففى الكونغو صناعة حديثة على درجة عالية من التقدم . وفى مناطق أخرى مثل غينيا ونيجيريا الشرقية والسنغال كانت تنشأ صناعات جديدة . وفى غانا وساحل العاج ونيجيريا الغربية جلبت صناعة الكاكاو والبن رخاء يفوق حد الوصف . هذا بخلاف الصناعات الثانوية الأخرى . لقد غيرت الثلاث عشرة سنة التى تلت الحرب العالمية الثانية صورة أفريقية باعتبارها القارة السوداء تغييراً كاملا .

الفصل الثانى

القومية وقيام الدولة القومية

من بين الحقائق التى تسترعى التفات المراقب نمو روح القومية فى الدول التى تكونت بطريقة مصطنعة فى غرب أفريقية . وأفضل مثل يؤيد هذه الحقيقة بلاد الكميرون ، التى كانت فى عام ١٩١٩ مقسمة إلى قسمين أحدهما تحت الانتداب البريطانى والآخر تحت الانتداب الفرنسى من قبل عصبة الأمم . ثم استمر هذا الوضع تحت وصاية هيئة الأمم . وانقسم الكميرون البريطانى بدوره إلى الكميرون الشمالى وعاصمته الإدارية « كادونا » ، والكميرون الجنوبى الذى ظل زمناً طويلا جزءاً من الإقليم الشرقى . ولم يحقق الكميرون الجنوبى ذاتيته الخاصة إلا بعد المؤتمر الدستورى الذى انعقد فى عام ١٩٥٤ . وأما الكميرون الفرنسى ، وهو سياسياً أكثر تطرفاً واقتصادياً أعظم تقدماً ، فيفصله عن جاره الكميرون البريطانى ليست الإدارة المختلفة فحسب ، بل أيضاً حاجز اللغة ومفهوم مختلف عن العلاقة بين الحاكم والمحكومين . ومع ذلك فالأجزاء الثلاثة ، وإن تكن تحت إدارات مختلفة اختلافاً بيناً ، كانت تعتبر نفسها وحدة قائمة بذاتها . وكان الحكم البريطانى والفرنسى يعتبر مجرد فترة بين مشهدين . وأما الكميرون الألمانى فظل تدب فيه الحياة .

ومما أضفى على الكميرون أهمية ــ وهو الذى لم ينقض عليه باعتباره إقليما إلا سبعون عاماً فقط ، وباعتباره شخصية معنوية إلا ثلاثون عاماً ــ هو الشعور بأن الكميرون الألمانى كان دولة بترها التحالف الإنجليزى الفرنسى .

وأصبحت الرغبة فى الوحـــدة الإقليمية أسطورة بنيت عليهـــا فكرة أمة الكميرون .

وتظهر السيطرة القوية لفكرة الكميرون كأمة من أنه بالرغم من أن المنطقتين تنمو فيهما تقاليد مختلفة فان الرغبة فى الوحدة قوية . وفى كلا الجزءين أخذت الحكومات على عاتقها تنفيذ برنامج يحقق الوحدة . وفى الحقيقة يمكن القول بأن أحد الأسباب التى جاءت « بفونشا »[1] إلى الحكم هو أن حزبه كان يؤيد دائماً سياسة الاتحاد .

كذلك لا يمكن إغفال أصوات أهالى الكميرون الشمالى فى الانتخابات وكانت هذه هى المرة الأولى التى تمكن فيها شعب الكميرون من الإعراب عن رأيه بحرية . ولقد فعل ذلك بالتصويت ضد البقاء داخل نيجيريا الشمالية . غير أن الأمم المتحدة ترفض أن ترى الحقائق كما هى . وقد استطاع السير « اندروكوهين » المندوب البريطانى أن يقنع الأمم المتحدة بأن الاختيار الذى يجب أن يعرض على الكميرون الشمالى هو بين الكميرون الفرنسى ونيجيريا البريطانية . ولكن هذا القول يبدو بعيداً عن الإنصاف . ذلك أن الخطوة الأولى يجب أن تكون اتحاد الإقليم تحت الوصاية البريطانية — ذلك الإقليم الذى قسم تيسيراً للإدارة . وبعد أن يتم التوحيد يمكن أن تترك الحرية للإقليم كله تحت الإدارة البريطانية ليقرر مصيره .

ولنا فى توجولاند مثل على ناحية أخرى للموقف المعقد الذى نجده فى غرب أفريقية . فليست المشكلة هنا مشكلة الوحدة الإقليمية بل وحدة الشعب « الإيوى »[2] الذى قسم بين ساحل الذهب وإقليم « توجولاند » الألمانى . إذ قسمت الحرب العالمية الأولى « توجولاند » الألمانية إلى جزءين بريطانى وفرنسى بدون ضم شعب « إيوى » كله إلى أحدهما . ومنذ ذلك الوقت لم ينقطع هياج الشعب طلباً للوحدة . وحتى فى الوقت الحاضر بعد أن ضمت غانا إليها توجولاند البريطانية لا تزال المشكلة قائمة . فالمسألة فى هذه الحالة مسألة

(١) Foncha .

(٢) Ewe .

شعب يريد أن ينهض كشعب موحد ،أو هى فكرة القومية أكثر منها فكرة أمة فى الوجود .

وقضت معاهدة فرساى بتقسيم توجولاند إلى قسمين أحدهما تحت الانتداب البريطانى والآخر تحت الانتداب الفرنسى . وهنا أيضاً لم يستطع اختلاف نظام الإدارة أو تباين اللغة أن يضعف روح الشعب . لقد كان من سخريات التاريخ أن تعانى توجولاند فعلا من حرية الآراء المضللة للأمم المتحدة . فبعد أن أصبح ساحل الذهب يدعى غانا قرر البريطانيون أن يقوموا باستفتاء فى توجولاند البريطانية لتقرر مصيرها ، وخيرت توجولاند بين الاتحاد مع غانا أو الاستقلال أو البقاء تحت الوصاية . وفى ذلك الوقت لم يكن مستقبل توجولاند الفرنسية قد تقرر بعد . وكانت نتيجة الاستفتاء أن قررت توجولاند البريطانية بأغلبية صغيرة الاندماج فى غانا ، ولكن فى الجنوب حيث يسيطر شعب « الإيوى » كانت نتيجة الاستفتاء ضد الاندماج . وقد برزت الآن مشكلة « الأيوى » فى غانا المستقلة .

وربما كانت القومية التى يعتبرها البعض أحد « علل الأطفال » أعقد مفهوم فى ميدان السياسة . ولنا أن نتساءل : لماذا يصبح شعب متحد فى كفاحه ضد السيطرة الأجنبية عاطفياً بشأن حاجز تعسفى من الأرض ؟ ومتى تذوب القبلية الإيوية فى قومية توجولاند ؟ وكيف يخلق تقسيم التحالف الأنجلو — فرنسى للمستعمرة الألمانية السابقة رغبة فى الوحدة وبخاصة فى الكميرون حيث كان يمكن للفوارق الاجتماعية والدينية والثقافية بين المجموعات المختلفة أن تؤدى إلى الاعتقاد بأنها ستفضل الانفصال ؟ إن التشبث بالولاء الإقليمى من أقوى الأمور فى غرب أفريقية . وهناك فى نفس الوقت نمو فكرة التابعية الأمية بين شعب مثل الـ « يوروبا »[1] أو « الآشنتى »[2] الذى يكون مجتمعاً قائماً بذاته . إن لب مشكلة غرب أفريقية يكمن فى التفاعل والتنازع بين الولاء للإقليم والولاء للمجتمع .

(١) Yoruba .

(٢) Ashanty .

ويمكن القول إذن إن فى أفريقية نوعين مختلفين من الولاء ينموان معاً . وفى هذا يقول رئيس وزراء إقليم نيجيريا الشمالى باعتباره « سردونا سكوتو »[١] عن الشعور الذى نما فى الشمال إنه بينما كان الشخص فيما مضى يقول إنه من « كانو » أو من « سكوتو » أو من « بورنو » فانه يقول الآن إنه من الشمال . ولم يقتصر هذا الشعور بالولاء على الشمال ، بل تعداه إلى السودان (مالى) والسنغال وبنوع أخص إلى ساحل العاج . ولم يكن الشغب الذى حدث فى « أبيدجان » عندما انقلب الأهالى فى ساحل العاج ضد أبناء توجو وداهومى — لم يكن إلا إعراباً عن هذا الشعور الإقليمى . حقيقة أن هذا الشعور « بالخصومة » كانت قد قوته الحكومات القطرية فى أفريقية الفرنسية والحكومات الإقليمية فى أفريقية البريطانية ، ولكن نمو هيئة مثل رابطة[٢] ساحل العاج الأهلية أو الروح الإقليمية لمؤتمر شعب الشمال يدل على أن شعوب هذه المناطق قد نما فيهـــا نوع من الولاء أسمى من الولاء للقبيلة . وتتشابه مشاعر سردونا سكوتو مع مشاعر كبير الأساقفة فى « سان جوان » نحو « البريتون » والنورمانديين وغيرهم ممن يدعون أنفسهم فرنسيين . ولكن بينما لا يستطيع الأسقف أن يدرك معنى هذا ، فان السلطان قادر على أن يستخدم الوطنية الإقليمية التى نمت لتدعيم سلطة الطبقة « الفولانية » الحاكمة .

وبجانب هذه الوطنية الإقليمية نما ما يمكن أن يسمى بالوطنية القبلية (لعدم وجود تسمية أفضل) . ويعتبر « أوولوو »[٣] أعظم داعية للوطنية القبلية فى غرب أفريقية . ومهما يكن ما يقال عن سياسته فان خطته التى يتبعها بمثل هذا الإصرار يمكن الدفاع عنها على أساس اللياقة السياسية ، ويمكن إيجاد مبرر فلسفى لها . ذلك أن موقف « أوولوو » هو أن الإنسان يخلص مبدئياً لعشيرته ، ولربما كان من السهل عليه فى دولة مثل نيجيريا حيث تعدد القبائل

---

(١) سلطان .

(٢) Ligue d'Indigènes de La Côte d'Ivoire .

(٣) Awolowo .

أن تتكون لديه الرغبة فى أن ينتمى إلى مجتمع أوسع أى إلى قبيلة . ويستطيع اتحاد « إيبو »[1] مثلا أو هيئة «إجبي أومو أودوداوا»[2] وغيرهما من الهيئات أن تستحوذ على ولاء مجموعاتها . وأما الولاء للإقليم أو الدولة فلا يمكن فرضه إلا بعد الولاء للعشيرة . والنيجيرى يمكن أن يكون وطنياً أفضل لو استطاع أن يفخر بأنه ينتمى إلى شعب « اليوروبا » أو « الإيبو » أو « الهوسا » .

وليست هذه بفكرة ثورية أو جديدة . فالبلاد التى بها أكثر من شعب واحد كان بها دائماً نزاع بين المصالح القومية والإقليمية . ففى أسبانيا ، وفرنسا ، وألمانيا ، بل والمملكة المتحدة كان القطالنيون ، والباسك والبريتون ، ومن هم من الألزاس وبافاريا ، ووادى الراين ، وأسكتلنده ، وويلز — كانوا جميعاً يشعرون بالولاء لمناطقهم . ولقد طالبوا بتحويل السلطة إليهم وبتشجيع لغاتهم وثقافاتهم ، وحاولوا إلى حد ما أن يكون لهم كيان مستقل . وهكذا لم يكن لأسكتلندة وزارة خاصة بشئونها فحسب بل كانت لها أيضاً عاصمتها وكنيستها المستقلة ونظامها التعليمى الخاص . ويقوم نمو الشعور القومى فى المجتمعات الأصغر بأوربا — وهو شعور لم يمت قط — على تفكير مماثل لتفكير « أولووو» . ومن العجيب أن كان الإداريون فى البلاد المختلفة ، إذ ينظرون فقط إلى الناحية الميكانيكية من السياسة يغفلون دائماً رغبة بنى وطنهم فى أن يضمهم مجتمع توحد بينه التقاليد واللغة المشتركة . ولكن الخطر هو فى أن تتحول المشاعر التى أدت إلى المطالبة بوحدة منفصلة داخل الأمة إلى حركة سرية تؤدى إلى الانفجار .

ولعل حالة الهند مما يصور هذه الحقيقة . فقد قاومت الحكومة المطالبة بتكوين الولايات على أساس اللغة لشعورها بأن إجابة هذا المطلب تقوض أركان وحدة الهند ، إذ ستعدل كل ولاية من حدود جيرانها ، وقد تثير الحجج التاريخية بقصد التوسع على حساب الجيران . وبما أنه سيكون لكل

(١) Ibo .

(٢) Egbe Omo Odudawa .

ولاية ثقافة كاملة ، فان هذا يشجع على تجزئة الهند . وكان هذا فى نظر نهرو رجوعاً إلى النظام القبلى . ومع ذلك فان مقاومة المطالبة بالاعتراف بتقسيم شعب الهند على أساس اللغة والثقافة هى التى أدت إلى قيام الشغب فى بومباى .

ومثال الهند الذى ضربناه يبين أهمية موقف « أولووو » . فالوطنية المحلية ، إذا لم تكن منطوية على نفسها فهى أكثر فائدة من ولاء يشعر به نحو وحدة غير واضحة ، إذ يندمج حب الإقليم فى حب الدولة ، وتستولى على كل إقليم روح التنافس فيشعر أنه ليس أدنى درجة من جاره بأى حال . وهذه المحاولة السلمية لإثبات تفوقه على جاره فى ميادين التعليم والصحة والخدمة الاجتماعية ، مما هو حادث فعلا فى نيجيريا ، يمكن ألا تؤدى إلا إلى رخائه المتزايد . ولا يكون الولاء فى دولة تتعدد فيها القوميات كالهند مثلا أو نيجيريا ، بل وفى فرنسا والولايات المتحدة إلا فى دوائر متحدة المركز فيمتد من الوحدة الصغرى إلى الوحدة الكبرى . وستكون مهمة التطور المرحلى للتاريخ أن يحول أنواع الولاء هذه إلى ولاء واحد . وهذا ما حدث فعلا فى فرنسا والولايات المتحدة ، وسيحدث على مر الزمن فى الهند وأفريقية .

على أن أعظم خطر يتهدد هذه العملية التاريخية المطولة التى تحول الشعوب المتنوعة المكونة لدولة حديثة إلى أمة واحدة هو محاولة اختصار الطريق . ولكن هذا هو الذى يجرى فعلا فى أفريقية . فلجنة « ويللنك »[1] فى نيجيريا قد سمحت للاعتبارات الإدارية أن تؤثر فى قرارها . وبنفس الطريقة رفضت حكومة غانا أن تدخل فى الحساب انفصالية آشنتى والأقاليم الشمالية . وليست الاعتبارات الإدارية ، والقدرة على الحياة حالياً والأعذار الأخرى ، مع ذلك ، إلا تجاهلا للسؤال : هل تقوى أم تضعف نيجيريا أو غانا إذا قام فيها عدد كبير من الوحدات ذات السلطات المحدودة ؟ وليس هناك ما يحمل على الاعتقاد بأن هذه الدولة قد تضعف لأننا إذا أخذنا بنتائج الانتخابات وجدنا أن المعارضة للحكومات سواء فى نيجيريا أو غانا أو الكميرون أو الكونغوليست

(1) Willinck .

سياسية بل إقليمية . فأشانتى هى معقل المعارضة فى الإقليم الشرقى ومنطقة نهر « كولابور أوجوفا » هى المكان الذى انتصرت فيه « مجموعات العمل »(1).
وأما فى الغرب فان الغرب الأوسط ، حيث يكون شعب « البينى »(2) أكبر مجموعة ، هو الذى يعتبر مركز المعارضة . ونجد مثل هذا فى الشمال وفى الكميرون . وما يحدث هو أن مجموعات كبيرة فى كل أنحاء غرب أفريقية تؤيد الأحزاب ، لا لأنها توافق على سياساتها بل لأن الاعتبارات القبلية تدفع بهذه الأحزاب إلى اتخاذ موقف التحدى . وهكذا تنتمى الحكومة إلى مجموعة من جنس واحد ، وتتزعم المعارضة مجموعة من جنس آخر . وهذه حال لا تشجع لا من ناحية الديمقراطية ولا من ناحية النمو السياسى . ويمكن أن نرى نتائج مثل هذه السياسة فى جمهورية الكونغو حيث حدث التصادم بين حزبين سياسيين أساسهما قبيلتان مختلفتان . وتقع أحداث مماثلة فى أجزاء أخرى من أفريقية . أما أحدث الأمثلة فنجدها فى الكونغو حيث تهدد الأحزاب التى انهزمت فى الانتخابات الاتحادية (الفدرالية) باقامة دول مستقلة .

والمشكلة الكبرى التى تواجه الدول التى ظهرت حديثاً تتعلق بالأقليات . وإن تسميتها بالروح القبلية ليست إلا تهرباً من المشكلة ولا يحل المشكلة أن نطلق عليها اسما سيئاً . فقد أصبحت الروح القبلية تعنى شيئاً سيئاً لأن علم السلالات البشرية قد جعل « القبيلة » اصطلاحاً علمياً يعنى مجتمعات ذات نظام اجتماعى مترابط فى مرحلة معينة من مراحل النمو . وإذا كان الاعتراض هو على مجرد اللفظ فمن الممكن استعمال كلمة « جنسية » أو أمة ، أو « مجموعات من الناس ذات استقلال ذاتى » . على أن نقطة البحث هى : ماذا يجب أن تكون عليه العلاقة بين هذه المجموعات والدول ؟

وقل أن تدخل الصورة السياسية قدرة الوحدة على الحياة مالياً وإدارياً إذا تنازلنا عن فكرة توزيع الدخل طبقاً لمصادره ، فاذا حل مبدأ مراعاة الحاجات والمصلحة القومية محل مصادر الدخل ، أصبحت مسألة توزيع

---

(1) Action Groups .

(2) Binis .

الدخل أمراً تحدده الحكومة المركزية : كما أن مسألة حجم الدولة تصبح غير ذات موضوع . وإذا كانت قد استطاعت ولايتا نيويورك وكاليفورنيا أن تعيشا جنباً إلى جنب مع ولايتى أوريجون وألاباما فى الولايات المتحدة الأمريكية أو ولايتا كيرالا وأوريسا مع أوتار براديش فى الهند ، فان فى استطاعة الولايات المختلفة فى الحجم ومستوى التنمية الاقتصادية أن تعيش جنباً إلى جنب فى أى اتحاد كان . ويجب أن يكون السؤال الصحيح : هل يشعر عدد كبير من الناس فى أية دولة من الدول أنهم مختلفون عن غيرهم بدرجة كافية وأن بيئتهم التاريخية والاجتماعية والثقافية مختلفة بحيث يجدر بهم المحافظة عليها ؟ إذا كان الأمر كذلك ، كان من الأفضل فى النهاية الاعتراف بهم شخصية معنوية منفصلة . ولربما كانت السياسة السوفيتية بشأن الجنسيات فى وضع ستالين الكلاسيكى لها أصلح للتطبيق فى غرب أفريقية أكثر مما تحقق حتى الآن .

وهناك سؤال آخر تواجهه دول غرب أفريقية وهو : كيف يمكن خلق شعور قومى ؟ لقد اتبعت تلك الدول طريقتين . فالكميرون خلقت فكرة قومية من أسطورة الحاجة إلى إعادة النظر فى التكوين التعسفى للأراضى التى كانت قبلا مستعمرة ألمانية . أما فى غانا وغينيا ونيجيريا ومالى وربما فى الكونغو ، فالفكرة تقوم على بعث إحدى امبراطوريات غرب أفريقية . لهذا تحول ساحل الذهب إلى غانا ، وأصبح السودان والسنغال اتحاد « مالى »[1]. وفى رأى البعض تأمل نيجيريا أن تصبح « سونغاى »[2] . وقد يدعى الكونغو أنه خلف دولة « الكونغو »[3] القديمة . وفى غينيا أصبحت عمليتان تاريخيتان مختلفتان بفلتة عجيبة من فلتات التاريخ متحدتين رمزياً فى رجل واحد . ذلك أن سيكوتورى ليس زعيم أكثر الحكومات يسارية خارج الكتلة السوفيتية فحسب بل هو أيضاً حفيد « ساموری » مدعى الإمامة . وهكذا نجد أن موقف غينيا فريد فى بابه .

---

(١) انفصم الاتحاد واستبقى السودان له اسم مالى .

(٢) Songhay .
(٣) Samory .

على أن انتحال شخص لاسم تاريخي والادعاء بأنه خليفته الشرعي لا يمتان بصلة للحقيقة التاريخية . وما أشبهه بثري أمريكي يبحث عن سلف نورماندى ولنفس السبب . فالهدف فى كلتا الحالتين خلق الثقة بالنفس . فأمل ساحل الذهب من وراء تسمية نفسها غانا هى أن تخلق شيئاً غامضاً يكون خلفاً لإمبراطورية غرب أفريقية القديمة ، وبهذا يتحقق لها نوع من استمرار الماضى . وقد يكون فيما تذهب إليه السيدة مايروافتش[1] بأن « الآكان »[2] جاءوا من غانا ، من الوجهة التاريخية ، بعض أساس هذا الادعاء بطبيعة الحال . وفى نفس الوقت نرى أن دول غرب أفريقية قد حاولت أن تخلق تاريخاً من الروايات الشفوية ، وأن كل مجموعة قد أنشأت تاريخاً يجعلها متقدمة على غيرها ، كما هى الحال مع « اليوروبا » ، والأشانتى ، والبينى التى أصبح لها تواريخ فى أضيق قالب تبرز تفوقها فى المدنية على الشعوب الأخرى .

ونتائج هذا كله واضحة . فغانا تطالب بمنطقة « أجنى »[3] فى ساحل العاج ، وتدافع عن الإقليم الواقع عبر الفولتا ضد ادعاءات توجو . ولم يقاوم « هوفويه بوانيي » تحدى نكروما فحسب ، بل ذكره بأن عصر التوسع الاستعمارى قد انقضى . وبدأ ساحل العاج يسلح سكان مناطق الحدود حتى تواجه ادعاءات غانا وغينيا بالمقاومة المسلحة . كذلك تطالب ليبريا بالمنطقة المتاخمة لحدودها مع غينيا التى تقدمت بدورها بمطلب مماثل . وكانت هذه المطالب حتى الآن مبنية على تزعم قضية قبيلة ما . وهناك مثلان حديثان يصوران ما يمكن أن يحدث فى المستقبل من تصادم الولاء للوحدة القطرية والولاء للقبيلة . ففى الكونغو تقدم « الاب يولو »[4] المعروف بتاليران السياسة الأفريقية ، وهو قسيس معزول تزوج من سيدة فرنسية ، بطلب توحيد شعب « باكونجو »[5]. ويلقى هذا المطلب تأييداً إيجابياً من

---

(١) Meyeroivitz .　(٢) Akans .　(٣) Agnis .
(٤) Abbe Yaulou .　(٥) Bakongo .

شعب « الباكونجو » فى الكونغو البلجيكى المتحد فى « الأباكو »[1] ويؤيد زعيمه كازافوبو بحماس إحياء مملكة باكونجو . ولقد أدت العلاقة الوثيقة بين زعماء « الأباكو » و « الاب يولو » بالكثيرين من الإداريين البلجيكيين إلى الاشتباه فى حصول « الأباكو » على الأسلحة والمال من وراء النهر . وهم يفضلون الإبقاء على سلامة أرض الكونغو ؛ الكنغو الذى أوجدوها بتقسيم كائن حى بين الفرنسيين والبلجيكيين والبرتغاليين . بيد أن الكونغو ، الذى حكمه ملك بلجيكا أولا ثم شعب بلجيكا بعد ذلك لمدة سبعين عاماً ، ليس له حتى فى الوقت الحاضر وحدة عضوية . ولم يسمح له بتجربة الأنواع الحديثة من التنظيم السياسى . ومن ثم ظلت المشاعر القبلية قوية ، بينما على الجانب الآخر من النهر تحققت لشعب « باكونجو » السلطة السياسية فى الكونجو الفرنسى ، ولذلك يرغبون فى الاتحاد مع إخوانهم .

وهكذا نرى أن الكونغو يقدم لنا المثل على النزاع بين الأقسام الإقليمية التى خلقها الأوربيون ومطالب الدول التى برزت حديثاً أو المجموعات المكونة على أساس عنصرى . فلقد قرر مؤتمر برلين بعد أن سمع الادعاءات المتضاربة لفرنسا والبرتغال وشركة الكونغو الدولية تقسيم شعب « باكونجو » بين الثلاث . ومن ثم وجد شعب باكونجو نفسه مقسما بين الدول الاستعمارية الثلاث ، مع أنه لا يزال يذكر امبراطوريته العظيمة فى العصور الوسطى حين كانت تعرفها أوربا باسم مملكة الكونغو (Kongo) والتى تبادلت السفراء مع البرتغال ، ونصبت أول أساقفة أفريقيين . ولم يظهر أول تعبير عن الأفكار القومية فى الكونغو فى تكوين الأحزاب السياسية التى كانت محظورة ، بل فى الحركات التى كانت تهدف إلى التخلص من الاستعباد ، والتى تغلغلت فى كل منطقة شعب باكونجو . وكانت النتيجة أنه عندما تمكن الأب « فولبير يولو » من تأليف حكومة فى جمهورية الكونغو ، تصورها على أنها خطوة أولى فى سبيل تكوين دولة أساسها « باكونجو » . وقد أبرز الشعب

(١) Abako .

الذى حدث فى ليوبولد فيل عاصمة الكونغو البلجيكى زعماء « الأباكو »[1] ووضعهم فى المقدمة . ولم يتوان هؤلاء الزعماء فى المطالبة بتكوين جمهورية الكونجو الأوسط التى تجمع كل شعب باكونجو على الجانب البلجيكى من النهر فى دولة واحدة . ولكن البلجيكيين لم يكونوا قد تحولوا إلى فكرة وجود شعب وظلوا على اعتقادهم بأن هناك سراً خفياً فى كتلة الأرض التى كونوها بطريقة تعسفية وتولوا إدارتها . ولو اهتم البلجيكيون فقط بالنظر فى تاريخهم الخاص دون غيره لأدركوا أن خلق كتل من الأراضى تعسفياً لا يخلق أمة بالضرورة . ومع ذلك فبلجيكا نفسها قد تكونت بفصل مساحات من الأراضى الواطئة التى نمت فيها روح وطنية محلية . ولن يحل المشكلة تسمية قومية « باكونجو » بالقبلية لأن القبيلة ، مع كل ذلك ، شخصية معنوية شعوبية .

لذلك تتبع دول غرب أفريقية النمط الذى تضعه الدول القومية فى كل أنحاء العالم . وهى تعتزم أن تحتفظ بكل ما لديها . وإذا كان لا بد من أية تعديلات فهى لا تتصور إلا حلا واحداً ، ألا وهو امتصاص الشعب الذى يطالب بالتغيير . لهذا ستصبح أفريقية ، ومثلها فى ذلك مثل أوربا وآسيا ، معسكراً مسلحاً . ولكن بسبب الانقسامات العميقة ستكون هناك أسباب أكثر للنزاع . فلقد تقدمت « توجو » بالسؤال الذى يتحتم على كل سياسى أفريقى أن يجيب عنه . والسؤال هو : هل المناطق الحدية الحالية مقدسة لا تمس؟ وهل يتحتم على شعوب أفريقية أن تقبل التقسيمات التى خلفتها الدول الاستعمارية ؟ لقد أوضحت حكومة غانا أنها لا ترغب فى إعادة فتح موضوع « توجو البريطانية » . وسياستها ، كما يتبين من العرض الذى تقدم به « نكروما » ، هى أن تناقش الاختلافات العرضية فى الاتحاد مع « توجو » المستقلة عندما يزول آخر أثر من آثار الاستعمار . وغانا لا تتصور أى اتحاد ، لأن سياسي حزب[2] الميثاق الشعبي يشعرون بأن كل كيان الدولة تتقوض

(١) Abako .

(٢) Convention People's Party .

أركانه فى الاتحاد الفيدرالى . وأن أية حكومة فيدرالية فى غانا ستفتح مرة أخرى موضوع مشكلة « أشانتى » والأقاليم الشمالية . وغانا فى الوقت الراهن تفضل أن تنسى وجود هذه المشكلات . ولقد رفض «سيلفانس أوليمبيو»[1]، وكان يعتبر يوماً ما السياسى المناوئ لفرنسا ، عرض غانا بأن تصبح توجو الإقليم السابع فيها .

ولقد تحول أوليمبيو الذى كان صديقاً لغانا من قبل إلى جانب فرنسا . وتجرى الآن عملية تقوية جيش « توجو » ؛ وفى كل أنحاء إقليم « ايوى » تقوم المظاهرات مطالبة بالاتحاد مع « توجو » . وأما فى غانا فتجرى تقوية قوات الأمن فى المنطقة عبر الفولتا وقد بدأت حملة دعاية ضد « الجوفنتو »[2] وبلغ الحال بغانا أن احتجت لدى فرنسا على تقوية قوة دفاع توجو . وبينما يتحدث الساسة بالتطويل عن « الجامعة الأفريقية » نظرياً ، يرفضون النظر فى إعادة تنظيم الأرض . بل ولم تقترح أية دولة من هذه الدول إعادة تخطيط الحدود لتتفق مع حقائق السلالات .

ومشكلة الحدود جزء من التراث الذى خلفه الاستعمار المتقهقر . ولقد أدى تقسيم الشعوب ، الذى كان إحدى نتائج تقطيع أفريقية بين الدول الأوربية فى الوقت الحاضر ، إلى تضارب بين أنواع الولاء . لهذا يبدو أن الحل الوحيد هو حكومة فيدرالية تتحد فيها القبائل . وما البديل لهذا الحل إلا سلسلة من المطالب والمطالب المضادة التى لا تنتهى إلا بالحرب .

وهناك مشكلة تواجه الدول التى ظهرت حديثاً وهى مشكلة الشركات الأجنبية ، وكيف تستطيع دولة صغيرة ذات موارد محدودة أن تواجه احتكاراً ضخماً ؟ وهل يكون للتحرر السياسى معنى إذا لم تصحبه حرية اقتصادية ؟ هذه بعض الأسئلة التى يجب أن يجيب الساسة عنها . ولربما كان أبرز الأمثلة على ممارسة الشركات الأجنبية للسيطرة الاقتصادية هى شركات البترول فى الشرق الأوسط وشركة قناة السويس . ولقد كان من حسن حظ

(١) Sylvanus Olympio .　(٢) Juvento .

الهند إلى حد ما أن اقتصادها لم تسيطر عليه شركة واحدة أو مجموعة من الشركات . وأما فى غرب أفريقية فالموقف يشبه الموقف فى الشرق الأوسط ، بل هو أسوأ منه بكثير من بعض النواحى . ففى الأقاليم البريطانية هناك الثالوث غير المقدس المكون من شركة أفريقية المتحدة ، وبنك غرب أفريقية ، وشركة « الدر ديمبستر » . وفى أفريقية الفرنسية هناك الشركة التجارية لغرب أفريقية ، والشركة الفرنسية لأفريقية الغربية ، ومصرف أفريقية الغربية. وفى ليبريا ، شركة « فايرستون » . وفى الكونغو البلجيكى الاحتكار الضخم الذى تمارسه شركة بلجيكا العامة . كل هذه الشركات والمصارف تسيطر على كل اقتصاد غرب أفريقية . وتختلف سلطة هذه الشركات اختلافاً كبيراً . ففى غانا ونيجيريا تتحكم الشركات الأجنبية فى ٧٠٪ من تجارة الوارد والصادر كلها ، ولشركة أفريقية المتحدة نصيب الأسد بين هذه الشركات . ولكن خفف من تأثير هذه الشركات ظهور مجالس التسويق ، وقيام جمعيات الكاكاو التعاونية ، ونمو طبقة أفريقية من التجار بتشجيع فعال من الحكومة . وعلى أية حال فقد انقضى عهد سيطرة التجار حتى على الحكومات الضعيفة . فالشركة الأفريقية المتحدة ، وقد أدركت هذه الحقيقة ، تركت تجارة التجزئة فى المنتجات وركزت اهتمامها على كبار التجار وتجار الجملة . ورأى المشترون المرخص لهم فى غانا ونيجيريا نهاية احتكار الشركات الأجنبية . وانتقلت الشركة الأفريقية المتحدة إلى ميدان آخر هو الميدان الصناعى فأصبحت الشركة الصناعية الكبرى فى نيجيريا وغانا . ولكن حتى الشركة الأفريقية المتحدة لا قوة لها أمام الحكومة إذا أصرت على البدء فى صناعات جديدة ، مع أن الشركة قد تفوق مواردها موارد الدولة ذاتها ، وقد يكون لديها أكبر عدد من العمال . ولكن تعوزها مهارات التخصص التى تتوفر للشركة الصناعية . ولهذا السبب ربما كانت شركة مناجم الذهب بأشانتى أقوى فى غانا اليوم من الشركة الأفريقية المتحدة . والشبهة التى أحاطت بقصة « سوندرا »[1] التى

---

(١) Saundra .

لم تقدم عنها الحكومة إيضاحاً حتى الآن تقوم شاهداً على ما يمكن أن يكون لشركة أجنبية من تأثير على الحكومة فى بلد متخلف . وقد قابلت شركة مناجم الذهب بأشانتى محاولة شركة « كامب بيرد »[1] الحصول على امتيازات معدنية مطلقة بتقديم الرشوة للموظفين المختلفين ، بل ولبعض كبار رجال حزب الميثاق الشعبى كما أشيع فى أكرا — قابلت هذا بالصرف بسخاء مماثل . وكانت النتيجة أن طرد من منصبه السكرتير البرلمانى الذى كتب إلى الشركة يقدم لها الامتيازات . وأخرج « سوندرا » من البلاد بدون محاكمة . ويبدو أن شركة « كامب بيرد » كانت تأمل أن تحصل على الامتياز ، وكانت مستعدة أن تصرف مبلغاً معقولا من المال فى سبيل الحصول عليه . وتبين محاولة الرشوة أن أية شركة أجنبية يتوفر لديها المال فى مقدورها افساد ضمائر الساسة .

وإذا كان الموقف فى غانا يدعو إلى التفكير ، فان الحالة فى غينيا التى تسيطر على اقتصادها بأكمله شركة « فرايا » تبدو خطيرة . إلا أن مجرد كون شركة « فرايا » ستقوم باستثمار مثل هذه المبالغ الطائلة يدل فى حد ذاته على أن النظام السياسى مستقر . وطالما لا تقوم معارضة داخل غينيا ذاتها لنظام الحكم الحالى ، فان أية شركة ، مهما بلغت قوتها ، لا تستطيع أن تفعل شيئاً يذكر . وليس من المحتمل أن تعود الأيام التى كانت فيها الشركات الأمريكية الضخمة تستطيع أن تنزل الجيوش الخاصة إلى البر فى أمريكا الوسطى لتسبب المتاعب للحكومات . فلا خطر إذن طالما بقى نظام الحكم الحالى قائماً ، فالأمر لا يتعدى ندين قويين يتفاوضان بعضهما مع بعض . ولكن بمجرد قيام معارضة لنظام الحكم ، تستطيع شركة قوية تسيطر على كل اقتصاد البلاد أن تسبب للحكومة متاعب لا نهاية لها بتمويل المعارضة ، بل وبتقديم قروض للحكومة وهى تستخلص منها امتيازات سياسية واقتصادية . وسنبحث الدور الذى تلعبه « فرايا » فى غينيا المستقلة بشىء من التفصيل فى القسم الخاص بغينيا .

---

(١) Camp Bird .

وإذا كانت غانا قد استطاعت إلى حد ما أن تعالج مشكلة الشركات الأجنبية ، فان هذا القول لا ينطبق على ليبريا . فشركة « فايرستون» تعتبر إمبراطورية داخل إمبراطورية . ذلك أن دخل ليبريا يتوقف على شركة « فايرستون » . ومع أن الأهالى قد أخذوا يزرعون أشجار المطاط فى مزارعها الخاصة فان عملية تجهيز المطاط لا تزال شركة فايرستون هى التى تقوم بها . وموظفو الشركة لا يدفعون ضريبة الدخل ، ويتبعون سياسة التفرقة العنصرية فى مزارعهم ، ولا يدفعون رسوماً جمركية على وارداتهم . وتشمل زراعة المطاط كل المنطقة الممتدة من « منروفيا » العاصمة إلى « روبرتسفيل » الميناء الجوى الذى أقامته الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب والذى تنتفع به خطوط شركة بان أمريكان الجوية . وتقوم الشركة بتعبيد كل الطرق وصيانتها فى المنطقة . وقد اجتذبت سياسة الباب المفتوح التى اتبعتها ليبريا عدداً كبيراً من البيوت التجارية الألمانية والإيطالية والأمريكية وكلها مهتمة بتنمية مواردها المعدنية والزراعية ، وإن تكن موارد ليبريا من الحديد الخام قد أثارت اهتمامها بنوع خاص .

صحيح أن التغلغل الاقتصادى ، حتى وإن جاء عن طريق البيوت التجارية الاحتكارية نافع للبلاد ، فانه يزيد من دخل الدولة . وعلى أية حال تسهم شركة « فايرستون » فى دخل ليبريا بمقدار ٦٠٪ ، وأما فى الكونغو البلجيكى فيتحكم فى اقتصاد البلاد بأجمعه نحو عشر شركات ، ولكن « الشركة العامة »(١) ـــ وللعائلة المالكة والحكومة البلجيكية وكل الطبقة العليا تقريباً مصالح مالية فيها ، لأنها تتحكم فى عدد لا بأس به من الشركات فى بلجيكا ذاتها ـــ تسيطر على الاقتصاد كله . ومن بين المؤسسات التى تمولها « الشركة العامة » فى الكونغو : البنك المركزى للكونغو البلجيكى . واتحاد المعادن لكاتنجا العليا ، وشركات النقل الكبرى ، وبيوت تجارية كثيرة أخرى . لهذا يستطيع المرء أن يقول تقريباً إن « الشركة العامة » هى التى تحكم

(١) Société Générale .

الكونغو أكثر مما يحكمها البرلمان البلجيكى . ولمثل هذه السيطرة ميزاتها ، مع أن الثمن الذى تقتضيه قد يبدو باهظاً، ففى الكونغو مثلا يذهب للاستثمارات معدل خيالى من الدخل القومى يتراوح بين ٢٠ ، ٢٥٪ وذلك لأن معظم هذه الشركات تمول الاستثمارات من أرباحها . وهناك ميزات أخرى . فأية شركة كبرى تسيطر على الاقتصاد تهمها الأرباح قبل أى شىء آخر . ولتحقيق الأرباح يجب تنمية البلاد . وفى البلاد قليلة السكان لا مفر من إدخال النظام الآلى ، وهذا بدوره يتطلب عمالا مهرة . والعمال الأوربيون فى الكونغو يطالبون برفع مستوى معيشتهم إلى المستوى الأمريكى ، ومن ثم يتحتم تدريب عمال الكونغو ، فيصبح من الضرورى إنشاء المدارس التى توفر الحد الأدنى من التعليم اللازم لتخريج عمال مهرة وكتبة يعملون فى الشركات . وقدرة العمال الإنتاجية تتطلب اتباع سياسة تقديم الخدمات الاجتماعية . كذلك لا بد من جذب العمال إلى المناجم ، ومن ثم يجب توفير التسهيلات اللازمة لهم لشراء قطع صغيرة من الأرض يفلحونها . ثم إن اتساع رقعة الكونغو ، وبعد المنطقة المنتجة للمعادن عن البحر يستلزمان تجهيز هـــذه المعادن وتصغير حجمها قبل أن تتمكن من مزاحمة غيرها فى الأسواق العالمية . لهذا كان لا بد من توفير العمال للصناعة أيضاً . وكان من نتيجة هذا كله أن نمت طبقة من مهرة العمال لهم قوة اقتصادية كافية لجعل البدء فى الصناعات الاستهلاكية عملا مربحاً . ومن ثم كانت الفوائد التى عادت على الكونغو من « الشركة العامة » عظيمة القدر . فهى التى جعلت الحكومة تمد البعثات الكاثوليكية بالمعونة فى إنشاء المدارس والمستشفيات . وهى التى قدمت للكونغو تكويناً صناعياً لا يفوقه فى كل أفريقية إلا تكوين اتحاد جنوب أفريقية . ووفرت له مستوى معيشة عالياً بدرجة معقولة ، وأمدته بالفوائد التى يوفرها الرأسمالى الطموح لعماله . وقد درت سياسة المصلحة الذاتية المستنيرة هذه على البلاد أرباحاً طائلة ، واتسع نطاق نشاط الشركات أضعافاً مضاعفة .

وأما الأقاليم الأخرى فقد تجنبت النظام الرأسمالى الذى تتحكم فيه قلة ،

كهذا الذى نجده فى الكنغو بالفعل،وذلك لأنها كانت تسيطر عليها بيوت الاستيراد والتصدير . وإن تصرف البلد المستقل سياسياً لأيسر مع هذه البيوت التجارية منه مع شركة احتكارية ضخمة مثل « الشركة العامة » التى كان لها مؤخراً نشاط سياسى ، حتى لقد ظن بعض المعقبين أنها كانت السبب فى استقالة م . هيميلريك[1] لأنها شعرت أنه كان يعمل بسرعة أكثر مما ينبغى . وعلى أية حال لقد منيت الشركة بالفشل فى محاولتها فصل كاتنجا عن الكونغو المستقل لتنضم إلى روديسيا . ويعزى الفشل عموماً إلى أن السير روى ويلينسكى أراد أن يستخدم الاقتراح لأغراضه الخاصة . ولكن الشركة فى نفس الوقت تهتم اهتماماً حيوياً بالمحافظة على وحدة الكونغو . ويمكن أن يقال بحق إن المعارضة فى تجزئة الكونغو إلى عدد من الولايات المستقلة تؤيدها الشركة العامة ، لأنه إذا أصبحت منطقة باكونجو دولة مستقلة ضاعت تسهيلات ميناء متادى ، وإذا انفصلت رواندا أورندى انقطع مورد العمال ذوى الأجور القليلة ، وإذا لم يكن الكونغو متحداً ضاعت قيمة نظام الصناعات والنقل الذى أقيم فى البلاد . لهذا تعتبر الوحدة ضرورة بالنسبة للشركة العامة .

وفى الكونغو المتحد ستظل الشركة العامة القوة المسيطرة على كل اقتصاد البلاد ، وستظل تستخدم نفوذاً سياسياً كبيراً . وأما فى الكونغو الذى تمزقه الولاءات القبلية ، فلا يمكن أن يكون الكفاح بين الدولة والاحتكار الجبار كفاحاً بين ندين ، لأن الشركة ستجد دائماً من يحارب معها . والواجب أن يكون فى تجربة جمهوريات أمريكا الجنوبية والشرق الأوسط تحذير للزعماء الأفريقيين بأن الكفاح الحقيقى للاستقلال فى أى بلد متخلف يبدأ فقط بعد أن يصبح ذلك البلد مستقلا سياسياً .

---

(١) M. Hemelryjck .

الفصل الثالث

دينامكا التغير

كان من أثر الحرب العالمية الأولى (سنة ١٩١٤) أن عرف غرب أفريقية الاقتصاد النقدى لأول مرة . لقد كان على شعب أفريقية أن ينتج المواد الخام التى يحتاج إليها العالم الغربى . وكان العمال يسخرون فى تعبيد الطرق والزراعة ، فتعود الأفريقيون على النقود . وفى فترة ما بين الحربين العالميتين هاجر عدد كبير من الناس إلى المدن لأسباب كثيرة . فمنهم من دعته الرغبة فى زيارة المدن لمشاهدتها ومنهم من اضطرته إلى ذلك الحاجة إلى كسب المال لدفع الضرائب،ومنهم من رحل إلى المدن هرباً من أساليب المعيشة التقليدية التى كانت حياة الغاب لا تزال تفرضها عليهم . ومن الشباب من استعاض بمغامرة زيارة مدينة الرجل الأبيض عن الحفل الذى كان يقام لهم فى الأيام السابقة عند بلوغهم سن الرشد .

وبينما كانت تحدث هذه الثورة فى داخل البلاد كان هناك على الشواطىء أفريقيون مسفسطون اعتادوا على أساليب الحياة الأوربية وتعلموا فى مدارس أوربية . ففى أفريقيا الفرنسية كان فى أقسامها الأربعة سكان أفريقيون يدعون أنهم مواطنون فرنسيون ، وظلوا زمناً طويلا يستمتعون بالحقوق والميزات التى كان يحرم منها غيرهم من الأفريقيين . ويرجع الاعتراف بالمركز الخاص لما كان يعرف « بالكوميونات » الأربعة إلى معاهدة باريس التى عقدت عام ١٧٨٣ . وقد لاحظ الرحالة الأول العلاقة الخاصة بين الفرنسيين والأفريقيين . فعلى طول الساحل من « سان لويس » إلى « پوانت نوار » كانت تنتشر المدن التى

اختلط فيها الفرنسيون والأفريقيون منذ أكثر من أربعة قرون ، وترتب على ذلك نشأة سكان لهم خبرة كبرى بأساليب الحياة الأوربية . وفى عام ١٨٦٥ كان فى استطاعة سكان اتحاد « فانتى » أن يتكلموا لغة تماثل اللغة التى يستعملها كتاب الأعمدة السياسية فى الصحف فى النصف الثانى من القرن العشرين . وفى دلتا نهر النيجر أدخل جاجا نانا وغيره من الأمراء التجار أساليب يستطيعون بها أن يواجهوا أوباش غابات نخيل الزيت فى عقر دارهم .

وفى كل تلك المناطق لعب سكان جزائر الهند الغربية كما لعب سكان سيراليون فى الأقاليم البريطانية دوراً بارزاً . وقد أمد العبيد العائدون والعبيد المحررون الذين تعلموا فى مدارس « فريتاون » معظم الأقاليم البريطانية بالإداريين والمترجمين وحتى بالكهنة . وكانت المعاهدات التى وقعتها بريطانيا وفرنسا فى داخل البلاد على الأغلب من صنع الأفريقيين الذين اندمجوا فى الجو الأوربى .

وكان المجتمع متشابهاً فى مدن مثل « لاجوس » ، و « فريتاون » ، و « كيب كوست » ، و « سانت لويس » ، و « روفسك » وغيرها . وكانت طبقة حاكمة من البيض تمسك بزمام السلطة السياسية ، ولكن الأفريقيين كانوا بارزين لا فى الإدارة فحسب ، بل وفى المهن أيضاً . وظلت التجارة مدة من الزمن يسيطر عليها السيراليونيون والبرازيليون ، ولكن المهن كان يسيطر عليها الأفريقيون إلى أبعد حد . ففى مدينة لاجوس كان هناك مستر « كار »[١] الإدارى والمقيم الذى ترقى حتى أصبح نائب مدير التربية ، ومستر « بين »[٢] المحامى الذى كتب أول تاريخ لشعب « اليوروبا » ، كما كان هناك أيضاً أدينيي جونز[٣] ، وهربرت ماكولى . ولم يكن النساء أقل لمعاناً من الرجال . وكان من بينهن مسز « بين » التى تلقت تعليمها فى إنجلترا ، وغيرها ممن برزن

---

(١) Carr .
(٢) Payne .
(٣) Adenyi Jones .

أيضاً فى شئون المدينة . وفى السنغال يبرز أمامنا اسم « بليز دايانى »[1] الذى لم يكن نائب السنغال فحسب بل أصبح أيضاً وزيراً فى وزارة كليمنصو .

أمثال هؤلاء الناس سواء أكانوا فى أفريقية الفرنسية أم البريطانية (لم ينشىء البلجيكيون قط طبقة ذات ثقافة غربية) كانوا مقصورين على المناطق الساحلية بصفة خاصة . وكلهم تقريباً تخلصوا من الروح القبلية . فمستر « بين » الذى زار معرض المستعمرات والهند فى عام ١٨٧٤ كان ينتمى إلى أسرة ملكية من قبيلة « اليوروبا » ، ولكنه كان قد غير اسمه من « أديبيين »[2] إلى « بين » ، إذ كان من الشائع أن يتخلى معظم الأفريقيين عن أسمائهم عند اعتناقهم المسيحية ويتسمون باسم القسيس الذى تنصروا على يديه . وكان المجتمع أيضاً تحت سيطرة « البرازيليين » إلى حد عجيب . وقد اشتغل عبيد البرازيل الأفريقيون المحررون الذين وفدوا على غرب أفريقية بتجارة الرقيق فى الفترة الأولى لمجيئهم . ثم سرعان ما وطدوا أقدامهم فى التجارة المشروعة ، ثم أصبحوا هم والعبيد المحررون الذين استوطنوا فى سيراليون العوامل الحافزة على التغير ، إذ أنهم كانوا قد فقدوا مشاعرهم القبلية بل ووطنيتهم المحلية ، ولذا كان يسعدهم الانتقال من مدينة إلى أخرى دون أن يشعروا بأنهم غرباء بأى حال من الأحوال . وهكذا نجد خاصية ثانية للمدن الساحلية فى غرب أفريقية فى الأيام الأولى . فلم تكن مدينة من تلك المدن خاصة بنيجيريا أو ساحل الذهب ، بل كانت كلها مفتوحة الأبواب أمام كل سكان أفريقية الغربية البريطانية . كذلك نما نظام مماثل فى أفريقية الغربية الفرنسية حيث أصبحت المدن هى البوتقة التى يصهر فيها السكان الأكثر تطوراً . فنما الأحساس بأفريقية الغربية البريطانيةوأفريقية الغربية الفرنسية . ولم تكن الالتماسات الأولى المقدمة من ساحل الذهب ونيجيريا قائمة على أساس قطرى بل على أساس كل غرب أفريقية إذ أن الناس كانوا قد بدءوا يفكرون فى غرب أفريقية باعتبارها وحدة .

---

(١) Blaise Diagne .　　(٢) Adipiyene .

والمدن الأفريقية على أحسن تقدير مدن خلقها الاستعمار خلقاً مصطنعاً .
وليس معنى هذا أن المدن لم يكن لها فى غرب أفريقية وجود قبل مجىء الأوربيين . فغرب أفريقية منذ بدء التاريخ المعروف يهتم بالتجارة أكثر من الزراعة ، وقيام المدن نتيجة طبيعية للتجارة . ولكن المدينة الحديثة كما نعرفها ، سواء أكانت سانت لويس أو لاجوس أو أكرا ، نشأت مع الأوربيين .
والخاصية المميزة التى تراها فى مدن الاستعمار هى الحاجة إلى فصل مستعمرة البيض عن منطقة الأهالى . « فلوجارد »[1]مثلا فى تقريره عن « الاندماج » يرغب فى نقل المنطقة السكنية للأوربيين من لاجوس إلى منطقة صحية أفضل ، حيث يصبح الاتصال بالأهالى أقل ما يمكن . وهكذا كان الإداريون الأوربيون فى باماكو يسكنون فى كوليبا[2]وفى فريتاون يسكنون فى « هيل » وكان السود فى أبيدجان يسكنون فى تريشفيل ، وفى دكار فى أحياء حقيرة متعددة .
وحتى البلاد الصغيرة مثل « كوتونو » كانت مقسمة إلى قسمين أحدهما أوربى والآخر أفريقى . على أن نظام التفرقة هذا بلغ أقصى مداه فى الكونغو البلجيكى . ففى مدينة ليوبولد فيل كان موقع المعسكر الحربى بين المدن الأفريقية والمدن الأوربية ، وكان على الأفريقيين إذا أرادوا الخروج من مناطقهم بعد الغسق أن يحصلوا على تصاريح بذلك .

ولم يأت السعى إلى تحقيق السلطة السياسية إلا فى المدن التى كان فيها الأفريقيون على اتصال وثيق بالأوربيين . ففى « كوميونات » السنغال الأربعة استطاع « بليز داياني » أن يستغل الشعور ضد الأوربيين ورغبة الأفريقيين فى تحقيق المساواة للحصول على مقعد فى البرلمان . وكانت المشكلة فى غانا وسيراليون ونيجيريا تدور حول مسألة الأرض . ذلك أن سياسة حكومات أفريقية الغربية البريطانية بشأن الأرض كانت قد أدت إلى احتجاجات من جهات مختلفة ، فترتب على ذلك تعيين لجنة التحقيق عام ١٩١٢ . وكان يرتبط بهذه المشكلة مشكلة الرؤساء . وكانت هذه المشكلة فى لاجوس تدور

---

(١) Lugard .　　(٢) Kouliba .

حول أسرة « دوسيمو »[1] ، وأتاحت الفرصة لماكولى أن يقوم بجهاد طويل مرير ضد الحكومة ، فانشق المجتمع إلى قسمين ، وأخذ « كار » و «ماكولى » وجهتى نظر متعارضتين . غير أن المشكلة كانت مقصورة على « لاجوس » وحدها ، فلم يشمل الاضطراب كل نيجيريا .

وفى أفريقية الفرنسية كان الموقف مختلفاً ، فقد تكونت بعد أفريقية البريطانية . إذ أن داهومى والسودان لم يتم غزوهما إلا فى التسعينيات من القرن التاسع عشر ، والنيجر لم تكن لها حكومة إدارية إلا بعد الحرب ، وساحل العاج وغينيا لم تخضعا إلا فى العقد الأول من القرن الحالى ، ولم يستقر السلم الفرنسى إلا خلال الحرب . وكان هذا يصدق على أفريقية الغربية البريطانية أيضاً إلى حد ما . فالإقليم الشمالى من نيجيريا وأشانتى والأقاليم الشمالية لساحل الذهب وداخل سيراليون — هذه كلها لم تخضع أو تحتل احتلالا فعالا إلا فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر أو العقد الأول من هذا القرن ، وكانت هذه البلاد جديدة بكل معنى من المعانى . فلم تكن لها إدارة مستقرة ، كما كانت قبضة الإدارة أخف وطأة بكثير مما كانت عليه فى الحواضر أو المستعمرات الأقدم . وكانت النتيجة أنه بنهاية الحرب العالمية الأولى كانت هناك طبقة بورجوازية وطبقة عاملة فى المدن الساحلية ، وطبقة فلاحين متأخرة نسبياً فى المدن الداخلية . وكانت الطبقات المتوسطة بالمدن فى الأقاليم المختلفة تتقدم بمطالب بالنيابة عن تلك الأقاليم ، وكانت تلك المطالب تجد مقاومة من حكومات المستعمرات . ولربما كان أحسن ما يعرب عن مشاعر الإدارة البريطانية قول الحاكم السير هيو كليفورد فى خطابه الذى ألقاه فى الجمعية التشريعية بنيجيريا : لقد قيل فى الشهور الأخيرة الماضية كلام كثير مثير للخواطر لا رابط له بشأن انتخاب شعبى لأعضاء فى مجلس نيجيرى — كلام صادر معظمه عن جماعة من السادة الأفريقيين المتعلمين، اختارت نفسها وعينت نفسها وتسمت باسم « المؤتمر الوطنى لغرب أفريقية » . . . لأنه

(١) Docemo .

يكون من السخف لا غير الافتراض بأن نيجيريا القارية ، ولا أقول أفريقية الغربية البريطانية ، يمكن أن تمثلها حفنة من السادة انتقوا من بين رجال القبائل الساحلية ، وولدوا وتعلموا فى مدن واقعة على ساحل البحر تحت الإدارة البريطانية ، وواصلوا دراستهم فى سلام على يدى معلمين بريطانيين فى مدارس بريطانية ، حتى يتمكنوا من أن يكونوا خداماً للدين المسيحى أو متضلعين فى قوانين إنجلترا ، لا تتركز أبصارهم على التاريخ أو التقاليد أو السياسة المحلية الأفريقية ولا على التزاماتهم وواجباتهم القبلية نحو حكامهم الطبيعيين الأمر الذى يفرضه عليهم العرف المتوغل فى القدم ، بل على نظريات سياسية وضعها الأوربيون لتلائم ظروفاً مختلفة كل الاختلاف . . »
وأما عن « أمة غرب أفريقية » فكان السير « هيو » أكثر تشاؤماً ، إذ يقول : « . . . إن وجود أو إمكانية وجود شىء مثل « أمة غرب أفريقية » فى المستقبل الذى يمكن أن يمتد إليه البصر ، سخافة لا تقل وضوحاً عن وجود أو إمكان وجود أمة أوربية بأية حال حتى مجىء الألف سنة » . وأما الأسباب التى خلص منها إلى هذه النتيجة فهى : « أن شعوب غرب أفريقية تنتمى إلى أصل واحد ولا ينحدرون من سلالة مشتركة . . . ولا تجمع بينهم لغة مشتركة ولا معتقدات دينية مشتركة » . ثم يذهب بعد ذلك إلى حد القول: « . . . إن فى تقديم هذه المطالب والادعاءات السخيفة أو الاعتراف بها كثير الضرر لأنها لا تتلاءم مع ذلك النمو الطبيعى للحكم الذاتى الوطنى الصحيح الذى يجب على كل الوطنيين الحقيقيين فى نيجيريا أن يتحدوا معاً للحصول عليه وصيانته » .
وقد ذهب كليفورد فى تشاؤمه إلى أبعد من هذا فقال : « وإذا افترضنا أن المستحيل كان ممكناً . . . وأن هذه المجموعة من الدول الوطنية المكتفية ذاتياً والمستقلة استقلالا متبادلا والتى تفصلها بعضها عن بعض المسافات الطويلة ، وفوارق التاريخ والتقاليد ، والحواجز السلالية والعنصرية والقبلية والسياسية والاجتماعية والدينية – كان فى مقدورها أن تلتحم معاً فى أمة واحدة متجانسة ... كان هذا بمثابة ضربة مميتة تتلقاها جذور الحكم الذاتى فى نيجيريا التى تضمن

لكل شعب قائم بذاته الحق فى الاحتفاظ بذاتيته وشخصيته ونوع الحكم الخاص الذى اختاره ، والنظم الاجتماعية والسياسية الخاصة التى تطورت بحكمة الأسلاف وخبرتهم المتجمعة جيلا بعد جيل » .

على أن الإعراب عن هذه المشاعر لم يحل بين الحكومة البريطانية وبين إدخال المجالس التشريعية إلى مستعمرات غرب أفريقية ، وتوفير التمثيل الخاص للمناطق الحضرية . وفى أفريقية الفرنسية اعترف للسنغال بمركزها باعتبارها المستعمرة الأم ، وكان مجلسها التشريعى أكثر المجالس تقدماً فى كل أفريقية المستعمرة . وفى الحق أن الطبقة الوسطى فى السنغال كانت أكثر الطبقات نضجاً فى كل أفريقية « السوداء » ، وأن النظام الذى أدخل فيها سار شوطاً بعيداً ليرضى مطالبهم .

ومع كل ذلك فان أعجب تغيير حدث فى غرب أفريقية لم يكن فى الميدان السياسى بل فى الميدان الاقتصادى ، وهنا كان ساحل الذهب فى الطليعة . وكانت الثورة التجارية والاقتصادية هى التى بدأت بادخال زراعة أشجار الكاكاو من « فرناندبو » على يد رجل أفريقى . وكان مقدراً للكاكاو أن يكون العامل الأكبر فى التغيير فى غرب أفريقية وأن تكون البلاد المنتجة للكاكاو : ساحل الذهب وغرب نيجيريا وساحل العاج والكميرون الفرنسى هى أكثر البلاد استفادة . ولكن الثورة لم تحدث فى كل هذه الأقاليم فى نفس الوقت . فكان ساحل العاج أول من أفاد من إنتاج الكاكاو ، وتلته نيجيريا ، ولم يظهر الكميرون وساحل العاج فى الصورة إلا فى آخر هذه الفترة . ولم يكن الكاكاو هو المحصول الوحيد ، بل كان هناك أيضاً زيت النخيل الذى قام عليه الرخاء فى شرق نيجيريا وداهومى ، والموز فى الكميرون وغينيا ، والبن فى ساحل العاج والكميرون وغينيا ، والقطن فى السودان وشمال نيجيريا ، والفول السودانى فى السنغال والسودان وشمال نيجيريا . ويمكن أن نرى التغيير الذى أحدثته هذه المحصولات فى فترة ما بين الحربين العالميتين من أنه بينما كان « الافين» (ملك) أويو ، يشكو فى سنة ١٩٢٠ من إدخال ورق

النقد بحجة أنه لا يصلح فى مثل ذلك الطقس وأن الناس لا ثقة لها فيه ، إذا بنا نرى فى نهاية الحرب العالمية الثانية أن ورق النقد قد أصبح مقبولا من الجميع فى غرب أفريقية . وثمة عامل آخر وهو نمو طبقة من مشترى المنتجات ومن الوسطاء الذين كانوا يعملون فى الشركات التى نزحت إلى البلاد ، فحققت ربحاً كان يكفى لأن يجعلها تبرز كطقبة متوسطة . ثم عامل ثالث هو نشأة عدد كبير من الزراع وبخاصة فى مناطق الكاكاو كان لهم من الموارد والمدخرات المالية ما مكنهم فى عام ١٩٣٨ من أن يقوموا بمقاطعة الكاكاو .

وكان ظهور زارع الكاكاو فى فترة ما بين الحربين أعظم نواحى التنمية إثارة فى غرب أفريقية ، وربما كانت مقاطعته للكاكاو فى سنة ١٩٣٨ أوضح دليل على قوته . ولكن بجانب هذه الطبقة كانت قد نمت طبقة جديدة تشتغل بالتجارة ، واقترنت بالرخاء الجديد . وبعض أفراد هذه الطبقة سيدات يعملن برأس مال يبلغ آلاف الجنيهات ، ولهن حسابات فى البيوت التجارية الأجنبية . وبدأ نظام « شركة الائتمان » و « بيوت الأعمال » يظهر ثانية فى دلتا نهر النيجر تحت ستار جديد .

وقد جاءت الثورة التجارية فى الزراعة بظاهرة جديدة فى النظام الاجتماعى الأفريقى ، وتتمثل هذه الظاهرة فى العامل الذى لا يملك أرضاً . ذلك أن مزارع الكاكاو فى ساحل الذهب ومزارع الفول السودانى فى السنغال جذبت إليها العمال من داخل البلاد . ومع أن هذه الظاهرة بدأت بساحل الذهب والسنغال فان الأقاليم الأخرى أيضاً جذبت إليها مهاجرى العمال فى طور نموها كما هى الحال فى مزارع البن والكاكاو فى ساحل العاج ومزارع الكاكاو فى غرب نيجيريا وفرناندبو . كان سكان شرق نيجيريا يذهبون إلى فرناندبو وجابون سعياً وراء العمل ، وأهل « موصى » والسودان إلى ساحل العاج . كما كان أهل نيجيريا من الشمال والشرق يتقاطرون إلى مناطق الكاكاو الغربية . وتمثل الثورة الاجتماعية التى نشأت عن هجرة العمال ، وكذلك المنازعات والشعور بالوحدة والسورة التى جلبتها أهم عوامل الموقف فى غرب أفريقية .

على أن الطبقة العاملة لم تكن وحدها هى التى هاجرت طلباً للعمل ، بل كان هناك أيضاً التجار من « الهوسا والديولا الذين ينتشرون فى كل مكان » والسنغاليون فى توجو والداهوميون الذين كانوا يحتكرون الأعمال التى تحتاج إلى مهارة من كتابية وتعليمية ، وسكان ساحل الذهب الساعون وراء التجارة ، و « الايبو » و « اليوبا » الذين ارتحلوا شمالا مقتفين أثر الإدارة البريطانية كتجار وكتبة وموظفين مدنيين ومستخدمين فى البيوت التجارية ، كل هذا يؤكد أن غرب أفريقية قد أصبح بوتقة تنصهر فيها الشعوب .

ولقد أدت حركة العمال إلى نتائج هامة ، فقد ربطت اقتصاد الأقاليم بعضه ببعض . فكانت مزارع الكاكاو فى أشانتى وساحل العاج تعتمد على العمال من الفولتا العليا ، وقد بلغت نسبة العمال الأجانب فى غانا ٣٠٪ فى عام ١٩٥٦ ، وأثار اندماج العمال فى المجتمع مشكلة . فقد عاد بعضهم إلى بلاده بعد أن جمع مبلغاً كافياً من المال ، ولكن البعض الآخر استقر وبدأ الحياة من جديد كمزارع صغير . وفى ساحل العاج قام بتنمية مناطق الكاكاو الجديدة بنوع خاص أناس لم يكونوا أصلا من ذلك القسم . ولربما يبين لنا النزاع بين « الباوولا »(١) الطموحين وبين الأهلين فى منطقة مثل « جاجوا »(٢) النزاع الاجتماعى الذى أثارته زراعة الكاكاو . فقد ظهر من ناحية المزارع الرأسمالى ، وهو رجل يعتقد أن له الحق فى تنمية أراض لمنفعته الخاصة بأساليب تخالف الآراء الأفريقية بشأن الملك « على المشاع » ، رجل لا يهتم إلا بنفسه ، راغب فى التقدم . ومن الناحية الأخرى كان هناك الأفريقى الذى يؤمن بالحق التقليدى فى الملكية . وقد أدى النزاع فى أفريقية الفرنسية إلى ما قد يسمى بحركة تسوير المزارع وإن وجد معظم الأفريقيين مشقة فى الإجراءات الفنية التى تتطلبها . ومن ثم كان هناك الاحتيال المألوف والنصب الذى يقره القانون والسرقة البسيطة التى يتميز بها قيام مجتمع العمل الحر .

---

(١) Baoula .

(٢) Gagoa .

وكان معنى قيام « الكولا » (طبقة المزارعين الاقطاعيين) ضرورة إصلاح نظام الأراضى كله . ولم يستطع قانون الأراضى الأفريقى التقليدى الصمود أمام هجوم الرأسمالية . فقامت أفريقية الفرنسية بمحاولة صبغ الحقائق بالصبغة القانونية بوضع نظام للتسجيل يمكن به إيجاد الملكية الفردية ، إلا أن كثرة النفقات التى يتطلبها والصعوبات الفنية حالت دون الانتفاع بمزاياه كاملة . وأما فى غرب أفريقية البريطانى فلم تكن هناك محاولة لمواجهة حقائق الثورة . فبقى الموقف فى كل أنحاء غرب أفريقية مائعاً ، وأحرز نظام الأرض المشاعة التى كان يمكن للشخص أن يزرعها ، والتى كانت تبقى فى حوزته طالما يقوم هو بزراعتها ، والتى كان يستطيع أن يحصل على وثيقة امتلاك لها إذا دفع مبلغاً إجمالياً مقابل حصوله على حقوق « الاستثمار » — أحرز بعض التقدم نحو تحقيق الملكية الفردية للأراضى .

على أن قيام طبقة زراعية عاملة يحتاج إلى اهتمام أكثر من هذا . فالعامل « الموصى » الذى ينتقل إلى ساحل العاج وغانا يظل يكن الولاء « للامبراطور الصغير » فى « واجادوجو » . وهو يقوم بتكوين علاقاته الخاصة ويدلى بصوته مع المجموعة ، وينطوى عادة تحت لواء رئيس أو يعمل طبقاً لشروط عقد يرتبط به . وفى ساحل العاج تتولى هيئة حكومية جلب العمال وتوفر لهم وسائل النقل ومعسكرات الإقامة فى الطريق . وكذلك فى السنغال تتولى هيئة الإشراف على نقل العمال من السودان . وبينما يوجد فى الوقت الحاضر نظام لأجور العمال فى غانا وساحل العاج يوجد فى السنغال جنباً إلى جنب نظام إيجار الأرض « العينى » . بيد أن طبقة العمال لم تبلغ كامل نموها إلا فى المزارع الأوربية فى الكميرون والكونغو وساحل العاج وغينيا ، وكذلك فى مزارع شركة التنمية بالكميرون ، وهذه المناطق هى التى ينتظر أن تحدث فيها أهم التطورات فى المستقبل القريب .

وبجانب طبقة « الكولا » وطبقة العمال الزراعيين تنمو بسرعة طبقة جديدة هى طبقة عمال الصناعة فى المدن (البروليتاريا) . فهناك عدد كبير من الناس

الذين يعملون أو يطلبون العمل فى ميدان الصناعة والتعمير فى دكار ولاجوس وكوناكرى وأبيدجان ، وكذلك فى إينوجو وآبا وفى المدن والضواحى الصناعية الجديدة التى تنشأ فى كل أنحاء غرب أفريقية . ولا بد أن تنمو هذه الطبقة العاملة بازدياد سرعة التقدم فى التصنيع . ولربما نجد فى مدينة دكار عالماً مصغراً لما يكون عليه مجتمع الغد فى غرب أفريقية :

إن بلاد الكونغو ، باستثناء إتحاد جنوب أفريقية، هى أعظم أجزاء أفريقية تصنيعاً ، ولكنها ، ومثلها فى ذلك مثل إتحاد جنوب أفريقية ، لا تعرض على الأنظار صورة صحيحة . ويعزى هذا إلى أنه تنقصها الطبقة البورجوازية المعتادة على السياسة . صحيح أن مدن ليوبولد فيل وستانلى فيل والبزابيث فيل وغيرها من مدن الكونغو ، وكذلك كاتنجا العليا الغنية بالمعادن بها طبقة من العمال الصناعيين حسنة النظام والتدريب . وصحيح أيضاً أن ثورة «الأباكو»(١) التى قامت فى عام ١٩٥٩ قد يكون سببها الكساد الاقتصادى الذى أدى إلى تعطل ٢٥,٠٠٠ شخص فى ليوبولد فيل . ولكن الكنغو رغم أن معدل التنمية الصناعية فيه أعلى منه فى أى مكان آخر لا يزال أكثر تخلفاً حتى عن أفريقية الاستوائية الفرنسية . ويعزى هذا إلى النظرية البلجيكية التى تعتبر تنمية المستعمرات مصلحة عمل لا مشكلة ترتبط بالعلاقات البشرية . ومع أن أساليب السياسة الاستعمارية البلجيكية قد تغيرت ، فان هدفها الأساسى ظل حتى النهاية كما كان فى أيام ليوبولد .

وهناك ، إلى جانب هذه الطبقات الصاعدة ، تلك الطبقات القديمة الحاكمة وما اعتادته من ممارسة سلطتها التقليدية . ويمكن أن ندرج فيها الأسر المالكة ، وأسر زعماء القبائل ورؤساء الأقسام والفقهاء ، وممارسى الطب فى أفريقية القديمة . وبعبارة أفضل يمكن أن نسميهم بأعيان البلاد أو الذوات . وهى طبقة ذات سطوة فى بعض أجزاء غرب أفريقية مثل إمارات «الفولانى» فى شمال نيجيريا والكميرون ، وزعيم الأشانتى ورؤساء أقاليم غانا الشمالية

(١) Abako .

وفولتا العليا . وللرؤساء أيضاً سلطة فى مناطق من ساحل العاج والنيجر . بيد أن السلطة التقليدية كانت ضعيفة فى أفريقية الفرنسية حيث كانت الحكومة تتبع سياسة الإدارة المباشرة . أما سياسة الحكم غير المباشر البريطانية فلم تؤد إلى الاحتفاظ بسلطة الطبقات الحاكمة فحسب بل إلى تدعيم هذه السلطة أيضاً . ولكن سلطة الرؤساء التقليدية فى بعض المناطق وبخاصة فى « فوتاجالون » قد تداعت بعد الحرب العالمية الثانية أمام الحركة الديمقراطية بسبب عدم تأييد الحكومة لها . وفى مناطق أخرى مثل نيجيريا الغربية وأشانتى وساحل العاج اندمجت الطبقة التى ظهرت جديثاً هى والطبقة القديمة الحاكمة معاً وكونتا طبقة واحدة . ولم تحتفظ العناصر الإقطاعية بسلطتها إلا فى الكميرون ونيجيريا الشمالية وإقليم غانا الشمالى وكذلك فى إقليم رواند أوروندى الموضوع تحت الوصاية[1] البلجيكية . وفى معظم هذه المناطق كانت الطبقة الحاكمة تنتمى إلى شعب يختلف عن الشعب الذى كانت تحكمه . فالعناصر « الفولانية » فى نيجيريا الشمالية كان تحكم « الهوسا » ، والوثنيون — وهم أيضاً من الأرستقراطية الفولانية — فى الكميرون كانوا يحكمون قبائل الوثنيين المحلية . وفى رواندا أوروندى كان الباتوتسى الإقطاعيون الذين وفدوا من الشمال يحكمون الباهوتا وهم السكان الأصليون . وفى كل هذه المناطق كانت الطبقة الحاكمة رجعية لا ترغب فى تشجيع التعليم الحديث ولا وسائل الإنتاج العصرية ، بل تتمسك بالطقوس القديمة وآداب السلوك القديمة . لقد كانت مجتمعاً ظل طبقياً ، وكانت السلطة الحاكمة تشجع هذه الروح الطبقية فيه . وفى نيجيريا الشمالية والأقاليم الشمالية كما فى رواندا أوروندى كان كل شىء يهدف إلى المحافظة على القديم . فكانت تنكر على المرأة حقوقها ، وكان الناس يجلدون علناً لارتكاب جريمة الزنى أو السرقة . ولم تكن هناك حقوق أساسية ولا حتى محاكم إلا محاكم «الألكالى»[2]. وما كانت تحاوله بريطانيا ، وبلجيكا بدرجة

---

(١) لقد استقل هذا الإقليم هذا العام (المترجم) .

(٢) Alkalis .

أقل منها هو الإبقاء على مناطق وشعوب كبيرة لتكون متاحف تشمل بقايا عصر مضى وانقضى . أما الرؤساء والطبقات الاجتماعية التى كانوا يمثلونها فلم تضع سلطتهم كلها . فقد كان هناك الأتباع الذين يتحكمون فى الإدارة جميعها ، ولذا بقى ميزان القوة فى أيديهم . فلقد كانوا على استعداد أن يعملوا فى تعاون مع الدولة الاستعمارية على شريطة ألا تتعرض سلطتهم للخطر . وكانوا أثرياء ذوى سطوة من الناحية الاجتماعية . ومع ذلك فقد تأثروا من التغيرات التى طرأت على الأحوال الاقتصادية . فزيادة أنواع النشاط لم تجلب أناساً من مناطق أخرى فحسب – وتدعى أحياؤهم « بالسابون جارى » فى نيجيريا الشمالية وأحياء الغرباء فى المدن الأخرى – بل أوجدت طبقة من « محدثى النعمة » الذين توفر لديهم المال والعيشة الرغدة . ولم يكن فى الامكان إيصاد الباب فى وجه التعليم ووسائل المواصلات الحديثة . فألف التجار من الشمال أساليب الحياة فى الجنوب ، واعتادت طرق المعيشة الحديثة عناصر « الباهوتا » ، الذين كانت منطقتهم تكتظ بهم وكان البلجيكيون يعتبرونها عموماً مورداً للعمال ذوى الأجر الزهيد يستخدمونهم فى مناجمهم ، وجعلت السكك الحديدية والطائرات ووسائل المواصلات والاتصال حتى أكثر الحكام رجعية فى أفريقية يدرك أن التقدم لا يمكن صده ، كما جعلت أسر الذوات تقبل على التعليم . ومع ذلك ، كان هناك صراع مزدوج فى تلك الأقاليم التى يحكمها الرؤساء – صراع بين الحكام والعنصر المحافظ فى الطبقة الحاكمة ، وبين الطبقة الحاكمة والطبقات الصاعدة . وأحسن مثل على هذه الحال نجده فى نيجيريا الشمالية حيث يحاول سردونا سكوتو ، وهو محافظ تقدمى أن يقوم بأدنى حد من الإصلاحات ضد معارضة الرجعيين من ناحية وضد الثوريين الاجتماعيين من ناحية أخرى . وهو مرتبط فى تحالف قلق مع « تفاوا بالوا »[1] من معتدلى العصر الجديد ، وهو غير فولانى . وتصدق هذه الصورة على كل منطقة بقيت فيها سلطة الرؤساء فى فراغ .

(١) Tafawa Balewa .

إن التنمية السريعة لغرب أفريقية فى فترة ما بين الحربين قد أوجدت مشكلات متنوعة ، كانت إحداها مشكلة التعليم . فقد نشأ عن فرض الحكم البريطانى والفرنسى والبلجيكى على الأقاليم المختلفة وحدة مصطنعة غذتها اللغة المشتركة بين المتعلمين — اللغة الفرنسية فى الكونغو والأقاليم الفرنسية ، واللغة الإنجليزية فى الأقاليم البريطانية . إلا أن التعليم الحديث خلق من المشكلات بقدر ما حل . ذلك أن التعليم كان يدور كله حول قارة أوربا بدلا من أن يهتم بقارة أفريقية . لقد أعرب مرب بريطانى عن المشكلة فى إيجاز فقال وهو يتحدث عن سيلان : « لقد كان تعلم اللغة اللاتينية إجبارياً ولذا كان كل سيلانى متعلم يذكر بغير وضوح تصريف بعض الأفعال » . ولم يقف الأمر عند حد اللغة اللاتينية ، بل تعداها إلى غيرها من المواد . ويقول المربى فى ذلك أيضاً : « ولم يطلب من التلميذ أن يحسب الربح فى جوز الهند المجفف إذا بيعت الحلوى بكذا من الروبيات بل الربح فى صفقة من القطن بيع الرطل منه بكذا بنسات . . . كما كان التاريخ بطبيعة الحال هو التاريخ الإنجليزى ، وكان الملك « أثلرد غير المتأهب » أهم من باراكراما باهو الأكبر » .

إن نظرة الاحتقار التى ينظر بها الموظفون والمبشرون الأوربيون إلى العادات والديانات الأفريقية ، واعتقادهم بأن المسيحية وحدها هى الديانة الصحيحة جعلا الأفريقى يخجل من ماضيه . ولربما كان المبشرون المسيحيون أعظم الخطاة فى هذه الناحية ، لأنهم هم الذين كانوا يسيطرون على التعليم فى الأقاليم البريطانية والبلجيكية ، أكثر مما تسيطر عليه الدولة . ومع أن هدفهم كان التبشير فانهم فى الوقت نفسه كانوا يريدون أن يعلموا الأفريقى تعليما يكفى لأن يجعل منه خادماً للدول الاستعمارية وكاتباً فى البيوت التجارية . لهذا كان الكسب يعود على الهيئات الثلاث — الحكومة والكنيسة والبيوت التجارية — التى يهمها الحكم الاستعمارى من تنشئة أفريقيين طيبين يخافون الله ويعتقدون بأن الرجل الأبيض على صواب لأنه أسمى خلقياً . أما فى أفريقية الفرنسية فكان الهدف مختلفاً ، ولكن النتيجة كانت واحدة . لقد حاولوا ألا

ينشروا المسيحية بل أن يخلقوا فرنسيين صالحين . فجعلوا الصفوة المتعلمة تعتقد أنها فرنسية . وترتب على هذا اعتقادهم بأن الثقافة الفرنسية هى وحدها الصحيحة . وكان القول المأثور عن الحاكم العام « كارد »[1]: « اجعلوا الأمور ميسرة للصفوة » يصدق على كل دولة استعمارية .

ولقد أدى فصل الصفوة إلى تغير اجتماعى عجيب . ففى كل أنحاء غرب أفريقية ما خلا المناطق التى احتفظت بالأمارات والممالك كانت الطبقات التى توفر لها التعليم حديثاً تنظر باحتقار إلى الوثنيين وغير المتعلمين . وكانت النتيجة أن انشطر كل المجتمع القبلى شطرين : المتعلمين والشيوخ التقليديين ، اللذين عجز كل منهما عن فهم أساليب الآخر . وكان فصل الصفوة كاملا مدة من الزمن ، ولم يبدأ الأفريقيون فى استئناف ارتداء لباسهم الوطنى واستعمال أسمائهم الوطنية إلا ببطء ، ولكن الضرر كان قد حل . وانهارت السلطة التقليدية ، بل وحتى حينما كان يخلق زعماء وزعامات مصطنعة كان لا بد من إشراك العناصر الجديدة بطريقة إيجابية .

على أن الطبقات حديثة العهد بالتعليم كانت تعانى من عوائق كثيرة . لقد كان أفراد تلك الطبقات أولاداً أنهوا الدراسة الابتدائية . وقد تولدت فى نفوس البعض منهم رغبة شديدة فى مواصلة الدرس فى المرحلة الثانوية ثم الجامعة ومنها إلى المحاماة . أما غالبيتهم فكانوا يتخذون من هذا القدر من التعليم فرصة للعمل فى أحد البيوت التجارية أو شغل وظيفة كاتب فى إحدى المصالح الحكومية . وكان معنى النقص فى التعليم الملائم أن بات عدد الذين لهم نصيب من التدريب المهنى محدوداً إلى أقصى حد . كما أنه لم تكن هناك جامعات فى غرب أفريقية إلا مؤخراً . فجامعات إبدان ودكار وغانا ، وجامعتا الكونغو جميعها لم تنشأ إلا فى الخمسينيات من هذا القرن . وحتى فى الوقت الحاضر يضطر معظم الطلبة فى غرب أفريقية إلى السفر إلى أوربا للدراسة . وأما فى

---

(١) Carde .

الكونغو فكانت الدراسات العليا لا تلقى تشجيعاً شأنها فى ذلك شأن زيارة أوربا .

إن النقص فى الجامعات لم يحل بين الأفريقى وبين التعليم . فبمساعدة الأسرة الموسع عليها فى الرزق ، أو الجمعية القبلية ، وأحياناً بمساعدة رعاة العلم من الأثرياء كان الأفريقيون يتقاطرون على الجامعات فى العواصم الكبرى وكان الطلاب من أفريقية البريطانية يقتفون أثر أزيكوى فيذهبون إلى الولايات المتحدة ، وكان الطلاب من أفريقية الفرنسية يذهبون إلى باريس بصفة خاصة إلا أنهم كانوا يذهبون أحياناً إلى بعض الجامعات الإقليمية أيضاً .

ولربما كانت التغيرات التى طرأت على مركز المرأة أفضل مثل على ما كان للثورة الاقتصادية من أثر اجتماعى فى غرب أفريقية . ويمكن أن نقول إنه فى أفريقية ، كما فى الشرق ، كانت كثرة عدد الزوجات نوعاً من أنواع النفقات البارزة للعيان . ذلك أن ثمن العروس ، وكان يرتفع ارتفاعاً فاحشاً فى كل أنحاء أفريقية ، ويختلف تبعاً لما إذا كانت الفتاة متعلمة أم جاهلة ، كان يسمح للأثرياء أن يكون عدد زوجاتهم بقدر ما يتيح لهم دخلهم . كما أنه كان يقف عقبة فى سبيل الفقراء الذين لم يستطيعوا أن يدفعوا ثمن العروس . وقد أدت هذه الحال أيضاً إلى عدم التناسب بين سن العريس والعروس ، لأن الرجل لا يتمكن من جمع ثروة تكفيه للحصول على عروس إلا بعد أن يكون قد بلغ منتصف العمر . ويبدو أن قانون التكديس الرأسمالى كان يطبق أيضاً على العرائس ، لأن الغنى كان يستطيع أن يقتنى من العرائس من يتحن له ثراء أوفر يستطيع عن طريقه أن يقتنى عرائس أكثر . وهكذا كان اقتناء الزوجة ، باستثناء أولئك الذين كانوا يهتمون بجمع الزوجات ليجعلوا منهن متحفاً للسلالات البشرية ، هدفاً يرمى إلى الحصول على شخص يعمل . فكلما كثر عدد الزوجات كثر عدد العاملات . وكانت النساء بدورهن يجتذبن الرجال ، وكان من عادة الرؤساء أن يعطوا العمال حق الاستمتاع ببعض زوجاتهم بدلا من دفع أجورهم نقداً . وكان لهذا العمل ميزتان : أولاهما أن

الرئيس يحصل على العمال بدون أن يتكلف شيئاً ، وثانيهما أن الأولاد الذين يولدون من زوجاته ينتسبون إليه . وصدر مؤخراً حكم من محكمة فى نيجيريا أوضح مركز الطفل الذى يولد فى حالة الرباط الزوجى . فقد ولدت أرملة ولداً حين كانت لا تزال تعيش مع أسرة زوجها . فطالبت كل من أسرة الزوج وأسرة الأرملة بالطفل . فأصدر القاضى حكمه بأن الطفل ينتسب إلى أسرة الزوج حيث أن المرأة كانت لا تزال مقيمة معها . وأما عن تكاليف الزواج فقد دل بحث عمل فى « كوتونو » على أن الزواج فى الطبقة المتوسطة يتكلف ما بين ٨٠٠ روبية ، ١١٠٠ روبية (١) . وحالما يطلب شاب يد فتاة فلا بد من تقديم هدية مكونة من ست زجاجات من الخمر والمشروبات الكحولية الأخرى ، وغير ذلك من الهدايا لأصهار المستقبل ، ولا يمكن الدخول فى مفاوضات بشأن الزواج إلا بعد تقديم هذه الهدايا . كذلك يجب تقديم هدية ثانية تتكون من ست وعشرين زجاجة من المشروبات المتنوعة قبل الاتفاق نهائياً على الزواج . ولكن بعد تقديم الهدية الأولى يمكن للعروسين أن يتعاشرا كزوج وزوجة . وحالما تحبل الفتاة يصبح أهلها على استعداد لأن يخففوا من الثمن الأصلى .

بيد أن ارتفاع ثمن العروس قد شجع على الحياة الفاسدة . فيذهب بعض الآباء إلى حد عدم تشجيع بناتهم على الزواج ، لأن الأولاد الذين يولدون لهن ينتسبون فى هذه الحالة إلى أسرهن ، وفى نفس الوقت يستطيعون المطالبة بالتعويض . وكذلك تظهر الفتاة العصرية عدم الميل إلى الزواج ، لأنها تشعر أنها تستطيع الاستمتاع بالحياة أكثر لو بقيت بدون زواج ، إذ تستطيع الخروج مع أزواج الأخريات ، وتوفر على نفسها معاناة الغيرة . هذا بالإضافة إلى أن العزوبة تمكنها من أن تحيا حياة خالية من الهموم . لذلك نجد مدن غرب أفريقية غاصة بالنسوة الأحرار اللواتى تحررن من القيود ويعشن بلا هم كالعزاب المرحين سواء بسواء . ومما يشجع على هذه الحياة المتحررة أن

---

(١) الروبية تساوى حالياً ٨٨ مليماً (المترجم) .

الريف في هذه المناطق خال من الرجال ، وأن عدم التناسب بين الرجال والنساء فى المدن عظيم لدرجة أن الحياة الحرة السهلة لها ميزة أعظم . ولقد وصف أحد الكتاب المرأة الحضرية بأنها « . . . خطر حقيقى على الإخلاص الخلقى للرجال . لقد ألمت الماماً دقيقاً بكل وسائل تسلية العالم الغربى ، وترتضى بأن تتمشى طول اليوم حول حانوت للهدايا مضاء بالنيون ، وتتسكع حول فنادق المدينة ، وأماكن بيع المثلجات بدون أن يكون فى حقيبة يدها مليم واحد ، مفضلة هذا على زواجها من مزارع دخله ألف جنيه فى العام ، ولا طعم للحياة معه إلا الأمل فى حمايته وتربية الأطفال »[1]. فلا غرابة إذا دعت هذه الحال مجلة « أفريقية » إلى أن ترفع الصوت قائلة : « إن بناتنا يقلن إنه لا حب بغير نقود » .

ومع ذلك فان القلق الذى يدفع بالشابات إلى المعيشة الحرة والرغبة فى التحرر من روابط الزواج وقيوده لا يعزيان إلى الشعور بالضجر الاجتماعى الذى أبرزته الثورة فى غرب أفريقية فحسب بل أيضاً إلى السعى وراء التحسن المادى والرغبة فى عيشة الرفاهية . ويرتبط حب الفتاة العصرية فى غرب أفريقية للباس ، والمجوهرات ارتباطاً وثيقاً بالتحرر والتساهل فى آداب سلوكها . وكانت سيدات « الولوف » اللواتى يفخرن بأنهن أكثر سيدات أفريقية إدراكاً « للمودة » قد اتخذن أنموذج « الامبراطورية » بوسطه المرتفع وجزئه الأسفل الفضفاض . وهذا اللباس ، بعد أن تعرض لتغيرات كثيرة ، أصبح اللباس الوطنى فى إفريقية الغربية الفرنسية .والظاهرة التى يتميز بها هذا اللباس هى كمية القماش الكبيرة التى يستلزمها . وفوق هذا اللباس تستعمل السيدات غطاء الرأس . ويقول مستر « جوفرى » الخبير النفسى عن هؤلاء السيدات : « إن حركاتهن ونظراتهن وطريقة حديثهن كلها جذابة » . ومما لا شك فيه أن الإغراء موجود ، ولكن على المرء ألا ينسى الثمن . فلقد رأى البعض فى حب المرأة السنغالية لعيشة الترف السبب فى بقاء السنغال فى داخل المجموعة الفرنسية

---

(١) ص ٦٣ من كتاب « ساكنو المدن » – تأليف Cyprian Ekwensi .

وإن مخازن ملابس « كنجزواى » وأماكن الرقص بالنسبة لسيدات أفريقية البريطانية هى مفاتيح السماء . وبما أن القليلين من الرجال يملكون من الثروة ما يكفى لجعلهن يعشن العيشة المترفة التى هن جديرات بها ، أصبح سعيهن وراء المحبين بدل الأزواج .

وقد أنشأ هؤلاء السيدات الجمعيات أيضاً ، وهى جمعيات حماية متبادلة تبذل لهن العون فى أوقات المرض والوفاة وظروف الحاجات الأخرى . وهن اللواتى يقررن « المودة » ، وأقصى ما تصبو إليه نفوس مصممى الأزياء الجديدة فى غرب أفريقية أن تقرر إحدى هذه الجمعيات اتخاذ تصميمهم زياً لها . عند ذلك قد يجد الإنسان ذات مساء جميل السيدات فى مدينة ليوبولدفيل أو دكار فى زى واحد يمرحن ويستمتعن بالحياة . على أن الحرية الجديدة للسيدات الأفريقيات لا تظهر فى حرية التصرف فحسب ، بل أن شأنهن فى ميدان العمل عظيم ، ولهن السيطرة على تجارة التجزئة. ويشجع على هذا بطبيعة الحال انحلال الروابط الزوجية . ففى المجتمع الذى يكون فيه ولاء الزوجة لأسرتها وسلالتها أكثر منه لزوجها يمكن اعتبار كل زواج على أنه رباط مؤقت فقط . ولذلك تصر الزوجة على استقلالها الاقتصادى . وعلى الزوج أن يوفر رأس المال الذى به تبدأ نشاطها التجارى .

ونهوض المرأة فى السياسة والمجتمع فى غرب أفريقية موضوع دراسة مقارنة شائقة إحدى نواحيها هى المهر ، وتعدد الزوجات واشتراك النساء فى الميدان الاقتصادى . ثم ناحية أخرى هى أن السيدات لا يستمتعن بقوة اقتصادية عظمى فحسب ، ولكنهن كذلك منظمات تنظيما محكماً إلى أقصى حد . ولربما كان مركز مدام « كوليبالى » فى ساحل العاج والفولتا العليا فريداً فى بابه ، ولكن هناك على مستوى أدنى سيدات كثيرات لهن نفوذ قوى ، وإن كن لا يبلغن مبلغ مدام « كوليبالى » . فهناك فى غانا كثير من السيدات البارزات ، وفى نيجيريا السيدة « رانسم كوتى » . وقد أجاد « بيتر ابراهامز » وكذلك « جويس كارى » فى إبراز مركز السيدات وما لهن من سيطرة . وقد

تكون الاضطرابات التى حدثت فى « آبا » عام ١٩٣١ حين نظمت السيدات أنفسهن ضد محاولة الحكومة لاجراء تعداد ، وما ترتب على ذلك من قيام « حرب النساء » — قد يكون ذلك أكثر الأمثلة تطرفاً . وثمة مثل آخر هو إقامة مدام كوليبالى للمتاريس المنظمة أمام السجن الذى سجن فيه زعماء حزب التجمع[1] الديمقراطى الأفريقى ، وكذلك الدور الذى لعبته منظمات غانا للسيدات حين ألقى زعماء حزب الميثاق الشعبى فى غيابة السجن . وحدث أيضاً فى نيجيريا مؤخراً أن نظمت السيدات الحملات ضد الضرائب فى الإقليمين الشرقى والغربى وسيطرن عليها .

من هذا نرى أن السيدات لعبن دوراً بارزاً للغاية فى السياسة والاقتصاد فى غرب أفريقية ، ويمكن القول أنهن تحررن تحرراً كاملا .

والنظام الطبقى فى غرب أفريقية ، وإن لم يكن كما هو فى الهند ، يكفى لأن يخلق مشكلة . فهناك بطبيعة الحال الطبقات العليا القديمة التقليدية التى تتكون من الرؤساء والأطباء الذين يعتمدون على السحر والعرافين والكهنة والمهرة من ذوى الحرف ، ثم الزراع ، ثم العامة من أمثال الحدادين والعمال والمنبوذين . وفى مناظرة عقدت مؤخراً فى الإقليم الشرقى عن الغاء نظام الطبقات (الأوهو) تقدم الجانب المعارض بحجج مماثلة لحجج المتزمتين لا لتبرير بقاء هذا النظام بل لإثبات أنه فى طريقه إلى الزوال ، ومن ثم فلا داعى لتشريع قوانين لهذا الغرض . ومع ذلك فالدليل على أن مثل هذا النظام يستغرق زمناً طويلا لو ترك ليزول من نفسه ، هو أنه قد طال بقاؤه فى الإقليم الشرقى . وبنفس الطريقة فى مجتمع السودان المتطور تتخصص جماعات بعينها فى حرف معينة . فصنع الأحذية « البلدية » وقف على « الآرما » وهم سلالة المراكشيين الفاتحين . وفى « بيدا » توارثت جماعة من العمال صناعة الزجاج جيلا بعد جيل باعتبارها تحتاج إلى تخصص فى المعرفة . وفى السودان ينظر الناس إلى الحداد نظرة الخوف والاحترام ، ولكنه يعتبر فى نفس الوقت خارج المجموعة .

(١) Rassemblement Démocratique Africain.

وبسبب مهارته فى شغل المعادن يحظى باحترام الناس ويعامل على أنه ساحر ، مع أنه ينظر إليه باحتقار من الوجهة الاجتماعية . وتقوم زوجته بعمل القابلة عادة . وفى السودان أيضاً طبقة « المداحين » التقليديين الذين يعيشون عالة على أرباب نعمتهم مقابل ما يكيلونه لهم من مديح . لهذا ينظر إليهم على أنهم أحط طبقة بعد العبيد . وأخيراً هناك فى كل مجتمع سلالة العبيد . ومع أن الرق لا يتخذ الصفة القانونية فلا يزال المركز الخاص للسيد والتابع مستمراً فى صورة ما . والعمال والعبيد السابقون ينتمون إلى جماعة قبلية مختلفة ، كانت قد اقتنصت من قبائل متنوعة وليس هناك ما يربطهم بأية جماعة فى المناطق التى يعيشون فيها . وحتى من تحرر من الرجال ما زالوا يحتفظون بعلاقة التبعية لأسر السادة السابقين بتقديم الهدايا فى المناسبات الملائمة .

لقد تهدم المجتمع التقليدى ، لأن نظام الطوائف الصناعية القديم لم يستطع الصمود أمام استيراد سلع المصانع الرخيصة الثمن . وانقطع الحدادون وأصحاب الحرف الأخرى عن تأدية أية وظيفة نافعة إلا فى المناطق المتأخرة . وبينما لا يزال التمييز الاجتماعى القائم على الطبقة موجوداً، فان الطبقات الدنيا تكوّن طوائف عند انتقالها إلى المدينة .ذلك لأن السكك الحديدية والجيوش والمصانع تجعل من العسير مراعاة التفرقة بين الطبقات .وما لم يصر الطبقى على إعلان طبقته عندما ينتقل من منطقته تظل سراً لا يعرفه أحد. وتساعد سهولة الابتعاد عن المنطقة التى تعرف فيها الطبقة المنحطة للفرد على هدم النظام الطبقى ، وبدلا منه يصبح الحكم على الشخص بحسب العمل الذى يؤديه. إن الرجل الذى يعمل فى كسح المراحيض ليلا فى مدينةلاجوس ينظر إليه بعين الاحتقار ، ولكنه إذا انتقل إلى منطقة أخرى بمبلغ كاف من النقود يتغير مركزه الاجتماعى . فالمال ، إذن ، وليس الأصل الاجتماعى هو الذى أصبح بالتدريج يحدد مركز الفرد .

الفصل الرابع
الزعماء والأحزاب

إن العبقرية الوطنية لشعب ما قد تجد أحسن إعراب عنها فى نوع الزعماء الذين يختارهم ذلك الشعب . وقد يكون الزعيم مختلفاً من أوجه كثيرة فلا حاجة به – وهذا هو الغالب – أن تكون له الخصائص التى يربط الإنسان بينها وبين الشعب . فأوكونل[1]، وبارنل[2] وديفاليرا[3] زعماء أرلندة فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، وديجول فى فرنسا ، وهتلر فى ألمانيا ، وإلى حد ما غاندى ونهرو فى الهند لم تكن لهم الصفات التى يقرنها الناس عادة بالأمم التى نشأوا فيها . ولكن أمثال هؤلاء هم رموز الروح الخالدة للدول ، لا السياسيون الذين يمكن أن يدعوا ممثلين لها . فمن الضرورى إذن معرفة نوع زعماء غرب أفريقيـــة .

إن الزعامة فى الدول التى برزت حديثاً تلعب ، بطبيعة الحال ، دوراً هاماً للغاية . فوشنطن فى الولايات المتحدة ، وبسمارك فى ألمانيا ، وديفاليرا فى أرلندة ، وغاندى ونهرو فى الهند قد أسهموا بأكثر من مجموع ما قاموا به من أعمال . لقد خلقوا أممهم ومنحوا دولهم أسطورة . ونحن لا نرى هذا فقط فى الولايات المتحدة حيث جمع وشنطون بين مكانة القائد المظفر والسياسى الناجح ، بل وحتى فى باكستان حيث لم يعش محمد على جناح طويلا ليرى بعينيه تقدم ما صنعت يداه فى فترة ما بعد الاستقلال ، وكيف أن الشخصية الفذة لمؤسس باكستان تعطى الفرصة للباكستانيين أن يتحدوا حول اسمه فى

(١) O'Connel . (٢) Parnell . (٣) De Valera .

أوقات الأزمات . وهناك من الناحية الأخرى دولة كبولندة التى استعادت استقلالها بعد ١٥٠ عاماً ، لم يكن فيها حزب أو اسم زعيم تلتف حوله ، رغم أن إحساسها بالوعى القومى كان أكثر نمواً ، ولهذا لم يكن لبولندة أسطورة قومية فى أوقات الأزمة إلا بولندة نفسها ، وحولها تقف متحدة .

إن فكرة الأسطورة القومية ذات أهمية كبرى فى حياة أية دولة . ولعل فرنسا هى أحسن مثل لأهمية فكرة الأسطورة القومية . فلم يخلق الفرنسيون قديسين من شخصياتهم القومية من أمثال جان دارك ولويس العاشر فحسب ، بل إن تقاليد فرنسا وهى تعمل باعتبارها وكيلة عن قوة أسمى تتخلل تاريخ فرنسا بأجمعه . وإن موقفاً كهذا ليساعد على نمو الشعور القومى . وللدول الأخرى أيضاً شىء تستند إليه . فالولايات المتحدة ترجع دائماً إلى مؤسسيها من الآباء ، والمملكة المتحدة ترجع إلى الفترات التى وقفت فيها وحدها ضد أية دولة أوربية . وحتى الاتحاد السوفيتى يحيى ذكرى أبطال ما قبل أيام الثورة الوطنيين فى أوقات الأزمات . فماذا تستطيع الدول الجديدة فى أفريقية وآسيا التى ليس لديها تقاليد الدولة القومية — ماذا تستطيع أن تفعل لتخلق أسطورة ؟

وفى بلاد مثل الهند والجمهورية العربية المتحدة يكون الاتجاه لا إلى زيادة التنويه بثقافة البلاد فحسب بل وإلى الجهاد الطويل فى سبيل التحرر السياسى . ففى الهند ينظر إلى حادث كحرب سنة ١٨٥٧ من زاوية جديدة تماماً ، وتؤول بما يتفق وحاجات العصر الحاضر . ويصبح الجهاد الطويل — وكان غالباً من غير عنف — مصدر الهام للجيل الجديد ، لأن ثبات الغرض والعزيمة التى صاحبت السعى فى إدراكه لمدة تربو على الستين عاماً تجعل ذلك الجهاد فريداً فى بابه . لذلك كانت الهند فى مركز يدعو إلى الغبطة إلى أقصى حد .

ولقد كان الاحتلال البريطانى والفرنسى فى أفريقية أقصر أمداً بكثير . ومع أن « ساموری » و « الحاج عمر » و « بهانزين » فى أفريقية الفرنسية والحكام الأشانتيين فى غانا قد نشأوا خصوماً عنيدين للسيطرة الأجنبية فقلما

يعتبرون أبطالا وطنيين . ولم يكن فى غرب أفريقية البريطانى — باستثناء أشانتى — عمل مدبر ضد البريطانيين ، وحتى المقاومة الفولانية كانت موزعة . وعلى النقيض من ذلك يمكن النظر إلى « ساموری » و « الحاج عمر » فى أفريقية الفرنسية ، فقد جعل الأفريقيون فيها فعلا من ساموری الزعيم والمحارب البطل ضد الاستعمار الفرنسى . على أن المرء لا يستطيع التحدث عن جهاد طويل شاق ضد الاستعمار ، خبر الزعامة ووجدها لا تلين لها قناة . فحزب التجمع[1] الديمقراطى الإفريقى لم يظهر إلى الوجود إلا فى عام ١٩٤٥ ، وتلاه حزب الميثاق[2] الشعبى فى عام ١٩٤٧ ، ثم « جماعة العمل » فى عام ١٩٥١ الذى ظهر فيه أيضاً المؤتمر الشعبى[3] الشمالى . ولم تستقل غانا استقلالا تاماً وتحصل الأقاليم الأخرى على الحكم الذاتى إلا فى عام ١٩٥٧ . وهكذا كان كل الجهاد ضد الاستعمار مقصوراً على فترة قصيرة لا تتعدى الاثنتى عشرة سنة بعد الحرب العالمية الثانية . ومن بدء هذه الفترة كانت الدول الاستعمارية قد بدأت تدرك أن هذه الأقاليم ستصبح مستقلة فى المستقبل القريب جداً . ولقد نالت ساحل الذهب مثلا الحكم الذاتى فى سنة ١٩٥٤ .

ومع ذلك ففى كل الدول الأفريقية وبنوع أخص فى غانا وغينيا كانت هناك محاولة لخلق الزعيم ليس فقط باعتباره شخصية سياسية بل وبطلا قومياً عظيما . ولربما كان كوامى نكروما أكثر نجاحاً فى هذا من أى زعيم آخر . فان صورته تظهر على طوابع البريد والنقد . ويقف تمثال نكروما ، محرر الوطن ، شامخاً عند مدخل مبنى البرلمان فى أكرا . ولم يجمع نكروما فى شخصه أسطورة الزعيم السياسى فحسب بل وأسطورة المسيح المنتظر ، ويضاف إليهما زخرف مركز الرئيس التقليدى .

هذا الرجل الفذ ، بعد أن أنهى دراسته فى المدرسة ، صار مدرساً فى

(١) Rassemblement Démocratique Africain
(٢) Convention People's Party
(٣) Northern People's Congress

« اتشيمونا » ، وذهب بعد ذلك إلى جامعة « لنكولن » التى تخرج فيها كثيرون من الزنوج البارزين . وكان نكروما يقوم ببعض الأعمال فى وقت فراغه أثناء دراسته لقاء أجر يساعده على مواجهة نفقات التعليم ، كما كان يعمل أثناء العطلة الصيفية على ظهر سفن الركاب لنفس الغرض ، وبذلك استطاع أن ينتهى من دراساته فى الكلية . ثم سافر بعد ذلك إلى لندن حيث بقى بعض الوقت . وفى تلك الأثناء اختلط بالمثقفين اليساريين ، مما حدا بالسلطات أن تقول عنه أنه شيوعى . ولكن نكروما كان يعلم أنها البورجوازية هى التى ستقبض على زمام الحكم ، ومن ثم كانت آراوه تميل إلى اليمين لدرجة لم تكن لتجعل منه حقيقة زعيما يسارياً ذا أثر فعال ، وإن يكن قد استخدم العناصر الوحيدة التى كانت راغبة فى مساعدته وهم الاشتراكيون اليساريون والشيوعيون . وكان ما تعلمه نكروما أثناء فترة تتلمذه فى الغرب أن هناك شرطين يجب توفرهما قبل أن يمكن تحقيق النجاح فى السياسة : أولهما الحاجة إلى مذهب فكرى (ايديولوجية) وثانيهما عدم الرحمة فى معاملة المعارضة . وقد بين بيتر ابراهامزبطريقة رائعة فى كتابه : « إكليل من الزهر لأودومو »[1] مثالية نكروما وقسوة قلبه . ذلك أن نكروما لا يتردد فى التضحية بأعز أصدقائه فى سبيل تحقيق أهدافه .

وقد واتت مواطن غرب أفريقية الذى كان يهلكه الجوع فى لندن الفرصة حين كان حزب ميثاق[2] ساحل الذهب المتحد فى حاجة إلى سكرتير منظم . وكان الحزب يضم زراع الكاكاو الأغنياء فى الريف وأصحاب المهن فى المدن . وكانت شدة اهتمامهم بمهنهم تحول بينهم وبين الاهتمام الفعال بالسياسة ، فقبلوا نصيحة قدمت لهم وأرسلوا نفقات السفر لنكروما ليعود إلى أكرا ، وتم ذلك

---

(١) "In Wreath for Udomo", by Peter Abrahams

(٢) United Gold Coast Convention

فى شهر نوفمبر سنة ١٩٤٧ . وفى ذلك الوقت كان يسيطر على الحزب «دنكواه»[١] الذى كان ينتمى إلى إحدى الأسر الحاكمة الكبرى فى أشانتى ، وجورج جرانت ، وهو تاجر أخشاب كبير . وأدرك نكروما أنه إذا كان على الحزب أن يقوم بدور فعال فلا بد من إنشاء فروع له فى كل جزء من أجزاء البلاد . وإذ وضع هذا الغرض نصب عينيه بدأ رحلة فى الريف . وفى خلال ستة الأشهر الأولى أنشأ أكثر من ٥٠٠ فرع فى المستعمرة وحدها. وكان السياسيون من أمثال دنكواه منشغلين بنشاطهم المهنى أو قائمين بأبحاث فى المتحف البريطانى لدرجة أنهم لم يهتموا اهتماماً كثيراً بمصادر قوتهم . وكان موقفهم حيال السياسة موقف من أغرموا بالفنون الجميلة بطريقة سطحية ، فعانوا نفس مصيرهم عندما التقوا بالسياسيين المحترفين المنظمين . وكانت خسارتهم على طول الخط . وقد وجد زعماء حزب ميثاق ساحل الذهب المتحد أن سكرتيرهم المنظم قد سرق منهم حزبهم .

وكان نكروما ظاهرة فريدة فى غرب أفريقية البريطانى . وكانت السياسة فى غرب أفريقية حتى ذلك الوقت وقفاً على السادة الفكتوريين الذين كان موقفهم حيال الرجل العادى موقف المتعالى الأرستقراطى والمثقف المتعجرف . واستطاع نكروما أن يركز فى نفسه رغبة الرجل العادى المكبوتة — رغبة الشاب الأسود فى النجاح والتعلم ، ورغبة الطبقات الجديدة فى القوة السياسية والاقتصادية . فحسن منظره وعيناه الناعمتان الحالمتان مما يبدو فيهما من جد جعلته « فتى المسرح والاستعراض » فى أعين الآلاف من التاجرات اللواتى كن على استعداد لأن يستثمرن أموالهن فى مستقبله السياسى . ولأنه كان أعزب أصبح شخصية رومانتيكية . ومظهر الخجل والحياء هذا يميز واحداً من أذكى العقول السياسية فى أفريقية، عقل يمكنه أن يحسب باتقان دقيق مقدماً خمس خطوات على لوحة الشطرنج السياسى .

---

(١) Danquah .

وسرعان ما استطاع نكروما ، ذلك الزعيم العظيم ، أن يجمع حوله مساعدين مقتدرين . وقد رافقه « كوفى بوتسيو » من لندن ، وسرعان ما انضم إليه رجال من مختلفى المشارب مثل « كروبو إيدوسى » ، و « كونى باءوكو بدماه » ، « وبراميه تتيجه » ، وجم غفير غير هؤلاء . وبطبيعة الحال كانت قدرته على جذب عناصر الشباب ميزة لا شك فيها ، وكون نكروما حزبه على أنه حزب الشباب ، حزب الفقراء ، « وفتيان الفرانده » . واتخذ نكروما الاسم « فتيان الفراندة » الذى استخدمته المعارضة للسخرية من حزب الميثاق الشعبي شعاراً لجذب الشباب . ولكن نكروما مع استعداده للانتفاع « بفتيان الفراندة » ، واستخدامهم فى نضاله ضد البرجوازية العليا ، لم يقصد قط أن يكون الحزب حزب المجردين من الأملاك أو حتى أن يسمح بأن يكون ذا مذهب فكرى يسارى . ذلك أن نكروما لم يكن زعيما يسارياً ، ولم يكن حزب الميثاق الشعبي حزباً يسارياً ، بل كان حزبه يمثل تاجرات الأسواق ، وصغار التجار ، والزراع والصفوف الدنيا من الطبقة المتوسطة . وكانت مصالح البرجوازية الدنيا والعمال مشتركة ضد مصالح الاستعماريين والطبقات العليا ، وكان نكروما مستعداً أن يستخدم الطبقة العاملة حتى وقت الانشقاق الذى حصل فى سنة ١٩٥٤ . وبنفس القسوة التى تميزت بها كل أعمال نكروما السياسية طرد الجناح اليسارى من حزب الميثاق الشعبي ، ووجد عشرون من اليساريين البارزين أنفسهم فى عرض الطريق ، وبدأ الحزب يوطد مركزه بعد أن تحققت له السلطة .

وأظهر الانفصال عن اليسار نكروما فى أحسن حالاته كسياسي واقعي. لقد تحققت له السلطة السياسية ، ولو أبقى على صلته باليسار لقدم بعمله هذا الفرصة لخصومه السياسيين فى غانا وبريطانيا ليوصموه بالشيوعية . وكانت لجنة وطسون قد سبقت وحاولت مرة أن تفعل هذا . ثم إن هدفه وقتئذ كان أن يظهر بمظهر السياسى المعتدل ــ مظهر الوطنى الأفريقى ، نعم ، ليس مظهر الثورى الاجتماعى . ذلك أنه إذا كان لا بد من تنفيذ المشروعات التى قرر

تنفيذها مثل مشروع الفولتا ، وتصنيع غانا وما إلى ذلك ، فانه من الضرورى أن تطمئن البلاد الأجنبية وبخاصة الولايات المتحدة على استثماراتها : لذلك لم يكن تخلصه من اليسار ثمناً باهظاً بالقياس إلى رفاهية غانا فى المستقبل .

على أن تفوق نكروما لم يبد فى أساليب تحقيق السلطة فحسب ، بل وبدا أيضاً فى الطريقة السهلة التى تزعم بها حركة الجامعة الأفريقية . ففى مؤتمر الدول الأفريقية الذى انعقد فى أكرا كان المرء يستطيع أن يقول إن مجموعتين من الدول تقابلتا وجهاً لوجه : الكتلة العربية وتتكون من مراكش وليبيا وتونس ومصر والسودان ومجموعة الدول السوداء وتتكون من ليبريا والحبشة وغانا . وكان المصريون يظنون أنهم باعتبارهم زعماء العرب يستطيعون أن يستخدموا الحركة الأفريقية سلاحاً آخر من أسلحتهم ، ولكن مهارة نكروما السياسية هى التى حالت دون انقسام المؤتمر على أساس الجنس ، إذ استطاعت غانا باعتدالها أن تجتذب إلى جانبها زعماء تونس والسودان المتأثرين بالغرب .

ومع ذلك ، فان نكروما ، مع أنه يميل إلى الغرب ، نأى بنفسه فى الوقت عينه عن أحلاف تورطه . ويبدو الآن أنه يواصل من كل قلبه تحقيق حلمه الخاص بالجامعة الأفريقية . ومن شأن هذا أن يجعله معقد الرجاء الذى يبرزه بطبيعة الحال زعيما فى الكفاح لتحرير أفريقية .

بيد أن الميدان لم يخل لنكروما فى غانا ، فلا تزال المعارضة تؤدى وظيفتها هناك ، وتقف العناصر المحافظة فى مواجهة حزب الميثاق الشعبى . ويزيد فى شقة الخلاف أن فى وسعه أن يقوم على الولاءات الإقليمية . ولم يستطع « دنكواه » ولا « بوسيا » وهما أبرز زعماء المعارضة ، بما لهما من طريقة فكرية عالية فى السياسة ، وبترجيحهما العقل على العاطفة والمصلحة ، أن يكون لهما أثر على الرجل العادى . ويتركز أتباعهما فى منطقة آشانتى حيث يؤيدهما زراع الكاكاو والأغنياء والطبقات الإقطاعية التى ينتميان إليها . ولم يحاول أيهما بطريقة من الطرق أن يجعل له أتباعاً من جمهرة الشعب ، لأنهما يحتقران الرجل العادى ويفضلان برج الجامعات العاجى على نضال السياسة ومتاعبها .

وليست غانا إلا جزءاً صغيراً من غرب أفريقية الذى يمتلىء سائره بالزعماء . ففى نيجيريا وحدها « أزيكوى » . وأولووو ، وسردونا سكوتو وتيفيوا باليوا بالإضافة إلى عدد من الزعماء الآخرين الذين قد يبرزون فى المستقبل القريب مثــل « الفقيه أمينو فى كانو »[1] . وفى الكميرون لا نجد « إنديلى فونشا »[2] و « أهيدجو »[3] فحسب ، بل و « مومى »[4] الذى يحاول من مقر رياسته الجديد فى كوناكرى أن يقود الثورة فى قسم « ساناجا » البحرى . وهناك سيلفانوس[5] أوليمبيو فى توجو ، ثم زعماء مالى — موديبو كيتــا[6] ، سنجهور[7] ، ولامين جوى[8] ، ومحمدو ضيـــا (Mahamadou Dia) . وفى ساحل العاج ، هوفوى بوانيى . وفى داهومى ، ابيثى (Apithy) . وفى ليبريا ، توبمان (Tubman) . وفى غينيـــا ، سيكوتورى ، وهو أعظم زعماء أفريقية جذباً للأنظار . وقد أوجد كل قطر الزعيم على صورته الخاصة .

وقد أصبح هوفويه بوانيى ، وقد كان يوماً ما مشاركاً مخلصاً للحزب الشيوعى ، المحافظ المثالى فى قارة أفريقية . وهو لا يقل عن نكروما فى جاذبيته أو فى قدرته على التنظيم . وبوانيى هذا ، ابن أحد الرؤساء الصغار . وقد اضطر فى صغره أن يخدم فى بيت أحد الأوربيين — وليس بين زعماء غرب أفريقية من اضطر أن يخدم فى البيوت ، ولا حتى أولئك الذين يدعون أنهم زعماء فتيان الفراندة — ثم أصبح طبيباً . إلا أن تعليمه كان أفريقياً ، وحصل على درجته العلمية من مدرسة الطب بدكار . ويعتبر الأطباء الحاصلون على مؤهلات محلية فى أفريقية الفرنسية أدنى منزلة من غيرهم . ولذلك كان لهوفويه كل العذر أن يكون متطرفاً ، وكان يبدو وقتاً ما أن حزب التجمع الديمقراطى الأفريقى الذى كونه فى ساحل العاج سيكون حزباً ثورياً .

---

(١) Amino Kano .
(٢) Endeley Foncha .
(٣) Ahidjo .
(٤) Moumie .
(٥) Sylvanus Olympio
(٦) Modibo Keeta .
(٧) Senghor .
(٨) Lamine Gueye .

لقد كان للسنوات الست التى تلت عام ١٩٤٥ أهمية بالغة فى أفريقية الفرنسية . وتنقسم هذه الفترة إلى قسمين متساويين ، والخط الفاصل بينهما هو تخلص رامادييه[1] من الشيوعيين فى عام ١٩٤٨ . ففى السنوات الأولى سنحت الفرصة للشيوعيين أن يوطدوا أقدامهم فى أفريقية . وكان رسل الحزب ، ومن أبرزهم والدك – روكيه[2] وريمون بارب[3]، يجوبون كل أنحاء أفريقية . وأرسل الحزب عدداً كبيراً من المندوبين لحضور مؤتمر باماكو الأول حين تكوّن حزب التجمع الديمقراطى الأفريقى . وكان اتحاد العمال العام نشيطاً فى تنظيم العمال وتكوين نخبة مختارة عن طريق تعليم الأفريقيين مبادئ ماركس وتنظيم اتحاد العمال . وما حل عام ١٩٤٨ حتى كانت أقدامهم قد ثبتت فى أفريقية .

وكانت الخطة التى اتبعها الحزب الشيوعى الفرنسى هى التسلل إلى الحركة القومية . وكانت القومية الشعور المسيطر فى أفريقية ولا تزال . وحاول الشيوعيون أن يستخدموها لمنفعتهم . وكان العدوان المشتركان بطبيعة الحال هما الرأسمالية الأمريكية ومساعدها الاستعمار الفرنسى . وقد قبل الأفريقيون عن طيب خاطر أن يكونوا فى جانب الاتحاد السوفيتى فى النزاع القائم بينه وبين الولايات المتحدة ، وكانوا على استعداد أن يقبلوا زعامة الطبقات العاملة فى فرنسا بقيادة الحزب الشيوعى الفرنسى فى الكفاح ضد الاستعمار الفرنسى .

وقد أصبح التحالف وطيداً بين القومية الأفريقية والشيوعية العالمية فى عام ١٩٤٨ . ولكنه لم يكن أكثر من تحالف ، لأن الهدف المشترك الذى كان يجمع بينهما هو التخلص من نير الاستعمار الفرنسى . وفى سنة ١٩٤٩ عندما قررت الحكومة سياسة القمع ،قام حزب التجمع الديمقراطى الأفريقى بحملة لهدم الاستعمار الفرنسى ، وكادت تنجح حملة الامتناع عن دفع الضرائب والهياج العنيف .

(١) Ramadier .
(٢) Waldeck-Rocket .
(٣) Raymond Barbes .

غير أن ازدياد الهياج أخاف الطبقات المتوسطة ، وكان منشأ خوفها أن الحركة إذا استمرت صارت أكثر تطرفاً . وقد أدرك هوفويه بواني نفسه هذه الحقيقة . وتغلبت المصالح الاقتصادية على الحكمة السياسية عندما اختار سبيل الاعتدال ، إذ قرر ، ومثله فى ذلك مثل نكروما ، أن يقطع صلته باليسار . ومع أن نكروما لم يتعاون قط تعاوناً وثيقاً مع الشيوعيين ، فان هوفويه بواني كان يرسل التحيات الأخوية إلى الحزب الشيوعى الفرنسى ويعترف بالدين الذى فى عنق القومية الأفريقية للشيوعية العالمية . والسبب الذى يقدمه هوفويه لتصرفه هذا يبين أنه ربما كان أعظم زعماء أفريقية انتهازية . وكانت حجته أن الشيوعيين سيؤيدون الكفاح الأفريقى على أية حال . وإذا تحالف حزب التجمع الديمقراطى الأفريقى مع الشيوعيين اتخذ المحافظون من هذا عذراً لاتخاذ إجراءات للقمع . ولذلك دبر الانفصال عن اليسار حتى يترك الجناح الأيسر الذى أراد التحالف مع الشيوعيين بلا تأثير فى الحزب . وقد قطعت هذه المناورة كل سبيل على داربوسييه[1] سكرتير الحزب . وليست سيطرة هوفويه على الحزب بأقل من سيطرة الزعيم الماركسى الآخر . وفى الواقع قد أبدى الزعماء الذين نالوا تدريباً ماركسياً تفوقاً فى التنظيم السياسى ينقص الزعماء الآخرين نقصاً تاماً .

ولربما كانت أكثر تجارب الزعامة فى أفريقية إثارة للاهتمام تلك التى تحدث فى « مالى » . فوجود أربعة زعماء بارزين يجدون كثيراً من التأييد من الجماهير ، وزعماء قادرين آخرين يعوزهم التأييد الذى يتوفر للأولين يكون محكاً فى أى بلد من البلاد . وكان يمكن أن يكون هناك نضال على السلطة يؤدى إلى الانقسام بين الأحزاب . على أن الزعماء فى مالى استطاعوا أن يعملوا معاً ويوجدوا زعامة متآلفة .

ويعزى هذا ، إلى حد ما ، إلى الشخصيات ذاتها وإلى ما للأقليم من أثر فى الحد من شعبية كل زعيم . فوديبوكيتا مسلم مدقق ، كثير الصمت يجله

---

(١) D'Arboussier .

الناس . وهو عمدة مدينة باماكو والسكرتير العام للحزب الفيدرالى فى مالى ورئيس وزراء الاتحاد الفيدرالى ، ولكنه ليس خطيباً ألمعياً ولا متوقد الذهن ، وهما صفتان تتوفران لزعماء السنغال . إنه يمثل أحد شعوب السودان العظيمة ، شعب البامبارا . ومع أن الحاج عمر قد روضه ، إلا أنه لم يفلح فى تحويل أغلبية القبيلة إلى الإيمان . ويمثل كيتا تقاليد السودان الامبراطورية ، فقد انحدر أباطرة مالى من الماندينجو . ويسيطر البامبارا ، وهم ينتمون إلى نفس المجموعة ، على معظم السودان ، وحتى فولانى ماسينيا كانوا أتباعاً لهم . وكيتا سودانى مسلم ناعم الحديث ، أهلته خبرته البرلمانية والوزارية فى باريس لأن يقع عليه الاختيار تلقائياً لأن يكون أول رئيس وزراء فى « مالى » . ومن خلف ابتسامته الهادئة يستطيع المرء أن يرى رجلا قوياً شديد المراس ماهراً إلى أقصى حد فى أساليب التوفيق السياسى .

وأما « سينجهور » رئيس الجمعية التشريعية والوزير المنتدب للرابطة الفرنسية ، فهو رجل ذو طابع مختلف ، يستطيع الإنسان أن يقول عنه إنه الذهن الصافى فى السياسة ، وإن تكن قدرته السياسية مشكوكاً فيها ، وهو محاط بسياسيين طموحين من الشبان ذوى دراية بمعالجة مشاكل إدارة بلد متخلف . على أن سينجهور وريث تقليد عظيم . فهو صهر « فيلكس إيبوى »[1] ويمكنه أن يطالب باستمرار تقليد « إيبوى » بشأن الحاجة إلى تنمية الشخصية الأفريقية . وقد نال سينجهور الشهادة العامة من « بواتييه » وصار مدرساً « بالليسيه » فى المقاطعات أولا ثم فى باريس بعد ذلك . وهو مؤلف دواوين صغيرة كثيرة من الشعر ، وفيلسوف الشخصية الأفريقية مع « سارتر » ، ونائب منذ عام ١٩٤٦ ، ووزير فى حكومة أو حكومتين . فهو يلمع فى الصالونات الأدبية الفرنسية أكثر منه فى أفريقية .

ولا يمكن اعتبار سينجهور مجرد رجل من رجال السياسة ، بل إنه ليتمتع بكل المهارة السياسية لبرلمانى فرنسى قدير يستطيع أن يشعر الناس بتأثيره فى لحظات

(١) Félix Eboué.

التغير فى السياسة الفرنسية ، تشهد بذلك الطريقة الفذة التى تزعم بها استقلاليي الأراضى الفرنسية وراء البحار . وله قدرة مماثلة على تنظيم حزب سياسى أو جعل غيره ينظمونه . أما تأثيره العظيم فى كل أنحاء أفريقية الفرنسية فيكمن فى أنه الزعيم الأفريقى الوحيد الذى استطاع أن يعرّف مقومات الشخصية الأفريقية . وقد يمكن لنكروما أن يزعم أنه الناطق بلسان الجامعة الأفريقية ، ولكن « بادمور » الذى كان مستشاره والمدافع الأول عن الجامعة الأفريقية لم يضع قط تعريفاً شاملا للشخصية الأفريقية . فهو لأنه لم يكن أفريقياً نظر إلى الموضوع من وجهة نظر الزنجى فى العالم الجديد . ولكنه سنجهور ، وربما سنجهور وحده ، هو الذى يناقش مشكلة الشخصية الأفريقية ككل . فالشخصية الأفريقية أكثر من الجامعة الأفريقية . إنها المحاولة للتغلب على الخصومة المزدوجة — الثقافية السياسية والاقتصادية — التى تكوّن المشكلة الأفريقية . وسنجهور لا يجعل أفضلية لإحدى الناحيتين على الأخرى . وينادى بأن الحرية الثقافية لا يمكن تحقيقها بدون الحرية السياسية .

فسنجهور ، إذن ، شخصية أفريقية حقاً . وقد وقفت صعوبات اللغة والحدود الثقافية بين الأقاليم البريطانية والفرنسية ، وهى أكثر تعويقاً من الحدود السياسية ، واحتقار كل شىء فرنسى — كل ذلك وقف حائلا بينه وبين تغلغل آرائه عن الشخصية الأفريقية فى أفريقية البريطانية . ولم تصبح تعاليم سنجهور مألوفة لدى الدول الناطقة باللغة الإنجليزية إلا الآن فقط بعد تنويه سيكوتورى المتكرر بأهمية الأفريقى كانسان .

ولربما كان مامادو ديا ، مساعد سنجهور القدير ، أحد الرجال الذين يسترعون النظر فى غرب أفريقية . فالبلاد الناطقة باللغة الإنجليزية لا تعرف إلا القليل عن « ديا » رجل الاقتصاد السياسى ، الذى ألف كتابين يعالج فيهما المشاكل الاقتصادية فى أفريقية الحديثة . وهو القوة المنظمة التى تقف خلف حزب سنجهور . وقد عالج بصفته رئيساً لوزراء السنغال هياج الموظفين المدنيين

بقدرة وبدون هوادة . وما كان أطيبها صدمة تلك التى أصابت الأوربيين ، الذين كانوا قد ظنوا أن تحقيق الاستقلال الذاتى سيعنى أن الاتحاد[1] العام لعمال أفريقية السوداء يشل نشاط الحكومة ، عندما رأوا الطريقة التى عامل بها « ديا » إتحادات العمال . وأما غير الأوربيين ، الذين ظنوا أن الحزب سيتخلى عن علمانيته واشتراكيته إرضاء للرؤساء ، فعلتهم الدهشة حين وجدوا أنه لا الرؤساء ولا الزعماء الدينيون العظماء هم الذين كانت لهم السلطة السياسية بل الأحزاب السياسية .

على أن « ديا » ، الذى بلغ هذا الحد من الكفاية الفائقة فى تنظيم حزبه وفى معالجة المشاكل الاقتصادية ، ليس له ، بطبيعة الحال ، نفس المزايا التى لغيره من الزعماء . فهو لامع باعتباره شخصاً ثانياً ، والثانون عادة لا ينجحون . وهناك فى السنغال جمهور من الرجال المقتدرين الموهوبين الطامحين الذين مارسوا السياسة . ومع أن « ديا » أبرز زعيم بين الزعماء الشبان ، فانه يدرك كل الإدراك أنه كلما أسرع فى وراثة رداء السياسة ، تمكن من البقاء فى الحكم مدة أطول .

وليست السلطة مقسمة بين هؤلاء الثلاثة فحسب بل هناك أيضاً رجال مثل « لامين جوى »[2] ، و « ماديرا كيتا »[3] ، و « دودو جوى »[4] وكلهم رجال مقتدرون اعتادوا الزعامة والمسئوليات الحكومية . فليس من الممكن فى مالى أن يكون هناك زعيم واحد ، كما هى الحال فى ساحل العاج أوغانا أو أقاليم نيجيريا . ولذلك أوجدت مالى زعامة متآلفة . ولربما كان هذا أمراً فريداً فى بابه فى غرب أفريقية ، وهو بالتأكيد واحد من أهم الأمور الحادثة هناك . لأنه إذا كان فى مقدور مالى أن توجد زعامة بدون الاعتماد على

---

(١) Union Générale des Travailleurs d'Afrique Noire .

(٢) Lamine Gueye .

(٣) Madeira Keita .

(٤) Doudan Gueye .

زعيم مفرد بذاته ، كان الحكم الديمقراطى المنتظر فى تلك المنطقة حكماً قوياً حقاً .

ومن الناحية الأخرى نجد فى نيجيريا أربعة رجال يقبضون على زمام السلطة السياسية ، وهم أزيكوى ، وأولوو ، وأحمدو سردونا سكوتو ، وتافيوا بيليوا رئيس الوزراء الفيدرالى . وليس « زيك » (ازيكوى) أكبرهم سناً فحسب ، بل وأكثرهم شهرة .

إن أزيكوى أو « زيك » هو ما يسميه الأمريكيون شخصية وهبها الله . ومع أنه شرقى الأصل ينتمى إلى قبيلة « الإيبو »[1] فقد ولد فى زونجيرو فى الشمال . وكغيره من أعضاء قبيلته يتميز بصفة الإقدام . وقد حصل على تعليمه فى « لينكولن » و « كولومبيا » ، ثم أصبح مساعد أستاذ فى إحدى جامعات الزنوج فى الولايات المتحدة . وهو أحد الزعماء الأفريقيين القلائل ، باستثناء « سنجهور » و « ديا » ، الذين جعلوا التأليف مهنة ثانية لهم . فمن كتبه « أفريقية الناهضة »[2] ، و « ليبريا فى السياسة العالمية »[3] و « مخطط سياسى لنيجيريا » ، وكلها رسائل تتناول موضوعات الساعة وتنير الأفهام لا بما تلقيه من ضوء على المشكلات فحسب بل وعلى تفكير « زيك » نفسه .

ويبدو « زيك » كرجل أعمال ناجح دخل ميدان السياسة ، وهو أساساً رجل أعمال جمع بين السياسة والعمل . والناحيتان مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً فى حياته العملية . لهذا فان العدد الكبير من الصحف التى يملكها يخدم مصالحه السياسية . ولذلك يتهمه أعداؤه بأنه يستخدم السياسة لخدمة مصالحه فى العمل ، وهى متسعة تكسبه سلطة كبرى فى الناحيتين الاجتماعية والسياسية . ومع أن « زيك » استطاع أن يجتذب الجماهير وراءه بقدرته الخطابية ، ومع أنه ظل الزعيم الوطنى الكبير بلا شك ، فإنه لم ينجح فى تنظيم حزب سياسى عظيم ،

---

(١) Ibo .   (٢) Renascent Africa .

(٣) Liberia in World Politics .

إذ أنه لا يتصف بقسوة القلب اللازمة لتنظيم حزب فى بلد حديث الظهور . ولذلك تعرض المجلس الوطنى لنيجيريا والكميرون للانقسام باستمرار لأن كل زعيم برز فى الميدان شعر بأنه يستطيع أن يجيد العمل بدون « زيك » . وفشل « زيك » فى توجيه حمية الشعب جعل منه زعيم غوغاء أكثر منه قائداً فى مقدمة الجيش . ومما أضعف مركزه تلك الدسائس المستمرة ، وتهديداته بالانسحاب من ميدان السياسة ، ومحاولات اغتياله ، والتحول المستديم فى السياسة لمواجهة مواقف جديدة ، وعدم الرغبة أو عدم القدرة على أخذ السياسة مأخذ الجد باعتبارها مهنة تتطلب وقت السياسى كله . ومع ذلك كان « زيك » هو الرجل الذى نادى بالقومية لا فى نيجيريا وحدها بل وفى ساحل الذهب ، كما كان الأول بين السياسيين الأحياء ذوى الأثر الفعال فى نشر فكرة اتحاد أقاليم غرب أفريقية البريطانى ، والشخص الذى دعا إلى تكوين حزب اشتراكى يسارى متطرف ، مع أنه لم يحاول قط تنفيذ الفكرة . وقد بانت خبرته الأمريكية بوضوح فى سياسته . فقد جعل حزبه على صورة الأحزاب الأمريكية الكبرى ، وهى عبارة عن اتحاد لوحدات متناحرة متنافرة تجمع بينها فقط معركة الانتخاب .

وأما « أولوو » ، المنافس العظيم « لزيك » فهو رجل من نوع جد مختلف — رجل برز بجهوده الخاصة . ولم يكن له نشاط سياسى فى أيامه الأولى ، ولم يبدأ اهتمامه بالسياسة إلا عندما أشرف على منتصف العمر . فبينما كان فى لندن يدرس الحقوق أصبح أولوو يهتم بحرية نيجيريا . وبينما يتزعم « زيك » جناح القومية المتطرف ، يتخذ أولوو جانب الاعتدال ، ويؤمن بالتعاون مع البريطانيين . وعنده أن الشعب إجمالا لا شأن له بالحكم ، بل هو أمر يتعلق بالصفوة ، وأن فى أى مجتمع قلة بيدها السلطة وأغلبية تسير وراءها . وبما أن فى نيجيريا طبقة متوسطة على استعداد للنضال لأجل السلطة فإن كل الأسباب تبرر وجوب نقلها . ورأى أولوو فى نفس الوقت واضح فيمن يجب أن تنقل السلطة ، فهو يعتقد أنه من الأفضل لعامة الشعب أن

يحكمهم الحكام الطبيعيون لا الشبان الآتون من المدن . وقد كتب فى هذا يقول : لو خير الأمى اليوم بين الموظفين البيض ، والرؤساء ، والمتعلمين من أهل نيجيريا ، ومن من الفئات الثلاث يفضل ليكونوا حكام البلاد الرئيسيين ؟ لكان تفضيله وفق الترتيب المذكور لهذه الفئات . ذلك أنه موقن ، ولديه ما يدعو إلى اليقين بأنه يلقى دائماً من الرجل الأبيض معاملة أفضل مما يرجو أن يلقاها من الرؤساء ومن العناصر المتعلمة(١). ولكن يبدو أنه كان مخدوعاً ، كما أثبتت الحوادث فيما بعد . فالسياسى الماكر الذى استخدم الرؤساء لإنشاء حزبه قادر كل القدرة على خلع الحكام الذين يصطدم بهم . غير أن أولوو الذى لم يزر أمريكا إلا مؤخراً ، والذى لا يبدو أن تفكيره السياسى قد تأثر بالمثل العليا الأمريكية قد كون حزبه بأساليب تذكر بحكم المدن فى أمريكا . فلقد أدخل عن علم وعمد القبيلة والإقليم فى السياسة ، وبنى سمعته ونفوذه على إثارة مخاوف الطبقة المتوسطة اليوروبية الراسخة الأقدام من « الإيبو » الذين استيقظوا وأخذوا فى الظهور . وكان السلاح الذى استخدمه ليجمع حوله المؤيدين هو أبناء « أودوداوا »(٢). أما شخصيته اللطيفة والسهولة التى يعرب بها فى لغة واضحة جلية عن مطالب قبيلته تحت شعارات القومية ، وملكة التصرف القاسى المحكم التدبير فى غير انفعال ، والقدرة على اغتنام فرصة أى تقصير سياسى وإنسانى من خصومه — كل هذه تبرزه بوضوح لحياة سياسية لامعة . غير أن المواهب التى أفلحت فى جعله زعيما لأقليم هى التى تحول بينه وبين أن يكون زعيما قومياً . فالانطواء والكراهية القبليتان لا يمكن أن تجتمعا والقومية الحقيقية لأنهما تولدان نفس الشعور بالخصوصية فى الجماعات الأخرى . وهكذا يظل أولوو أسير نجاحه . ويستطيع الإنسان أن يقول عنه إن حياته كانت لامعة وناجحة ، ولكن هذا النجاح نفسه حكم عليه بالفشل .

وبينما يعتبر « أولوو » و « أزيكوى » من زعماء القرن العشرين فإن

---

(١) ص ٣٢ من كتابه : السبل إلى حرية نيجيريا .

(٢) Egbe Omo Odudawa — Sons of Odudawa

الزعيمين الشماليين العظيمين : « تافيوا باليوا[1] » وأحمدو سلطان سكوتو هما من بعض الوجوه من شخصيات القرن التاسع عشر . غير أن أحمدو – كما يسميه كثير من المعقبين البريطانيين – من المحافظين ، وتافيوا باليوا يمكن أن يقال عنه من الأحرار .

أما تافيوا باليوا ، الذى قد نما خلال أربع السنوات الأخيرة نمواً عجيباً فى الميدان السياسى ، فقد ظهر باعتباره الزعيم القومى الوحيد فى السياسة النيجيرية . ولم يسمع عنه نقد يذكر فى نيجيريا مع أنه لا يسيطر على إقليم أو حزب . فقوته إذن قوة شخصية خالصة ، لأنه السياسى الوحيد الذى يقبله كل حزب كرئيس وزراء فيدرالى . ولا يستطيع الإنسان أن يتصور اليوم أن « باليوا » كان قد أفضى بتصريح منذ بضع سنين قال فيه إنه ما إن ينسحب البريطانيون حتّى يعود فرسان الشمال إلى الزحف إلى البحر .

وإذن ، فإلى أى شىء يمكن أن ينسب ظهور « أبى بكر تافيوا باليو ! » كزعيم قومى ؟ إن الظاهرة البارزة فيه هى وقاره السياسى . فانه يتجنب الإسراف والتطرف ويحاول أن يسلك سبيل الاعتدال بين الأحزاب المتناحرة . وهو فى «بروده» يفوق حتّى الساسة البريطانيين . وفى منطقة تفيض بالانفعالات النفسية – ويهدد فيها أحد أتباع « كروبو إدويس » بجعل الرءوس تتدحرج فى القنوات ، أو يستعدى منتم إلى حزب أزيكوى آلهة أفريقية ، أو يستعين مؤيد لأولوو بأرواح الأسلاف – فى منطقة كهذه يصبح الاعتدال فضيلة . ويمكّن صاحبه من أن يكون صديقاً للجميع ، فلا يشك حتّى خصومه السياسيون فى إخلاصه ومقدرته .

ولربما كان ما جعله أصلح سياسى لرياسة أول حكومة مستقلة فى نيجيريا هو قدرته السياسية العجيبة . فهناك من أهل نيجيريا من هم أفضل تعلما منه وأوسع فهماً لحقائق السياسة والاقتصاد العالميين ، ومنهم من هو أقدر منه على

---

(١) Tafewa Balewa .

الكلام عن علم ساعات طويلة عن المشكلات التى تواجه أفريقية اليوم ، ولكن قليلين جداً فى نيجيريا هم الذين أدركوا أن المستويات المختلفة للتطور فى الشمال والجنوب تعنى أنه بينما يتحتم التغيير ، والتغيير السريع فى الشمال ، فليس هناك شك فى أن تظل السلطة السياسية فى الشمال . لقد أدرك تافيوا باليوا هذه الحقيقة : ولو أننا رجعنا إلى عام ١٩٥٠ لوجدناه يدافع عن سياسة صبغ الإدارة الوطنية بالصبغة العصرية وعن التوسع السريع فى الخدمات الاجتماعية . ولكنه فى الوقت نفسه لم يكن مستعداً لأن يحنى رأسه لأهل الجنوب . وقد بدت سياسته فى نظر الجنوبيين محافظة ، بينما رآها الشماليون سياسة ثورية . وقد أدرك باليوا من أول الأمر أن ينمو الاتحاد ككائن حى وأن يكون للشمال تحديد معدل النمـــو .

وهناك عامل هام ثالث فى ظهور باليوا زعيما وطنياً ، وهو أنه لم يكن ينتمى إلى أى من المجموعات الكبرى ، لا إلى الشعب « الفولانى » الحاكم ، بل ولا إلى شعب « الهوسا » الذى له الغلبة فى الشمال ، وإنما جاء من منطقة « بوتشى »[1]. ومن ثم فلا يمكن اتهامه بتمثيل النظام القبلى ، الذى كان يتهم به الزعماء بعضهم بعضاً . ومع أنه لم يكن منتمياً إلى المجموعات القبلية الغالبة ، فان كونه مسلماً أكسبه بالطبع نظرة نيجيرية ، لأن الإسلام ليس مقصوراً على الشمال فقط — لا يزال ثلث سكان الشمال من الوثنيين — بل ينتشر انتشاراً سريعاً فى الغرب وبخاصة فى المدن . ففى إبدان ولاجوس عدد كبير من السكان المسلمين ،ويتحول الرؤساء فى بلاد يوروبا تدريجياً إلى الإسلام . والشرق هو وحده الذى لم تتراجع فيه الوثنية والمسيحية بعد . لذلك يمكن أن يقال أن « باليوا » إلى حد ما يمثل جيل الزعامة الإسلامية القادم فى غرب أفريقية .

أما أحمدو ، سردونا سكوتو ، وهو من ذرية الفاتح الفولانى ، عثمان[2] دان فوديو مباشرة ، وحفيد سلطان سكوتو التاسع ، فيعتبر من نواح كثيرة

(١) Bauchi .

(٢) Othman dan Fodio .

أهم الشخصيات جميعاً ، ولربما كان من الممكن مقارنته باللوردات والبارونات الذين سيطروا على السياسة الإنجليزية فى القرن التاسع عشر . فهو الممثل الوحيد للأسر الفولانية الحاكمة ، الذى يعد زعيما فعالا بالمفهوم العصرى . ومثل الغالبية منهم لا يثق بالتغيير ويشك فى الرجل العادى ، ولكنه يدرك فى نفس الوقت أن التغيير ضرورى إذا كان لا بد من تجنب الثورة . لذلك تجده على استعداد للموافقة على التغييرات عندما يصبح تجنبها غير ممكن . لقد وجد المؤتمر الشعبى الشمالى بصفة حزب ، ولكنه حزب تديره السلطات الوطنية . ويمكن أن نرى مهارة السلطان السياسية فى الطريقة التى عامل بها السلطات الوطنية . لقد تقرر تعيين وزير للحكم المحلى ، حتى يمكن جعل السلطات المحلية عصريه ولكن الوزير سيكون فوق الأمراء . وهؤلاء لم يكونوا على استعداد لأن يقبلوا شخصاً من العامة فى هذا المركز .لذلك قرر السلطان أن يشغل مركز الوزير بنفسه . ومما يزيد من قوة مركز السلطان أن المتطرفين يكونون معارضة يبدو برنامجها ثورياً فى أعين الأمراء . ونفس وجود معارضة قد تصبح شعبية ، إذا حلت الانتخابات المباشرة محل الانتخابات غير المباشرة ، ووجود جناح يسارى فى داخل الحزب ذاته ، والخوف من أن اتباع سياسة محافظة أكثر مما ينبغى قد تؤدى إلى تعبئة الشعور ضد الأمراء — كل هذه الأمور تساعده على تنفيذ الإصلاحات . وهو يدرك تماماً أن الأيام التى كان يحكم فيها الشعب الفولانى بحد السيف قد مضت وانقضت إلى الأبد ، وأن تفوق الجنوبيين إنما هو مستمد من استخدام أساليب التعليم والإنتاج العصرية بطريقة أكمل . كما أنه يدرك أيضاً أن البلاد الإسلامية الأخرى تسير فى نفس الاتجاه . وهو مثلها تماماً يرغب فى أن يسير فى الاتجاه عينه ، ولكن مع الاحتفاظ بأكثر ما يمكن الاحتفاظ به من حقوق الطبقة الحاكمة . إن التنازل عن السلطة مأساة دائماً ، ويريد السلطان أن يتأكد من أنه لا يتنازل عن أكثر مما هو ضرورى كله .

لذلك كان من حسن حظ غرب أفريقية أن يكون لها قيادة لا تختلف فى

أصولها الاجتماعية فحسب ، بل وفى طرق معالجتها للمشكلات التى تواجهها .
إن القدرة الخارقة للعادة للبعض على الوصول إلى حل وسط ،وللبعض الآخر على التنظيم – قدرتهم على أن يروا مشكلات أفريقية الحديثة لا على أنها مرتبطة معاً فحسب ، بل على أنها مشكلات عالم أوسع ، تكسبهم اتساعاً فى النظرة . فالعزلة فى التفكير غير معروفة بينهم . ولذلك يتنافس هنا الشرق الإسلامى والغرب الرأسمالى ونصف العالم الاشتراكى فى ميدان الآراء والنفوذ .

قل أن كانت هناك سياسة حزبية فى غرب أفريقية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية . وقد جلبت الحرب آراء جديدة إلى غانا ونيجيريا وغرب أفريقية الفرنسى . وكان هذا يعزى إلى حد كبير إلى ظهور طبقات جديدة . لقد رأينا فى الفصل الثالث كيف أن « تحضير » و« تتجير » الاقتصاد قد غير الكيان الاجتماعى لغرب أفريقية . وقد أثر هذا بدوره على نمو فكرة القومية والوعى السياسى للشعب . وكان معنى ظهور هذه الطبقات الجديدة أن يتعرض كيان الأحزاب السياسية للتغيير . وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية كان يستطيع المرء أن يقول إن الأحزاب السياسية بالمعنى المفهوم فى البلاد الأخرى لم يكن لها وجود فى غرب أفريقية . ففى أفريقية الفرنسية كان للحزب الاشتراكى تاريخ طويل . بيد أنه لم يكن مستقلا استقلالا ذاتياً ، بل كان مجرد جزء من الحزب الاشتراكى[1] الفرنسى . وأما فى غرب أفريقية البريطانى ، فكانت الأحزاب السياسية مقصورة على مدن اكرا ولاجوس وفريتاون . ولم تكن إلا مجرد منظمات غرضها خوض معارك انتخابات المجلس البلدى والتشريعى ، ولم تكن تمثل جماهير الشعب ، ولم تحاول إثارتها للكفاح ضد الاستعمار . ذلك لأن أهالى غرب أفريقية البريطانى كانوا مواطنين مخلصين أحبوا ملكهم . وكان منظر كالذى واجهه أمير ويلز عندما زار الهند فى سنة ١٩٢١،أمر لا يمكن حدوثه فى غرب أفريقية حتى فى فترة ما بعد الحرب . لهذا فإنه حتى المقاطعة

---

(١) Section Française de l'Internationale Ouvrière

الاجتماعية للحاكم والموظفين التى حاولها أزيكوى وأولوو لم تنجح نجاحاً تاماً قط .

ولم ينضج الوعى السياسى فى نيجيريا أو فى أية منطقة أخرى فى غرب أفريقية إلا مؤخراً ، ومن ثم كان من الصعب ظهور حزب سياسى يمثل الجماهير . وكان حزب التجمع الديمقراطى الأفريقى فى أفريقية الفرنسية هو أول حزب جماهيرى . وهو فى جوهره اتحاد أحزاب لا حزب واحد . وهو فى المستوى الإقليمى منظم على أساس القاعدة الشعبية . وقد أثر الشيوعيون فى تنظيم الحزب . ففى كل حى من أحياء المدينة أو القرية خلية للحزب . وتخضع الخلايا لهيئة تمثل المدينة كلها أو مجموعة من القرى ، ثم هناك الهيئة التى تمثل المركز ، وأخيراً الهيئة الإقليمية . ولكل حزب مقر قيادته المركزية المعروف بالمكتب السياسى . وميزة هذا النظام هى أنه بينما يستطيع زعماء القمة فى الحزب بحث الأمور بحرية ، فإن أى قرار يتخذ ينقل إلى المستويات الأدنى ، وهذه بدورها تشرح سياسة الحزب للجماهير ، وهذا أمر هام وبخاصة عند مستوى القرية لأنه يضمن اشتراك سكان الريف اشتراكاً إيجابياً فى السياسة ، متى ثبت لهم أن اشتراكهم هذا فى مصلحتهم .

ولم تستنكف الأحزاب فى غرب أفريقية من استخدام كل الأساليب التقليدية التى يمكن تطويعها لتفى بالغرض . وهكذا كانت تستخدم «المداح» ليتغنوا بمديح الحزب وزعمائه .وحسان القرى ليقمن بالغناء والرقص لجذب الشعب لسماع خطب الزعماء ، كما ينتفع بالجماعات من الأسنان المختلفة وبالهيئات الطائفية أنى وجدت لنشر مبادئ الحزب . وكانالطمطم (tam tam) يستعان به كذلك لخدمة الحزب . والفكرة التى تكمن وراء التوسع فى استخدام الوسائل الحديثة والتقليدية هى لفت نظر العامل الزراعى والصناعى ليشترك اشتراكاً إيجابياً فى السياسة . وللأسلوب الرأسى فى الوقت عينه ميزة وهى أن المستويات الدنيا تشترك اشتراكاً فعالا فى السياسة وذلك بالإعراب عن مظالمها الفردية التى تصبح موضع نظر الزعماء . ويقال فى هذا الصدد إن الحزب

لا يستطيع أن يحرز تقدماً إلا إذا أقنع الرجل العادى بالسير معه ، ولا يمكن أن يحدث هذا إلا إذا اعتقد الرجل العادى أن الزعيم والحزب كليهما يمثلان مصلحته ، وذلك بالسماح له بالاشتراك فى اتخاذ القرارات . ولقد لعبت هذه الخطة دوراً هاماً فى تنمية الديمقراطية فى أفريقية الفرنسية .

كذلك كانت نشأة الأحزاب تتكيف وفق التطور الاجتماعى . ففى السنغال وساحل العاج وغانا ظهرت الأحزاب الحقيقية فى تاريخ مبكر من فترة ما بعد الحرب . ومع أن المجلس الوطنى لنيجيريا والكمبرون كان من الهيئات التى تكونت أولا ، فإنه قد تأخر فى نموه . وبينما كانت الأحزاب من الطبقات المتوسطة فى السنغال وغانا ، قام حزب ثورى فى ساحل العاج ، ويعزى هذا إلى أن التكوين الاجتماعى فى هذه الأقطار كان مختلفاً اختلافاً ظاهراً . ففى السنغال كانت السياسة حتى إصلاحات سنة ١٩٤٦ مقصورة على «الكوميونات» الأربعة . وقد أدى وجود هيئة كبرى من أغنياء التجار والصناع والطبقات المهنية ومن بينهم موظفو الحكومة الذين لعبوا دوراً بارزاً فى التطور السياسى — أدى إلى نمو حزب الطبقات المتوسطة . وكان زعيم هذه الصفوة « لامين جوى » المحامى الذى كان قد ذاع صيته منذ عام ١٩٢٥ . وكان « لامين جوى » مواطناً فرنسياً ، وكانت الطبقة التى يمثلها قد اشتركت اشتراكاً إيجابياً فى السياسة منذ الوقت الذى أنتخب فيه « بليز دايانى »(1) عضواً فى البرلمان لأول مرة . ومع أن ذكر السنغال أثار الابتسامات بسبب فساد سياستها ، فان الفساد كان يعزى لا إلى طبيعة الشعب بل إلى وجود مقاطعة فاسدة . وفى عام ١٩٤٦ حين حصل الرعايا على حق التصويت ، استطاع ليوبولد سنجهور ، الذى كان ينتمى إلى الجماعة المحرومة من حقوقها ، أن ينظم مسلمى السنغال مبتدئاً من « المرابطين » فنازلا ليؤيدوا حزبه على اختلاف الأسماء التى تسمى بها ، فقد كان اسمه أولا « الكتلة الشعبية السنغالية » ، ثم « الكتلة الديمقراطية السنغالية » ، وأخيراً « حزب التجمع الأفريقى » (regroupement) . وكان

(1) Blaise Diagne .

مبعث نجاح سنجور أنه بينما كان الحزب الاشتراكى الفرنسى يعتبر السياسة لعبة يعكف عليها المحظوظون ، كان سنجهور على استعداد لأن يشرك الجماهير فيها . وكان هذا هو التصادم القديم بين الأحرار والمتطرفين ، وكان الفوز نصيب المتطرفين كما هى العادة . وكان الفرق فى وجهة النظر الفكرية أكثر منه فى البرامج السياسية . فبينما كان « لامين جوى » يصدر المنشورات ويزور القرى القريبة من دكار وهو يرتدى الملابس الأنيقة ، كان «سنجهور» و «مامادو ديا» (محمدو ضيا) يتجولان فى الريف فى سروال قصير من « الحاكى » وقميص يرتدى فى النزهات الخلوية فى الغابات ، ويختلطان بالشعب ويشتركان معه فى حياته الاجتماعية . كما أنهما لم يستنكفا من الاستعانة بالرقص ودق الطمطم . هذا بالإضافة إلى أن طبقة اجتماعية كانت قد ظهرت فى الوجود وأهملها الحزب الاشتراكى ، تلك هى الطبقة العاملة المكونة من « النافيتان »[١]وهم العمال السودانيون المهاجرون الذين استقر البعض منهم فى السنغال ، وكان قد برز إلى الوجود أيضاً طبقة العمال الصناعيين وبخاصة فى المدن الهامة مثل مدينة ثايس[٢]،وهى مركز كبير للسكك الحديدية . وكان هناك مدن جديدة مثل مدينة « كاولاك » ، ومناطق كبيرة جلب منها الفول السودانى الرخاء للمزارعين . وعلى هذه الطبقات الجديدة من عمال الصناعة والفلاحين ، والعمال الزراعيين اعتمد سنجهور فى تكوين حزبه . وكانت النتيجة أن سنجهور استطاع أن يجتذب البلاد كلها وراءه باستثناء دكار العاصمة التى كان فيها « لامين جوى » ذائع الصيت . بيد أن نجاح سنجهور الذى لم يسبق له مثيل خلق له بعض المشكلات ، ومنها : كيف يستطيع التوفيق بين المصالح المختلفة للطبقات التى تؤيده ؟ ولمواجهة هذه المشكلة اتبع « سنجهور » و « ديا » سياسة « الاشتراكية الأفريقية » .

ولقد استهوت الاشتراكية الطبقة الأفريقية المثقفة . ولسنا نجد إلا فى الهند تنوعاً أعظم للاشتراكية . ولكن بعض الاشتراكيين الأفريقيين لا

(١) Navetane .

(٢) Thies .

يعتبرون إلا رأسماليين فى البلاد الأخرى . ولنضرب مثلا باشتراكية «أزيكوى». فهو يعلن أن الربح الخاص لا يتعارض مع الاشتراكية ، وأن الاشتراكية الصحيحة تقوم على حب الفرد للخير الإنسانى واستخدامه ثروته الخاصة للخير العام . وهناك أيضاً اشتراكية « نكروما المسيحية » . أما من أفريقية الفرنسية فقد جاء مذهب جديد وهو الاشتراكية الأفريقية .

إن الاشتراكية الأفريقية التى اعتنقها « سنجهور » و « سيكوتورى » و « ديا » أساسها القول بأن موضوع الصراع الطبقى لا ينطبق على أفريقية . ولذلك فبدلا من تصادم المصالح يستطيع الشعب الأفريقى أن يتطور جميعاً . ويقولون أيضاً إن الأفريقى يهتم بالمشكلات العنصرية أكثر من المشكلات الاقتصادية . فالمشكلة الأساسية فى أفريقية ليست سيطرة طبقة من الطبقات بل هى التخلص من غربة الأفريقى الثقافية والسياسية والاقتصادية وهو فى بلاده . ومما يزيد المشكلة تعقيداً أن معظم الرأسماليين أجانب . ولهذا يندمج الصراع الطبقى فى الصراع العنصرى . والأمر الثالث وهو أهمها جميعاً أن الأفريقى متدين تديناً عميقاً ، ومن ثم يقولون إن الاشتراكية الأفريقية ، مع قبولها لتعاليم ماركس الاقتصادية ، لا يمكنها أن تقبل مجتمعاً لا يكون لله مكان فيه .

وهنا نتساءل : هل تختلف الاشتراكية الأفريقية اختلافاً كبيراً حقاً ؟ وهل صحيح أن يقال إنه ليست هناك طبقات فى أفريقية ؟ إن التفرقة الطبقية تنمو ببطء فى أى بلد متخلف ، فلا تظهر الطبقات إلى حيز الوجود إلا عندما يصل اقتصاد البلاد إلى مرحلة معينة . ولكننا نرى حتى فى السودان ، حيث لا توجد طبقات ، نظاماً طبقياً . وفى الاقتصاد النامى لساحل العاج وغانا وغرب نيجيريا ظهرت فى حيز الوجود طبقة العمال وطبقة وسطى . وفى الدول الأخرى سينمو نظام طبقى مع نمو اقتصادياتها . ولذلك فالغرض الأساسى الذى تقوم عليه الاشتراكية الأفريقية لن يصلح إذا سمح للرأسمالية الخاصة أن تنمو . لذلك اتخذت الخطوات فى غينيا والسودان لتكوين

المؤسسات والتجارة العامة حتى تقف حائلا دون ظهور التفرقة بين الطبقات ؛ ومن ثم تستطيع أفريقية فى حالة وجود رأسمالية الدولة أن تتخطى مرحلة فى النظرية الماركسية للنمو الاجتماعى ، هى مرحلة السيطرة البورجوازية ؛

وكان غرض سنجهور الرئيسى – ولا يزال – المحافظة على وحدة غرب أفريقية ، وتكوين جمهورية فى اتحاد تعاهدى (كونفدرالى) مع فرنسا إن أمكن . هاتان كانتا النقطتين الوحيدتين اللتين على أساسهما اتحدت كل أقسام الحزب . وتساوى المحافظون والمتطرفون فى اتخاذ موقف بارز للدفاع عن وحدة غرب أفريقية والجمهورية الاتحادية . ولكن بعد الاستفتاء لم يعد موضوع الاتحاد التعاهدى أمراً حيوياً . صحيح أن « ديا » كان ينشر الدعوة لخطة طويلة المدى تستمر خمسة وعشرين عاماً يتغير فيها اقتصاد السنغال خلال جيل من الزمان . غير أن الحزب لم يكن قد حاول بعد تغيير الكيان الاقتصادى أو الإقلال من سيطرة « المرابطين » الاجتماعية والاقتصادية . وكانت النتيجة تحولا بطيئاً ناحية اليمين ، وكان جناح اليسار الذى لم يتفق على مسألة الاستقلال قد انسحب . وأما اتحادات العمال التى بدأت إضراباً كبيراً فى الخدمات العامة فقد حرمت من قوتها بسلسلة من القرارات التى منحت الحكومة الحق فى إعلان ضرورة خدمات معينة ومراكز معينة فى داخل الخدمات الأخرى . ومن هذه الخدمات سحب حق الإضراب . وهددت الحكومة أيضاً بعد الإضراب بألا تسمح بعودة موظفى الحكومة المدنيين الذين لم يعودوا إلى عملهم بعد مدة معينة . ولذلك بدا مؤقتاً أن « ديا » استطاع أن يتصرف مع الجناح الأيسر . ولكن هذا الحل ليس حلا طويل المدى ، لأن السنغال بعد الاستقلال ستواجه مشكلة إلغاء بعض الوظائف المدنية أو تخفيض المرتبات والعلاوات التى يتقاضاها الموظفون تخفيضاً كبيراً ، وهو أمر يسبب اندمال الجرح على غثم .

إن « سنجهور » و « ديا » يواجهان مشكلة حادة لأنهما حليفان للاتحاد(١)

(١) Union Populaire Soudanaise .

الشعبي السودانى ،وهو من أعظم الأحزاب تطرفاً فى أفريقية . والسبب فى ذلك أن حزب الاتحاد الشعبي وكذلك الكتلة الشعبية السنغالية كانا يؤيدان الحل الفيدرالى لمشكلة غرب أفريقية وكونا حزب الاتحاديين الذى له فروع فى كل الأقاليم . وكانت الفيدرالية توفيقاً إلى حد ما دبرته العناية لحزب السنغال ، لأنه باستثناء الاشتراكية الأفريقية ، ليس هناك مسألة يستطيع بها الحزب أن يبقى المتطرفين والمحافظين متحدين . ولكن تكوين الحزب الفيدرالى كان يعنى أيضاً أن الكتلة الديمقراطية السنغالية تعمل فى تحالف مع الاتحاد الشعبى السودانى ، ومعنى هذا أن العناصر المتطرفة فى السنغال ستحظى بتأييد الحزب السودانى ، ويحظى ماديرا كيتا وزير داخلية السودان بتأييد متزايد من المتطرفين السنغاليين .

إن « الراديكالية » فى السودان متأصلة فى التكوين الاجتماعى ، وإن الفقر هو الذى يجعل السودانيين متطرفين . فالتربة ضعيفة والطقس قاس . والنتيجة أن فلاحى السودان أفقر من فلاحى السنغال . والطبقة الوسطى صغيرة جداً ، بينما الطبقة المثقفة وموظفو الحكومة المدنيون هم من داهومى والسنغال . أما الزعماء السياسيون فمسلمون وهم أقل تأثراً بالثقافة الفرنسية . وترتب على ذلك استعدادهم لاتباع السياسة المتطرفة . إلا أن غينيا هى الأقرب للسودان لا السنغال . وكان السودان من الناحية السياسية يسعى جاهداً للحصول على الاستقلال العاجل وتكوين علاقات أوثق مع غينيا . ذلك لأنه بينما يشاطر السودان السنغال ديناً مشتركاً واقتصاداً مشتركاً ، فإنه يشاطر غينيا ، علاوة على ذلك ، بيئة عنصرية ولغوية مشتركة . وتتشابه الأحزاب كذلك فى تنظيمها وفى الأسس التى تقوم عليها ، وقد عمل الزعماء معاً مدة طويلة فى حزب التجمع الديمقراطى الأفريقى . ولذلك بدأ السودان تجاربه فى « الكيبوتز »[1]، وبمساعدة إسرائيل بدأ مزرعة تعاونية تجريبية ، وكان يفكر منذ عام فى تكوين هيئة تجارية حكومية لتسويق محصول الفول السودانى .

---

(١) Kibbuitz .

وإذا كان هناك صراع خفى فى مالى ، فإن الصراع فى البلاد ذات التقاليد الثورية العظيمة مثل ساحل العاج والكميرون صراع علنى . فقسم ساحل العاج من حزب التجمع الديمقراطى الأفريقى هو حزب الجماهير بالمعنى الصحيح ، وكان أشد الأحزاب ديناميكية وثورية فى غرب أفريقية الفرنسى إلى أن قامت الثورة الداخلية الكبرى فى عام ١٩٥٠ — ٥١ . لقد كان ائتلافاً بين الطبقات الجديدة والطبقات التقليدية ، إذ اجتمع فى صعيد واحد الرؤساء والطبقة التجارية الجديدة ، وعمال الصناعة ، والطبقات الريفية من كبار زراع البن والكاكاو والعمال الزراعيين . وقد كون الحزب الشيوعى الفرنسى وشركاؤه الأفريقيون من هذه المجموعة غير المتجانسة جهازاً منظماً مكافحاً . ومما يدل دلالة واضحة على مهارة هؤلاء الزعماء وقدرتهم على التنظيم أن الحزب استطاع أن يتابع سياسة معادية لسياسة الحكومة مدة أربع سنوات . وكان ذلك مبعثه تنظيمه الفعال على أسس شيوعية . غير أنه عندما واجه القمع القاسى ظهر للعيان الخلاف على المصالح بين الطبقات المتعددة . فأغنياء الزراع والتجار لم يكونوا مستعدين أن يتحملوا مغبة سياسة متطرفة ، ولذلك كانوا راغبين فى الوصول إلى حل وسط . وترتب على ذلك تحول إلى اليمين . وقد نفذ « هوفويه بونيي » هذا ضد رغبات « جبرائيل داربوسييه »[1] سكرتير عام الحزب . وقد أدى هذا التصادم بين الإثنين إلى بروز الرئيس ، لا السكرتير كزعيم للحزب . وقد استخلص البعض من هذا أن مركز السكرتير العام فى الحزب كان يختلف عنه فى الحزب الشيوعى فى فرنسا مثلا . ولكن الأمر لا يستتبع هذا بالضرورة . ففى غينيا والسودان كليهما يشغل الزعيم الفعلى للحزب مركز السكرتير العام فيه . وفى السودان كان موديبو كيتا حتى قيام الاتحاد الفيدرالى لا يشغل أى مركز سوى منصب عمدة باماكو وسكرتير عام الحزب . وكان « هايدارا »[2] رئيس الجمعية التشريعية ، وج . م . كونى[3] رئيس الوزراء، ولكن أحداً لم يكن يساوره أى شك فيمن هو السيد .

(١) Gabriel d'Arboussier (٢) Haidara (٣) J. M. Kone

أما ما دعا إلى نجاح « هوفويه بوانيي » فسببان رئيسيان : أولهما أن نشأة « دار بوسييه » كانت تعنى أنه ليس لديه أية هيئة إقليمية تسنده . وكان يعتمد كلية على شخصيته ومركزه ، ولم يؤيده غير السنغال والنيجر والكميرون ولم يكن حزب التجمع الديمقراطى الأفريقى فى السودان وغينيا قد نضج بعد وكان المكان الوحيد الذى نظم فيه تنظيما صحيحاً كحزب جماهيرى فى ذلك الوقت هو ساحل العاج حيث كان يسيطر عليه « هوفويه بوانيي » . ومع أن « داربوسييه » كان السكرتير العام ، فلم يمارس أية سيطرة على الأحزاب الإقليمية التى كانت منظمة تنظيما مستقلا . ومن ثم كانت طبيعة الحزب الفيدرالية عاملا ضد « داربوسييه » . وكان ثانى السببين وأهمهما المهارة السياسية التى أبداها « هوفويه بوانيي » . فقد حمل « دار بوسبيه » على الاستقالة من مركزه وبذلك أبعده عن لجنة التنسيق . وما حل الوقت الذى أدرك فيه « داربوسييه » ما كان يحدث حتى كان قد فقد كل نفوذ فى داخل اللجنة . وكان هوفويه قد وعى الدرس . فلم يعد لحزب التجمع الديمقراطى الأفريقي من ذلك الوقت سكرتير عام آخر . فقد ألغى المركز ، وأدارت لجنة التنسيق والرئيس شئون الحزب .

أما فى الكميرون فنشأ نوع مختلف من الموقف الثورى . فقد اتخذ « رين أم نيوبى »[1] جانب « داربوسييه » فى صراعه مع « هوفويه بوانيي » على موضوع التحالف مع الشيوعيين وهل يجب فصمه . ومع فصم هذا التحالف انشق حزبه (حزب اتحاد سكان الكميرون)[2] وانفصل عن حزب التجمع الديمقراطى الأفريقى . وكان أم نيوبى قد نظم حزب اتحاد سكان الكميرون كحزب جماهيرى وبه جناح للشباب وآخر للسيدات . ولكن الحزب لم ينل تأييد الجماهير إلا فى الجنوب . أما الشمال فكان إسلامياً إقطاعياً . وكانت السلطة فى يد الرؤساء الفولانيين الذين لم تكن سياستهم تسمح بنمو

---

(١) Reuben um Nyobe .

(٢) Union des Populations Camerounaises .

الوعى السياسى . لذلك أنشأ الشمال حزباً يقوم على « اللاميدو »[1] والأمراء ، بينما شهد الجنوب ثورة اجتماعية بسبب التنمية الاقتصادية . وكانت التنمية الاقتصادية سريعة فى منطقتين : إحداهما ميناء « دوالا » ومنطقة « ساناجا » البحرية الملاصقة لها حيث أقيمت قاعدة صناعية ، وأنشئت محطة كهرباء فى « إيديا » ، وقامت صناعة الألومنيوم ومشروعات صناعية أخرى مفيدة . وقد أدى نمو الميناء والمشروعات الصناعية المتعددة النواحى إلى تدهور الاقتصاد القبلى . وبميناء « دوالا » طبقة كبيرة من العمال ، وكانت نسبة التعطل مرتفعة دائماً . وكان هذا من الأسباب التى دعت إلى استمرار الشغب فى منطقة ساناجا البحرية . أما المنطقة الثانية فهى منطقة « باميليك »[2] الريفية الجبلية ، التى حدث فيها فى فترة ما بعد الحرب توسع سريع فى زراعة أشجار الكاكاو والبن . وكان من أثر نمو الاقتصاد التجارى هذا حدوث توترات اجتماعية . فقد استخدم الرؤساء الحاكمون مركزهم لزيادة سيطرتهم الاقتصادية . ومعظم حقول ومزارع الكاكاو والبن يملكها الرؤساء وأغنياء المزارعين الذين يمارسون الزراعة الرأسمالية ويستخدمون فيها الأجراء . وقد ذكرت الكاتبة « الأخت مارى دى كير »[3] فى كتابها عن النساء الأفريقيات أن أحد الرؤساء كان يمارس الزراعة على نطاق واسع مستخدماً زوجاته فى العمل ، حتى استطاع بما جناه من ربح أن يشيد فندقاً . وقد نشأ عن نمو الزراعة الرأسمالية هنا كما فى غرب نيجيريا وغانا قيام طبقة عاملة ، اتخذها « روبن أم نيوبى » أساساً لحزبه . على أن الاضطرابات فى الكميرون لا تنشأ عن التوترات الاجتماعية التى سببها التغير الاقتصادى فحسب ، بل وعن القومية أيضاً . ولولا الراديكالية الاقتصادية مجتمعة مع القومية لما استطاع الكميرون أن يستمر فى كفاحه مدة طويلة كهذه . وكانت عبقرية « روبن أم نيوبى » هى التى مكنته من أن يحول ما كان يمكن أن يكون ثورة فلاحين فى الظروف العادية إلى كفاح عظيم فى سبيل التحرر القومى . وإنها لإحدى

(١) Lamidos . (٢) Bamileke . (٣) Marie de Cœur .

سخريات التاريخ أن يقتل « أم نيوبى » عشية تحقيق الاستقلال تقريباً . لقد استطاع « ام نيوبى » أن يقود كفاحاً مسلحاً فى الكميرون حتى وفاته فى عام ١٩٥٨ . وحتى هذا اليوم لم يستتب السلام لا فى منطقة باميليك الريفية ولا فى منطقة ساناجا البحرية .

وهكذا بينما نظمت الأحزاب اليسارية نفسها على دعامتى طبقة العمال المتعطلة فى المدن وطبقة عمال الريف ، نظمت أحزاب الطبقة المتوسطة على أسس مختلفة قليلا . فحزب ميثاق[١] ساحل الذهب المتحد مثلا كان فى جوهره حزب القسم الأعلى من الطبقة المتوسطة ويتكون من أبناء أسر الرؤساء وكبار التجار والطبقات المهنية . وكان زعيم الحزب الدكتور « دانكه »[٢] وهو من سلالة إحدى الأسر المالكة فى أشانتى . وكان يمول الحزب جورج جرانت تاجر الأخشاب ، وكان أحد السياسيين المحافظين الذين يعتقدون دائماً أن السياسة يختص بها الصفوة . فكانت النتيجة أن « نكروما » الذى جندوه ليكون سكرتيراً عاماً استطاع أن يضطلع بمهام الحزب . ولقد رأى نكروما أنه إذا كان للحزب أن ينجح فلا بد له من تأييد الجماهير الغفيرة . وقد أغفل حزب ميثاق ساحل الذهب المتحد هذه النقطة فجاء نكروما واستخدم شباب « الفرندة » وتاجرات الأسواق فى تكوين حزبه . ولكن ربما كان أحسن مثل لحزب الطبقة المتوسطة هو حزب « جماعة العمل » فى غرب نيجيريا . لقد أقام « أولوو » الذى يمثل الطبقة الوسطى الصاعدة أكثر من أى شخص آخر حزبه على مبدأ أن الصفوة من الشعب هى التى عليها المعول ، وأما جماهير الشعب فهى مجرد صلصال يمكن للساسة أن يصوغوها فى أى قالب شاءوا . وكانت حجته أن الأفريقى يفضل أن يحكمه رؤساؤه الذين هم حكامه الطبيعيون. وعلى أساس هذه النظرية لم يكن من الضرورى أن يكون حزباً للجماهير بل حزباً للرؤساء والأعيان والطبقات المهنية الذين يستميلهم إلى جانبه فتنقاد لهم

(١) United Gold Coast Convention .

(٢) Danquah .

الجماهير . ونظم حزب « جماعة العمل » على هذا الأساس . وكانت النتيجة أولا أن كانت للحزب زعامة جماعية فى بادئ الأمر ، ولم يكن له تنظيم الحزب بالمعنى المفهوم إلى عهد قريب . وثانياً أنه استطاع أن يستغل المشاعر القبلية والمحلية ،فتمكن من أن ينمو فى غرب نيجيريا وحده على أساس الخوف من أن « الإيبو » يسيطرون على المجلس القومى[1] لنيجيريا والكميرون . وإذا تحققت لهم السلطة خضع « اليوروبا » « للإيبو » . واستخدم بنفس الطريقة مسألتى « لاجوس » و « أيلورين »[2] ليظهر بمظهر البطل الذى يمثل شعور « اليوروبا » القومى . ولكن إلى جانب هذا استطاع أولوو أن يستميل الرؤساء وزراع الكاكاو إلى سياسته . ولم يكن هذا بالأمر العسير عليه لأنه كان السياسى الوحيد فى الجنوب الذى أيد بكل قوة زعامة الرؤساء باعتبارها نظاماً قائماً ، وكان مستعداً أن يتابع سياسة فى مصلحة زراع الكاكاو . ففى نظره أن الإقليم الغربى وكل غرب أفريقية منطقة زراعية . وإذا كان للرخاء أن يصان فلا مفر من ضمان أملاك زراع الكاكاو ولا بد من تنوع الاقتصاد الزراعى . ولهذا استطاع أن ينال تأييد زراع الكاكاو ، وأصبح اتحاد زراع الكاكاو إحدى الدعامات الكبرى لحزبه . وهكذا يظل حزب « مجموعة العمل » حزب ائتلاف المصالح . ومما يقوى هذا الائتلاف أنه إعراب عميق عن مصالح الطبقتين اللتين تؤيدانه . فقد كان شيوخ القبائل تجاراً أو زراعاً للكاكاو إلى حد ما ، وأثرى بعضهم إثراء عظيما عن طريق الكاكاو . يضاف إلى هذا أن بعض الساسة لم يكونوا من أسر الرؤساء ، ولكنهم انتخبوا للرآسة لما لهم من سطوة سياسية . وعلى هذا الأساس كان انتخاب « انتونى ايناهورو »[3] مثلا . وحتى حينما كان بعض الرؤساء يصطدمون مع أولوو سياسياً كان فى استطاعته أن يستخدم مجلس الرؤساء لمصلحته .

---

(١) National Council of Nigeria and the Camerouns .

(٢) Ilorin .

(٣) Anthony Enahoro .

وثمة حزب من نوع آخر حاول أن يعتمد على الطبقات نفسها وهو المجلس[1] القومى لنيجيريا والكميرون ، وإن كان التنظيم مختلفاً . فقد حاول الدكتور أزيكوى أن يعتمد على الجماعات المهنية والاقتصادية القبلية بدلاً من اعتماده على الرؤساء الذين لم يكن لهم فى شرق نيجيريا من الهيبة ما كان لأمثالهم فى غربها . وكان أهم هذه الجماعات بطبيعة الحال اتحاد « الإيبو » . ولم يكن الائتلاف فى حزب المجلس القومى لنيجيريا والكميرون متيسراً لأنه كان يشمل أحزاباً مثل حزب « أمينو كانو » وهو اتحاد[2] العناصر الشمالية التقدمية . وكان عيب هذا النظام أنه لا يقوم على تنظيم مركزى فى الحزب ، ومن ثم توالت الثورات ضده وأساسها المجموعات التى يتكون منها . وبقى الحزب متماسكاً بسبب الولاء الذى كان يدين به الأعضاء لأزيكوى الذى كان يسيطر على معظم مراكز القوى فى الإقليم الشرقى مثـــل « صحيفة مرشد غرب أفريقية » التى عن طريقها يمكن أن يعلو أناس وينخفض آخرون ، و « الكونتنتال بنك الأفريقى » الذى كان العون المالى الرئيسى لمعظم الصناعات الأفريقية . وفيما عدا هذا كان حزب أزيكوى هو الحزب الوحيد الذى يعتبر نيجيريا ذاتية واحدة ، ويرغب فى متابعة سياسة قومية لا زيف فيها مناوئة للاستعمار . وترتب على ذلك أن استطاع الحزب مع عدم تنظيمه أن يحصل على قدر كبير من التأييد فى المناطق الحضرية ، وأن يكون الناطق الرئيسى بلسان القومية النيجيرية .

وفى شمال نيجيريا والمناطق الأخرى الواقعة تحت سلطة الرؤساء مثل شمال الكميرون أو المناطق الشمالية من الكميرون الفرنسى والأقاليم الشمالية فى ساحل الذهب كان الشخص الوحيد الذى يقام له وزن هو الرئيس ثم السلطة المحلية . فلم يكن هناك فى هذه المناطق أى تنظيم حزبى ديمقراطى حتى ولو فى دور التكوين . ومن أسباب ذلك أن الحالة فى الشمال لم تكن صالحة

---

(١) National Council of Nigeria and the Cameroons.

(٢) Northern Element Progressive Union.

للتنظيم الحزبي لأن كل موظف متعلم – ولم يكونوا إلا حفنة قليلة – كان تحت سيطرة السلطات المحلية ، ولم يكن للحقوق الأساسية اللازمة لنجاح الأحزاب أى وجود . وكانت السلطة السياسية فى يد الرؤساء والأمراء وكان كل النظام الاجتماعى قائماً عليهم ، ولم يكن لطبقة العمال ولا للطبقة المتوسطة أى صوت فى الحكم فى منطقتهم .

وفى نيجيريا كان دستور ماكفرسون(١) بمثابة الطرف الرقيق لإسفين دق فيها ، ذلك لأن الأحزاب السياسية كان عليها لأول مرة أن تخوض معارك انتخابية فى كل أنحاء البلاد . وكان معنى هذا أنها لا بد لها من القيام بنوع من التنظيم . ولكنه فى الشمال ، حيث يسود نظام انتخاب غير مباشر عن طريق هيئات انتخابيـــة منظمة ، لم يعن أى تغيير فى التكوين الاجتماعى لأن الانتخابات كانت تسيطر عليها السلطات الوطنية التى كانت تهتم وحدها بالموضوع . ولكن حتى هنا لم يحل عام ١٩٥٩ حتى كان قد نشأ نظام الأحزاب . ذلك أن تقرير الاقتراع السرى ، وحق التصويت لكل الذكور البالغين فى الشمال ، والانتخاب المباشر فى عام ١٩٥٩ جعل تنظيم الأحزاب أمراً لازما . فأسس المؤتمر الشعبى الشمالى ، مع أنه لا يزال قائماً على الرؤساء والسلطات الوطنية ، تنظيما قادراً على خوض معركة الانتخابات . وكذلك فى الأقاليم الأخرى جعل التنظيم الدستورى الحياة تدب فى الأحزاب التى كانت تحتضر ، واستطاع أولوو و « جماعة العمل » بين عامى ١٩٥١ – ١٩٥٩ أن ينشئوا فى الإقليم الغربى تنظيما له شأنه ، وكذلك نشأت الأحزاب فى الإقليم الشرقى . وكانت الأسباب التى دعت إلى هذا أن الشعب فى الإقليم الشرقى والإقليم الغربى خاض معارك عدد كبير من الانتخابات . ففى الشرق أجريت انتخابات المجالس الإقليمية فى أعوام ١٩٥١ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٧ ، والانتخابات الفيدرالية فى عامى ١٩٥٤ ، ١٩٥٩ . وكان الرجل العادى قد أصبح معتاداً على الحكم على الأحزاب السياسية لا بزعمائها فحسب ، بل وببرامجها وقدرتها

(١) Macpherson .

ى تنفيذ تلك البرامج . وكان من الممكن تناوب الحكم فى الإقليمين الشرقى والغربى . وفى الإقليم الغربى استطاع المجلس القومى لنيجيريا والكميرون أن يفوز فى الانتخابات الفيدرالية لعام ١٩٥٤ . وقد أدى ازدياد عدد الناخبين ، ووعيهم السياسى وزيادة التنافس إلى التشديد فى تنظيم الأحزاب . وربما كان حزب « جماعة العمل » أكثر الأحزاب توفيقاً فى انتهاز فرصة التغيير ، لأن المجلس القومى لنيجيريا والكميرون كان يعوقه إلى حد ما تنظيمه الفيدرالى ، ولكنه كان يمتاز فى ناحية واحدة ، فقد أصبحت نقطة ضعفه ذاتها ، وهى التنظيم الفيدرالى ، مصدر قوته . وكان فى استطاعته أن يوفق بين الجماعات المختلفة فيه . وهكذا كان هناك مكان فيه ليس فقط للمثقفين من أمثال « إيبو إتيا » و « جاجا واتشوكو » أو ممثلى كبار رجال الأعمال من أمثال « تشوكو ونكا » و « أوجو كووو » بل وأيضاًللهيئات اليسارية مثل « طليعة زيكست الوطنية » . واستطاع هذا الحزب أن ينال تأييداً كبيراً فى الإقليم الغربى بتكوين لجنة غربية عاملة وبقدرته على الاعتماد على عدد كبير من الزعماء من أمثال « ت . ا . س . بنسون » و « فستوس » و « أوبى كولا بالوجان » و « أوساديبى » . ولكن حزب «جماعة العمل» ظل بصفة عامة حزبا « يوروبيا » مقصوراً على الإقليم الغربى رغم أنه كون تحالفات مع أولئك الذين انفصلوا عن المجلس القومى لنيجيريا والكميرون فى الشرق . وهكذا نجد كل من « اييو » و « ك . ا . مباديوى » له مكاناً فى أحضان جماعة العمل أو فى التحالف معها .

وبجانب نمو الأحزاب من إقليمية إلى قومية أصبح التنظيم ذاته قوياً وذلك عن طريق تكوين فروع للأحزاب فى المدن والمراكز . ولأول مرة فى نيجيريا أصبحت الأحزاب منظمة على المستوى المحلى . وكان هذا قد حدث قبل ذلك بكثير فى غانا وأفريقية الفرنسية ، وأما فى نيجيريا فكانت الأحزاب تنظم على المستوى القومى والإقليمى فقط . وأحسن ما يرى التغيير فى الإقليم الجنوبى حيث حلت العضوية المباشرة فى الأحزاب محل التكوين الفيدرالى ،

وتكونت لجنة تنفيذية قومية لها سلطة على الأحزاب البرلمانية . وزادت سلطة رئيس اللجنة بتخويله حق ترشيح موظفى الحزب القوميين . وكان من أثر ذلك أن أصبح النظام يراعى فى داخل الحزب بدقة أتم .

ولم يكن هذا نتيجة الميل إلى التركيز حتى يمكن الحزب أن يخوض المعارك الانتخابية بطريقة أكثر فاعلية على المستويين الإقليمى والقومى فحسب ، بل ونتيجة صبغ الحياة فى البلاد بالصبغة الديمقراطية . لقد اتخذت السلطات المحلية الطابع العصرى وأدخلت مجالس المدن والأقسام باعتبارها صوراً من الحكم الذاتى المحلى . وحتى تخوض الأحزاب معارك الانتخابات لهذه الهيئات كان لا بد لها من التنظيم على هذه المستويات ذاتها ، حتى يمكن معالجة المظالم المحلية وتنفيذ البرامج المحلية . وعمل هذا على تقوية الحزب ، إذ وجد الزعماء ما يبعثهم على الولاء للحزب ، وتمكنت الحكومة الإقليمية من استخدام الضغط على الحكومات المحلية فى المسائل المتعلقة بالقروض والتسهيلات الأخرى . فالحزب المنظم تنظيما قوياً يمكنه الاحتفاظ بمركزه إذا سيطر على المجالس فى المدن والمراكز حتى إذا لم تكن له فرصة الوصول إلى الحكم فى الإقليم ، لأنه يستطيع أن يخدم مؤيديه فى مسائل المقاولات والوظائف . فبمجيء الحكم الذاتى الإقليمى تقوى مركز الأحزاب المنظمة ، لأن الحكومة فى النظام الديمقراطى البرلمانى تقوى عادة الأحزاب المنظمة وتضعف المستقلين ، إذ أن الحكم المستقر لا يتأتى إلا من طريق الأحزاب المنظمة تنظيما جيداً . يضاف إلى هذا أن الحكومات فى نيجيريا قد كونت عدداً كبيراً من الهيئات والمجالس فتحت العضوية فيها وسائل جديدة للعمل والتمتع برعاية الدولة ، إذ أن الحكومة لديها الموارد والسلطات اللازمة لمنح القروض والمقاولات التى أفاد منها رجال الأحزاب . وهى تعطى المنح الدراسية للمناطق التى يسيطر عليها الحزب . وهكذا يساعد نظام رعاية الحكومة لأنصارها على قيام الحزب .

ولقد اتخذ الحزب فى الإقليمين الغربى والشرقى على السواء من اقراض الأفراد والجماعات وسيلة لتقوية نفسه . وكانت تعطى القروض لأعضاء

الحزب الحاكم الذين أسهموا بدورهم فى نفقات الحزب . وفى كلا الإقليمين كان للحزب نفوذ على مصرف مالى – « كونتننتال بنك الأفريقى » فى الإقليم الشرقى و « البنك الأهلى النيجيرى » فى الإقليم الغربى . وأصبح هذان البنكان هما مستودع الأموال العامة . وفى مقابل ذلك قدما للحزب تسهيلات مالية تزيد على رصيده ليخوض معركة الانتخابات . وهكذا أمد الحكم الذاتى الإقليمى الأحزاب بالأموال لتنشىء نفسها على نطاق قومى ، وذلك بجذب مشترى المنتجات والقائمين على أعمال النقل ومن كانوا فى حاجة إلى قروض لأى غرض كان إلى تلك الأحزاب . وفى مقابل ذلك كانت الأحزاب تحصل منهم لا على التأييد المخلص فى الانتخابات فحسب بل وعلى التبرعات .

ومع أن هذه الأمثلة مأخوذة من نيجيريا فانها تنطبق على الدول الأخرى بفارق واحد كبير ،وهو أنه فى نيجيريا يمكن – وإن يكن ذلك بصعوبة – زحزحة حزب عن مكانته ، بينما لا يمكن ذلك فى الدول الأخرى ، لأنها بسبب طبيعتها الموحدة ذات حزب واحد فى واقع الأمر . وكذلك لا يسهل هذا مطلقاً فى نيجيريا ، لأن التغيير ، وإن استطاع أن يوفر عدداً معيناً من الوظائف على المستوى الفيدرالى وأن يمنح القروض،فإن مجرد محاولة تحويل الأموال والأعمال لإقليم آخر تؤدى إلى ازدياد المقاومة .

وقد أدى ازدياد سلطة الأحزاب هذا إلى أن تصبح أحزاباً بورجوازية بالتدريج وصارت أحزاب طبقة متوسطة أكثر فأكثر . وهذا أمر لا أهمية له فى الإقليم الغربى لأن الطبقة العاملة ريفية غالباً ، ولم تكن هناك محاولة لتنظيمها . وأما فى الشرق حيث تشكل زيادة عدد السكان خطراً عظيما – تصل كثافة السكان فى بعض المناطق إلى ٤٥٠ نفساً فى الميل المربع – فينظر إلى التصنيع على أنه مسألة حياة أو موت . وفى كل من « بورت هاركورت » و « اينوجو » و « آبا » طبقة عاملة تنمو بسرعة وتقدم التصنيع . أضف إلى هذا أن الإقليم الشرقى فى الوقت الحاضر لا يملك إمكانيات النمو مثل الإقليم الغربى حيث ،لم يجلب ارتفاع أسعار الكاكاو فى فترة ما بعد الحرب الرخاء

العام فحسب، بل وجلب أيضاً مبالغ طائلة إلى خزائن مجالس التسويق . لذلك نما فى الإقليم الشرقى شعور بخيبة الأمل وبالرغبة فى اتخاذ إجراءات جذرية ، ويوجه هذا الشعور فى الوقت الحاضر إلى المحيطين بالزعيم . إن أحداً لا يوجه اللوم إلى أزيكوى ولكن الزعماء الشبان يقولون إنه أحاط نفسه برجال يسعون وراء مصالحهم الشخصية ولا هدف لهم إلا استخدام الحزب وسيلة للفائدة . وينادى حزب الطليعة الزيكية القومية وحركة الشباب فى المجلس القومى لنيجيريا والكميرون باتباع سياسة أصيلة تهدف إلى حل مشكلات الإقليم الشرقى .

وأما غرب أفريقية البريطانى فهو على النقيض من أفريقية الفرنسية لأن البرلمانيين ميالون لأن يعتبروا أنفسهم مندوبين عن دوائرهم الانتخابية أكثر منهم أعضاء فى الجمعية الوطنية . ومن ثم تبحث المشكلات القومية والإقليمية من زاوية ضيقة إلى أقصى حد ؛ من ناحية ما يكون لها من أثر على دائرة العضو الانتخابية . ولقد حدث فى الإقليم الشرقى مثلا خلال الأزمة الدستورية لعام ١٩٥٣ أن ذهب بعض الناس إلى حد تغيير أصواتهم بعد أن تشاوروا مع ناخبيهم . ذلك أن فكرة حكم العضو على مسألة ما من وجهة النظر القومية أو بحسب ما يوحى به إليه ضميره لم تنشأ بعد . وإذا وجد عضو ما أن دائرته الانتخابية لا تريده أن يدلى بصوته ضد اقتراح ما ، نزل على رأى الناخبين حتى ولو كان هو ضد هذا الرأى وكان لحزبه « زعيم » فى البرلمان . ولم يأخذ أهل نيجيريا بعد مأخذ الجد خطاب « إدموند بيرك » إلى ناخبيه فى بريستول بشأن ما اعتبره واجب عضو البرلمان . ولكن النظرية التى تقول بأن عضو البرلمان ممثل لدائرته وليس مندوباً عنها بطيئة النمو . وفى غرب أفريقية مجموعات أخرى فى داخل الدائرة تعتبر نفسها الممثلة الحقيقية للشعب . فهناك الاتحادات القبلية وشيوخ القبائل والرؤساء ومجلسهم وهم يعتبرون أن لهم الحق فى إصدار التعليمات للأعضاء . لذلك لا يستطيع المرء إلا أن يقول إنه ما دام الرأى بأن أعضاء البرلمان إن هم إلا مجرد مندوبين عن الشعب لا ممثلين له — ما دام هذا الرأى سائداً ظل الخطر على نمو الحكم الديمقراطى قائماً .

الفصل الخامس

نمط السياسة في دولة نامية

في غرب أفريقية ، كما في كل بلد تابع ، خلف الجهاد في سبيل الحرية اتحاداً قومياً ، إذ كان هدف كل حزب تحقيق الاستقلال . وطالما بقي الاستقلال هدفاً قصياً بقيت الوحدة ، ولكن عندما تصبح امكانية الاستقلال قريبة المنال تنمو الانقسامات داخل الحزب . فقد كانت طبيعة هذه الأحزاب أنها مجموعات من عناصر مختلفة الاتجاهات ، وحدت بينها الرغبة في تحقيق الاستقلال . ففي نيجيريا ، التي تألف فيها المجلس الوطني لنيجيريا والكمرون[1] في وقت لم يكن موضوع الحكم الذاتي لغرب أفريقية يخطر حتى على بال الحكومة البريطانية باعتباره إحدى الإمكانيات ، كان الهدف هو جمع كل الأحزاب والمجموعات ، التي كانت تسعى نحو الاستقلال في نيجيريا والكمرون ، في إطار واحد . ومن ثم كان هذا المجلس يجمع بين اتحادات العمال ومنظمات الطلبة والجمعيات القبلية وغيرها من الهيئات . ولم تكن به عضوية فردية . وفيما عدا قبوله للزعماء باعتبارهم معربين عن الأماني القومية ، لم يكن له أي برنامج محدد .

وفي أفريقية الفرنسية تكون حزب التجمع الديمقراطي الأفريقي باعتباره تجميعاً للأحزاب الإقليمية . ومع أنه كان أكثر تماسكاً ، إلا أن التنظيم الإقليمي للأحزاب كان يجعل منه اتحاداً فيدراليا للأحزاب أكثر منه حزباً واحداً .

(١) National Council of Nigeria and the Cameroons.

ومع ذلك كان الحزب فى كل إقليم ينظم على أسس عصرية إلى أقصى حد . وعلى النقيض من المجلس القومى لنيجيريا والكميرون كانت قياداته ضعيفة ، أما قاعدته فكانت ثابتة الأركان . وكانت نقطة الخطر أن تسلك كل وحدة من الوحدات المكونة له سبيلها الخاص بدلا من أن يكون مستقراً مثل المجلس القومى لنيجيريا والكميرون . وكان حزب التجمع الديمقراطى الأفريقى وكذلك حزب الميثاق الشعبى[1]الذى كان تنظيمه بنفس الأسلوب اتحاداً يجمع كل الطبقات . وكان هذا إلى حد ما نتيجة للتركيب الطبقى غير النامى. وقد تكونت كل الأحزاب السياسية فى فترة لم تكن فيها التفرقة بين الطبقات قد قطعت شوطاً بعيداً .

وكانت كل هذه الأحزاب فى غرب أفريقية ، كما هى فى غيره من الأقاليم التابعة،تتزعمها البورجوازية . ففى ساحل الذهب كان الزعماء رجالا من أمثال « دنكة »[2]وهو من سلالة أسرة أحد الرؤساء ، أو « جورج جرانت »[3]من كبار تجار الخشب . وفى نيجيريا ظلت السياسة محصورة فى « لاجوس » مدة طويلة من الزمن . وحتى بعد تكوين المجلس القومى لنيجيريا والكميرون وحركة شباب نيجيريا بقيت السياسة من اختصاص لاجوس وظلت الزعامة مقصورة على الصفوة المتعلمة وحدها . ولكن الموقف كان مختلفاً فى أفريقية الفرنسية بسبب اختلاف أسلوب التنظيم السياسى . ذلك أن الزعامة ، رغم أنها ظلت فى أيدى أسر الرؤساء القديمة أو البورجوازية التى برزت حديثاً ، قد أفسحت المجال أمام الصفوف الدنيا للحزب لتمارس ضغطها عليه . ولم يصل ساحل الذهب إلى هذا الوضع إلا بعد أن نظم نكروما حزب الميثاق الشعبى على قاعدة عريضة من تأييد الجماهير . وأما نيجيريا فلم تصل إلى هذا الموقف بعد .

(١) Convention People's Party .

(٢) Danquah .

(٣) George Grant .

كانت زعامة هذه الأحزاب فى ايدى البورجوازية ، وفى داخلها استمر النضال بين جناح اليسار وجناح اليمين . وقد ظهر هذا النضال فى داخل الحزب أول ما ظهر فى ساحل العاج . وكانت سياسة حزب التجمع الديمقراطى الأفريقى فى أيامه الأولى ماركسية ، واتبعت خطة تقوم على أن الطريقة الوحيدة التى يستطيع بها إقليم مستعمر أن يحقق استقلاله هى أن ينحاز إلى الاتحاد السوفيتى . وفى الصراع بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية كان « هوفويه بوانيي »[1]– وكان يعمل وقتئذ فى تحالف وثيق مع الحزب الشيوعى الفرنسى – يرى أن الشعب التابع يجب أن يؤيد الاتحاد السوفيتى . وكان هذا الرأى ، وبخاصة بعد عام ١٩٤٨ عندما طرد الحزب الشيوعى من الحكم ، يعتبر جرماً فى نظر الإدارة الفرنسية ، فاتبعت سياسة قمع وحشية . وكانت النتيجة أن عانت البورجوازية والطبقات العليا ، قبل مرور ستة أشهر ، أكثر مما تحتمل ، وكانت على استعداد لتأييد الحكومة . وقد أوضح « هوفويه » الموقف فى بيان مشهور قال فيه إن عامة الشعب مستعدون لمواصلة النضال ، أما الرؤساء والتجار فقد نكصوا على أعقابهم . ولذلك أوقف هوفويه الكفاح ، ثم دار دورة كاملة إلى اليمين بمهارة فائقة ، وأصبح ، وهو الذى كان ينتمى إلى طبقة الرؤساء ، وزارع الكاكاو الثرى أهم ناطق بلسان الطبقات التى كانت تريد التعاون الوثيق مع فرنسا . وكانت تلك الطبقات تتكون من زراع البن والكاكاو الذين كانت لهم فى فرنسا سوق تحميها الرسوم الجمركية ، وخشوا من أن يتعرضوا للخسارة إذا تقدمت الراديكالية أكثر مما ينبغى . وتكمن عظمة هوفويه فى أنه استطاع أن يقنع الجناح الراديكالى فى حزبه ، والعمال من السودانيين و « الموسى »[2]فى المزارع والطبقات العاملة فى مناطق المدن بأن من مصلحتهم السير فى الاتجاه عينه . وهكذا سار كل ساحل العاج وراء هوفويه فى اتباع سياسة التعاون مع فرنسا .

---

(١) Houphouet Boigny .   (٢) Mossi .

وقد ثبت أن سياسة التعاون هذه سياسة نافعة للطبقة الصاعدة من « الكولاك »[1] والتجار الأفريقيين . فما حل عام ١٩٥١ حتى أصبح ساحل العاج وكأنما قد لمسته العناية الإلهية ، على حد تعبير أحد الكتاب الفرنسيين . وقد أدت هذه السياسة أيضاً إلى ظهور هوفويه كشخصية تسيطر على السياسة الفرنسية الاستعمارية . ولكن الذى لا يزال موضع شك هو ما عاد من فائدة على طبقة العمال فى ساحل العاج .

وكان من أثر سياسة هوفويه تحطيم الجبهة الوطنية بطرد العناصر الراديكالية منها . وخرج « داربوسيه »[2] ، و « هامارى باكارى »[3] واتحاد سكان الكمرون[4] من حزب التجمع الديمقراطى الأفريقى . وبينما كان باكارى يجد تأييداً كبيراً فى النيجر ، وداربوسييه فى السنغال والسودان ، ظل حزب اتحاد سكان الكمرون يتبع السياسة التقليدية لحزب التجمع الديمقراطى الأفريقى . وواصل تحالفه مع الشيوعية الدولية فى نضاله ضد الحكم الفرنسى فى الكمرون ووجد فى « أم ريبن نيومبى »[5] زعيما فذاً . وأسس مكتباً فى القاهرة تحت إشراف « مومى »[6] ، كما كانت له مكاتب فى القطاع الشيوعى من برلين فى أوربا .

ولقد اتهم الفرنسيون حزب اتحاد سكان الكمرون بأن له علاقات شيوعية وثيقة . ومع أنه صحيح أن الحزب يعمل فى تحالف وثيق مع الحزب الشيوعى فى نضاله ضد الاستعمار ، فانه لم يتخذ أية خطوات شيوعية . إنه ليس عصابات شيوعية كتلك التى توجد فى الملايو ، ولكنه حركة قومية تكافح ضد الاستعمار .

---

(١) Kulaks وهم طبقة الزراع الإقطاعيين .

(٢) D'Arboussier .

(٣) Hamari Bakari .

(٤) Union des Populations Camerounaises .

(٥) Um Rueben Nyombe .

(٦) Moumie .

ولقد فات أولئك الفرنسيين الذين يتهمون « مومى » وغيره بالشيوعية ، أن يذكروا أن السياسة التى يتبعونها لم يدخلها إلا « هوفوية بوانيبى » نفسه .

ولربما كان نمو أفريقية فرنسية يســـارية من أهم التطورات الهامة فى غرب أفريقية فى العصر الحديث . وأهم شخصيتين فى هذا التطور هما «التوأمان الرهيبان » : « باكارى » و « سيكوتورى » . وكان باكارى أسبق الزعيمين . ومع أنه فشل فى حمل النيجر على التصويت إلى جانبه فى الاستفتاء الذى أجرى فى عام ١٩٥٨ ، فهو أدعى الإثنين إلى إثارة الاهتمام من بعض النواحى . وفى الانقسام الكبير الذى حدث بين داربوسييه وهوفويه انحاز باكارى إلى السكرتير العام . ولم يترك حزب التجمع الديمقراطى الأفريقى ولم يطرد منه ، ولكن جناحاً آخر للحزب أصبح معترفاً به على أنه الجناح ذو المذهب الصحيح. لم تلن « لباكارى » قناة ، بل صار أكثر تطرفاً وهاجم رؤساء « الجيرما » والمصالح التجارية الفرنسية . وأصبح حزب « السوايا » الذى ألفه « باكارى » وثيق العرى بالحزب التقدمى للعناصر الشمالية[1] الذى يتزعمه « المعلم أمينو كانو » . ونادى باكارى بمعظم الآراء الراديكالية لهذا الحزب ، ولكن « باكارى » لم يمكث فى الحكم مدة طويلة كافية ، ولذلك لم يستطع أن يتصرف مع رؤساء « الجيرما » ذوى السطوة . وقد أدى إلى سقوطه تجمع الرؤساء والإدارة ، وذوى المصالح التجارية مع العناصر المنشقة فى حزبه بزعامة « الجيرماكوى » . هذا بالإضافة إلى ما لحزب التجمع الديمقراطى الأفريقى من قوة ، ولكن استقلال نيجيريا سيجعل آراءه أكثر قبولا ، لأن الهوسا فى النيجر مرتبطون ارتباطاً وثيقاً بالهوسا فى نيجيريا الشمالية .

وإذا استثنينا غينيا حيث تقوم العناصر اليسارية بدور هام ، فإن الزعامة لا تزال فى أيدى البورجوازية . ففى غانا لا وجود لليساريين ، فقد استخدم نكروما تطرف اليساريين وحماستهم فى تقوية مركزه ، ولكنه ما إن تحقق له

(١) Northern Elements Progressive Union.

لحكم حتى تخلص منهم . وفى نيجيريا كان ما يمكن أن يسمى بالراديكالية مقصوراً على الحركة « الزيكية » ، ولكن « زيك » لم يؤيد القائمين بهذه الحركة وإن يكن قد شجعهم . وبعد ثورة « الإينوجو » تمكنت الحكومة من قمع الحركة .

ومع أنه لا توجد أحزاب يسارية فى أى من أقاليم أفريقية البريطانية ، فان الأحزاب البورجوازية ، بسبب عدم وجود صناعات على نطاق واسع أو طبقة رأسمالية كبرى ، على استعداد لأن تبدأ صناعات مؤممة تسيطر عليها الدولة . ولكل هذه البلاد برامج واسعة ، وإذا استطاعت أن تنجز ولو جزءاً من وعودها حققت الرفاهية للشعب . ومن بين هذه الوعود تعميم التعليم الابتدائى بالمجان وتوفير الخدمات الطبية بدون مقابل وتقرير معاش للشيخوخة وحد أدنى للأجور وما إلى ذلك من مشروعات اجتماعية . هذا بالإضافة إلى الوعد بالبدء فى صناعات تديرها الدولة . وفى أفريقية الفرنسية، كما رأينا ، يتحدثون عن إدخال اشتراكية توافق الأحوال الأفريقية ، تكون فيها معظم الصناعات فى القطاع العام ، ولكن حيازة الأراضى على الشيوع والنظام الاجتماعى الأفريقى لن يطرأ عليها تغيير يذكر . ومن ثم فان من أسباب عدم وجود حزب راديكالى هو أن السياسة الاقتصادية والاجتماعية التى تعد حكومات هذه الأقاليم باتباعها فى المستقبل هى نفس السياسة التى قد يتبعها أى حزب راديكالى . ولكن بينما تبذل الوعود بتحقيق الرفاهية الاجتماعية فليست هناك رغبة فى تعديل الكيان الاجتماعى . ولهذا السبب لن تزول الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الحالية . وسيظل كل من المزارع الفنى وعامل النقل ومشترى المنتجات كما كان قبلا ، بل وربما ازدادت منافعهم، ذلك أن تكوين عدد كبير من المؤسسات العامة قد يتيح لهم فرصاً جديدة للربح . وهكذا يحدو غرب أفريقية الأمل فى تحقيق أسمى ما تصبو إليه رأسمالية الدولة مع بقاء الربح الفردى . لقد تمكنت البورجوازية من الوصول إلى الحكم بمساعدة العناصر الراديكالية ، ولكنها ما إن تحقق لها الحكم حتى فضلت المصالحة مع

العناصر الإقطاعية القديمة والانقلاب على العناصر الراديكالية . ولم يكن هذا عسيراً فى أفريقية الفرنسية لأن الفرنسيين لم يحاولوا الحكم عن طريق الرؤساء . وكان من هؤلاء الرؤساء إمبراطور « الموسى » ورؤساء الفولانيين فى « فوتاجالون » وملوك الســاحل الصغار . ولكن أحداً منهم ، باستثناء إمبراطور الموسى ، لم تكن له الهيبة أو السلطة الكافية لأن يسلك سبيلا مستقلا . وأما حاكم « الموسى » فهو شخصية قوية ، وقد أظهر فى عامى ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ أنه لا يزال يتمتع بسلطة عظيمة . وقد أتاحت له الأزمات السياسية التى أعقبت وفاة « أويزين كوليبالى »[١]فرصة اهتبلها بتأييد أتباعه . فخرج على الاتحاد الفيدرالى لأنه خشى أن يقوض رجال السياسة الراديكاليون فى الاتحاد أركان سلطة الرؤساء . واستطاع أن يؤثر فى الناخبين فى « فولتا العليا » . ولكن الأهم حتى من هذا ، الطريقة التى استطاع بها أن يجعل الشعب فى «واجادوجو»[٢] يقوم بمظاهرة أمام الجمعية التشريعية . وليس للرؤساء فى المناطق الأخرى حول ولا طول ، وهم أكثر اهتماماً بالمحافظة على مركزهم الاجتماعى من الاحتفاظ حتى بما يشبه السلطة السياسية . والاستثناء الواضح لهذه القاعدة هم رؤساء الجيرما .

ومن الناحية الأخرى نرى الطبقات الإقطاعية فى الأقاليم البريطانية قوية إلى أقصى حد. فالنظرية البريطانية للحكم غير المباشر تعنى أنه بقيام البورجوازية يكون هناك فى الغالب الأعم نزاع بينها وبين العناصر الإقطاعية . وكان الرؤساء سواء فى غانا أو فى نيجيريا يقومون بدور إيجابى فى السياسة . وفى أشانتى وأقاليم غانا الشمالية كان لهم نشاطهم فى تنظيم المعارضة لحزب الميثاق الشعبى[٣] . وقد نظمت حركة التحرير القومية[٤] فى أشانتى بنوع خاص حول الرؤساء

(١) Quezzin Coulibaly .

(٢) Wagadugu .

(٣) Convention People's Party .

(٤) National Liberation Movement .

التقليديين الذين كانوا يمولونها . وكانت النتيجة أن سلطة الدولة كانت ستخدمها البورجوازية لمحاربة العناصر الإقطاعية . وفى هذا الصراع أزيحت كراسى الحكم من تحت الرؤساء الذين لم يكونوا راغبين فى قبول أوامر لحزب . وحل الحزب محل السلطة العليا باعتباره الجهة التى تعترف بالرؤساء . ولم تعط الحقوق والميزات المعتادة إلا للشخص الذى تعترف به الدولة رئيساً . وفى هذا كانت غانا والإقليم الغربى يقتديان بالهند ، ولكن فى هند ما بعد الاستقلال ظل الأمراء بعيدين عن السياسة ، ولم يكن لهم فى الواقع أية سلطة . وأما فى نيجيريا وغانا فقد احتفظوا بقدر كبير من السلطة لما بينهم وبين القبائل من روابط وثيقة . وكانت النتيجة أن أصبحوا كرة تتقاذفها السياسة الحزبية . فاذا وجد الحزب الذى بيده مقاليد الحكم أن الرئيس لا يؤيده أمكنه دائماً أن يهدده بالعزل ، وإذا وجد له نشاطاً مع المعارضة أمكنه عزله . وأشهر مثل على هذا ماحدث مع «ألافن أويو»[1] . فقد انقسم مجلسه ، وحتى يتجنب الشغب فى المدينة لجأ إلى مكان آخر . فعزلته هيئة الناخبين التى تختار الرئيس عادة ووضعت مكانه آخر يؤيد الحزب الحاكم . وحدثت أمثلة شبيهة بهذا فى غانا .

ويبدو أن المناطق – التى لا يتمتع فيها الرؤساء بالمركز الاجتماعى العالى فحسب ، بل يسيطرون أيضاً فيها على الإدارة – ستواجه فى المستقبل القريب توترات اجتماعية وسياسية متزايدة . فالرؤساء فى نيجيريا الشمالية ورواندا أورندى هم الحكام الفعليون للبلاد . ومن المؤكد أن الطبقات التى ظهرت حديثاً إما أن تطالب بالسلطة أو تحاول اقتناصها بالقوة خلال خمس السنوات القادمة . لقد أدى النظام المحكم للانتخاب غير المباشر فى نيجيريا الشمالية ، ومنح حق التصويت للذكور البالغين والاستعانة بقوة البوليس والإدارة ، إلى انتصار الحزب الذى يسيطر عليه الرؤساء ؛ ولكن حق التصويت المباشر فى الانتخاب لا يمكن استبعاده وعندئذ يصبح مركز الرؤساء مقلقلا لا محالة ،

---

(١) Alafin of Oyo .

لأن ممارسة الرجعيين للسلطة جعلت من يسميهم أمينو كانو « بالتالاكاوا »[1] أكثر تطرفاً . ويختلف رؤساء نيجيريا الشمالية وروانداا أورندى عن رؤساء « يوروبا »[2] فى أنهم لم يعتادوا العمل فى التجارة أو زراعة المحصولات التجارية ، ولذلك اندمجوا مع الطبقة الجديدة .

وهناك خاصية أخرى لسياسة غرب أفريقية وهى « الإقليمية الشاملة للأحزاب » . ففى غانا تجد حركة التحرير القومية تأييداً من الأشانتى إلى حد كبير ، بينما للأقاليم الشماليـــة حزبها الخاص . وفى نيجيريا لكل من الشرق والغرب والشمال أحزابه الخاصة ، ولكن ليس بينها حزب يمثل نيجيريا كلها . وأما فى أفريقية الفرنسية فالأحزاب تشمل الدولة كلها ، ويجمع بينها اتحاد فيدرالى واحد . ومع ذلك نجد فى معظم الأقاليم زعيما واحداً وحزباً واحداً يسيطر على الموقف . وأكبر زعيمين هما « هوفويه بوانيي » الذى يسيطر لا على إقليمه فحسب، بل وعلى المناطق المجاورة من فولتا العليا ، « وسيكوتورى » الذى لا ينازعه السلطة فى غينيا منازع . وكان حزب الميثاق الشعبى فى غانا فى واقع الأمر حزب الأمة كلها ، وله فى كل منطقة تأييد كبير ، رغم المعارضة التى تقوم على أساس إقليمى . ويختلف غرب أفريقية اختلافاً كبيراً عن الهند فى هذا الخصوص لأن حزب المؤتمر الوطنى يشمل البلاد كلها وله لجنة تنفيذية وطنية يقوم التمثيل فيها على أساس إقليمى إلى حد ما . ثم إن لجنة مؤتمر كل الهند التى تجتمع كل عام بها ممثلون لكل الولايات . وأهم من كل هذا أن المواطن يدين بالولاء للحزب لا للولاية . وإذا قارنا بين حزب المؤتمر الوطنى فى الهند وبين حزب التجمع الديمقراطى الأفريقى وحزب التجمع الأفريقى[3] وهما المنظمتان المشكلتان على نطاق مماثل لحزب المؤتمر ، وجدنا أنهما لا يحظيان بالقدر نفسه من الولاء .

---

(١) Talakawá .

(٢) Yoruba .

(٣) Parti de Regroupement Africain .

إن الإقليمية فى السياسة هى إحدى نقائص غرب أفريقية . وكان فى استطاعة حزب واحد يمتد نفوذه إلى كل إقليم أن يعارض فى هدم الاتحادات الفيدرالية الأفريقية الفرنسية فى أفريقية الفرنسية . وفى نيجيريا كان فى الامكان أن يكون هو الأساس الذى تقوم حوله دولة وطنية . وتظهر نفس العملية فى الكونغو ، حيث أدى نمو الوعى السياسى إلى تكوين الأحزاب ، ولكن هذه الأحزاب ليست على أساس قومى بل على أساس إقليمى وقبلى بحت . « فالأباكو » مثلا هو حزب « الباكونجو » .

ولكن للابقاء على الوحدة الفيدرالية لا بد أن يكون هناك حزب ما يمتد إلى كل الاتحاد الفيدرالى . ولسوء الحظ لا يوجد مثل هذا الحزب فى غرب أفريقية خارج الأقاليم الفرنسية السابقة حيث يقوم الحزب الفيدرالى وحزب التجمع الديمقراطى الأفريقى على أساس تمثيل أفريقيا كلها .

ويرتبط موضوع القبلية ، إلى حد ما ، بموضوع الإقليمية . ولقد رأينا فيما سبق الدور الهام الذى لعبته المنظمات القبلية لا فى نمو الوعى السياسى فحسب بل وفى الأحزاب السياسية أيضاً . ولكن « الأشانتى » فى غانا و « اليوروبا » فى الإقليم الغربى و « الهوسا الفولانى » فى الشمال و « الباكونجو » فى الكونغو كلهم يطالبون بالاستقلال الذاتى الإقليمى إلى أكبر حد ممكن ، ويهددون أحياناً بالانفصال لأنهم يشعرون أن السبيل الوحيد الذى به يحتفظون بفاعليتهم الخاصة هو أن يحصلوا على الحكم الذاتى فى أوسع نطاق ممكن . ولهذا نعود مرة ثانية إلى طبيعة الدولة .

إن المشكلة الكبرى فى غرب أفريقية فى الوقت الحاضر هى بين المنادين بالدولة الموحدة والداعين للدولة الاتحادية . فغانا تمثل الدولة الموحدة بينما تمثل مالى محاولة تكوين دولة اتحادية[1] . وأما فى نيجيريا ، حيث لا تتمتع الأقاليم بالحكم الذاتى فحسب بل ولها أيضاً سلطات متخلفة عن الماضى ، فلا يثار

---

[1] كان هذا قبل انفصالها عن السنغال .

موضوع الدولة الموحدة . وحجة الاتحاديين أن تكاليف السيادة فى العالم الحديث عظيمة للغاية وكلما كبرت الوحدة قل الشعور بها . وفى الدولة الصغيرة يكون الشعور بقوة الشركات التجارية الكبرى أقوى منه فى بلد أكبر . والمشكلات التى تواجهها معظم الأقاليم المستقلة حديثاً واحدة . فالأفريقيون الفرنسيون والبريطانيون توجد بينهم تقاليد إدارة مشتركة ولغة مشتركة وأساليب للعمل السياسى مشتركة . ويصدق هذا على أفريقية الفرنسية أو أفريقية البريطانية أو أفريقية البلجيكية ، كل بطريقتها الخاصة . والاتجاه فى الوقت الحاضر فى كل جهات العالم هو إلى تكوين الوحدات الكبرى . فهناك فى آسيا الهند والصين وباكستان وكلها دول كبرى ذات موارد هائلة . وفى غرب أوربا هناك محاولة لتكوين مجموعتين تجاريتين منفصلتين : مجموعة الستة ومجموعة السبعة . وما السوق المشتركة إلا الخطوة الأولى فى اتجاه التكامل السياسى . وتحاول فرنسا أيضاً فى الوقت عينه أن تكوّن رابطة مع ممتلكاتها السابقة فى أفريقية . ومن ثم فمن الغريب أن تتحرك أفريقية فى اتجاه يخالف الاتجاه التاريخى فى الوقت الحاضر . إنه سيكون مدعاة إلى الدهشة ، إذ أن الأقاليم الفرنسية فى أفريقية كانت حتى عهد قريب تشكل اتحادين هائلين . وأخيراً هناك الفروق بين الشعوب التى تتكون منها الدول الجديدة ، فهى فروق حقيقية ، وأية محاولة لفرض الوحدة المصطنعة بالقوة ليس لها مآل إلا تجزئة الدولة .

ويمكن أن يرد على هذا بأن المشكلة الكبرى التى تواجه الدول الحديثة العهد هى تدعيم وحدتها . فاذا منح الحكم الذاتى الإقليمى فانه يشجع الميول الانفصالية الموجودة من الأصل . وفى استطاعة الدولة الموحدة محاربة هذه الميول . وثمة حجة أخرى هى أن التنمية الاقتصادية الحديثة ، وبخاصة فى بلد فقير ، تتطلب تخطيطاً مركزياً ، ويتطلب التخطيط ،فى توجيهه المركزى للموارد إلى ميادين استثمار تعود بالنفع على الأمة جمعاء ، حكومة مركزية قوية . كما يحتج أيضاً بأن الموارد المالية للدول الجديدة قد تذهب هباء بتعيين عدد غفير

من الموظفين والوزراء فى كل إقليم ، وستلقى أشد العناء فى توفيرهم وعدد الصالحين لديها محدود . أما التخطيط والاتحادية فيمكن أن يسيرا معاً جنباً إلى جنب . والهند هى خير مثال على ذلك . ولكن التخطيط المركزى ، بمعنى أنه خطة تفرضها الحكومة على الشعب ، أمر غير ممكن بطبيعة الحال ، لأن الشعب والأقاليم يجب التشاور معها ووضع آرائها موضع الاعتبار .

وبجانب مشكلة الحكومة الاتحادية أو الموحدة ، تواجه الدول الأفريقية مشكلة أخرى وهى : هل يكون فى البلاد حزب واحد أو حزبان أو أحزاب متعددة ؟ ويكاد يجمع الرأى العام الأفريقى على موقفه من هذه المشكلة . فإن الأفريقيين لا يستطيعون أن يتصوروا إلا حكومة ذات حزب واحد . وحجتهم أن تعدد الأحزاب يتعارض مع التقاليد الأفريقية التى تؤمن بأنه إذا انتخب رئيس وجب على الشعب بأجمعه أن يتبعه ، وليس من المعتاد إقامة منافس له ينادى دائماً بأن الحكومة غير صالحة وأن الحكومة التى يكونها هو بدلا منها ستكون أفضل منها من كل وجه . وبصرف النظر عن منافاة هذا للتقاليد الأفريقية فستبقى مشكلة استطاعة المعارضة أن تؤدى وظيفتها بطريقة مشروعة فى دولة حديثة الظهور . فإن ولاء الفرد للدولة وللحكومة لم ترسخ قواعده بعد ، فقد كانت البلاد ترزح تحت نير الحكم الأجنبى حتى السنة الماضية ، ولم تنل غانا استقلالها إلا فى عام ١٩٥٧ . وإنماء روح الإخلاص والثقة فى كلا الجانبين يستغرق وقتاً طويلا ، وبدون تلك الروح لا تستطيع معارضة مخلصة أن تقوم بوظيفتها . ومن ثم فإن الحديث عن حكومات الدول الأفريقية ومعاملتها للمعارضة بغلظة غير ذى موضوع . ومع كل هذا فإنه حتى فى أوربا حينما تضاربت الولاءات المختلفة حول المسائل الأساسية عملت طبقة بأكملها أو إقليم برمته بنشاط فى تحالف مع الأجانب ضد الحكومة الشرعية للبلاد . ولقد ضربت المثل بأوربا لأن « الدولة — الأمة » قد ثبتت قدمها فيها مدة أطول منها فى أى مكان آخر . وفى أية دولة جديدة ، وهى تعتبر ، علاوة على ذلك ، تكويناً مصطنعاً ، لا تظهر مشكلة الولاء التقليدى ، وإن

كان الولاء للرئيس أو للشيوخ قد يصطدم فعلا مع الولاء للدولة الجديدة . وهكذا على سبيل المثال نجد أن أحد كبار موظفى الحكومة الأفريقيين فى غينيا قد انضم إلى الفرنسيين . وقد تناقلت الصحف أنباء غانا فى هذا الشأن بصفة خاصة . وأثارت معـــاملة المعارضة فيها الاحتجاجات فى بريطانيا . ولكن قضية حكومة غانا معقولة . فقد اتخذت نفس الجماعات من الناس ونفس المناطق موقفاً بارزاً فى معارضة منح الاستقلال لغانا ، وطالبت بتنفيذ شروط خاصة وإدخال مواد معنية فى الدستور . ولذلك شعرت الحكومة أن الخط الرفيع بين المعارضة المشروعة للحكومة وبين عدم الولاء للدولة يمكن تخطيه فى أية لحظة وأنه من الضرورى منع حدوث هذا . وعلاوة على ذلك فإن وجود دولة موحدة فى غانا وحزب له كل القوة يجعل الانقلاب السبيل الوحيد لتغيير الحكومة . ومن ثم كانت الخطة المدبرة لاغتيال نكروما عشية زيارته الهند . وقد أثبتت لجنة التحقيق أن زعماء المعارضة لهم يد مباشرة فى المؤامرة .

وثمة نقطة أخرى تلفت نظر المراقبين ،وهى أن المشكلات الكبرى فى الأقاليم التى ظهرت حديثاً تتعلق بالإدارة واستثمار الأموال فى نواح مختلفة من النشاط الاقتصادى لرفع الإنتاج وزيادة الحصيلة الاجتماعية . ويتفق معظم الناس على الأهداف التى تقيم صرح الأمة . ويتحدث الناس عن أنه بدلا من الجدل وإضاعة الأموال والجهود فى مناقشة المسائل المتعددة قد يكون من الأفضل اتحاد الحزب أو الأحزاب لتهيئة الظروف اللازمة لخلق دولة ترعى صالح الشعب . وبما أنه ليس هناك خلاف أساسى على الوسيلة فإن أحسن سبيل هو أن يتحد الجميع لتنفيذ المشروعات .

وتعانى الدول الحديثة أيضاً من النقص فى الكفايات . ولما كان الدور الذى تلعبه المعارضة هو إعداد الحكومة البديلة ، فان معظم الدول الأفريقية لن يكون بها ما يكفى لا لشغل الوظائف فى الحكومة فحسب بل وفى الهيئات العامة العديدة التى تتكون . وهناك بعض الأفراد ممن يشغلون فعلا مركز الدكتاتور فى نحو ست هيئات حكومية بالإضافة إلى واجباتهم العامة الأخرى .

ويقول الأفريقيون إنه إذا كان لا بد من وجود معارضة فانها لن تؤدى بالحكومة إلا إلى الركود .

ويجرنا هذا إلى مشكلة أخرى تواجه كل دولة جديدة ، وهى الحاجة إلى صف ثان من الزعماء . ذلك أن التعليم لم تتسع قاعدته الاتساع الكافى ، والخبرة فى ميادين الأعمال والتجارة والصناعة محدودة إلى أقصى حد ، وفى أفريقية سارت عملية « أفرقة » وظائف الخدمة المدنية ببطء فلم تنشىء من الكفاءات العدد الذى تتطلبه الوظائف الجديدة التى يقتضيها الاستقلال . فالخدمات الخارجية والتجارية والنشاط المصرفى والتجارى ، والتوسع فى الإدارة عن طريق تنفيذ مشروعات التصنيع والخدمات الاجتماعية وغيرها — كل هذه تستلزم ازدياد الطلب زيادة كبرى على الكفايات . كما أن الحاجة إلى المعاهد التعليمية والمعامل العلمية والمستشفيات تجعل من الضرورى أن تركز الدولة الحديثة على كل مواردها البشرية . والموظفون لا وجود لهم فى أفريقية فى الوقت الراهن ، ويمكن إيجادهم بالطبع مع مضى الوقت مع نشأة الجيل الجديد ، ولكن الأمر الذى ستعانى منه الدول الأفريقية أشد المعاناة حتى ذلك الحين هو النقص التام فى الطبقة الثانية من الزعماء .

وقد يصور الموقف فى الهند فى بعض نواحيه هذا الوضع أكثر مما تمثله أية دولة أفريقية ، ولكن صورة المشكلة فى أفريقية أكثر وضوحاً . إن خبرة الهند بالحكم المحلى ترجع إلى عام ١٨٨٤ ، وقد أدخل نظام الحكم الثنائى (الدياركية) فى المقاطعات الهندية فى عام ١٩٢١ ، وجاء الحكم الذاتى الإقليمى فى عام ١٩٣٧ . وكانت الخدمة المدنية ، والجيش وكذلك الخدمات الفنية موجودة منذ أمد طويل . وكان شاغلو الوظائف فيها جميعاً من الهنود ما عدا الرتب العليا فى خدمات الدفاع والسياسة . ومن ناحية الخبرة السياسية كان للمؤتمر الوطنى الهندى تاريخ يمتد إلى الوراء ستين عاماً فى الوقت الذى تحقق له فيه الحكم . ولذلك كانت الهند فى غاية النضج فى خبرتها السياسية والإدارية بالمعنى الحديث . يضاف إلى هذا أن الهند عند حصولها على

الاستقلال كانت أكثر تقدماً من غرب أفريقية فى شئون العمل والتجارة والصناعة والمال . ومع ذلك كان العناء الذى يكابده الموظفون بعد الاستقلال شديداً كل الشدة . وشهدت الخدمات الإدارية توسعاً سريعاً عندما برزت فى المقدمة أنواع النشاط الخاصة ببناء الأمة . كما أن خلق صناعات جديدة أكد الحاجة إلى أشخاص ذوى خبرة إدارية . وكان المؤتمر الوطنى الهندى خلال فترة الجهاد الوطنى قد خلق قادة قادرين على معالجة مشكلات إدارة تنظيم وطنى كبير ، وكان قد اشترك فى الحكم على كل المستويات .

أما فى غرب أفريقية فقد ضغط نقل السلطة بأجمعها فى فترة عشر سنوات . وليس فى غانا ولا نيجيريا حتى فى الوقت الحاضر العدد الكافى من الإداريين أو رجال الأعمال أو أصحاب المهن . بل وأكثر من ذلك لا تزال تعوزها التسهيلات اللازمة لتدريب الشعب . وكان نقل السلطة فى غينيا أسرع . ففى خلال ثلاثة أشهر من الاستفتاء كان الفرنسيون قد سحبوا كل الموظفين ، وكان من الصعب تدبير العدد الكافى للقيام بأعمال الإدارة . ولكن غينيا استطاعت أن تقف على قدميها ، وذلك بفضل الحزب العجيب : حزب غينيا الديمقراطى(١). وهكذا فان المشكلة بالنسبة لغرب أفريقية بعامة هى أنه إذا أراد أن يجعل للاستقلال قيمته فإن عليه أن يبدأ برنامجاً واسع النطاق لخلق جهاز إدارى قادر على معالجة مشكلات العصر الحاضر .

وترتبط بهذه المشكلة ارتباطاً وثيقاً مشكلة تنظيم الدولة . فأى نوع من الحكم يعتبر أنسب من غيره للبلاد التى ظهرت حديثاً : أهو الديمقراطية أم الدكتاتورية أم الديمقراطية الشعبية ؟ لقد دلت التجارب فى أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وباكستان وجنوب شرق آسيا على أن الديمقراطية لم تتأصل فى البلاد التى ليس بها طبقة متوسطة كبيرة . والواقع أنه حتى فى أوربا ، ما عدا دول الشمال وبريطانيا وسويسرة حيث توجد طبقة متوسطة كبيرة

(١) Parti Démocratique Guinéen.

راضية مشتغلة بالتجارة ولها قوة سياسية ، لم تكن الديمقراطية أكثر من نوع من الحكم غير مستقر . وكان الاتجاه منذ نهاية الحرب الأولى يميل إلى الحكم التسلطى أكثر منه إلى الحكم الديمقراطى . فقد أدى التوسع فى الصناعة ونمو طبقة عاملة تحدت حق الطبقة المتوسطة فى الحكم إلى الأخذ بمبدأ الخضوع للسلطة عند اليمينين واليساريين على السواء . وقد عمل الانتصار الأنجلوسكسونى لمدة قصيرة ، على تكوين حكومات ديمقراطية مرة أخرى ، ولكن ما حلت أخريات الخمسينيات حتى كان لمبدأ الخضوع للسلطة الغلبة فى كل مكان تقريباً . وفى هذا الجو كان مولد الدول الأفريقية الجديدة .

هذا الاتجاه المثير ضد الديمقراطية ، واستعداد الطبقة الحاكمة فى الدول المكونة حديثاً لتفضيل الحكم التسلطى على الحكم الشعبى جعلا مستقبل الديمقراطية فى مهب الريح . يضاف إلى هذا كراهية الأفريقيين لمعارضة الحاكم المنتخب بطريقة صحيحة . وبما أن المبدأ الأساسى الذى يقوم عليه الحكم البرلمانى هو أن المعارضة لها الحق فى أن تقدم نفسها باعتبارها الحكومة البديلة — بما أن هذا المبدأ يتعارض مع تقاليد السلطة الرآسية الأفريقية فإن الدول الأفريقية تستطيع ، ولها عذرها ، أن تزعم أن الحكم البرلمانى لا يصلح لغرب أفريقية . على أن هذا لا يعنى أنها معارضة للديمقراطية ، لأنه — كما يبين السير أرنست باركر[1] — لا يوجد شىء يحول دون انتخاب حاكم تسلطى . فمستر ايزنهاور والجنرال ديجول والمستشار اديناور انتخبوا جميعاً بطريقة ديمقراطية ، ولكن أحداً منهم لا يتزعم الحكومة فى البرلمان . ولهذا فمن المحتمل أن يتبع الأفريقيون إما النظام الفرنسى أو الأمريكى فى رئاسة الجمهورية ، وهو نظام أوفق لتقاليدهم الخاصة بالرئيس الأكبر . وتؤكد التغييرات الدستورية الحديثة فى غانا هذا الاتجاه .

وسواء أتبع النظام الرئاسى ، كما فى غينيا وغانا أو لم يتبع ، فإن تطور

---

(١) Sir Ernest Barker.

النظم السياسية الأفريقية يعرض بعض المشكلات المثيرة للاهتمام . فحتى النظام البرلمانى قد يكون مليئاً بالتحكمية كما كانت الحال فى غانا قبل التغيرات الحديثة . ومع أن نكروما كان رئيساً للوزراء ومسئولاً أمام برلمان انتخبه الشعب ، فقد أتت حكومة غانا بعملين متعلقين بالسلطة أكثر منهما بالسياسة يؤكدان نقطة الخلاف : أحدهما نقل مقر رئيس الوزراء نكروما إلى قصر كريستنبورج[1] والآخر إصدار عملة غانا وعليها صورة رأس نكروما . وكلا الأمرين قليل الأهمية فى حد ذاته ولكنه يبين أسلوب التفكير وتفسير حكومة غانا للأمرين معقول فهى تقول فى تبريرهما : بما أن الأفريقى غير متعلم تعليما عاليا ، فإن المطلوب هو وسائل سهلة واضحة يمكن بها أن نجعله يدرك أن البلاد أصبحت مستقلة وأن السلطة السياسية فى أيدى الأفريقيين . لقد كان قصر كريستينبورج مقر الحكومة فى ساحل الذهب ، وكان رسم الحكام يظهر على العملة . ومن ثم فإن نكروماً بانتقاله إلى القصر وبظهور صورة رأسه على العملة يقدم الدليل المنظور لمواطنيه على أن البريطانيين قد ارتحلوا حقاً وأنه يملك زمام السلطة السياسية .

ولكن هذا لم يكن ضرورياً بالمرة . لأنه إذا كان المطلوب هو الدليل المنظور على السلطة السياسية الأفريقية فقد كان من الممكن انتخاب حاكم عام أفريقى ، أو إذا احتاج الأمر إلى برهان أكثر تأكيداً كان من الممكن أن تصبح غانا جمهورية لها رئيسها .ولم يشعر سيكوتورى مثلا بضرورة اقتفاء أثر نكروما فى هذا الشأن، ومن الصعب الاعتقاد بأن شعب غينيا أقل إيقاناً باستقلاله . وينم هذا من ناحية أخرى عن منهج فى السياسة شخصى بحت تؤيده حياته التى كتبها بنفسه . فغانا فى نظر نكروما هى نكروما نفسه. وقد أقنع الكثيرين بأن هذا هو الواقع .أما فى غينيا حيث ركز سيكوتورى سلطة أكثر فى يديه فإن الدولة يسيطر عليها الحزب الذى هى فى تفكير الرجل العادى مرتبطة به أكثر من ارتباطها بشخصية الفرد .

---

(١) Christainbourg

إن علاقة الزعيم بالدولة هي التي غيرت غانا حتى في ظل ألوان من الديمقراطية البرلمانية وجعلتها شبه نظام رياسي. وأما في نيجيريا فليس هناك خطر من هاتين الناحيتين، لأن الطبيعة الفيدرالية للحكم ووجود ثلاثة أحزاب مختلفة الاتجاه وثلاثة زعماء كل يدعي الزعامة لنفسه يحول دون ظهور النظام الرياسي. وفي «مالي» لا تظهر هذه المشكلة. أما ليبريا فمع أن نظامها يقوم على النمط الأمريكي إلى حد بعيد، فإنها مع ذلك تعتبر نذيراً وتحذيراً أكثر منها مثلا يحتذى.

على أن معظم الأفريقيين، ومنهم أزيكوي يلتمسون العذر لليبريا على أساس أنها لم تستطع أن تتبع سياسة تقدمية لأنها محاطة بدول استعمارية. ولكن هذا لا يوضح لماذا اتبع الأفريقيون الأمريكان، الذين توطنوا ذلك الجزء من أفريقية، سياسة لم تبعد الأفريقي الوطني عن السلطة السياسية فحسب، بل وقصرتها أيضاً على المهاجرين. كما أنها لا توضح لماذا كانت أقلية مقفلة تحتكر حتى عهد قريب جداً كل الوظائف وتسيطر على كل موارد البلاد الاقتصادية، ولا لماذا اتبع أهل ليبريا سياسة «أهلية» تبدو كل من السياسة الفرنسية والإنجليزية إذا ما قورنتا بها في غاية التحرر. لقد كان هناك في الواقع فرق بسيط جداً في سياسة المستوطنين السود والمستوطنين البيض. وكان الأمريكان الليبريون يتصرفون مع السكان الأصليين تقريباً بنفس الطريقة التي كان يتصرف بها المستوطنون البيض في شرق أفريقية أو روديسيا. إن ثلاثمائة سنة أو نحوها من التأقلم في الولايات الجنوبية من الولايات المتحدة قد حولت تفكيرهم ووضعته في إطار أنجلوسكسوني.

وإذن فإن للديمقراطية بالمعنى الشائع في بريطانيا أو شمال أوربا، فرصة قليلة جداً في أفريقية. ولا يجب أن نأسف لهذا. فلربما أخرج الإفريقي نظاماً يكون أوفق لعبقريته وأحسن ملاءمة لمهمة بناء أمة، لأن ما يسترعي اهتمام الأفريقيين – وهم في ذلك كغيرهم في معظم البلاد الحديثة الظهور – هو إيجاد نظم تمكنهم من التقدم في الميادين الاقتصادية والاجتماعية بأعظم سرعة.

ومذاهب الفكر السياسية لا دخل لها فى ذلك . فقد يوفقون إلى مزيج غريب ، كالذى نراه فى غينيا ، حيث الزعيم هو رئيس الدولة ورئيس الوزراء وزعيم اتحادات العمال والسكرتير العام للحزب الوحيد الموجود فى البلاد .

وتستحدث غانا كذلك أسلوباً جديداً من الحكم ، كما يمكن أن نرى من قانون اتحاد العمال الجديد و « فرق البناة » . وكان الهدف الأساسى من القانون جعل اتحادات العمال منظمة تخضع لسلطان الدولة . فأنقصت عدد نقابات العمال الموجودة إلى ٢٤ نقابة بدلا من خمسة وستين ، وكونت من اتحادها هيئة قانونية . ولا بد لكل نقابة من اعتراف رسمى سابق قبل أن يعترف بها ممثلة للعمال . وللحكومة الحق فى الرقابة على إيرادات النقابات ومصروفاتها ، لأنها تسمح لها فى الأصل بجمع الرسوم . وبما أن الأموال تجمع باذن من الحكومة فقد أخذت على عاتقها أن تتأكد من أن تلك الأموال تستخدم لفائدة العامل . فإذا شعرت الحكومة ، وعندما تشعر ، بأن الأموال لا تستخدم بطريقة ملائمة أمكنها أن تتدخل . وتكون مجلس لوضع الاتفاقات وللتوفيق بين الآراء المتعارضة بين العمال وأصحاب رءوس الأموال . وحق الإضراب لا وجود له بعد فى الخدمات العامة ، مع أنه لا يزال معمولا به فى القطاع الخاص . وعندئذ يستخدم الجهاز الرسمى للتحكيم ، ويحتفظ وزير العمل لنفسه بسلطة الحكم النهائى .

وهذا كما يقول الدكتور بوسيا[1] يجعل العمال عبيداً ، وإذا جاءت إلى الحكم حكومة مناوئة للعمال أمكن استخدام القانون لشل الحركة العمالية الوليدة . فنقابات العمال فى الوقت الحاضر مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحزب الميثاق الشعبى . وزعماء هذه النقابات ، من أمثال تطجاه (Tettgah) ، وهم أيضاً أعضاء فى حزب الميثاق الشعبى[2] ، على استعداد أن يعتبروا الإضراب غير مشروع ما لم تستخدم الوسائل الدستورية الموجودة لتسوية المنازعات ، تشجيعاً منهم

---

(١) Dr. Bosia .

(٢) Convention People's Party .

لرأس المال الأجنبي . ولكن الموقف لا يخلو من خطر ، إذ أن البرلمان قد منح الحكومة سلطات تستطيع استخدامها لتحطيم نقابات العمال .

إن قانون العلاقات الصناعية يجعل كفة الحكومة راجحة على كفة نقابات العمال ، لأنه لا يبطل تمثيل النقابة للعمال تمثيلا رسمياً حين تسحب الحكومة اعترافها بها فحسب ، بل ويفرض رقابة على استخدام أموالها . فالحكومة ، لا النقابات ، هي التي تقرر الطريقة المناسبة لاستخدام أموال نقابات العمال . ولو كان الهدف مجرد التأكد من خلق الجو الملائم للاستثمار الأجنبي لكان يكفي تكوين جهاز للتوفيق بين المتنازعين . ولو كان الهدف التأكد من عدم حدوث غش أو حتى سوء استعمال للأموال ، لأمكن ، كما يحدث في إنجلترا ، أن يقوم مسجل جمعيات التضامن بفحص منتظم لحساباتها ، ولأمكن للحكومة أن تمنحه سلطة رفع الأمر إلى القضاء في مثل هذه الحالات .

ومن المؤكد أن قانون العلاقات الصناعية ليس إجراء ديمقراطياً ، ولا يمكن تبريره على أي أساس سوى الأساس السياسي . ويبدو أن الباعث لإصدار القانون كان الخوف من أن القطاع الوحيد المنظم في الاقتصاد ، إذا أصبح تحت سيطرة المعارضة أو العناصر المتطرفة ، كان تحدياً قوياً للحكومة . إذ يجب أن نتذكر أن طبقة العمال على صغر عددها طبقة منظمة تسيطر على أحدث قطاعات الاقتصاد . ويستطيع اتحاد العمال بسبب تنظيمه أن يشل حركة الحكومة في أي بلد متخلف عن طريق إضراب يؤثر على كل القطاع الحديث للاقتصاد بأكمله . لقد رأينا الاتحاد العام لعمال أفريقية السوداء يحاول أن يفعل هذا في السنغال . ولم يحل دون شل حركة حكومة « ماما دو ضيا »[1] شللا تاماً إلا تصرف الحكومة بعزم ثابت وتأييد الشعب للحزب الحاكم ، أكثر من تأييده للاتحاد العام لعمال أفريقية السوداء . ولم يحمل الحكومة على تقديم مشروع قانون العلاقات الصناعية إلا رغبتها في منع العناصر الراديكالية من السيطرة على منظمة اتحادات العمال وتحدى الحزب الحاكم .

(1) Mamadou Dia .

ومما هو أدعى للدهشة من هذا . قانون الجنسية فى غانا . وقد لفت نظر العالم إليه تعاقب طرد الكثيرين إلى خارج البلاد . وينص قانون الجنسية هذا على أن المواطن فى غانا هو من كان أبوه أو أمه مولوداً فى غانا . ومن واجب الفرد أن يثبت أنه مواطن وليس من واجب الحكومة أن تثبت العكس . وبما أنه لا بد من الرجوع إلى سجلات المواليد منذ ثلاثين أو أربعين سنة أو حتى أكثر من ذلك إذا أراد أى بالغ أن يثبت أن أحد والديه ولد بالإقليم المعروف الآن بغانا ، وبما أن عدداً كبيراً من طائفة التجار والطبقات العاملة فى مناطق الكاكاو مهاجرون من مناطق مجاورة ، أصبح قانون الجنسية سيفاً مصلتاً فى يدى الحكومة . صحيح أن الشخص يستطيع أن يكتسب الجنسية الغانية بتقديم طلب شخصى بدون حاجة إلى تقديم مؤهل إقامة ، ولكن هذا لا يفسر سبب سن قانون جنسـية يستبعد عن نطاقه أفراداً عاشوا فى غانا أكثر من خمسين عاماً وأسهموا فى تنمية البلاد — قانون سنته حكومة جعل زعيمها من الجامعة الأفريقية إنجيلا يبشر به .

أما السبب فى هذا فبسيط . ذلك أن حزب الميثاق الشعبى كان قد اقتنع بأن بعض كبار المواطنين من الأقاليم الأخرى والمقيمين فى غانا يستخدمون ما لهم من مكانة ونفوذ اقتصادى على المهاجرين أمثالهم لتقوية تأييد المعارضة . لقد كان قانون الإبعاد موجهاً ضد أولئك المتهمين بالعمل ضد الحكومة وبالتعاون الوثيق مع حركة التحرير القومية . فكانت النتيجة إعطاء الحكومة سلطة إبعاد ٢٠٪ — ٣٠٪ من سكان البلاد .

أما قانون الحجز الوقائى فكان يهدف إلى منع المعارضة من اغتنام فرصة الثغرات الموجودة فى القانون . فقد شعرت الحكومة بأن عدداً كبيراً من الطوائف المهاجرة فى غانا قد أعطت العناصر الهدامة فرصة محاولة القيام بانقلاب . وكانت تخشى من أن تستخدم الدول الأجنبية بعض الطوائف المهاجرة وسيلة لقلب الحكومة . وهذا الخوف من أن الدول الأجنبية قد تحيك الدسائس مع الساخطين فى داخل الدولة موجود أيضاً فى البلاد الأخرى

التى استقلت حديثاً مثل أندونيسيا وبورما وباكستان . وربما كان هذا الخوف أكبر عقبة فى سبيل الديمقراطية ، لأن الديمقراطية تؤدى وظيفتها على أساس وجود معارضة .

من هذا نرى أن ما يسترعى الاهتمام فى تطور سياسة غانا ليس تصرفاً واحداً بل مجموعة من التصرفات كل منها يمكن تبريره بمفرده ، ولكنها فى مجموعها تدفع المرء إلى الظن بأن الحكومة لا تنأى عن الوسائل الديمقراطية فحسب بل وبأن « الحقوق الأساسية » فى خطر . ولا ينبعث هذا عن حب فى الدكتاتورية بل من الخوف من أن التساهل مع الميول الإقليمية أو « القبلية » يعنى أن القوى الاستعمارية قد تواتيها الفرصة مرة أخرى فتتآمر على استقلال غانا الذى اكتسبته حديثاً وتعرضه للدمار . فالخوف جاء نتيجة محاولة بناء دولة موحدة فى منطقة فيها الروح الإقليمية هى الصفة الغالبة . وغالباً ما كانت « اليعقوبية » [1] (مبادئ الفرنسيين الثوريين) تؤدى إلى الاستبداد السياسى .

(٢)

إن المؤثرات الخارجية الكبرى فى غرب أفريقية بريطانية وفرنسية ، وستظل كذلك زمناً طويلا فى المستقبل . فالتقاليد الإدارية ، واللغة والثقافة ، واتجاه التفكير ذاته –هذه جميعها التى اتبعتها هذه البلاد تبين أن الأثر الفرنسى والبريطانى سيظل مسيطراً . والكونغو البلجيكى أيا كان تطوره السياسى وتقاليده الإدارية سيصبح ، على مر الأيام ، بلداً أفريقياً آخر فيه اللغة الفرنسية هى لغته الأساسية والمصدر الرئيسى للإلهام الثقافى . ومما يثير التفات أى مراقب أجنبى هو التنافس بين الناطقين بالفرنسية والناطقين بالإنجليزية من الأفريقيين . فكل من الفريقين لا يكن احتقاراً غريباً للتراث الثقافى الدخيل للآخر فحسب ، بل ويظن نفسه أسمى من الآخر بسبب الثقافة التى

---

(١) Jacobinism .

أخذ بها . فشعور شخص من برازافيل حيال سكان ستانلى فيل كشعور باريسى نحو فرنسى آخر من الأقاليم ، ولكنه يعتبر الأفريقى الناطق بالإنجليزية همجياً .

وفى التنافس بين اللغتين : الإنجليزية والفرنسية ، نجد أن للغة الإنجليزية بعض ميزات تنقص الفرنسية . فالإنجليزية لغة الولايات المتحدة التى يعقد عليها الأمل كمصدر للائتمان الذى تتوقف عليه التنمية الاقتصادية فى المستقبل . ثم إنها لغة « الأمم الأعضاء » فى الكومنولث ومن ثم فهى بما لها من تفوق عددى بحت تستطيع أن تفرض نفسها . ومع ذلك ، فالفرنسية كلغة لا يجب التقليل من شأنها . فهى اللغة التى تنطق بها لا فرنسا وحدها بل والممتلكات الفرنسية فى شمال أفريقية وبلاد الشرق الأوسط كذلك . والعناصر اللاتينية تفضل اللغة الفرنسية على الإنجليزية ، وعندما تصبح السوق المشتركة حقيقة واقعة فستقوى مواردها الاقتصادية لغة البلد الذى يكون العضو السياسى البارز فيها . هذا بالإضافة إلى أن اللغة الفرنسية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمخصصات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما وراء البحار ، مما يشد من أزر اللغة الفرنسية مدة من الزمن . لهذا فإنه وإن كانت اللغة الإنجليزية فى مركز أفضل فى الوقت الحاضر فلا يتبع هذا أن تكون لها الغلبة .

بيد أن هناك متحدياً قوياً لكلتا اللغتين الفرنسية والإنجليزية هو اللغة العربية . فالتقاليد الإسلامية قوية فى غرب أفريقية . وهناك مئات من الطلبة من غرب أفريقية يتلقون تعليمهم فى البلاد العربية . وفى مقدمة الجامعات العربية التى يقصدها طلاب غرب أفريقية الجامعة الأزهرية التى بها أكبر عدد منهم . وقد برز طلاب غرب أفريقية منذ زمن طويل فى دراسة اللغة العربية . وفضلا عن ذلك فإن الذين يجهرون بالدعوة إلى اللغة الفرنسية من أمثال سينجور قد شجعوا تعليم اللغة العربية ليس فقط باعتبارها لغة إضافية بل أيضاً باعتبارها لغة البلاد .

وبتحقيق استقلال نيجيريا سيزداد عدد المسلمين الذين يتحكمون فى مصائرهم فى غرب أفريقية زيادة كبرى . وفى منطقة مثل شمال نيجيريا حيث تتقدم الدراسات العربية تقدماً سريعاً ، ستصبح اللغة العربية ، لا الإنجليزية ، هى اللغة المفضلة . وقد شرع فى تعليم القرآن ، لا باعتباره تعليما دينياً فحسب بل وكوسيلة لتعلم اللغة العربية . وفكرة الجامعة الأفريقية ذاتها تقوى اللغة العربية ، لا الإنجليزية ولا الفرنسية . وفوق كل هذا فاللغة العربية هى اللغة التى يتكلم بها عامة الناس من مراكش إلى الصومال . وفى السودان وفى غرب أفريقية يتكلمها عدد كبير من الناس . وستساعد حركة الإسلام نحو الجنوب أيضاً على نشر اللغة العربية ، لغة الإسلام . وهكذا تسدى الأخوة الإسلامية اللغة العربية ميزة لا يمكن أن تتجاهلها الجامعة الأفريقية . كما أنه ليس هناك لغات أفريقية منافسة . فلغة الهوسا والسواحيلى لا يمكن مقارنتهما باللغة العربية لا من ناحية عدد الناطقين بها ولا من ناحية تراثها الأدبى . يضاف إلى كل هذا أنها اللغة الدولية الوحيدة فى قارة أفريقية .

وينزع الكتاب الغربيون إلى التقليل من شأن العربية كلغة ، ويسرفون فى تأكيد أثر الإسلام . ولكن الإسلام لم يستطع أن يدمج شعب تركيا وشعب إيران فى العالم العربى . فى حين أن اللغة العربية قد خلقت رابطة وحدت شعوب مناطق وثقافات مختلفة وهذا مما يدعو إلى زيادة الدهشة بسبب الانقسام السياسى الموجود فى العالم العربى . إن الغرب يقلل من شأن اللغة العربية لأن الاصطلاحات الاقتصادية والسياسية والعلمية فيها لا تلائم مطالب العصر الحديث ، ولكن هذه الاصطلاحات يمكن وضعها بسرعة . وهكذا فمن أية ناحية ننظر إلى هذا الموضوع نجد أن اللغة العربية أخطر خصم باعتبارها اللغة الدولية فى أفريقية فى المستقبل .

ولم تكن السياسة المتعلقة باللغة حتى الآن فى صالح اللغة العربية . فبينما تعتبر الإنجليزية والفرنسية لغتى السياسة والإدارة والتجارة ، كانت اللغة

العربية تضعف من جراء اهتمام الحكومة بألا يأخذ الشعب الدراسات العربية مأخذ الجد لأنه لو فعل لزاد ذلك من نفوذ مصر .

وكان الخوف من مصر من أهم مظاهر الموقف الإنجليزى الفرنسى فى غرب أفريقية . فمنذ أن تولى جمال عبد الناصر زمام الحكم شعرت بريطانيا وفرنسا بأن القومية المندفعة للشرق الأوسط ستؤثر على غرب أفريقية . فما تنشره إذاعة القاهرة ، واهتمام مصر بمكافحة الاستعمار فى سائر أفريقية والعلم بأنه بمجرد أن تصبح مصر قادرة على أن تربط توغلها الثقافى بالإسلام فلن تستطيع بريطانيا وفرنسا أن تقوما بشىء يذكر ضد هذا التوغل — كل هذا قد زاد مؤخراً من أهمية ما يسمى بالتهديد المصرى . وهذا بطبيعة الحال له ما يبرره لأن مصر ليست إحدى الدول الكبرى المؤيدة لجبهة التحرير الجزائرية فحسب ، بل إن فشل العدوان الفرنسى الإنجليزى على السويس قد قوى هيبتها أيضاً . ولقــد كانت القاهرة إلى وقت قريب العاصمة التى يهرع إليها الساخطون من الأفريقيين . كما أنها أيضاً قاعدة لجنة التضامن الأسيوى الأفريقى الذى تشترك فيه كل من روسيا والصين اشتراكاً فعالا . لذلك اعتبرت الدول الغربية مصر ستاراً للتوغل الروسى .

على أن البريطانيين والفرنسيين ليسوا وحدهم الذين يشكون فى الدوافع المصرية ، ولكن بعض الأفريقيين أيضاً ينزعون إلى أن يعتبروا مصر دولة آخذة فى التوسع . ولعل « أولوو »(١) أبرز ناقد لصداقة مصر للشعوب الأفريقية . ورأيه أن جمال عبد الناصر قد رسم فى كتابه خطة إجمالية لنشر النفوذ المصرى ناحية الجنوب وأن فكرة قيادة مصر لحرب صليبية أفريقية ضد أوربا والاستعمار إن هى إلا مجرد « لعبة » سياسية . بيد أن هذه العداوة المرة لمصر مرجعها إلى حد ما أن أولوو يشعر بأن أية زيادة فى النفوذ المصرى ستقوى الشمال . ومن ثم كانت المزاعم الخيالية بأن المؤتمر الإسلامى وسيلة

---

(١) Awolowo .

مصرية ، وأن زيارة بعثته لنيجيريا كانت تتعلق أساساً بنشر النفوذ المصرى ، وأن سلطان سكوتو كان قد توصل مع الحكومةالمصرية إلى اتفاق يحصل بمقتضاه مؤتمر الشعب الشمالى على أموال مصرية ومواد للدعاية . فمصرجمال عبد الناصر فى نظر أولوو تمثل نفس الخطر الذى تمثله الشيوعية فى نظر رجال السياسة فى الغرب .

ولكن مسلمى غرب أفريقية ستظل أنظارهم على أية حال تتجه إلى البلاد العربية . والإسلام فى شمال أفريقية وفى الشرق الأوسط فى موقفه من المجتمع الحديث أكثر إدراكاً لمشاكل العصر من الإسلام فى غرب أفريقية . فإذا ما أبعدنا مؤثرات مصر وشمال أفريقية كان معنى هذا أن يبقى الإسلام فى غرب أفريقية كما كان فى القرون الوسطى . ويمكن أن نرى هذا من التغير العجيب الذى أحدثه خريجو الجامعة الأزهرية فى تعليم الدين الإسلامى واللغة العربية فى مدارس السودان . ويجب ألا ننسى أن راديكالية « المعلم أمينو كانو » كانت فى الحقيقة نتيجة ما رأى فى الإقليم المجاور — جمهورية السودان .

إن الروح العصرية ستحدث ، على أية حال ، ثورة اجتماعية ، لا يمكن إبعادها . فوجود السوريين ، وتأدية فريضة الحج سنوياً ، والاتصال بالطلبة المسلمين من البلاد الأخرى ، بل وحتى البعثات التبشيرية مثل البعثة الأحمدية ستضع إسلام غرب أفريقية فى تيار المجتمع الإسلامى . وإن هذا لأمر يجب أن يتطلع إليه التقدميون من أمثال أولوو ونكروما . ولكن مما يؤسف له أن أولوو أكثر اهتماماً بإبعاد الأثر العربى عن نيجيريا . ويبدو من المتناقضات أن يدور الجدل فى الشمال حول حق النساء فى التصويت وتحدث فى نفس الوقت مقاومة محاولات صبغ المجتمع الإسلامى بالصبغة العصرية .

وإذا كان الإسلام عظيم الارتباط بمصر فكذلك الكنائس المسيحية القوية مرتبطة بالدول الغربية . ويشعر الناس بتأثير كل بلد عن طريق إرسالياته . فارسالية الكنيسة الأسقفية تمثل اهتمام بريطانيا الرئيسى ، والإرساليات

المعمدانية تمثل اهتمام أمريكا . وفى الأقاليم البريطانية والبلجيكية كان اهتمام الكنيسة موجهاً أساساً إلى التعليم والصحة . وكانت تعلم الأفريقيين أن مدنية البيض قد منحت السود منافع كثيرة ، وأن من واجبهم أن يطيعوا حكامهم . وحتى عهد قريب كانت العلاقة وثيقة بين الكنيسة والدولة ، إلا فى غرب أفريقية ، وكانت الكنيسة تعمل باعتبارها الذراع الروحى للدولة .

بيد أن الكنيسة الكاثوليكية قد أدركت أن المد يتحول إلى صالح الحركة القومية فقامت بالتعديلات اللازمة فى الحال . ومع ذلك ظلت سلطة الكنيسة والكهنوت قوية للغاية . ويهتم المسافرون إلى أوربا من إقليمى نيجيريا الشرقى والغربى بزيارة الفاتيكان والحصول على بركة البابا ، الأمر الذى لا يراعيه ساسة غانا أو أفريقية الفرنسية . وأما فى الميدان التعليمى فقد سلكت الكنيسة سبيلا مستقلا . ويبدو أن الكنيسة الكاثوليكية لم تتعلم الدرس من البلاد الأخرى ، فقد بدأت الآن تتدخل فى السياسة التعليمية للدولة ، فتعلم المؤمنين كيف يدلون بأصواتهم فى الانتخابات .

ولعل أفضل مثل على موقف الكنيسة هو ذلك الاضطراب الذى أثير ضد « التعليم الابتدائى العام » فى الإقليم الشرقى . فقد أرادت الحكومة أن تضع نظاماً لتعليم علمانى كامل ، وأن تكل إدارة المدارس إلى السلطات المحلية .

ولما كانت إرسالية الروم الكاثوليك أكبر جمعية تبشيرية فى الإقليم إذ يبلغ عدد أتباعها ١¼ مليون من الكاثوليك فقد قررت مقاومة التعليم العلمانى . وأعلن مستر « آنيانسى »(١) رئيس المجلس الكاثوليكى لشرق نيجيريا فى يناير سنة ١٩٥٧ أن الكنيسة ستعلم الناخبين من الروم الكاثوليك أن يعطوا أصواتهم « لرجال وسيدات قادرين يخافون الله ويدافعون عن حق الوالدين فى تدريب أبنائهم وفق معتقداتهم » . وقامت الكنيسة بحملة صاخبة ضد المجلس الوطنى

(١) Anyansi .

لنيجيريا والكميرون ، وكتبت صحيفتها « ذى ليدر » فى افتتاحيتها ليلة الانتخابات تقول : « مما لا جدال فيه أن المسألة الخطيرة فى الانتخابات هى مسألة التعليم ، وقد أنتهكت حقوق الكاثوليك الطبيعية وتجوهلت احتجاجاتهم وكانوا هم وكنيستهم هدفاً للكذب والدعاية القذرة » .

وفشلت الحملة ، وفضل المواطن النيجيرى فى الإقليم الشرقى أن ينقاد لأزيكوى و « إله أفريقية » فى سياسته على أن ينقاد للكنيسة . ولكن المحاولة تبين أن ائتمان الارساليات على التعليم يخلق موقفاً خطيراً . فلقد أظهرت الكنيسة دائماً أنها تدافع عما تعتبره مصلحتها .

وهناك هيئة أخرى ذات صلات خارجية هى « جمعية التسلح الخلقى » . وقد ركزت نشاطها فى أفريقية وبخاصة فى دول غرب أفريقية المستقلة حديثاً وصورت أشرطة سينمائية عن غرب أفريقية ، وظلت مشكلاته تحتل المكان الأول فى تفكيرها . إن غرب أفريقية بصناعته الناشئة يبحث عن معتقد يمده بصورة خلقية روحية للربح والاستغلال الذى يحدث فى أى مجتمع فى المراحل الأولى للتغير الرأسمالى . لهذا بدا أنه التربة المثالية لرجال يعاد تسليحهم خلقياً . وهكذا ذهب أناس عديدون من سياسيى غرب أفريقية ، ومن أعضاء نقابات العمال وغيرهم من الزعماء إلى « كو »(١) واعترفوا بخطاياهم معلنين للملأ أنهم كانوا حتى ذلك الوقت يطلبون نفعهم الشخصى ، ولكنهم فى المستقبل سيجدون فى أثر الأخوة البشرية .

وهناك مذهب فكرى آخر وجد له بالفعل أنصاراً كثيرين فى غرب أفريقية . وهذا المذهب هو الشيوعية ، ولكن المرء لا يستطيع أن يتأكد من مقدار عمق التوغل الشيوعى . هل الرئيس سيكوتورى شيوعى ؟ وهل الاتحاد العام لعمال أفريقيا السوداء منظمة تخضع للسيطرة الشيوعية ؟ هذه الأسئلة وكثير غيرها ستظل إلى حد كبير بدون إجابة . إن الشيوعية ، إلى حد ما ،

---

(١) Caux .

قد وجدت دائماً حليفاً لها فى حركات التحرير القومية ، كما كانت الحال وقتاً ما مع الديمقراطية فى أيام عزها ، أيام « كانتج[1] لورد » ، و « جون رسل »[2]، و « بالمرستون »[3] . ولكن التحالف لا يعنى إلا أن هناك عدواً مشتركاً ترغب الأطراف فى أن تتجمع ضده ، ولا يعنى أن طرفاً يندمج فى الآخر . لقد رأت الديمقراطيات الغربية بطبيعة الحال الشيوعية وراء كل حركة قومية فى أفريقية . ولقد وصفت لجنة تحقيق مفروض فيها النزاهة نكروما بأنه من عمال الشيوعية . فليس من الغريب ، إذن ، أن يرى رجال السياسة فى جنوب أفريقية وروديسيا والناطقين بلسان المستوطنين المؤامرات الشيوعية فى كل مكان تقريباً .

ومن العسير تقدير عمق توغل الشيوعية فى غرب أفريقية . فليس هناك حزب شيوعى منظم،ولكنها منظمات الرفقاء المتنقلة التى تلعب الدور البارز فى هذا الميدان . فمؤتمر السلام،و.W. F. T. U وغيرهما من المنظمات فى أفريقية بها عدد كبير من الشيوعيين ، ولكنهم حتى وإن كانوا شيوعيين ، فانهم يحكمون على المشكلات لا من وجهة النظر الماركسية بل من زاوية اللون . وبسبب الطبيعة الغريبة للقومية الأفريقية التى هى مسألة لون أكثر منها مسألة قومية بالمعنى الغربى يصعب تقدير كيفية رد فعل الشيوعية على الأفريقيين . وحتى « بادمور »[4] و « رايت »[5] ، وكانا ينتميان إلى الحزب ، لم يتركاه بسبب أى خلاف ، بل لأنهما شعرا بأن الحزب كان يستخدم مسألة اللون فقط لتحقيق مآربه الخاصة .

والمجتمع الأفريقى بعد أن يتخلص من النظام القبلى يصبح تربة صالحة للشيوعية . وتتيح التنمية الاقتصادية التى تترتب عليها الآن فترة انتقال

---

(١) Canning Lord .
(٢) John Russel .
(٣) Palmerston .
(٤) Padmore .
(٥) Wright .

للراديكالية فرصة عظيمة . ذلك أن هناك عمليتين حدثتا فى الغرب فى فترتين مختلفتين ، تحدثان الآن فى أفريقيه فى وقت واحد . فالزراعة الأفريقية من جهة تنتقل من الملكية « على الشيوع » إلى الملكية الخاصة ، وقد دعا هذا إلى بروز طبقة « الكولاك » . ومن جهة أخرى هناك طبقة صناعية آخذة فى الظهور (وقد برزت فعلا فى بعض الأقاليم والمناطق إلى حيز الوجود) . هذا الخليط العجيب من الثورة الزراعية والثورة الصناعية تحدثان فى وقت واحد تحت سمعنا وبصرنا ينتج بطبيعة الحال تطرفاً قد يصبح خطراً إذا كانت هناك نكسة اقتصادية .

ولعل أحسن مثل لهذه الحالة ما هو حادث اليوم فى الكونغو . ففى الوقت الذى حدث فيه الشغب كان عدد المتعطلين عن العمل فى ليوبولد فيل يتراوح بين ٢٥,٠٠٠ ، ٣٠,٠٠٠ عامل . وكانوا هم العنصر الأساسى فى موقف قابل للانفجار . ولم يكن الكساد الذى أدى إلى التعطل والشغب الذى ترتب عليه ذا بال ، ولكنه مع ذلك عرض الحكم البلجيكى للخطر . وتكرار حدوث هذا الكساد هو الذى يتيح للشيوعيه فرصتها . وإن كساداً فى الولايات المتحدة الأمريكية يترتب عليه تعطل لا بين عمال الكونغو فحسب بل وبين عمال المزارع فى غانا والكميرون وساحل العاج . لا بد وأن يخلق موقفاً قابلا للانفجار .

إن آراء الخبراء الغربيين بأفريقية مختلفة بشأن موضوع تأثير الشيوعية على السياسة الأفريقية . فهناك ، من ناحية ، ساسة مثل « روى ولنسكى »(١) يرون يد الشيوعية وراء كل اضطراب صغير يحدث فى أفريقية . وهناك من الناحية الأخرى كثيرون يعتبرون أن موقف اليساريين من زعماء أفريقية هو فى عمومه موقف مصطنع ، وأنه متى وضعت المسئولية على عاتقهم تحولوا ناحية اليمين . ولنضرب مثلا بالفرنسيين . أنهم يميلون لأن يعقدوا مقارنة بين

---

(١) Roy Welensky .

« اتحاد طلبة أفريقيا السوداء » وهيئة الطلبة الفرنسيين ويظنون أن زعماء أفريقية أيضاً سيصبحون معتدلين . وفى استطاعتهم أن يشيروا إلى حزب الميثاق الشعبى وإلى نكروما للتدليل على أن مسئولية المركز تستطيع أن تجعل السياسيين ينهجون سياسة يمينية حتى حين يتحدثون بلغة يسارية .

ولكن هذا قد يكون من الخطأ ، لأنه أولا تقليل من شأن التأثير الماركسى ، وثانياً تقدير خاطىء للتكوين الاجتماعى الأفريقى . إن المجتمع الأفريقى يقوم أساساً على الجماعة . وصحيح أن روح الفردية الاقتصادية والاجتماعية تبرز إلى المقدمة فى المجتمعات الأكثر تقدماً . وينطبق هذا بنوع أخص على مناطق زراعة الكاكاو ، حيث ظهر فى الوجود صغار الزراع وبعض كبار المزارعين . وكما لاحظنا فى فصل سابق ، أقام نكروما حزب الميثاق الشعبى لا على أساس طبقة ملاك الأراضى ولا على أساس مصلحة الرؤساء بل على أساس صغار التجار والمزارعين وجماعات قد تدعى فى مناطق أخرى الجزء الأدنى من الطبقة المتوسطة . وليس حزب الميثاق الشعبى ولا حتى نكروما ماركسياً فى سياسته . إن نكروما بطبيعة الحال يسمى نفسه اشتراكياً مسيحياً . وقد كان يغازل الاشتراكيين اليساريين والشيوعيين فى لندن ، وهذا ما حدا « بلجنة وطسون » إلى أن تتهمه بالشيوعية .

بيد أن الموقف جد مختلف فى الأقاليم الفرنسية . إذ ليس هناك طبقة متوسطة كبرى إلا فى ساحل العاج والسنغال . وللطبقة الوسطى فى كل من داهومى والسنغال خواص معينة تجعلها مختلفة عنها فى ساحل العاج وغانا . فهى تتكون عموماً من الموظفين المدنيين ومعلمى المدارس دون أن تكون لها صلة بالملكية . صحيح أن فى السنغال طبقة تقليدية متوسطة تتكون من الرؤساء ومشايخ الطرق والتجار . ولكن عددهم وتأثيرهم محدودان لدرجة أنهم لا يقومون بدور فعال . وفى أفريقية الفرنسية ليس المجتمع التجارى ولا الطبقات المهنية كبيرة بدرجة كافية ، مع أنها هى التى تكون العمود الفقرى لأية طبقة متوسطة . فالمحامون والأطبـــاء وغيرهم من أصحاب المهن عددهم محـــدود ووجودهم مقصور

على المدن . وأما موظفو الحكومة فقد تلقنوا الآراء الاشتراكية جميعاً .
وهناك هيئة ثانية ربما كانت أكثر أهمية وهى منظمة اتحاد العمال . وأكبر اتحاد فى غرب أفريقية هو الاتحاد العام لعمال أفريقية السوداء الذى كونه سيكوتورى ، وكان زعماء هذا الاتحاد أعضاء فى الاتحاد العام للعمال . وكانوا قد شغلوا مراكز رسمية عالية وتدربوا فى فرنسا وعواصم بلاد شرق أوربا ، وجمعوا بين الإلمام بالنظرية الماركسية والتنظيم الشيوعى . لذلك يستطيع المرء أن يقول إن النظرية الماركسية قد صبغت تفكيرهم . يضاف إلى هذا أن السودان والسنغال وغينيا التى يسود فيها المذهب الماركسى تكوّن التحالف بين الفقر الشامل والطبقة العاملة التى لا تملك أرضاً . والتعطل فى المدن تربة مثالية يمكن للماركسية أن تنمو فيها . ولا يغير التصنيع فى الواقع من الأمر شيئاً لأنه لا يؤدى إلا إلى جمع عدد كبير من العمال فى مناطق يمكن أن يكون تنظيمهم وتلقينهم فيها أكثر فاعلية . لهذا يتوقع الإنسان أن تدخل الماركسية — إما باعتبارها اشتراكية يسارية أو شيوعية — إلى البلاد الفقيرة وتنتشر فيها .

وكل دولة حديثة عليها أن تواجه مشكلة السياسة الخارجية وهى المشكلة الجديدة عليها كل الجدة . ويعنى هذا بالنسبة لأفريقية الإجابة عن ثلاثة أسئلة أولها : ماذا يجب أن يكون موقف الدول المستقلة حديثاً حيال مسائل الحرب الباردة ؟ وثانيها : ماذا يجب أن يكون موقفها من دول الاستعمار السابقة . وأما السؤال الثالث ، وهو يطغى على السؤالين الآخرين ، فهو : ما هو الموقف الذى يتخذ حيال موضوع سيطرة العنصر الأبيض والجامعة الأفريقية ؟

لقد رفضت الدول الأفريقية كغيرها من الدول الحديثة أن تصبح شريكات للديمقراطيات الغربية . ولكن البعض منها ، مثل غانا ، مع احتفاظها بعلاقات ودية مع الغرب ، ظلت فى الوقت نفسه صديقة للاتحاد السوفيتى . وأما البعض الآخر ، كنيجيريا مثلا ، فأوضحت أنها لا تعارض الاتحاد السوفيتى فحسب ، بل وأنها تعتزم أيضاً اتباع سياسة قائمة على أوثق العلاقات مع بريطانيا وعلى الصداقة مع الولايات المتحدة . ويمكن الحكم على سياسة

نيجيريا من حادث جواز سفر السيدة « رانسم كوتى »[1]، التى سحب منها الجواز بسبب تكرار اشتراكها فى نشاط منظمات الجبهة الشيوعية ، ومجىء أحد أعضاء اللجنة التنفيذية لإحدى هذه المنظمات إلى نيجيريا خصيصاً لتمضية بضع ساعات معها . كما أنذر المندوب السامى لنيجيريا بلندن كل الطلبة الذين يتلقون العلم فى جامعات دول شرق أوربا بأن التعيينات الحكومية لن يراعى فيها المؤهلات التى يحصلون عليها من تلك الجامعات إلا من ناحية اعتبارها نقطة سوداء فى سجلاتهم .

أما البلاد الأخرى فليس لديها بالطبع هذا التحيز نفسه . فغانا مثلا تحتفظ بعلاقات ودية ليس مع مصر فحسب ، بل ومع السودان ، وتونس ومراكش . وليبريا تسيطر على سياستها الخارجية صداقتها لأمريكا ، ولكنها لا تتبع سياسة عداء حاد للبلاد العربية . ولا نجد إلا فى غينيا وحدها محاولة تبذل ببطء لاتباع سياسة تتفق مع حاجات أفريقية . فلقد صرح سيكوتورى مراراً أنه ليس للأفريقيين أن يختاروا بين الكتلتين الشرقية والغربية ، بل أن على الكتلتين نفسيهما أن تقررا السياسة التى تتبعانها لمواجهة حاجات أفريقية ورغباتها ، وأن تقررا ما إذا كانتا على استعداد لاحترام شخصية الأفريقى . وأعلن كذلك أن الحكم عليهما يكون على أساس سياستهما .

ومن العجيب فى غرب أفريقية ألا يجد الإنسان إلا قليلا من الشعور بالمرارة ضد الدول الاستعمارية السابقة . لقد تحقق الاستقلال فى معظم الحالات بدون أى كفاح ، حتى الكفاح السلمى . وكان هذا على نقيض ما حدث فى آسيا تماماً حيث ظن كثير من الآسيويين أن حادث السويس كان محاولة من جانب بريطانيا وفرنسا لاستعادة مركزيهما . ولم يسجن سياسياً إلا نفر قليل جداً من زعماء نيجيريا ، وحتى فى غانا لم يقض نكروما وغيره فى السجن إلا فترة وجيزة ، كانت على أية حال كافية لأن تجعل منهم خريجى سجون

---

(١) Mrs Ransom Kutti .

جديرين بما يحيط بالشهداء من هالة . وبين عامى ١٩٤٠ – ١٩٥٠ قضى زعماء ساحل العاج بضعة أشهر فى السجن . وحتى « هوفويه بوانيى » كان هناك ما يبرر القبض عليه . على أن المرء يستطيع أن يقول عموماً إن الدول الاستعمارية فى غرب أفريقية منحت الإصلاحات بدون تأجيل لا داعى له . يستثنى من هذه القاعدة العامة بطبيعة الحال ، وإلى عهد قريب الكونغو البلجيكى . فلقد كان الشائع عن البلجيكيين أن يتحدثوا عن التأنى فى السير نحو الحكم الذاتى . ومع أن الإدارة اعتبرت أن برنامج « الشعور الأفريقى » نحو تحقيق الحكم الذاتى فى ثلاثين عاماً خطوة ثورية ، فان البلجيكيين أنفسهم لم يحاولوا مقاومة المطالبة بالاستقلال بالقوة المسلحة .

إن كراهية الأجانب منتشرة بدرجة ظاهرة ، وشجعها إلى حد ما الدول الاستعمارية . وكان سبب ذلك أن طائفة مهاجرة احتكرت التجارة والحرف فى معظم هذه الأقاليم . ففى أفريقية الغربية الفرنسية والبريطانية توجه الكراهية الأفريقية إلى السوريين واللبنانيين ، وفى الكونغو توجه إلى البرتغاليين واليونانيين . وكان من مصلحة الدول الاستعمارية أن تحوّل الأفريقيين ضد طوائف المهاجرين ، لأنها تستطيع عندئذ أن تتخذ موقف المدافع عن الأفريقيين . وهكذا تحول النفور الذى تشعر به الجماعات بعضها نحو بعض عن الدول الاستعمارية إلى الجماعات المستفيدة منها والتى تستخدمها تلك الدول كآلات لتنفيذ أغراضها .

وحتى بين الأفريقيين أنفسهم يعد هذا الشعور بعدم الثقة والشك فى الغرباء أحد عوامل الموقف السياسى . فرجال السياسة حتى اللحظة الراهنة كان يهمهم استغلال هذا النفور بدلا من تخفيف الاحتكاك . وقد لعبت الاتحادات القبلية فى نيجيريا دوراً هاماً فى هذا المضمار ليس فقط بطريقة إيجابية بمعنى أنها كانت الجرثومة التى منها نشأت الأحزاب ، بل أيضاً بطريقة سلبية هى استخدام الخوف من جماعة مختلفة الجنس وسيلة لإذكاء الولاء السياسى . ولنضرب لذلك مثلا باقليم نيجيريا الغربى حيث قام حزب « جماعة

العمل » على أساس هيئة « إجبي أومو أودوداوا »[1] ، وهى منظمة ثقافية « لليوروبا » . تكونت أساساً بسبب خوف « اليوروبا » من التأثير السياسى والاقتصادى المتزايد « للايبو »[2]. وكان من نتيجة استخدام رجال السياسة لهذه الهيئات أنها عملت فى معظم الأحوال على تسوئة العلاقات العنصرية . فالشعب فى « كانو » . وحوادث تريشيفيل[3]، واستمرار الهياج فى داهومى وفى جمهورية الكونغو . وإلى حد ما « تهدئة » القرى و « إعادة تجميعها » فى الكميرون – كل هذا جاء نتيجة استخدام الساسة للمجموعات العنصرية ، بدلا من مصالح الطبقات أو المصالح الاقتصادية ، أساساً للتنظيم السياسى .

وللسياسة فى البلاد المتخلفة أهمية لا نجدها فى البلاد الأكثر تقدماً فى اقتصادها ونظامها الاجتماعى . ففى هذه البلاد تتيح ميادين التجارة والصناعة والمهن فرصاً للعمل يستطيع الفرد أن يبرز فيها ، ولكن فى البلد المتخلف تقع الوظائف والخدمات الاجتماعية وكذلك المركز الاجتماعى داخل دائرة السياسة . وأدى شمول السياسة لكل شىء إلى نمو نزعات خاصة لا نجد لها نفس السيطرة فى المجتمعات الأخرى وان تكن منتشرة فيها ،ومن ذلك محاباة الأقارب والرشوة واضراب الموظفين المدنيين . وتنتشر المحسوبية مثلا فى أى نوع من أنواع المجتمع . فتفضل الشركة التجارية أو الصناعية الانتفاع بخدمات الأشخاص الذين يستطيعون الحصول على خطابات توصية . ولكن القطاع الخاص فى البلد المتخلف لم ينم بدرجة تكفى لاستيعاب الأقارب ومن ثم تدبر الوظائف لأمثال هؤلاء فى القطاع العام . ولما كانت معظم البلاد الأحدث عهداً قد اتخذت نظام المؤسسات العامة لا فى إدارة الصناعات فحسب بل وفى إدارة المنافع شبه العامة كالإذاعة مثلا ، فانه يحدث نفس الشىء وتتوفر الفرص لتوظيف الأشخاص على أساس مؤهلات غير المؤهلات الدراسية أو المقدرة

(١) Egbe Omo Odudawa .

(٢) Ibos .

(٣) Trichiville .

الإدارية . وفى إقليم نيجيريا الشرقى لا يوجد مجلس التسويق فحسب ، بل مجلس تنمية الإنتاج ، والمؤسسة المالية ، ومؤسسة السينما ومجلس المنح الدراسية وغيرها . وأما بالنسبة لنيجيريا كلها فهناك مؤسسة إذاعة نيجيريا ، ومؤسسة الكهرباء ، ومؤسسة الفحم ومؤسسة السكة الحديدية . وفى معظم الأقاليم اتخذت المؤسسات والمجالس أهمية لم يدركها الناس بعد . ولمعظم هذه المؤسسات والمجالس أموال كثيرة تحت تصرفها وبخاصة مجلس التسويق ومجلس الإنتاج ، وهذه يديرها أشخاص تعينهم الحكومة القائمة ، وقد استخدمت المجالس لخلق الوظائف للسياسيين وأعضاء المجالس التشريعية ، وهؤلاء بدورهم استخدموا مراكزهم لتوفير الوظائف أو للانتفاع بالأموال الموضوعة تحت تصرف مجالس الإنتاج لتقديم القروض لأصدقائهم وأقاربهم ومؤيدى الحزب . وقد أخذ الحزب الحاكم يؤمن بالنظام الأمريكى القائم على « توفير العمل للفتيان » لا فى ما يتصل بالإدارة الحكومية فحسب بل وفى الهيئات التى لا تتبع فيها نفس سياسة التعيين المتبعة فى شغل الوظائف الحكومية ، والتى لا تقع فيها المسئولية على الوزراء كما تقع عليهم نحو وزاراتهم . ففى غانا مثلا كانت أموال شركة شراء الكاكاو تستخدم لمنفعة حزب الميثاق الشعبى . وفى نيجيريا كان كل الموضوع الذى دعا إلى التحقيق فى شئون « بنك الكونتنتال الأفريقى » هو استخدام حزب سياسى لأموال هيئة عامة لدعم مصرف متداع . وكان المصرف بدوره يستخدم أمواله لتقديم تسهيلات مالية للحزب تزيد على حسابه بمقدار ٥٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى لخوض معركة الانتخابات . ولما كان الحزب الحاكم على صلة وثيقة بالمصرف فيمكن أن نفترض أن المنافع التى كان يستمدها من علاقته به كانت أحد العوامل التى يسترشد بها فى تصرفه . ويمكن القول بأن هناك موقفاً مماثلا فى إقليم نيجيريا الغربى حيث يوجد ارتباط وثيق بين الحزب الحاكم و « مصرف نيجيريا » .

ونجد نمطاً مماثلا من التصرف فى توزيع المنح الدراسية التى يتولاها بصفة عامة مجلس خاص بها . وقد اتضح مما دار من مناقشات بشأن توزيع المنح

الدراسية فى الإقليم الشرقى أنها توزع بطريقة أعظم ما تكون غرابة . فلقد أظهرت المناقشة أن المنح إنما كانت تعطى على أساس اعتبارات إقليمية وقبلية تتوقف على المناطق التى جاء منها الوزير وأعضاء المجلس . غير أن ما كان يدعو إلى الدهشة هو أن الإناث من المتقدمين لطلب المنح كانت تطول مدة المقابلة الشخصية لهن ، ولذلك كن عندما يصلن إلى إنجلترا تستدعى ظروفهن أن يدخلن مستشفيات الولادة بدلا من الالتحاق بمعاهد التعليم . صحيح أن مثل هذه الأمور تحدث فى البلاد الأخرى أيضاً ، ولكنها تحدث عادة فى القطاع الخاص لا فى القطاع العام .

أما الرشوة ، بهذه الصفة ، فمن الصعب إلى أقصى حد تعريفها واجتثاثها ، إذ أنه من المعروف أنها موجودة على نطاق واسع . وهناك مثالان حديثان لها فى غانا هما قضية «سوندرا»[1] وطرد أحد السكرتيرين البرلمانيين من وظيفته . وفى الإقليم الشرقى لم ينشر تقرير لجنة تحقيق إكبيزو[2] إطلاقاً ، ولكن رئيس الوزراء طلب استقالة « أوجيكى »[3] و « اجوو »[4]. وأما أكثر الأمثلة إثارة فهو اللجنة التى عينها الإقليم الشمالى بشأن مسألة الهدايا التقليدية . وكانت الصعوبة فى هذه المسألة فعلا هى تحديد الموضوع وهو : متى لا تعتبر الهدية هدية وتصبح رشوة ؟ أيجب ألا يقبل الرؤساء التقليديون هدايا تمكن مقارنتها بالرسوم التى يتقاضاها الإقطاعيون من مزارعيهم أو أتباعهم ؟ أو لا يضع مقدم الهدية نفسه ، وبخاصة تحت الإدارة الأهلية التى لا تزال فيها فكرة الإقطاع قوية ، فى مركز التابع لإقطاعى قوى ؟ لهذا قل أن يكون صحيحاً اعتبار الهدايا والهبات التقليدية رشوة ، ما لم نكن مستعدين أن نلغى الكيان الإقطاعى بأكمله . فان الهدية قد يستخدمها الضعفاء على اعتبار أنها نوع من الحماية أو التأمين ، وما لم تقدم الهدية لأول مرة فى اللحظة التى يطلب فيها مقدمها إسداء خدمة ، قل أن تسمى رشوة .

---

(١) Saundra .

(٢) Ikpeazu

(٣) Ojike .

(٤) Agwu .

إن الرشوة والفساد منتشران فى كل مجتمع ، وهما موجودان كذلك فى البلاد الأكثر تقدماً . كما أنه ليس من غير المألوف استخدام الأموال العمومية لجنى منافع خاصة . ومكافأة رجال السياسة وكبار الموظفين المدنيين على خدماتهم السابقة بتعيينهم فى وظائف ذات مرتبات عالية فى المؤسسات الصناعية أمر مألوف . وعدد كبار الموظفين المدنيين والسياسيين الذين شغلوا مراكز كانت تمكنهم من القيام بخدمات للغير ، ثم توظفوا بعد التقاعد فى الشركات التجارية والمصارف يجل عن الحصر . وينزع الذين يتهمون البلاد الحديثة بالفساد إلى أن ينسوا أن هذا ربما لا يقل شناعة عن القبول المباشر للرشوة . إن الأمر لا يعدو أن يكون تأجيلا « للاندفاع » .

الفصل السادس

الجامعة الأفريقية

الفكرة

(١)

الجامعة الأفريقية إحدى هبات العالم الجديد للعالم القديم . فقد ابتدعت النظرية ونشرتها ذرية العبيد المستوطنين فى الولايات المتحدة وجزائر الهند الغربية الفرنسية والبريطانية . وكان كبار مفكرى الحركة جميعاً إلى عهد قريب من العالم الغربى : و . ا . دى بوا[1] الشاعر الأمريكى ، والدكتور برايس مارز[2] من هاييتى . ومستر جورج بادمور[3] من جزائر الهند الغربية . ولم تتأصل فكرة الجامعة الأفريقية فى أفريقية إلا مؤخراً .

ومما أثر فى المبدأ الذى تقوم عليه الفكرة وفى نظرتها الفاسفية أن جذورها فى أمريكا وليست فى أفريقية . لقد كانت المشكلة بالنسبة للزنوج فى العالم الجديد هى مشكلة الحصول على المساواة مع البيض . ولتحقيق هذا الهدف كان عليهم أن يتخلصوا من نظرتهم الاجتماعية والفكرية ، والطريقة الوحيدة التى تمكنهم من هذا هى خلق « أرض ميعاد » ينتمون إليها . وكان الأصل الحقيقى للجامعة الأفريقية هو الأحساس بفارق اللون ، وبعالم منقسم بسبب اللون إلى أبيض وأسود ، والأسود هو الذى يضطهد ويستبعد ، وهو الفقير

---

(١) W. E. du Bois .

(٢) Price Mars .

(٣) George Padmore .

الذي يعاني من الفوارق الاجتماعية . وكان للنضال بين آراء « جارفي »[1] و « دي بوا » نصيبه في نمو الجامعة الأفريقية ، إذ كانت الجامعة عند جارفي احتجاجاً سياسياً ، وعند دي بوا احتجاجاً ثقافياً وأدبياً . ولقد أدرك دي بوا بحكمته أن المشكلة بالنسبة للزنجي الأمريكي يجب حلها في العالم الجديد ذاته ؛ لأن الخاصية السائدة في الزنجي الأمريكي ثقافياً وعنصرياً قد أصبحت أنجلوسكسونية ، وعودته إلى بلاد أجداده لن يحل المشكلة ، بل يخلق مشكلة جديدة . وقد أيدت تجربة ليبريا أيضاً دعوى دي بوا بأن نقل الزنجي الأمريكي إلى أفريقية سينقل ميدان المشكلة الاجتماعية من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أفريقية ، فكانت المشكلة ولا تزال في نظر « دي بوا » هي الحصول على حقوق متساوية للزنجي الأمريكي واحترامه باعتباره مخلوقاً بشرياً . فاذا تم هذا استوعب المجتمع الأمريكي الرجل الأسود الذي يصبح مجرد سلالة أخرى في تكوين الشعب الأمريكي .

أما « مرقس جارفي » ، الأب الثاني للفكرة فسلك طريقاً أكثر بريقاً وإن دل على تفكير أقل عمقاً . فهو كسياسي خارج على القانون كانت فكرته إنشاء قوة من الزنوج تقف جنباً إلى جنب مع قوة البيض . وكما أن هناك « بيتاً أبيض » فهو يريد « بيتاً أسود » نظيره . وكان في تقديره أن إنشاء طبقة النيل الأفريقية وكنيسة أفريقية يضفي على الأفريقيين مكانة اجتماعية ويكسبهم نظماً ضرورية لدولة تنشأ في المستقبل . فبدأ شركة شحن بحرية لنقل الفنيين وأصحاب المهن من السود إلى ليبريا . وقد شجعت حكومة الولايات المتحدة وذوو المصالح في الجنوب ، السياسة المنظمة لهجرة الصفوة من السود من الولايات المتحدة وجزائر الهند الغربية إلى ليبريا . كما كان يهم ليبريا أيضاً قدوم المستوطنين الأمريكيين لأن في هذا عوناً لهم على فتح البلاد وتقوية قبضتهم على الأهالي . وكان من السهل على المهاجرين الجدد أن يندمجوا مع الأهالي لأن بيئتهم الاجتماعية والسياسية كانت مثل بيئة المستوطنين الأول ؛

(١) Garvey .

وأما اهتمام أمريكا بالأمر فكان يعزى بنوع خاص إلى أن هجرة الصفوة إلى ليبريا تؤدى إلى ترك الزنوج فى الولايات المتحدة بدون زعامة فعالة ، ومن ثم يسهل ردهم إلى جادة العقل . ولهذا السبب عينه كان « دى بوا » وغيره ممن على شاكلته فى التفكير ، ومنهم معظم كبار زعماء الزنوج من المثقفين وأصحاب المهن — يعارضون « جارفى » ، لأن فكرته لن تؤدى إلا إلى التخلى عن الزنجى الأمريكى من أجل السعى وراء وهم خادع بانشاء دولة زنجية فى أفريقية .

وقد أثار مشروع جارفى اهتماماً واسع النطاق فى أوربا . فكل من بريطانيا وفرنسا كانت تساورهما الشكوك الكثيرة فى بواعث الولايات المتحدة . وقد أدى الضغط الذى استخدمتاه معها إلى سحب تأييدها . واضطرت ليبريا أيضاً إلى الانصياع عندما انضمت الولايات المتحدة إلى بريطانيا وفرنسا فى استخدام الضغط وترك جارفى وحده للعناية بالطفل الوليد . وكان من نتيجة سحب التأييد الأمريكى والصعوبات التى كانت تضعها حكومة ليبريا فى طريق الزنوج الأمريكيين أن كثيرين منهم اضطروا إلى العودة إلى الولايات المتحدة . ولذلك انتهت محاولة إقامة دولة سوداء فى أفريقية ، بروتستانتية ديناً وأنجلوسكسونية ثقافة .

وكانت فكرة الجامعة الأفريقية تنتشر ببطء فى الجامعات . ووقع العدد الكبير من الطلبة الأفريقيين الذين زاروا الولايات المتحدة تحت تأثير هذه الآراء . وكانت مؤتمرات الجامعة الأفريقية تعقد بين حين وآخر ، وكان أهمها مؤتمر مانشستر فى عام ١٩٤٥ حين كان لبعض زعماء أفريقية فى المستقبل من أمثال « نكروما » و « جومو كينياتا » فرصة الاتصال بالمثقفين فى الولايات المتحدة وجزائر الهند الغربية ، الذين كانوا حتى ذلك الحين هم المسيطرين على الحركة .

على أن اتجاهاً ثورياً جديداً كان قد طرأ على تفكير الزنوج بين الحربين العالميتين . فالثورة الروسية كان لا بد لها أن تؤثر ببعض الطرق فى التفكير

الأفريقى . وكان المرحوم « جورج بادمور » الذى سيصبح مستشار نكروما فى الشئون الأفريقية ذات يوم من عملاء السوفييت ، وهو الذى نظم العمال الزنوج . وقد شعر فيما بعد ، شأنه فى ذلك شأن الكثيرين من الشيوعيين السود البارزين ، بأن الاتحاد السوفيتى إنما كان يستخدم الزنوج لتقويض أركان الرأسمالية . وهذا الموقف فى الحكم على كل شىء من وجهة نظر الجنس الزنجى ظاهرة عامة فى تفكير الشيوعيين السود . فلم يكن أساس التفكير يقوم على ما إذا كان لفكرة ما أى نفع كامن فيها أم لا ، بل على مدى خدمتها لأغراض الزنوج .

ولكننا نتساءل هنا : هل الجامعة الأفريقية بديل للشيوعية ؟ صحيح أن الشيوعيين عارضوا فكرة التقسيم السياسى على أساس الجنس ، ولكنهم لم يترددوا أبداً ، عند الضرورة ، فى التحالف مع مجموعات تعارض سياستها الأساسية المذهب الشيوعى . والتحالف تحالف سلبى . وكانت معارضة الرأسمالية والعنصرية هى التى تجمع بين القائلين بالجامعة الأفريقية والشيوعيين . لقد كانت الشيوعية والجامعة الأفريقية حليفتين ومن السهل أن تجتمعا معاً مرة أخرى . إن كفاح الشيوعية الرئيسى موجه ضد الرأسمالية ، وإن الزنجى ليهمه التخلص من التفرقة العنصرية فى أمريكا والاستعمار فى أفريقية . وبما أن الدول الاستعمارية أوربية ، وأمريكا هى الدولة الرأسمالية الكبرى فقد بدا أن الحليف الطبيعى للأفريقيين والزنوج هو الاتحاد السوفيتى . ومع ذلك ، فمع أن المساعدة السوفيتية كانت تقبل عن طيب خاطر ، فقد شعر الأفريقيون أنهم لم يكونوا إلا أتباعاً . وكان التحالف المضطرب ينتهى دائماً عندما تتمكن البورجوازية من الحصول على تسهيلات من الغرب الرأسمالى . ومن ثم فلم يكن فى شعار « بادمور » : الجامعة الأفريقية أو الشيوعية ، اختياراً حقيقياً للغرب . فطالما أصر البيض على معاملة الأفريقى باعتباره مخلوقاً أدنى مرتبة منهم فلا فرصة لهم لأن يفضلوا على غيرهم . وليس الاتحاد السوفيتى مضطراً إلى تغيير أى شىء فى سياسته الأساسية . أما الغرب ، من الناحية الأخرى ، فعليه أن يتنازل عن سيطرته الاستعمارية فى أفريقية وأن يغير كل موقفه حيال

أفريقية والأفريقيين . ولكن الجامعة الأفريقية بتشديدها على مسألة الجنس ستصطدم بالغرب على مر الأيام .

على أن التأثير الشيوعى كان قوياً فى ميدان الآراء . فقد تبنى الزنجى آراء ماركس الخاصة بالكفاح الطبقى لا الكفاح العنصرى . ولم يعنه على هذا المذهب الفكرى الشيوعى فحسب ، بل وضرب الدول الغربية دائماً على وتر الجنس . ويقول المنادون بنظرية الجنس بأن المدنية فى جنوب أفريقية والولايات المتحدة فى خطر من المد الصاعد للون . وكان الخطر الأصفر يجثم مختفياً ومتحفزاً لمباغتة الفريسة البريئة ، وأعنى بها المدنية الأوربية . وكان رد الفعل لهذا التشديد على موضوع الجنس وعلى الحاجة إلى المحافظة على المدنية البيضاء من التأثير الملوث للأجناس الأخرى هو خلق شعور بالتضامن العنصرى فى مناطق أخرى . فقد تصور الأفريقيون أنفسهم طبقة من العمال فى المجتمع الرأسمالى العالمى . وباستخدام الطريقة المنطقية الماركسية زعموا أن تطور التاريخ فى جانبهم ، وأن الثورة الأخيرة ستضع زمام السلطة فى أيديهم . يضاف إلى هذا رؤيا مستقبلة عن العالم حين يقوم نبى زنجى ليقود شعبه إلى الحرية . ألم يقل الكتاب المقدس : « أما المساكين فيرثون الأرض »[1] . وقال أيضاً : « مرور جمل من ثقب إبرة أيسر من دخول غنى إلى ملكوت السموات » .

وقد لعبت الكنائس المنفصلة دوراً هاماً فى تدعيم فكرة الجامعة الأفريقية ، كما أن تأثير أمريكا على نمو الرؤيا بالمخلص المنتظر ، وما يترتب عليها من كنيسة أفريقية أظهر ما يكون للعيان . وكانت أهم عوامل الحركة المعروفة « بالأثيوبية » . ففى الثمانينيات من القرن التاسع عشر بدأت حركة فى أمريكا تسمى « برج المراقبة » ، تؤمن بالمساواة العنصرية والأخوة العالمية لبنى الإنسان . وأرسل الأفريقيون فى جنوب أفريقية الذين كانوا قد ضاقوا ذرعاً بالوقاحة العنصرية التى تبدو من أعضاء الكنائس البيض — أرسلوا مندوبين هما

---

(١) صحة الآية كما وردت فى مزمور ١٩ عدد ٢٤ : « وأما الودعاء فيرثون الأرض » .

« ديكوا » و « مكاون » إلى الولايات المتحدة . وأرسلت الكنيسة المعمدانية الأمريكية التى كانت متصلة بحركة « برج المراقبة » الأسقف « ترنر » بناء على طلبهم إلى أفريقية . فلما وصل إلى هناك بدأ يعظ بأن خلاص أفريقية سيأتى من الأفريقيين وأنه من الضرورى إنشاء كنيسة أفريقية . واقتبس ترنر من المزمور الثامن والستين الآية الأخيرة التى تقول : « يأتى شرفاء من مصر . كوش تسرع بيديها إلى الله » . وجعل النداء للتحرر الأفريقى : « أفريقيـا للأفريقيين » . ولربما كان نظام « الأثيوبية » أول جهاد للكشف عن الشخصية الأفريقية . فتأصلت الحركة لا فى أقاليم الزنوج فحسب ، بل وفى جنوب أفريقية أيضاً حيث كانت هناك برجوازية أفريقية وجدت أن السبيل الوحيد لمكافحة اضطهاد البيض هو بالإعراب عن شخصيتهم المنفصلة . ولما كان من المستحيل تحقيق هذا بانشاء دولة ، فقد كانت الكنيسة هى المنظمة الوحيدة التى فيها يمكن الإعراب عن انفصال الأفريقى . وانتشرت بطبيعة الحال حركة انفصال الكنيسة فى كل أنحاء جنوب أفريقية ووسطها. وكانت الأسباب الداعية إلى هذا هى استئثارية البيض ، واستنكار المعتقدات والنظم الأفريقية ، وشعور الأفريقيين بأن الكنائس الأوربية لم تظهر لهم الحق كله . وظهر أن ترجمة الكتاب المقدس إلى اللغات الأفريقية ، وهى الترجمة التى قام بها المرسلون للتبشير بين الوثنيين ، سلاح يمكن للأفريقى أن يستخدمه ، فقد وجد أن الكتاب المقدس لا يستنكر تعدد الزوجات ، وأن الختان قد مارسه اليهود ، وأن الأفريقيين ليسوا مضطرين إلى التنازل عن ملبسهم أو أسمائهم حتى يصبحوا مسيحيين . كما وجد أن المسيحية يمكن تكييفها وفق النظام الاجتماعى الأفريقى كما كانت قد توافقت مع النظام الأوربى . وقد جنح الأفريقيون إلى الأنبياء العبرانيين ، وكانت الحركة النبيئية فى مختلف الأقاليم إحدى الظواهر التى واجهها الاستعمار . ومع ذلك فقد كانت فى جوهرها حركة احتجاج جعلت الأفريقى يقف ضد البيض . وأعلن المتنبئون عدم وجوب دفع الضرائب أو طاعة الحكومة ، فتكرر التصادم بين الداعين إلى

عدم الطاعة ، والسلطات في الكونغو وأنجولا وشرق أفريقية . ولكن هذه المصادمات لم توهن من عزمهم فقد كان فى رؤياهم أن مستقبل أفريقية للسود .

لماذا اتخذت حركات السود مثل هذه النظرة ؟ لقد كانت الحركة فى جنوب آسيا حيث رسخت أقدام الأوربيين لمدة أطول مقصورة على كل إقليم ، وكانت هناك جهاداً سياسـياً لتحقيق الحرية . ومع أن جبهة عريضة ضد الاستعمار قد تكونت بين الطلبة والمثقفين فى أوربا – وكان أبرز مثل عليها مؤتمر بروكسل المنعقد فى عام ١٩٢٧ – فانها لم تكن أبداً فى المقدمة . لقد كان فى هذه البلاد عطف كبير على الدول المكافحة ضد الاستعمار ، ولكن المسألة لم تتخذ أبداً مظهر كفاح ضد أوربا أو ضد البيض . لقد كان كفاح الهنود ضد البريطانيين ، وكانت مشاعر العطف تجمع بينهم وبين دول أوربية أخرى مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا ، لأن الاستنكار كان منصباً فقط على الاستعمار لا على الرجل الأبيض ولا على مدنية البيض . فلماذا اتخذ الموقف الأفريقى اتجاهاً مختلفاً كل الاختلاف ؟

إن لذلك أسباباً كثيرة . أولها وأهمها سيطرة التفكير الأفريقى الأمريكى على الجامعة الأفريقية . فالمشكلات الاجتماعية للولايات المتحدة أدت بها إلى السبيل الضيق من التفكير على أساس أبيض وأسود . وكان هناك عامل أهم بكثير هو اقتلاع الثقافة الأفريقية اقتلاعاً تاماً . لقد كان التدخل الأوربى فى أفريقية تدخلا كاملا ، مع أنه بالكاد دام سبعين عاماً . وإذا حللنا البيئة الاجتماعية للأشخاص القابضين على أزمة السلطة السياسية أو الذين ترنو أبصارهم إلى السلطة السياسية فى أفريقية الزنجية وجدنا أن معظم الزعماء إما مسلمين أو مسيحيين . وأما أولئك الذين يؤمنون بالديانات المحلية فلا محل لهم فى السياسة الأفريقية . كان معظم الزعماء فى غانا وفى شرق نيجيريا وغربها وفى ساحل العاج وفولتا العليا أو داهومى والكونغو مسيحيين . أما فى الأقاليم الأخرى فى غرب أفريقية فكان النفوذ للمسلمين . ومع أن عدداً كبيراً من

شعوب هذه المناطق ما زال يؤمن بالديانات التقليدية فليس لهم أية سلطة سياسية .

أما السبب الثانى فهو أن الطبقات المتعلمة التى بيدها السلطة فى غرب أفريقية أكثر اصطباغاً بالصبغة الغربية من نظرائها فى آسيا . ذلك أن نظم المجتمع التقليدى فى آسيا لم تتقوض أركانها تماماً ، بل طرأ عليها بعض التعديل لتتفق مع مطالب المجتمع الصناعى الجديد . ولم يستطع الحكم البريطانى الذى دام مائة وخمسين عاماً أن يحطم نظام الأسرة المشترك الهندوسى ، أو الأنماط الطبقية للمجتمع الهندوسى . وكان سبب ذلك أن سيطرة الدين فى معظم هذه الأقاليم كانت قوية ، وكان زعماء الفكر الهندوسى والإسلامى والبوذى راغبين فى تنفيذ بعض التعديلات فى النظم الاجتماعية لتتفق مع المجتمع الحديث . وأما السبب الثالث فهو أن البورجوازية المحلية فى هذه البلاد لم تسلم قط فى السلطة الاقتصادية تسليما كاملا . فالطبقات التجارية والمرابون المحليون وحتى الصناع كان لهم نفوذ وسلطة . وكان هناك نظام رأسمالى محلى منذ منتصف القرن التاسع عشر . لقد تقوض المجتمع التقليدى فى أفريقية تقوضاً تاماً . وكان الزعماء الذين قد يتكلمون عن « مالى » و « غانا » و « صنغاى » رجالا جدداً تلقوا تعليمهم فى مدارس إرساليات أوربية لا تلقى بالا إلى ثقافتهم الخاصة . أما الاقتصاد فيسيطر عليه الأجانب سيطرة تامة ، وتمتد سيطرتهم إلى تجارة التجزئة . ووجد الأفريقى أن الأجانب يسيطرون على كل نواحى الحياة ، وأن القوى الاستعمارية فى يدها كل ما يرى من مظاهر للسلطة . ففى غرب أفريقية كان السوريون واللبنانيون يتحكمون فى التجارة ، وفى الكمرون والكونغو ، البرتغاليون واليونان . وكانت نتيجة هذه السيطرة الكاملة إنكاراً تاماً . ومن ثم كانت الجامعة الأفريقية نتيجة الإنكار التام للقيم الأوربية .

بيد أن الجامعة الأفريقية ملأى بالمتناقضات . فالفروق بين نظرية برايس مارز — سينجور — ديوب عن الزنجية وبين نظرية دى بوا — بادمور فروق أساسية . ولكن حتى فيما يمكن أن تسمى بالنظرية الأنجلوسكسونية عن الجامعة

الأفريقية ليست هناك وحدة . ويبقى بعد ذلك السؤال : أفريقية أم الرجل الأسود ؟ فاذا كان الجواب : أفريقية ، فما شأن الأفرو أمريكى بها ؟ وإذا كان : الرجل الأسود . فكيف يمكن التوفيق بين الجامعة الأفريقية ووجود دول عربية عديدة فى الشمال والشرق ، ووجود دولة مثل أثيوبيا ، بل واتحاد جنوب أفريقية ؟ إن الجامعة الأفريقية يمكن أن تشمل هؤلاء جميعاً . ويمكن أن ترى حتى غانا واتحاد جنوب أفريقية يعملان معاً . وفضلا عن ذلك ، ألا يزعم الأهالى البيض فى جنوب أفريقية أنهم أفريقيون وأن لغتهم إحدى اللغات الأفريقية ؟ ولكن يجب ألا تخدعنا سياسة اتحاد جنوب أفريقية الفاسدة الوحشية ، وغطرستها القائمة على الجنس . فمشكلة الجامعة الأفريقية إنما تدور فى الواقع حول ما إذا كان من الممكن القيام بحركة تشمل القارة كلها بغض النظر عن الجنس أو اللون . إن سياسة حكومة اتحاد جنوب أفريقية لتصطدم بطبيعة الحال مع الجامعة الأفريقيـــة . وإن اللون الأسود هو الغالب فى أفريقية ، لا اللون الأبيض . وستكون له الغلبة على مر الزمان . إنه لأمر صعب إذ موه الصراع بين السود والبيض المشكلة الأساسية بشأن ما يندرج تحت عنوان الجامعة الأفريقية . لأنه إذا احتج الزنوج وغيرهم من شعوب أفريقية ضد سياسة جنوب أفريقية على أساس الجامعة الأفريقية بدلا من أساس الإنسانية ، فليس للاحتجاج معنى لأن حكام ليبريا وسيراليون المهاجرين قد اتبعوا سياسة مماثلة جداً لسياسة اتحاد جنوب أفريقية . ومن ثم فيبدو أن الساسة الأفريقيين مستعدون لأن يتسامحوا فى الاضطهاد الواقع من جماعات مهاجرة بشرط أن تكون الجماعات من السود . ومن ناحية أخرى إذا كان هدف الجامعة الأفريقية تكوين حركة الشعوب « السوداء » على نطاق القارة . فلا بد أن ندرك أنها ستكون مماثلة جداً لحركة الجامعة الألمانية أو الجامعة السلافية أو الجامعة الإسلامية . وسيتحتم عليها أن تستبعد عن الحركة كل شعب أفريقى غير أسود ، ولكنها فى نفس الوقت ستشمل ديارهم ، الأمر الذى سيترتب عليه إرغام هؤلاء الناس على مغادرة تلك الديار . إن عبارة « أفريقية للأفريقيين » تبدو

لا ضرر منها باعتبارها شعاراً من الشعارات ، ولكن لا بد أن نعرف من هو « الأفريقى » . إن الجامعة الأفريقية التى نادى بها « مرقس جارفى » تعمدت الخلط بين الأفريقيين والزنوج . ولم يكن يعنى بالزنوج زنوج العالم القديم فحسب ، بل وزنوج العالم الجديد أيضاً . فهل تزعم حركة جامعة أفريقية ، كحركة الجامعة الألمانية مثلا ، أن لها الحق لا فى توحيد الشعوب ذاتها فى ظل علم فحسب ، بل وأن للعناصر العريقة التى استوطنت مناطق أخرى مثل الولايات المتحدة وجزائر الهند الغربية والبرازيل الحق فى ألا تحافظ على نفسها باعتبارها جماعة من سلالة واحدة فحسب ، بل وأن تتصرف كعميل للجامعة الأفريقية ؟ إن هذا الخلط بين أفريقية والزنجى ، وبين أفريقية والشعوب السوداء أمر أساسى يحتاج إلى الإيضاح . والواقع أن كل الصورة الخلفية الفلسفية لحركة الجامعة الأفريقية — حركة جماعة مضطهدة وقارة مضطهدة مستقبلها مكفول — تسقط إذا شملت قارة أفريقية بأكملها . ألا يدعى الأوربيون أنفسهم بأن المدنية نشأت فى أفريقية ؟ وأن شمال أفريقية ومصر كانا منذ أقدم العصور مركزين للمدنية ؟ إن النظرة المساوية لا بد من التخلى عنها حتما .

أما مدرسة الفكر الفرنسية التى أنشأها « برايس مارز » الهايتى ، والتى يعد « سنجور »[1] و « ديوب »[2] و « الشيخ انتا ديوب »[3] أشهر المتحدثين بلسانها اليوم فهى من الناحية الأخرى مهتمة بالثقافة . وفكرتها مقصورة على الزنوج — و « الزنجية » التى يطلقونها على فلسفتهم ، أكثر تماسكاً وإثارة للاهتمام . إنها تهتم بوضع حد لغربة الأفريقى الثقافية . ففى التاريخ مثلا يحاول «الشيخ آنتا ديوب» أن يثبت أن المدنية المصرية كانت من صنع الرجل الأسود . إن التأكيد هنا ينصرف إلى كشف التقاليد الثقافية للزنجى لكى يبين أن الفنون والصناعات اليدوية والرقص والأقنعة الأفريقية إنما هى أشياء جميلة حقاً ،

---

(١) Senghor .

(٢) Diop .

(٣) Sheikh Anta Diop .

وأن الأفريقيين قد بلغوا شأواً بعيداً فى النشاط الخلاق كما نراه فى أشغال البرونز والحلى الذهبية وأشغال الخشب، وأن الأفريقيين كان لهم نظام فلسفى، ومايسمى بالوثنية كان نظاماً دينياً جاء نتيجة لتفكير محكم وهو يؤدى وظيفة اجتماعية نافعة. وأن الدول الأفريقية كان لها «إطار» إدارى سليم وجيوش كبرى مرابطة وجامعات مثل جامعة «تمبكتو» يتلقى فيها الطلبة العلم. إن هذه المحاولة لملء الفراغ فى التاريخ جديرة بالثناء. كما أن محاولة إنهاء غربة الأفريقى الثقافية التى بدونها يصبح إنهاء الغربة السياسية بلا معنى جديرة بالعطف العميق.

ولكن هناك ناحية أخرى «للزنجية». فكبار دعاتها شعراء. وهم كغيرهم من الشعراء الأصليين يرسمون الصورة واضحة لا غموض فيها. وفى رأى البعض أن الأفريقى عانى طويلا. لقد عانى العبودية والبيع كالحيوان فى بلاد مختلفة. وهذه المعاناة جعلت الأفريقيين يعتبرون أنفسهم الشعب المختار. وقد أخذ الزنجى الفكرة بأن الله يؤدب شعبه المختار ليختبره من العهد القديم. والتاريخ وحده هو الذى يستطيع أن يثبت صحة هذا الاعتقاد. ولكن لا بد وأنه يمنح الجامعة الأفريقية قوة دافعة. ولكن كارل ماركس الجامعة الأفريقية لم يولد بعد. فقد أعطى ماركس برؤياه عن المستقبل الاشتراكية تعليما متماسكاً، بل وأعطاها أيضاً منهاجاً علمياً يمكن أن يخلق نظرة عالمية تتلاءم مع مصالح الطبقة العاملة. وقد تحدى فى «المانفستو الشيوعى» البورجوازية فى لهجة مدوية. وهذا ما لم يفعله أى زعيم أفريقى. وتسير الجامعة الأفريقية فى طريقها دون صورة خلفية ذات مذهب فكرى، وستبقى هذه نقطة ضعفها الأساسية.

(٢)

كان زنوج أمريكا يجهلون كل شىء عن أفريقية إلا «بعض الأساطير والموسيقى». فلم يكن دى بوا مثلا يعرف شيئاً عن تاريخ أفريقية. وكان

أول المامه به حين خطب فرانز[1] بواز فى طلبة جامعة « اتلانتا » . وفى عام ١٩٠٠ حضر « دى بوا » معرض باريس وهناك تقابل مع عدد قليل من أبناء جزائر الهند الغربية فعقدوا مؤتمر الجامعة الأفريقية .

وبعد الحرب العالمية الأولى أراد دى بوا أن يعقد مؤتمراً للجامعة الأفريقية فى باريس فى أثناء انعقاد مؤتمر السلام ، فاعترضت الولايات المتحدة على عقده ، ولكن بليزدياني[2] ، وكان شخصاً له مكانته فى فرنسا وقتئذ ، أقنع كليمنصو بالسماح بعقد المؤتمر فى باريس . وكان كليمنصو يعلم أنه لن يتمكن من حضور المؤتمر إلا عدد قليل جداً من المندوبين ؛ ولكن ما هو أهم من هذا أنه كان يعلم أن مندوبى أفريقية الفرنسية سيدافعون عن سياسة فرنسا ويتخذون من المؤتمر منبراً لمهاجمة سياسة الولايات المتحدة القائمة على العنصرية . وفى سنة ١٩٢١ دعى للانعقاد مؤتمر أكبر كثيراً من هذا . ولكن الدول الاستعمارية كانت فى ذلك الوقت تعترض على مثل هذه الاجتماعات فوضعت العراقيل فى سبيله .

بيد أن خامس وأهم مؤتمر للجامعة الأفريقية فى عهد الاستعمار هو الذى عقد فى مدينة مانشستر فى عام ١٩٤٥ برئاسة « دى بوا » و « بيتر مليارد »[3] المشتركة. وكان نكروما وكينياتا السكرتيرين المنظمين لهذاالمؤتمر الذى وافق باجماع الآراء على الاشتراكية الأفريقية .

وكان لهذا المؤتمر الخامس أهمية قصوى فى تطور الجامعة الأفريقية التى كانت ، حتى ذلك الوقت ، تحت سيطرة الطبقات الوسطى ، كما أنه كان أكثر ديمقراطية ، واشترك فيه نحو مائتى مندوب يمثلون الأحزاب السياسية واتحادات العمال والمزارعين والتعاونيين . ولكن ما هو أهم من هذا أن

---

(١) Franz Bois .

(٢) Blaise Diagne .

(٣) Peter Milliard .

الجامعة الأفريقية التى كانت حتى ذلك الوقت تحت سيطرة الأفرو–أمريكان قد أصبحت أفريقية لأول مرة . فقد سيطر المندوبون الأفريقيون على المؤتمر وأصبحت القومية الأفريقية والاشتراكية الأفريقية الموضوعين البارزين فيه .

ويمكن القول إن الجامعة الأفريقية إنما دخلت دائرة الواقع السياسى فى مؤتمر مانشستر المنعقد فى عام ١٩٤٥ . وكان مؤتمر مانشستر يشبه من بعض الوجوه المؤتمر المناهض للاستعمار المنعقد فى بروكسل عام ١٩٢٧ . ولكن بينما كان مؤتمر بروكسل آسيوياً فى جوهره لأن الشعب الأفريقى حينذاك لم يكن قد نما فيه وعى سياسى كاف . لم يكن مؤتمر مانشستر أفريقياً بل مؤتمراً لكل الزنوج . ومع أنه كان يسمى مؤتمر الجامعة الأفريقية فان أحداً لم يمثل البلاد العربية الأفريقية فيه ، ولكن كان هناك وفد كبير من العالم الجديد . وكان زنوج العالم قد جعلوا ، كما رأينا ، قارة أفريقية « أرض الميعاد » . ونشأت بينهم فكرة « المخلص المنتظر » مرتبطة بها . ومع كل هذه العيوب كان المؤتمر نقطة تحول . وكان الرجل الذى سيطر على المؤتمر هو « جورج بادمور » – ذلك الرجل المثقف العظيم الذى كان أحد المعضدين للقومية الأفريقية. ولما كان صحفياً بالمهنةفقد اتخذمن لندن مقراً لعمله يذكى منها نار الجهاد فى سبيل تحرير أفريقية . وكانت فكرة بادمور عن المؤتمر أنه يصور إجماع الزنوج على مناوأة العنصرية والاستعمار ، وقد نظمه احتجاجاً على الغرب وعلى تسلط البيض .

وقد سلط مؤتمر عام ١٩٤٥ المنعقد فى مانشستر الأضواء على « نكروما » و « جومو كينياتا » . ويعتبر جومو كينياتا شخصاً فريداً فى نواح كثيرة . وقد تلقى علومه العالية فى جامعة لندن تحت إشراف الأستاذ مالينوسكى(١) ، وألف كتاباً بعنوان « فى مواجهة جبل كينيا » . وهو تحليل اجتماعى ممتاز لمجتمع « الكيكييو »(٢) القبلى . وكينياتا هو الزعيم الوحيد الذى تقبله كل

(١) Malinowski .

(٢) Kikiyus .

الأحزاب الأفريقية ، وفى امكانه أكثر من أى شخص آخر أن يجمع الأحزاب المتشاحنة فى شرق أفريقية فى جبهة متحدة . ومع أن الحكومة البريطانية الاستعمارية حاولت جهد استطاعتها أن تحط من شأنه بنشر الافتراءات عنه ، فقد ظل فى أعين الشعب الأفريقى فى كينيا الزعيم الأعلى للبلاد .

على أن دور كينياتا فى مؤتمر مانشستر كثيراً ما ينسى ، لأنه لم يستطع الاشتراك فى مؤتمر الشعوب الأفريقية الذى انعقد فى « أكرا » عام ١٩٥٨ ، ولكن مع أنه كان غائباً بالجسد فانه كان حاضراً بالروح حقاً . بل ويمكن أن نقول إنه كان الأفريقى الموجِّه فى المؤتمر . لقد كان على هؤلاء الزعماء الثلاثة أن يقوموا بدور بارز فى تنمية الجامعة الأفريقية باعتبارها مثلا سياسياً أعلى . أما الأسلوب الذى اختاروه لتحقيق الاستقلال فكان الأسلوب الغاندى ، أسلوب عدم العنف والعمل الإيجابى .

ولم يكن لحركة الجامعة الأفريقية قاعدة فى أفريقية إلى أن نال ساحل الذهب استقلاله . كما أنه لم يكن هناك اتصال كثير بين الناطقين باللغة الإنجليزية والناطقين باللغة الفرنسية من الأفريقيين . فالأفريقيون التابعون لفرنسا كان لهم ، كما رأينا ، فكرتهم الخاصة عن الجامعة الأفريقية ، وكانت تختلف كثيراً عن فكرة بادمور ونكروما المتفاوتة . أما المحافظة على الصلات بين الجزءين المختلفين من أفريقية فكانت تتم عن طريق مقابلات تحدث أحياناً فى لندن وباريس . ولكن ، كما يذكر نكروما ذاته ، لم يكن هناك التقاء أفكار .

وكان أول اجتماع نظمته الشعوب الأفريقية بنفسها على أساس القارة كلها هو المؤتمر الذى انعقد فى « أكرا » فى عام ١٩٥٨ . ولكن مؤتمر الدول الأفريقية لم يكن بأية حال مؤتمر الجامعة الأفريقية ، بل كان اجتماع دول مستقلة . وجميعها كانت ترى أن الإعراب عن آراء حكومة الجزائر المؤقتة التى لم تكن غانا قد اعترفت بها وقتذاك لا يؤدى إلا إلى الاحراج . أما المسائل الأخرى مثل مقاومة الاستعمار ، ومسألة العنصرية ، والشخصية الأفريقية ، فكان المندوبون متفقين عليها ، ورحبوا كلهم بفكرة وجوب عقد

مؤتمر للشعوب الأفريقية . وكان نكروما على استعداد أن يتبع سياسة مضادة لفرنسا ، ولكنه لم يكن مستعداً لأن يتبع سياسة مضادة لبريطانيا فى تلك المناسبة الخاصة . لقد كان نكروما على استعداد لمهاجمة الاستعمار فى أفريقية ، ولكنه بينما كان لا يتردد فى مهاجمة سياسة فرنسا فانه كان يريد أن ينتقد بريطانيا بصوت مكتوم .

إن المؤتمر حدث هام لأن الدولتين الأفريقيتين اللتين احتفظتا بمظهر الاستقلال طوال مدة الاستعمار وهما ليبريا والحبشة — كانت مدة فتح إيطاليا للحبشة أقصر من أن تجعل الحبشة تكوّن عقلية إستعمارية — اشتركتا فيه . لقد كانتا حاضرتين بالجسد أكثر منهما مشتركتين اشتراكاً فعالا ، وتركتا للدول الأخرى اتخاذ الخطوات . وكان تأثيرهما ملحوظاً فى ناحيتين : أولاهما الاعتدال غير المتوقع الذى صيغ به البلاغ النهائى للمؤتمر ، إذ كان خلواً حتى من الحماسة الثورية لمؤتمر باندونج . وكان المتوقع أن مؤتمراً يقوم على أساس الجامعة الأفريقية والمؤتمرات السابقة عليه التى كانت ماركسية تماماً ، يجب أن ينتهى باعلان يمكن ، على الأقل ، أن يقارن بخطاب « أبراهام لنكولن » فى « جتسبرج » . ولكن بدلا من هذا كان المؤتمر التعقل الجميل مجسما . وبغض النظر عن أن أية وثيقة راديكالية كان لا يمكن الموافقة عليها بالاجماع فى مؤتمر يضم ممثلى حكومتين محافظتين مثل حكومتى الحبشة وليبريا ، فان السودان وتونس بل وغانا كانت تريد بلاغاً رسمياً لا يدين الغرب وإن أدان العنصرية والاستعمار . لقد كانت هذه الدول تريد الاحتفاظ بعلاقاتها الطيبة مع الولايات المتحدة ، وكان معنى هذا على الأقل أنها لا تسىء إلى أصدقاء الولايات المتحدة إلا على أساس خطة مفهومة جيداً . أما الناحية الثانية ، ولعلها أهم من الأولى — فهى أن النزاع الكامن بين الدول العربية والزنجية الذى تكهن به معظم المعقبين لم يظهر علانية . ولهذا أسباب ثلاثة بسيطة . لقد اتفق الجميع على المبادئ الأساسية للمؤتمر ، وهى مناهضة الاستعمار ومناهضة العنصرية واحترام شخصية الأفريقى . ولم تكن هناك مسائل أساسية توجب

الانقسام ، لأنه لم تثر مسائل مثل هذه . ولم يتناول البحث مثلا مسألة الزنوج النيليين أو مسألة الصومال الكبير أو غيرها مما يؤدى إلى الفرقة بين العرب والزنوج . وأما النقطة الثالثة الهامة فكانت إقصاء جنوب أفريقية عن المؤتمر . وقد بدا هذا أمراً عجيباً لأن اتحاد جنوب أفريقية دولة أفريقية مستقلة واقعة فى أفريقية . صحيح أنها تحكمها قلة من المهاجرين الذين يمسكون بزمام السلطة عن طريق قمع الوطنيين بطريقة لا هوادة فيها ، ولكن كان يجب فى هذه الحالة إبعاد ليبريا كذلك عن المؤتمر لأن بها أيضاً مجموعة من المهاجرين تنطق بلغة أجنبية تحكم شعب البلاد الأصلى . إن وجود اتحاد جنوب أفريقية فى مؤتمر للدول الأفريقية أمر غير ملائم بطبيعة الحال ، ولكنه لن يكون أقل ملاءمة من وجود أسبانيا « فرانكو » أو برتغال « سالازار » فى اجتماعات « العالم الحر » . أما السبب الوحيد الذى يمكن لأجله استبعاد اتحاد جنوب أفريقية من مؤتمر تعقده دول أفريقية المستقلة فهو لأن القلة الحاكمة تعتبر نفسها مركزاً أمامياً للمدنية الأوربية . ومع أنها موجودة جسمياً فى أفريقية فإن موطنها الروحى هو أوربا . ولذلك يجب ألا يعتبر إبعاد الاتحاد تفرقة عنصرية سوداء ، لأن سكان جنوب أفريقية ، على النقيض من سكان ليبريا لا يعتبرون أنفسهم أفريقيين . إن المسألة بالطبع مسألة اللون . فمع أن سياسة ليبريا نحو السكان الأصليين لم تختلف اختلافاً بيناً عن سياسة أية مجموعة من المهاجرين ، فان لون بشرتهم يشبه لون السكان ، وكونهم هم أيضاً زنوجاً يلقى على المشكلة ضوءاً مختلفاً .

(٣)

لقد كان مؤتمر الشعوب الأفريقية حدثاً ذا قوة دافعة لعب دوراً عظيم الأهمية فى إيقاظ قارة أفريقية . والسبب فى ذلك أنه كان مؤتمر أحزاب واتحادات عمال وهيئات أخرى ثقافية . ومن ثم كان فى استطاعته أن يكون أكثر تطرفاً من الحكومات التى عليها أن تراعى العرف الدبلوماسى المألوف فى بلاغاتها

الرسمية . لقد عقد الاجتماع فى « اكرا » مرة ثانية . وكان المضيف حزب الميثاق الشعبى ، لا الحكومة . ولكن مع هذا فان التسهيلات المطلوبة بما فيها النقل وحجز الأماكن فى الفنادق قامت بها الحكومة ، كما أن كبار موظفى الحكومة كانوا يتولون أمر النشرات الصحفية وأنباء المؤتمر .

إن مؤتمر عموم شعوب أفريقية كان محاولة لتطوير بعد جديد فى قارة أفريقية . وكان يرأس المؤتمر توم مبويا[1] الذى شغل . وهو فى سن الثامنة والعشرين ، مركزاً ذا مسئولية يحسده عليه كبار السياسيين فى البلاد الأخرى . وبصفته زعيم التحالف الأفريقى لاتحاد العمال بكينيا كان هو لسان المؤتمر الناطق ، وكان معه « تيتيجاه »[2] السكرتير العـــام لمؤتمر اتحادات العمال بغانة ، والتضامن الدولى لاتحادات العمال الحرة . ولقد أصبح منذ القاء جومو كينياتا فى السجن الناطق الأول بلسان الوطنيين فى كينيا . وقد تلقى « مبويا » تعليمه فى كلية راسكن بجامعة أكسفورد ، وهو لا يحس بكفايته فحسب . بل وبوسامته وأناقة ملبسه . ولا يستطيع أحد أن ينكر ما له من سحر وبخاصة فى محادثاته الخاصة . غير أن به كبراً وصلفاً أضاعا شهرته بين المندوبين وبخاصة بين أولئك الذين لا يجيدون اللغة الإنجليزية . وفى هذا قال أحد المندوبين إن تفضيله فى انتخاب رياسة المؤتمر على الساسة الأكثر منه نضجاً وحنكة قد ملأه بالغرور . وعلى العكس من ذلك كان وفد غانه الذى تصرف بمنتهى اللباقة ، فكان تصرفه درساً فى كيفية كسب الأصدقاء وترك الأثر الطيب فى نفوس الناس . لقد صرفت غانا على المؤتمر أموالا كثيرة يقدرها البعض بـ ٥٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى . ولكنها اكتسبت بهذا سمعة وتأثيراً فى معظم الأقاليم الأفريقية تقريباً . وليس بين البلاد التى نالت استقلالها مؤخراً بلد أمكن أن يحظى باستقبال أفضل من استقبال غانا عن طريق مؤتمر اكرا . حقاً لقد ظهرت على مستوى عظيم .

---

(١) Tom Mboya .

(٢) Tettegah .

ومع أن المؤتمر شهده كثير من المندوبين الأصدقاء والمراقبين ومن بينهم وفد كبير من الولايات المتحدة الأمريكية فان ممثلى الأحزاب السياسية واتحادات العمال وحدهم هم الذين اشتركوا فيه . وأما الباقون فكان نصيبهم فيه إما نصيب المراقبين أو رسل النية الحسنة . وقد تميز افتتاح المؤتمر بحادثين : أولهما أن المندوبين الروس أرادوا أن يعرفوا لماذا لم يستقبلوا استقبالا رسمياً . وثانيهما أنه لما احتج الوفد الصينى لدى توم مبويا على وجود علم فورموزا ، صرف مبويا الموضوع بالقول : « إنه أمر مؤسف » جداً ، مما دعا الوفد الصينى إلى مغادرة المؤتمر .

وألقى رئيس المؤتمر الخطاب الأساسى ، وأراد أن يجعل الخامس عشر من شهر أبريل عيد استقلال لأفريقية . وشدد مبويا ، كما فعل نكروما ، فى خطابه الافتتاحى على عدم العنف . وأصبحت كلمة العنف أو عدم العنف الموضوع المركزى للمؤتمر ، وكان على « مبويا » أن يعدل موقفه فيما بعد . ويعزى هـــذا إلى مندوبى الجزائر والكميرون بصفة خاصة . فلقد صرح المندوب الجزائرى فى لهجة واضحة رنانة قائلا : « لا يمكن استبعاد العنف بأية حال » .

هل تتخلى الحركة القومية عن العنف ضد الدول الاستعمارية ؟ هذا هو السؤال الأساسى الذى وجد المؤتمر نفسه منقسما بسببه انقساماً كبيراً . فقد كان أهل الجزائر والكميرون الذين يقومون بكفاح مسلح يؤيدون العنف . وأعلن مندوب الجزائر أن الحرية حق لكل شعب ، وإذا كانت إجراءات العنف تساعد على تحقيقها ، فليس هناك من الأسباب ما يدعو إلى عدم استخدامها . وأعلن فى صوت مدو : « لا يمكن استبعاد العنف على أية حال » . وكان مبويا ونكروما يؤيدان عدم العنف ، ولكن لما رأى رئيس المؤتمر أن موقف التحدى الذى اتخذه وفد الجزائر يقابل بالاستحسان من المندوبين قرر أن يغير موقفه . وأعلن أن هدف الوطنين الأفريقيين هو تحقيق الاستقلال بوسائل لاعنفية ، ولكن إذا لم تؤد الأساليب الدستورية إلى

هذا الهدف اضطر الأفريقيون إلى استخدام العنف . وعلى الدول الاستعمارية أن تختار أى السبيلين يجب أن يسلكه الأفريقيون للوصول إلى الحرية . وكان « ماك إيوين »[1] عضو المجلس الوطنى لنيجيريا والكميرون فى حيرة من أمره بنفس القدر . فموضوع الجهاد المصحوب بالعنف أو اللاعنف كان غير ذى معنى بالنسبة له ، إذ ليس للأفريقيين أية قوة تحت تصرفهم ، وإنما القوة متوفرة للدول الاستعمارية تستخدمها فى قمع الحركات القومية . ولذلك أعلن أن الأفريقيين سيرغمون على مقابلة المثل بالمثل .

وأما بطل المؤتمر فكان « جومو كينياتا » وليس رئيس وزراء غانا ولا رئيس المؤتمر . ذلك أن قضية كينياتا كانت وقتئذ قد بدأت أخبارها تنشر مرة أخرى ، فقد جاء فى الأنبــاء أن أحد الشهود فى محاكمة كينياتا قد حلف اليمين على أن الدليل الذى قدمه كان كذباً ، وأنه فعل ذلك لأن مكتب النائب العام كان قد وعده ببعض المنافع المادية . وطالب « توم مبويا » باجراء تحقيق على فى محاكمة كينياتا . ومنذ ذلك الوقت أصبح شعار : « أطلقوا كينياتا حراً الآن » أحد شعارات المؤتمر . ونشر مندوبو شرق أفريقية علماً مكتوباً عليه « أطلقوا كينياتا حراً الآن » ، وتحول المؤتمر إلى مظاهرة . ووصل موضوع كينياتا ذروة الحماسة عندما وقف المندوبون يرددون أغنية : « جومو كينياتا يقيم خلف جدران السجن ، أما روحه فتظل فى سيرها إلى الأمام » .

وكانت النقطة الثالثة التى أعرب المندوبون عن آرائهم فيها بكل قوة تتعلق بسياسة فرنسا حيال الجزائر . لقد كانت مطالب وفد الجزائر إطلاق سراح « بن بيلا » . وعدم استخدام الجنود السود فى أية حروب لمنفعة الدول الاستعمارية ، وعدم إجراء تجارب ذرية فى الصحراء . وقد نالت هذه المطالب موافقة معظم الأطراف الممثلة فى المؤتمر . وأفلحت الجزائر فى جعل فرنسا جلاداً لساسة أفريقية البريطانية الذين لم يصدروا أية قرارات أو يتظاهروا بأية

---

(١) Mac Ewen .

طريقة ضد السياسة البريطانية الاستعمارية ، إلا فيما يتعلق بكينيا . لقد كان هذا بلا شك نصراً للجزائر لأن معظم المندوبين كانوا من أفريقية البريطانية ، وكان حصول الجزائر على التأييد المتحد للشعوب الأفريقية فى نضالها لأجل الاستقلال نصراً كبيراً للجزائريين . ومن ذلك الوقت فصاعداً كان لا بد أن يسود اجتماعات الجامعة الأفريقية شعور مناهض لفرنسا. وقد أبانت المظاهرات ، التى استطاع مندوبو الجزائر تنظيمها ، بجلاء أنهم ومؤيديهم المخلصين ، أعضاء وفد الكميرون قد كسبوا المؤتمر إلى جانبهم حتى يتخذ موقفاً إيجابياً ضد فرنسا ومؤيداً لمناداتهم باستخدام العنف ضد سياسة غانا وفى مقابل كل هذا لم يكن ما حصلت عليه أحزاب أفريقية البريطانيـــة شيئاً مذكوراً . ولربما كان أيسر على تلك الوفود أن تدلى بأصواتها ضد فرنسا من أن تنتقد السياسة البريطانية فى أفريقية إلا فى عبارات عامة . وكما قال مندوب من أحد أقاليم أفريقية الفرنسية : كان هذا مهرجاناً لساسة أفريقية البريطانية .

وكانت المسائل التى أثارها مندوبو شرق أفريقية لا تعدو المصالح المحلية لقد طلبوا أن يكون التصويت على أساس صوت لكل فرد بدون تمييز ، وأن على الهنود أن يختاروا الجانب الذى يريدون ، وعلى حد التعبير المستعمل فى الحرب الباردة ، لا يمكن أن يكون هناك محايدون فى موضوع استقلال أفريقية ، فمن ليس معنا فهو علينا ، وأن الأفريقيين يجب أن يحكموا فى أفريقية ، وإن كان أحد لا يقبل هذا فيمكنه أن يغادر البلاد . ومن الواضح أن هذه تعميمات لا يختلف عليها إلا القليلون . وقد رفض الأفريقيون ضمناً فكرة المجتمع المتعدد الأجناس الذى كانت بريطانيا قد اقترحته . ولكن حتى المجتمع المتعدد الأجناس لم يشن عليه الهجوم بهذه الصفة ما خلا المطلب الخاص بوجوب حكم الأفريقيين فى المناطق الأفريقية . وبالمقارنة نجد أنه بينما كان الهجوم قاسياً ضد الاستعمار الفرنسى والبلجيكى والبرتغالى وضد السياسات العنصرية لاتحاد جنوب أفريقية لم تكن السياسة البريطانية هدفاً للهجوم إلا فى مسألة كبرى واحدة هى مسألة جومو كينياتا . وقد خرج الإنسان من المؤتمر

وهو يشعر كأنه لم تكن هناك مشكلات تتعلق بالهضاب التى يسكنها البيض أو باتحاد وسط أفريقية أو بالتفرقة العنصرية التى أهاجت السكان الأفريقيين فى الأقاليم البريطانية .

وقد ضرب مندوبو حزب جماعة العمل النيجيرى والحزب المتحد الغانى على نغمة متنافرة ، فقد هللوا لمبدأ عدم التفرقة يطبق على الشعب ذى الأصل الأفريقى ، وقالوا إن على الدول الأفريقية أن تضعه موضع التنفيذ. وأعلن مندوب حزب جماعة العمل قائلا : « إن الدول تفرق بين المواطنين من أقاليم أفريقية أخرى فى الوقت الحاضر » . وقال : « وإذا كنا نؤمن بما نعظ به وجب أن يسمح للأفريقيين بالإقامة فى أى بلد فى أفريقية ، على شريطة أن يراعوا قوانين البلاد » .

لقد كان هذا بطبيعة الحال هجوماً على غانا ، إذ أن الحزب المتحد وحزب جماعة العمل كانا يطالبان بوجوب مراعاة الحقوق الأساسية فى كل بلد أفريقى . وهكذا وضعت مشكلة غانا أمام أفريقية بأكملها ، واتهمها الحزب المتحد وحزب جماعة العمل معاً بعدم مراعاة الحقوق التى كانا يطالبان بها لأجل الشعوب فى البلاد التى لا تحكم ذاتها . على أن الهجوم القاسى لم يكن غير متوقع ، . إذ أن غانا كانت تطرد عدداً كبيراً من النيجيريين والموسى من البلاد بحجة أنهم كانوا خطراً على سلامة البلاد . وكان حزب جماعة العمل يقول إن الحقوق المدنية ليست شيئاً يجب مطالبة حكومة الاستعمار به فحسب بل ويجب تنفيذه بعد الاستقلال كذلك .

(٤)

كان الاجتماع العام الذى عقده المؤتمر فى يوم السبت ١٣ ديسمبر اجتماعاً خالداً بلا شك . لقد بدأ بأنشودة تقول :

« هبنى روح الحرية القديم
لقد كان روحاً طيباً يصلح لفرنسا وبريطانيا

وإنه يصلح لى كذلك .
لقد كان يصلح للولايات المتحدة الأمريكية
كما كان يصلح للهند الأم
كما كان يصلح لغانا وغينيا
وإنه يصلح لى .

وبعد هذه الأنشودة أنشد مندوبو غانا أنشودة اتخذوها شعاراً لكل أفريقية . تقول الأنشودة :

« هناك نصر لنا
فى الكفاح فى سبيل أفريقية
هناك نصر لنا »

ثم اتخذ المؤتمر قرارات ، قسمت الهامة منها تحت ثلاثة عناوين . أما القسم الأول والأهم فكان عن الإمبريالية والاستعمار . وجاء فى القرار أن أفريقية كانت تحكمها بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا والبرتغال ، تضاف إليها ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى . وكانت المستعمرات فى أفريقية مقسمة إلى مجموعتين : مجموعة بها مستوطنون أوربيون ، ومجموعة خالية من هؤلاء الأوربيين . واستنكر المؤتمر الإمبريالية فى كل صورها ، وطالب بوقف استخدام الأوربيين للإمبريالية الاقتصادية ، وبحق التصويت العام فى الانتخابات فى المناطق التى فيها مستعمرات للبيض . وأعرب المؤتمر عن استفظاعه لاستغلال الأفريقيين استغلالا اقتصادياً ، واستخدام الجنود الأفريقيين لخدمة المصالح الأوربية . كما ندد بمنظمة حلف شمال الأطلنطى وبالسوق الأوربية المشتركة . ثم قرر المؤتمر تكوين سكرتارية دائمة فى أكرا هدفها :

(أ) تقوية الوحدة .
(ب) تدبير اعتماد مالى للحرية مساعدة للحركات القومية المكافحة .
(ج) تعبئة الرأى العام العالمى فى جانب الشعوب الأفريقية .
(د) خلق الشعور بالتضامن وتمهيد السبيل إلى تكوين ولايات متحدة أفريقية.

وأهاب المؤتمر بقوة بالأمم المتحدة أن تطلب من كل البلاد التى تحتل أراضى فى أفريقية أن تنسحب ، وأن تسلم السيادة الكاملة على هذه المناطق إلى جمعيات منتخبة على أساس حق الانتخاب العام للبالغين .

ولعلنا نجد فى خطاب مبويا الختامى الآراء الأساسية التى تسير حركة الجامعة الأفريقية على هداها فى المستقبل القريب . فقد أعلن فى ذلك الخطاب : أن المؤتمر حدث تاريخى هام ليس بالنسبة للشعوب الأفريقية فحسب ، بل وللعالم أجمع . إنه بدء فترة جديدة ، وأفريقية هى قارة المستقبل ، كما كانت أوربا قارة الماضى . إن مستقبل العالم سيتوقف على الطريق الذى تتجه إليه أفريقية ، ولكن على أية حال لا بد أن يسمع صوت أفريقية باحترام فى الجمعيات الدولية فى المستقبل » . ومع أن المندوبين الذين حضروا المؤتمر جاءوا من بيئات مختلفة ، فانهم وجدوا صوتاً مشتركاً وبرنامجاً مشتركاً . وسيكون من واجب السكرتارية الدائمة أن تنسق أنواع النشاط فى الأقاليم المتنوعة . أما الهدف فى الوقت الحاضر فقال عنه « توم مبويا » إنه اعطاء الأفضلية للمقاومة السلبية ولحركة العصيان المدنى . ولكن اللجنة ستنظر أيضاً فى الطرق والوسائل التى بها تقدم المعونة المادية للأفريقيين فى اتحاد جنوب أفريقية . كما تنظر كذلك فى إمكان مقاطعة جنوب أفريقية اقتصادياً وفى الوسائل التى بها يمكن استخدام الضغط على الاتحاد .

وأما بالنسبة لنكروما فلم يكن التشديد فى أكرا على الحرية فحسب ، بل على الوحدة أيضاً . وكانت المشكلة الأساسية : كيف تستطيع الدول الأفريقية أن تتحد ؟ إن اتحاد غانا وغينيا يضرب لنا المثل . لأن هذه هى الوحدة التى ينشدها الأفريقيون ، وليست تلك المجموعات غير الطبيعية التى تربط أفريقية بالقارات الأخرى . والمؤتمر ، كما قال نكروما ، قد جمع الشعوب الأفريقية معاً وجعلها تدرك أن الاستعمار والشيوعية هما عدوها المشترك . فالحاجة إذن إلى مؤتمرات تجمع معاً لا رجال السياسة فحسب ، بل ورجال الأعمال الأفريقيين أيضاً . « إن التنظيم الذى تصحبه الحنكة هو مفتاح استقلال أفريقية » .

ولعل خطاب نكروما هذا هو مفتاح المؤتمر بأكمله . فحتى ذلك الحين لم يذكر أحد الشيوعية باعتبارها عدواً ، ولكن نكروما بجمعه بينها وبين الاستعمار على أنهما العدو المشترك إنما كان يلفت نظر الولايات المتحدة . لأنه طالما بقيت الدول الاستعمارية فى أفريقية ، فالظن أن الحليف الطبيعى لأفريقية هو الدول المعارضة للاستعماريين . والولايات المتحدة هى الدعامة الكبرى للتحالف الغربى ، وسجلها الخاص ليس فوق مستوى الشبهات ، ولكن هذا كان فى قارة أخرى . وأما فى أفريقية فالولايات المتحدة هى التى لا تؤيد الدول الاستعمارية فحسب ، ولكن استثماراتها فى روديسيا واتحاد جنوب أفريقية كانت الدعامات الكبرى لاقتصاديات هذه البلاد . ومع كل ذلك كانت الولايات المتحدة البلد الوحيد الذى لم يكن هدفاً للهجوم . ومرة أخرى لما كان نكروما قد أطنب فى أول خطابه فى الثناء على ما قام به الزنوج الأمريكان من بناء صرح الجامعة الأفريقية ، فان أقل ما يقال فى موقفه إنه كان موقف مواربة . وفى المؤتمر ذاته أيدت السيدة دى بوا زوجة «موسى» الجامعة الأفريقية تأييداً قوياً صريحاً سياسة الاتحاد السوفيتى المضادة للاستعمار .

ولكن أهم من ذلك هو ذكر «المجموعات غير الطبيعية» وما فيه من إشارة صريحة إلى السياسة الفرنسية فى أفريقية . فسياسة ديجول بشأن رابطة الشعوب الفرنسية كانت تبدو خطراً على الفكرة التى كان يسعى نكروما وراءها . لأنه لو استطاع ديجول أن يبقى الأقاليم الفرنسية متحدة مع فرنسا حتى بأوهى الصلات لتقوضت أركان كيان الجامعة الأفريقية تقوضاً تاماً . وكانت ليبريا من بين دول غرب أفريقية متحمسة لفكرة الجامعة الأفريقية ، ولم تكن توجو والكميرون راغبتين فى النظر فى تكوين اتحاد . أما حزب جماعة العمل فكان مستعـــداً أن يرى اتحاداً تكون نيجيريا فيــه الشريكة المسيطرة ، وأما مؤتمر الشعب الشمالى فكان يفضل أن يحتفظ بمشورته الخاصة لنفسه ولم يهتم حتى بحضور المؤتمر . فاذا قررت الأقاليم الفرنسية فى أفريقية فى مثل هذا الموقف ، أن تكون لها علاقات بفرنسا ، لا غانا ، لم يعد لفكرة

الجامعة الأفريقية أى معنى . ولهذا كان المؤتمر يهتم اهتماماً حيوياً بوضع فرنسا فى دور زعيم الأشرار فى أفريقية . فلم يهاجم حتى اتحاد جنوب أفريقية بعبارات قارسة كما هوجمت فرنسا .

ومن تاريخ مؤتمر أكرا فصاعداً كان هم غانا أن تستخدم كل وسيلة ممكنة لديها للحط من شأن فرنسا ، لأن فرنسا كانت الدولة الأوربية الوحيدة التى لها مذهب فكرى (ايديولوجى) يمكن أن يعطل جامعة غانا الأفريقية بطريقة فعالة . لقد عرضت فرنسا ديجول نوعاً من الشركة فى الأقاليم الأفريقية ، وسوقاً مفضلة فى فرنسا ، ومساعدة فنية ومادية ، ومذهباً فكرياً يمزج الثورة بالناحية الإنسانية . أما غانا فليس لديها ما تقدمه إلا الوعد بالخلاص ، ويبقى تطوير الشخصية الأفريقية ، لخلق شخصية أفريقية فعلا ، لا مجرد اسم ، ولم تستطع القومية الأفريقية أو الجامعة الأفريقية أن تنشىء أو تتخذ بعد مذهباً فكرياً يربط المثقفين فى أفريقية معاً . وتظل الجامعة الأفريقية ذاتها مفهوماً بدون تعريف ، يتنازعه الزنوج كشعب وأفريقية كقارة . وما لم يكن لهذا المفهوم لحموعظمه ، وذلك عن طريق إكسابه معنى اجتماعياً واقتصادياً لا يمكن تحقيقه فى أى مجال آخر ، فان الأشياء البديلة التى يتوفر فيها الإغراء الذهنى والمادى تكون دائماً مصدر تحد للجامعة الأفريقية . لذلك كان نكروما على صواب حين رأى فى الشيوعية عدواً ، لأنها تمد الناس بمذهب فكرى فى كل مكان ، وليس فى أفريقية فحسب . إن العمومية ، وهى الخاصية الحقيقية للمذهب الفكرى ، تنقص الجامعة الأفريقية ، لأنها بطبيعتها ذاتها مقصورة إما على أفريقية أو على من هم من أصل أفريقى .

(٥)

لقد شبه كثيرون من الأوربيين مؤتمر أكرا بمؤتمر باندونج الذى كان يهتم أساساً بمشكلة علاقة آسيا بالغرب وعلاقات الصين بسائر آسيا ، وتناول بالبحث هذين الموضوعين بالذات . صحيح أن مناهضة الاستعمار كانت

موضوعاً هاماً لأن معظم تلك الأقاليم كانت تحت سيطرة الاستعمار وكان يساورها الخوف من عودته . غير أن مناهضة الاستعمار لم تكن إلا انعكاساً للماضى . وأما العمل العظيم الذى حققه مؤتمر باندونج فكان قبول الصين « بانش شيلا » Panch Shila مبدأ للتعايش السلمى . ولم يكن هذا بأية حال مماثلا لما حققه مؤتمر أكرا . ذلك أن تكوين المؤتمرين كان مختلفاً . فبينما التقت فى باندونج دول حققت استقلالها ، التقت فى اكرا ، من الناحية الأخرى ، شعوب تكافح ضد الاستعمار. ولم يكن مؤتمر باندونج مهتماً أساساً بمناهضة الاستعمار الذى كان مشكلة مؤتمر أكرا الأساسية . وربما كانت مقارنة مؤتمر أكرا بالمؤتمر الآسيوى الأول المنعقد فى دلهى عام ١٩٤٧ أكثر فائدة ، حين دعت الهند إلى عقد اجتماع لشعوب آسيا يبحث موقف الاستعمار فى آسيا ، وكان ذلك عقب استقلال الهند مباشرة . فالمشكلات كانت متشابهة فى المؤتمرين ، كما كان الكفاح ضد الاستعمار مستمراً فى الهند الصينية وأندونيسيا ، وكان شعور شعوب آسيا أشبه ما يكون بشعور الشعوب الأفريقية فى عام ١٩٥٨ . إن هناك أوجه شبه بارزة بين هذين المؤتمرين لأنهما تناولا مشاكل متشابهة .

وبينما كان مؤتمر أكرا منعقداً كان برلمان غانا يناقش اتحاد غانا وغينيا . وكان هدف الاتحاد ، كما أبان الدكتور نكروما « الإعراب عن رغبتهما فى الحرية والاستقلال » . إنهما يبنيان مجتمع شعوب أفريقية خاصاً بهما . ولهذا فانه من الضرورى إنشاء إطار دستورى يمكن فيه للدول الأفريقية أن « تكون يداً واحدة » فى المسائل المتعلقة بالدفاع والشئون الخارجية والعملة ، وأن « تكون منفصلة كالأصابع » فى كل المسائل المحلية البحتة . وقد ظن أن هذا الشكل الفيدرالى للحكم الذى يزيل الخوف من أن يبتلع القوى الضعيف أحسن سبيل لتنظيم الدول الأفريقية الجديدة . وكان اتحاد غانا وغينيا بداية الدول المتحدة الأفريقية . ولكن هذه الدول المتحدة كانت ترى على أنها اتحاد فيه يمكن أن يكون للأعضاء صور من الحكم مختلفة كل الاختلاف . وقد أوضح نكروما

هذا بكل جلاء حين ذكر أن دستور الاتحاد يجب أن يكون مرناً بدرجة كافية، حتى إذا أرادت بعض الدول الأفريقية الأخرى الانضمام إليه أمكنها ذلك «بدون اضطرارها إلى التخلى عن أساليب الحكم الدستورية الخاصة بها».

إن هذا فى الواقع مبدأ جديد. فمع أن نكروما كان يقصد اتحاداً، لأنه ذكر صراحة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى، فانه ذكر فى نفس الوقت أن القاعدة الدستورية التى يتحتم على الأفريقيين أن يوجدوها يجب أن تكون إعراباً عن المزايا القومية لكل دولة. وفى تكوين هذه القاعدة التى توفق بين السياسات والنظم المتنافرة يعتمد نكروما على العبقرية الأفريقية.

على أن اتحاد غانا وغينيا لا يدعو تاريخه إلى الغبطة. لقد وقعت الاتفاقية فى الثالث والعشرين من شهر نوفمبر سنة ١٩٥٨ حين كانت غينيا فى موقف صعب إلى أقصى حد. وقد وجدت نفسها بعد الاستفتاء وليس لديها نقد أجنبى كاف، وكانت غانا هى الدولة الوحيدة التى ترضى بتقديم المساعدة لها. وقد قدمت اعتماداً قدره عشرة ملايين جنيه إنجليزى، وضع منها فى الحال مبلغ مليون جنيه تحت تصرف غينيا. وفيما عدا ذلك لم تقم الحكومتان بأى نشاط لتنسيق سياستهما. وكان الاتحاد، إذ تفصل بين جزءيه مسافات شاسعة، أشبه بزواج لا يلتقى فيه شريكا الحياة. وكان أمله تنسيق السياسات. وحتى يحقق هذا الهدف، اتفقت غانا وغينيا على تبادل الوزراء المقيمين فى عاصمة كل منهما. ولكن هؤلاء الوزراء المقيمين كانوا مجرد سفراء مزودين بسلطات واسعة، فقد كانت القرارات يتخذها مجلس الوزراء. ومع أن للوزراء المقيمين ميزات خاصة فانهم لم يكونوا ليؤملوا فى أن يغيروا قرارات الوزراء تغييراً جوهرياً. لقد أعلن نكروما يوم ٢٩ مايو: «أن الاتحاد بين غانا وغينيا قد توطدت أركانه الآن ولا يمكن فصمه. ولقد وضع الأساس لوحدة أفريقية وشخصيتها». ولكن الموقف لا يزال غامضاً. وتشمل «المبادئ الأساسية لاتحاد الدول الأفريقية المستقلة»، وهى المبادئ

التى أصدرها نكروما وسيكوتورى عقب اجتماعهما فى كونكرى ، الفقرات التاليـــة :

١ ـ إن عضوية الاتحاد مفتوحة أمام كل الدول الأفريقية المستقلة أو الاتحادات التى تتمسك بالمبادئ التى يقوم عليها الاتحاد .

٢ ـ تحتفظ كل دولة أو اتحاد فيدرالى عضو فى الاتحاد الأفريقى بشخصيتها وكيانها الخاص . وتقرر الدول أو الاتحادات مشتركة نسبة السيادة التى تتنازل عنها للاتحاد مراعاة للمصلحة الكاملة للمجتمع الأفريقى .

٣ ـ يكون للاتحاد علم ونشيد وطنى وشعار . وكذلك يكون لكل دولة أو اتحاد علم ونشيد وطنى وشعار منفصل عما للاتحاد .

٤ ـ تكون ألوان علم الاتحاد الأحمر والذهبى والأخضر ، ويكون به عدد من النجوم السوداء الخماسية بقدر عدد الدول الأعضاء فى الاتحاد .

٥ ـ يكون شعار اتحاد الدول الأفريقية المستقلة « الاستقلال والوحدة » .

٦ ـ (أ) ترمى السياسة العامة للاتحاد إلى بناء مجتمع أفريقى حر مزدهر لمصلحة شعبه والسلم العالمى .

(ب) تقوم هذه السياسة فى جوهرها على صيانة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية مع العالم الذى يتخذ موقفاً لا يتعارض مع المصالح الأفريقية ويتفق مع الشخصية الأفريقيةوكرامتها.

(ج) ويكون هدفه الرئيسى مساعدة الأخوة الأفريقيين الخاضعين للسيادة الأجنبية بقصد إنهاء تبعيتهم ، وتوسيع دائرة اتحاد الدول الأفريقية المستقلة وتدعيمه بهم.

٧ ـ لكل دولة أو اتحاد تمثيله الأجنبى الخاص ، ومع ذلك فكل دولة عضو فى الاتحاد يمكن أن تكل إلى دولة أخرى عضو فيه تمثيلها فى بعض البلاد الأخرى .

٨ – (أ) تحدد تصرفات الدول أو الاتحادات الفيدرالية الأعضاء على أساس علاقتها بالأهداف الجوهرية ،وهى الاستقلال والوحدة والشخصية الأفريقية وكذلك مصلحة الشعوب .

(ب) ولا تتصرف هذه الدول أو الاتحادات طوعاً لإرادة أية مجموعة أو كتلة واحدة بل تراعى القوى الخارجية التى تعمل معها أو ضدها .

٩ – يكون رعايا الدول أو الاتحادات الأعضاء مواطنين فى الاتحاد الأفريقى بالإضافة إلى كونهم مواطنين فى دولهم الخاصة . والسفر من دولة إلى أخرى فى داخل الاتحاد لن يتطلب تأشيرة بذلك .

١٠ – يقرر رؤساء الدول الأعضاء فى الاتحاد السياسة العامة بشأن مسائل الدفاع . على أن يكون لكل دولة أو اتحاد فيدرالى جيشها – جيشه الخاص .

١١ –(أ) يضطلع بمهمة تقرير السياسة الاقتصادية العامة المجلس الاقتصادى للاتحاد ويتكون من عدد متساو من الأعضاء تعينهم كل دولة أو اتحاد عضو فى الاتحاد . كذلك يدرس المجلس الاقتصادى كل المشكلات الاقتصادية والمالية التى تهم الاتحاد كلياً أو جزئياً .

(ب) ينشأ بنك إصدار مشترك يعرف ببنك الاتحاد .

وأقل ما يقال إن هذا كان أمراً فى منتهى الغرابة . فزعماء نيجيريا وأفريقية الفرنسية ذوو خبرة يعتد بها فى وضع النظم الفيدرالية . ونيجيريا أكبر دولة فى أفريقية وفى أى تنظيم فيدرالى لا بد أن يكون لها صوت مسموع . وكثيراً ما بين حزب مجموعة العمل أنه مما يعين كثيراً إشتراك الأحزاب النيجيرية اشتراكاً إيجابياً فى وضع النظم الفيدرالية . ولم يستطع نوع الاتحاد الذى كان يتصوره نكروما أن يوجد نظاماً إتحادياً ، لأنه إذا أمكن أن يكون فى مثل هذا النظام دول ذات أنواع مختلفة فى الحكم والنظم اختلافاً كلياً لم يعد

دولة فيدرالية بل يصبح نوعاً من التحالف . ومع أن نكروما كان يكرر الحديث عن الاتحاد ، وعرض فى الحقيقة اتحاداً مماثلا لاتحاد غانا وغينيا على توجو ، فان اتحاد غانا وغينيا ليس اتحاد دول بل مجرد علاقة قد تصبح فى المستقبل البعيد اتحاداً ، لأن الاختلاف فى طرق التفكير وفى الإطار التنظيمى الذى اعتادت أن تعمل فى ظله كل منهما ، وعدم وجود وحدة ثقافية وسلالية للشعب — كل هذا يقف حائلا دون الاتحاد .

أما أكبر عقبة تحول دون أن يصبح الاتحاد حقيقة فى المستقبل القريب فهى نمو القومية المحلية . فلغانا قومية أسهم فيها نكروما إسهاماً كبيراً . وحتى فى أوربا حيث الخطر الثنائى من جانب الدولتين الجبارتين ، الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية ، قد جعل الناس فى غرب أوربا يشعرون بتفردهم ويؤكد نواحى المصلحة المشتركة ، لم يستطع الناس أو لم يريدوا أن يتخلوا عن فكرة الدولة القومية . وقد اتخذ سكان غرب أوربا الطريقة الأبطأ لتنسيق اقتصادياتهم . فقد بدأ اتحاد الصلب والفحم والسوق المشتركة عملية لا يمكن أن تكون نتيجتها النهائية إلا أوربا المتحدة . وأما فى أفريقية فالمشكلة جد مختلفة . فالمحاولة هنا كما رأينا هى بناء قومية إقليمية تحل محل الولاء للسلالة . وهذه أيضاً تقوم على أساس سياسة « أننا نتمسك بما عندنا » . وليس « نكروما » و « جبيدماه »[1] مستعدين أن يتصورا وحدة « الإيوى » إلا على أساس أن تصبح توجو الإقليم السابع لغانا . كما أن إقليم نيجيريا الشمالى لنفس السبب غير مستعد أن يوافق على تحويل تبعية « إيلورين »[2] إلى الإقليم الغربى . وفى ضوء هذا المعنى يكون الحديث عن اتحاد للجامعة الأفريقية إقامة قصور فى عالم الوهم ، لا فى عالم الحقيقة .

أما أساس هذا الوهم فهو أن الولايات المتحدة الأمريكية دولة فيدرالية وهى غنية وقوية فى نفس الوقت . ويقول رجال السياسة الأفريقيون إنه إذا

---

(١) Gbedmah .

(٢) Ilorin .

أصبحت قارة أفريقية دولة واحدة ، استطاعت حينئذ أن تصبح قوية فى فترة وجيزة . وبما أن ثروتها عظيمة وليست مكتظة بالسكان فيمكن أن يكون مستوى المعيشة فيها أعلى مما هو عليه الآن . ومع أن هذا قياس خاطئ للتشبيه ، فانه قد سيطر على التفكير السياسى الأفريقى لا فى المناطق الناطقة بالإنجليزية فحسب ، بل وفى أفريقية الفرنسية . فقد تحدث موديبو كيتا عن مالى باعتبارها نواة لولايات متحدة أفريقية ، وأعرب نكروما عن آراء مماثلة بشأن اتحاد غانا وغينيا .

ويجدر بنا أن نبين كيف أن نشأة الولايات المتحدة تختلف عن نشأة أفريقية . إن الولايات الأصلية فى أمريكا كان يسكنها أناس من أصل بريطانى كانوا يتكلمون باللغة الإنجليزية باعتبارها لغة وطنهم الأصلى ، كما أنهم نقلوا معهم من العالم القديم القانون العام والنظم السياسية ، لذلك كنت ترى بينهم تماسكاً ثقافياً واجتماعياً . وحتى بعد الاستقلال وإلى منتصف القرن التاسع عشر كان أكثر المهاجرين بريطانيي الأصل أمكن استيعابهم فى المجتمع الجديد بسهولة . وكان الناس الذين استقروا فى « المستعمرات القديمة » هم الذين ساروا غرباً واستعمروا المنطقة . ولقد أكسبت الحدود المفتوحة السكان الأمريكان مرونة اجتماعية مكنتهم من استيعاب الملايين الذين تدفقوا إلى أمريكا من أوربا . هذه الحالة تنقص أفريقية . وفى أمريكا لم تتحرك جماعات المهاجرين إلى الخلاء الفسيح وتنشىء ولايات خاصة بها ، ولكن استوعبتها بوتقة نيويورك التى جعلت من أفرادها فى جيل من الزمان أمريكيين صالحين . ومن ثم عندما نتحدث عن الثلاث عشرة ولاية التى أصبحت ثمانيا وأربعين ثم خمسين نجد أن المشكلات التى واجهها المهاجرون كانت أقل تعقيداً من تلك التى تواجهها الدول الأفريقية اليوم . لقد نما فى الشعوب الأفريقية ولاء إقليمى ، وشعور قومى قام على أساس ذلك الولاء . والأفريقيون يفرق بينهم الجنس والثقافة واللغة والدين . ولذلك تعتبر مسألة تكوين اتحاد فيدرالى من غانا وغينيا وليبريا من نوع يختلف كل الاختلاف عن مسألة أراضى الولايات

المتحدة التى حققت كيانها كدولة . فاذا حللنا المشكلة بدت لنا مسألة تكوين اتحاد فيدرالى من دول أفريقية مختلفة جداً عن مسألة الولايات المتحدة الأمريكية .

ويمكن أن يقع اللوم ، إلى حد ما ، على الدول الاستعمارية التى شجعت تقسيم المناطق التى تحت سلطتها إلى أقاليم أو مقاطعات . وأهم هذه جميعاً تفتيت الاتحادات الفيدرالية الأفريقية الفرنسية وتقسيم نيجيريا إلى أقاليم . ونعتقد أنه لو كان غرض بريطانيا الحقيقى فى نيجيريا هو إنشاء أمة نيجيرية ، لكان ما يجب أن تحاوله هو أن تجعل نيجيريا الشمالية تحت سيطرة الحكومة فى لاجوس . ولربما ضاعت الفرصة فى عام ١٩٥٠ لأن نيجيريا الشمالية كانت تحكم من « كادونا »[1] لمدة طويلة جداً ، مما أدى إلى نمو روح الولاء للاقليم . وكذلك كانت الحال فى أفريقية الفرنسية ، فان إقامة حكومات فى المقاطعات مع منحها حكماً ذاتياً محدوداً كانت خطأ . وسيعتبر مؤرخو المستقبل قانون « ديفير »[2] تتويجاً لسياسة بدأت فى برازافيل وأدت إلى التقسيم النهائى لأفريقية الفرنسية بدلا من أن تكون خطوة هامة فى منح الحكم الذاتى للأفريقيين .

أما السبب فى ذلك فهو أنه من برازافيل (١٩٤٤) فصاعداً كانت السياسة الفرنسية محاولة لتطبيق مبدأ اللامركزية فى السلطة . فلقد أراد الحكام أن تكون لهم سلطات أعظم . وبمجىء الحكم الذاتى الإقليمى ، كان الساسة أيضاً قد نما فيهم اهتمام عميق بالابقاء على الحكم الإقليمى وبخاصة لأن الحكومات الفيدرالية فى دكار وبرازافيل كانت أتوقراطية . وكانت النتيجة الأخيرة التى انتهت بقانون « ديفير » لا ضد مصالح الأقاليم الأفريقية فحسب ، بل وضد مصالح فرنسا ذاتها . وكانت أحسن وسيلة للمحافظة على النفوذ الفرنسى — لأن السلطة السياسية الفرنسية كانت ستختفى تلقائياً كما تفعل اليوم — هى المحافظة على هذه الأقاليم باعتبارها وحدات فيدرالية قوية يمكن لفرنسا أن

---

(١) Kaduna .

(٢) Defferre .

تتحد معها بروابط ثقافية واقتصادية . وتكون هذه الدول عندئذ قادرة على أن يكون لها وجود مستقل . ومن ثم فخطأ « جاستون ديفير » ، مزدوج . فهو بالنسبة للفيدراليين فى أفريقية ألد أعداء دولة أفريقية فرنسية قوية . وأما بالنسبة لفرنسا فجريمته هى أنه أضعف الدول التى كانت تحمل مشعل الثقافة الفرنسية . وكما يبين موديبو كيتا ، هناك حربان باردتان دائرتان فى أفريقية : إحداهما بين الاتحاد السوفيتى والغرب ، والثانية ، وربما كانت الأهم بالنسبة لأفريقية ، بين فرنسا وبريطانيا . إن الإمبريالية الأنجلوسكسونية بالنسبة للأفريقيين الفرنسيين هى العدو اللدود ، وليس المقصود عموماً من التقسيم الحديث فى أفريقية الفرنسية إلا منع الأفريقيين من الوقوع تحت المؤثرات البريطانية . ومن ثم فقد قوى « الاتفاق الودى » النيجر وداهومى اللتين توفرت لديهما كل الدوافع للاندماج فى إقليمى نيجيريا الشمالى والغربى بدلا من الاحتفاظ بكيانهما المستقل . وبنفس الطريقة تستطيع توجو بتأييد « الاتفاق » أن تقف ثابتة أمام غانا . ثم إن إعادة تكوين الاتحاد الفيدرالى لأفريقية الاستوائية تحت اسم جديد يساعد أيضاً على المحافظة على الثقافة واللغة الفرنسيتين اللتين قويتا أيضاً عن طريق استقلال الكونغو . ويقول كيتا أن محور دكار — ابيدجان هو إحدى حقائق السياسة الأفريقية . لهذا حاولت السياسة الفرنسية بزعامة ديجول أن تصلح إناء الوحدة المكسور .

ولما كانت السياسة الفرنسية قد حطمت ما خلقت ، فان من المهم أن ترى ما هى احتمالات التقسيمات الإقليمية الأخرى فى إفريقية . فهناك أولا وقبل كل شىء الاتحاد الفيدرالى لغرب أفريقية . وقد تحول أخيراً إلى فكرة الاتحاد الفيدرالى حزب مجموعة العمل . ولكن بالإضافة إلى نيجيريا الشمالية هناك فى كل دولة أو إقليم أحزاب تدعو إلى الاتحاد الفيدرالى فى غرب أفريقية ، فالفكرة نفسها أصل لا غبار عليه . فقد كان ج . هايفورد[1] (من ساحل الذهب) يدعو إلى جمع غرب أفريقية البريطانى فى اتحاد فيدرالى . وكان كل

(١) J. C. Hayford .

حزب سياسى تقريباً فى غرب أفريقية يقوم بالدعوة ذاتها ما عدا المؤتمر الشعبي الشمالى . ولكن فى نفس الوقت لم تكن هناك محاولة جدية لوضع حتى الإطار النظرى لاتحاد فيدرالى فى المستقبل .

على أن اتحاد غانا وغينيا ، وهو أول محاولة للجمع بين الشعب الذى يعيش فى ظل نظامين استعماريين مختلفين ، لم يقو على جذب أعضاء جدد إليه . ولم تؤد محاولة نكروما فى خطابه الذى ألقاه بمدينة بومباى لانضمام ليبريا إلى الاتحاد إلا إلى احتجاج رئيس الجمهورية الليبرية . ومع ذلك فقد تعاونت ليبريا عن طيب خاطر مع غانا وغينيا فى وضع سياسة مقاومة فرنسا . ولذلك كان سيكوتورى ضيف الرئيس توبمان(١) ، والتقى الزعماء الثلاثة فى سانيكفيل(٢) فى شهر يوليه عام ١٩٥٩ .

وفى منروفيا انعقد مؤتمر رؤساء الحكومات الأفريقية الثلاثة فى شهر أغسطس من عام ١٩٥٩ . ولربما كان هذا المؤتمر ذا أهمية فى نشر السياسة المعادية لفرنسا أكثر من مؤتمر الجامعة الأفريقية الذى عقد فى أكرا . فغانا كانت قد اعترفت بحكومة الجزائر المؤقتة ، وكانت فرنسا قد سحبت سفيرها من أكرا ، طبقاً للسياسة التى أعلنتها . واتبعت غينيا سياسة أكثر دهاء ، فاستمرت علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا ، وإن كان قد اعتراها شىء من الفتور . وهكذا لم تكن ليبريا وغانا كلتاهما راغبتين فى السير معاً أكثر من ذلك ، مع أنهما كانتا على استعداد للإصغاء إلى ممثلى اتحاد سكان الكميرون وحكومة الجزائر المؤقتة الذين حضروا المؤتمر دون أن يدعوا إليه . ولكن فرنسا ظلت على أى حال أكبر عدو . ودعا المؤتمر إلى وقف التجارب الذرية فى الصحراء ، وإلى الاعتراف بالجزائر دولة مستقلة . وكان أهم الموضوعات من وجهة نظر غينيا هو الشكل الذى تتخذه العلاقات بين « مالى » وسائر دول المجتمع الفرنسى ، لأنه لو استقلت مالى لتقوى مركز سيكوتورى أمام

---

(١) Tubman .

(٢) Saniqueville .

نكروما . وكان لدى سيكوتورى وتر آخر فى قوسه ، وأعنى بذلك مركزه فى الاتحاد العام لعمال أفريقية السوداء . وحتى يجز أعظم مغنم من هذا المركز كان لا بد من اقناع مؤتمر اتحاد عمال غانا بترك التضامن الدولى لاتحادات العمال الحرة . وبهذا الهدف فى البال عين « عبدالله دياللو » وهو أحد أخلص معاونيه فى الاتحاد العام لعمال أفريقية السوداء، والذى ظل حتى عام ١٩٥٧ نائب رئيس الاتحاد الفيدرالى العالمى لاتحادات العمال، والذى كان وزيراً فى السودان، عين فى منصب الوزير المقيم فى « أكرا » . وقل أن أعارت الصحافة الغربية هذا التعيين أى اهتمام ، ولكنه فى ظرف سنة واحدة أتى بنتائج ملموسة . لقد كان مؤتمر اتحادات العمال بغانا عضواً فى التضامن الدولى لاتحادات العمال الحرة . وكان هذا إلى حد ما نتيجة السيطرة الاستعمارية ، لأن الانضمام إلى الاتحاد الفيدرالى العالمى لاتحادات العمال كان يعنى الوصمة بالشيوعية . لقد عقد أول مؤتمر إقليمى للتضامن الدولى لاتحادات العمال الحرة بمدينة أكرا فى شهر يناير من عام ١٩٥٧ ، وأكد نكروما فى خطابه الترحيبى الدور الذى كان على اتحادات العمال أن تقوم به فى الكفاح ضد السيطرة الاستعمارية . وأثنى على دور التضامن الدولى لاتحادات العمال الحرة فى تقديمه المساعدة والموظفين لمعاونة الاتحادات الأفريقية . وقد بلغ من تأثير غينيا أن انسحب مؤتمر اتحاد العمال بغانا من التضامن الدولى لاتحادات العمال الحرة . ولم يكن مستعداً للانضمام إلى الاتحاد العام لعمال أفريقية السوداء فحسب بل وأن يصف توم مبويا رئيس مؤتمر أكرا والذى رأس مؤتمر لاجوس للتضامن الدولى المذكور ، بأنه أحد عملاء الامبرياليين . ومع أن الاتحاد العام لعمال أفريقية السوداء هيئة مستقلة ، فانه لا يزال يحتفظ بعلاقات وثيقة مع الاتحاد الفيدرالى العالمى لاتحادات العمال ، إذ يرسل مراقبين إلى مؤتمراته ، وهذه مجاملة لا يبديها نحو التضامن الدولى لاتحادات العمال الحرة . ومن ثم فقد أدت محاولة تكوين اتحاد عمال الجامعة الأفريقية إلى تقوية مركز « سيكوتورى » الزعيم العمالى ، وهو يقف أمام نكروما وجهاً لوجه .

وهناك نكسة أخرى أصابت نكروما فى ميدان تنفيذ القرار الخاص بمقاطعة بضائع جنوب أفريقية . فقد وجد نفسه فى مركز «مربك» ، إذ أن مناجم الذهب بأشانتى مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بشركات تعدين الذهب فى اتحاد جنوب أفريقية ، والآلات المستخدمة فى تعدين الذهب تستورد من جنوب أفريقية . ومن ثم فعندما أراد مؤتمر اتحاد العمال من رئيس الوزراء أن ينفذ قرار مقاطعة بضائع جنوب أفريقية ، نبهته حقول ذهب أشانتى إلى أن المقاطعة ستضر تعدين الذهب فى غانا ضرراً بالغاً . وهذا التصادم بين المصالح الاقتصادية وأطماع نكروما السياسية يضعه أمام مشكلة عسيرة . فالبلد الوحيد من بين كل بلاد القارة الذى يستطيع أن يساعده فى تحقيق مطمحه العظيم هو البلد الذى لا يمكن التعاون معه سياسياً .

(٦)

وبجانب هذا السعى وراء الوحدة على أساس القارة ، الذى ربما ظل مجرد فكرة ، هناك سعى نحو وحدات أكبر . فلقد رأينا فى أفريقية الفرنسية اتحاد « مالى » الفيدرالى و « الاتفاق الودى » الذى قسم بالفعل أفريقية الغربية الفرنسية السابقة إلى وحدتين ، وقد يمتد ليشمل الجيوب الناطقة باللغة الإنجليزية ، إذا انضمت غينيا إلى « مالى » . وفى غرب أفريقية الوسطى ، كان المرحوم « بوجاندا »[1] قد تحدث عن اتحاد فيدرالى أفريقى لاتينى لأفريقية الاستوائية الفرنسية السابقة ، والكونغو وأنجولا . ويبدو أن هذا الرأى قد مات بموت صاحبه ، وان يكن الآب «فولبرت يولو»[2] يلهو به الآن أحياناً . ويفكر « يولو » فى الوقت نفسه فى تكوين جمهورية كونغو وسطى تتألف من أقاليم « باكونجو » فى الكونغو البلجيكى وجمهورية الكونغو وأجزاء من أنجولا . وحتى أولوو وحزب جماعة العمل أخذوا مؤخراً يتحدثون عن اتحاد

(١) Boganda .

(٢) Fulbert Youlou .

فيدرالى لغرب أفريقية . ومع أن هناك اختماراً فى الآراء فان أحداً من ساسة غرب أفريقية لم يقترح إعادة تخطيط الحدود بين الدول على أساس سلالى ، حتى يمكن أن يتم اتحاد الشعوب . والأساس الوحيد الحالى الذى يرغب الساسة الأفريقيون فى العمل طبقاً له هو اتحاد مفكك إلى أقصى درجة ، يمكنه إلى حد ما تنسيق السياسة الخاصة بالشئون الخارجية والاقتصادية .

وبغض النظر عن الوطنية المحلية ، فان هناك صداماً بين شمال أفريقية العربى وشرق أفريقية وغرب أفريقية . وتستطيع الدول الأفريقية فى الوقت الحاضر ولمدة من الزمن فى المستقبل أن تتعاون (ا) على أساس مقاومة الاستعمار (ب) وحرية أفريقية بأكملها ، (ج) والمساواة الاجتماعية . لأنه طالما بقيت أية دولة أجنبية فى قارة أفريقية ، أو طالما استمر تفوق البيض فى روديسيا واتحاد جنوب أفريقية فان الدول الأفريقية مجتمعة سترفع صوتها بالصراخ والشكوى . ولكن بعد تحقيق الاستقلال قل أن تكون هناك نقطة يتفق عليها الجميع .

فهل الجامعة الأفريقية ، إذن ، مجرد سراب خداع ؟ يبدو أنها أيضاً – ومثلها كمثل الجامعة العربية أو مؤتمر الجامعة الأفريقية – ستصبح اجتماعاً يعقد سنوياً لبحث المشكلات المشتركة ، وإلى حد ما لوضع سياسات جديدة . وأما فيما يتعلق بتكوين ولايات متحدة أفريقية فهذه مسألة ستظل حلماً لا يتحقق . وسيكون أعظم تأثير لها فى الأمم المتحدة التى تصبح فيها الدول الأفريقية قوية إذا عملت معاً فى كتلة واحدة مثل الكتلة الآسيوية ، أو كتلة أمريكا اللاتينية أو كتلة المحيط الأطلسى . إن الدول الأفريقية فى الأمم المتحدة تعمل معاً فعلا كمجموعة ، وعندما تضاف إليها الدول المستقلة حديثاً ، وهى الكميرون ونيجيريا ومالى وتوجو والكونغو ، وفى المستقبل القريب رواندا[1] أورندى وتنجانيقا تصبح من الناحية العددية واحدة من أكبر المجموعات فيها . ولقد شعر الناس بأثرها فى المناقشات الخاصة بالجزائر والكميرون وبكل مشكلة

(١) لقد نالت رواندا أورندى استقلالها .

تثار بشأن الاستعمار . وفى ميدان الحرب الباردة يساعد وجود كتلة أخرى خارج دائرة النفوذ السوفيتى أو الأمريكى على الاحتفاظ بدرجة الحرارة فى حالة هدوء .

على أن هذه القوة المتزايدة للمعسكر غير المنحاز والمقاوم للاستعمار والمتكون من دول فقيرة يزداد عددها على مر السنين ، تغير طبيعة الأمم المتحدة . فاذا أرادت الدول الغربية أن تحتفظ بتفوقها فى الأمم المتحدة فلا بد لها من اكتساب التأثير من طريق تأييد الدول الأفريقية فى المسائل التى تشبه مشكلة جنوب أفريقية ومشكلة روديسيا الاجتماعية ، وحرب الجزائر والتجارب النووية فى الصحراء . وعلى الدول الغربية كذلك أن تقنع الدول المحايدة بأن مواقف الغرب بشأن موضوع الحرب الباردة ليست فى صالح الولايات المتحدة فحسب ، بل وأنها أيضاً مواقف صائبة من الناحية الخلقية .

إن الدول الأفريقية تشاطر دول باندونج هذا الموقف . فلدول أفريقية وآسيا غير المنحازة المصلحة ذاتها ، ألا وهى المحافظة أساساً على السلم والحصول على المساعدة الاقتصادية من أى مصدر ممكن ، حتى يمكنها تنمية مواردها الإنتاجية بأسرع ما يمكن . ولا نهذه الدول قد عانت من السيطرة الأجنبية ، فهى تعرف أن الحكم الذاتى ضرورى لتنمية شخصية الإنسان ، ومن ثم فهى تقاوم الاستعمار . وقد أدرك سيكوتورى رئيس جمهورية غينيا وحدة الهدف الأساسية هذه ، فأعلن بعد عودته من موسكو أن الحاجة ليست إلى مؤتمر آخر للجامعة الأفريقية بل إلى مؤتمر أفرو آسيوى مثل مؤتمر باندونج .

إن الدور البارز الذى تستطيع مجموعة أفرو آسيوية أن تقوم به فى الأمم المتحدة لصيانة السلم العالمى ، واستخدام الموارد المنتجة فى العالم فى مكافحة الفقر والمرض يعطى لظهور الدول الأفريقية على المسرح العالمى أهميته الحقيقية . وقد يدعو الإنسان إلى سياسة « انتداب ثنائى » كان ينادى بها رجل من كبار رجال الاستعمار البريطانى لاستخدام الموارد المنتجة لدول حلف الأطلسى لمنفعة آسيا وأفريقية .

الجزء الثانى

غينيا : حالة للدراسة

الفصل السابع

الزعيم والحزب

(١)

(١)

كان استفتاء ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٨ أحد معالم الطريق فى السياسة الأفريقية . فقد رأى العالم الناطق باللغة الإنجليزية نجماً جديداً يتألق فى سماء أفريقية ، ألا وهو سيكوتورى الذى أصبح الحديث عنه ، فى ذلك الوقت ، على كل لسان . فقد أراد الناس فى كل مكان أن يعرفوا شيئاً عن بيئته وعن معتقداته السياسية ، وعما إذا كان سينضم للكتلة الشيوعية أو الغربية .

ورئيس جمهورية غينيا شخصية فذة فى كل ناحية من النواحى . ولد « بفارنا »[١] فى غينيا سنة ١٩٢٢ من أسرة فقيرة ولكنها ممتازة . وهو يقول إنه حفيد « ساموری »[٢] ذلك المكافح العظيم الذى ظهر فى غرب أفريقية . وقد أتم سيكوتورى تعليمه النظامى وهو فى الثالثة عشرة من عمره ، فتخرج من مدارس تحفيظ القرآن ومن المدارس الابتدائية . وبعد ذلك كان كل تعليمه تقريباً بالمراسلة . ولكن مع أنه لم يتقدم أكثر من ذلك فى تعليمه النظامى ، فانه التحق بوظيفة فى « الميجيه فرانسيه » وهى فرع من « ليفر برودرز » وكان ذلك فى عام ١٩٤٠ . ولم تدم هذه الخبرة بالأعمال الرأسمالية إلا سنة واحدة فقط ، ولكنها كانت لا بد أن يكون لها بعض التأثير فى تنمية تفكيره السياسى .

(١) Farna .

(٢) Samory .

وفى عام ١٩٤١ فاز بوظيفة فى مصلحة البريد والبرق . وفى هذه المصلحة وجد منظم اتحادات العمال الأفريقية فى المستقبل مهنته الحقيقية . فما حل عام ١٩٤٥ حتى أصبح السكرتير العام لاتحاد عمال البريد والبرق . ومن ذلك الوقت فصاعداً كان لا بد أن يشمل نشاطه السياسة واتحاد العمال .

وكان سيكوتورى أحد الأعضاء المؤسسين لحزب التجمع الديمقراطى الأفريقى ، وقد أخذ منذ عام ١٩٤٦ يلعب دوراً هاماً فى شئون غينيا . بيد أنه ركز نشاطه فى اتحاد العمال . ولما انضم إلى صفوف الخدمة المدنية فى الخزانة نظم عمالها وأصبح سكرتيراً عاماً لاتحادهم . وفى عام ١٩٤٥ كان سيكوتورى قد أصبح عضواً باللجنة الفيدرالية الاستشارية لشئون العمال ،وما حل عام ١٩٤٨ حتى كان قد صار سكرتيراً عاماً لجناح غينيا فى الاتحاد العام لتضامن العمال .

وحتى ذلك الوقت كان سيكوتورى السياسى العمالى الناجح . ولم يكن توليه منصب السكرتير العام وهو فى السادسة والعشرين أمراً يستهان به بأى حال حتى من وجهة نظر السياسيين العماليين . ولكن هذا لم يكن إلا أول السلم بالنسبة له . فقد وجد الاتحاد العام لتضامن العمال أن ذلك الغينى ربما كان معقد الآمال أكثر من جميع الزعماء الأفريقيين من الشباب . وبما للاتحاد من قدرة على تدريب الزعماء اختار سيكوتورى مع أعضاء المستقبل الآخرين للمكتب السياسى لحزب غينيا الديمقراطى ، لتدريبهم تدريباً مستكملا . فذهب سيكوتورى ليتدرب فى فرنسا وبراج وهناك ألم الماماً تاماً بالنظرية الماركسية وبالتنظيم الشيوعى . ومن الغريب حقاً أن الاتحاد العام لتضامن العمال والحزب الشيوعى قد نجحا بدرجة عجيبة فى تدريب الزعماء الأفريقيين . وكان نجاحهما مذهلا فى غرب أفريقية ، مما يحدو بالمرء إلى التساؤل عما إذا كان فى برامج تدريبهم ما يبرز صفات الزعامة . إن النظرية الماركسية تقدم الإطار لدراسة نقدية للحقائق الاقتصادية الأفريقية ، ولكن يجب ألا ننسى إسهام فرنسا فى هذا السبيل . إن مزج الماركسية الألمانية بالإنسانية الفرنسية هو الذى جعل الشيوعية تجد هذا القبول فى الأراضى الفرنسية .

ولعل هذه الحقيقة تبرز بأجلى وضوح إذا قارنا بين الحالة العقلية لزعيم من أفريقية الفرنسية ولآخر من أفريقية البريطانية . إن موقف الأخير منهما موقف من يهتم بالذريعة فقط ولا تهمه النواحى المذهبية أو الفلسفية للمشكلة ، بينما ينظر الزعيم من أفريقية الفرنسية إلى المشكلة من زاوية أوسع كثيراً . ومع ذلك فقد تأثر الأول منهما بالمنطق الفرنسى بقدر ما تأثر بالناحية الإنسانية وترتب على ذلك فى نفس الوقت جمود فى نظرته .

وربما كان سيكوتورى أحسن من تتمثل فيه فلسفة ديكارت التى تقوم على دعامتين هما « إما — أو » . وفى نظر « الإيكونوميست » اللندنية يعتبر سيكوتورى ، الذى اعتاد على فلسفة الذرائع التى يعتنقها أمثال توم مبويا أو أولوو ، زعيما من طراز نهرو لا أى زعيم أفريقى . فنهرو ، بمعنى ما ، أقرب إلى أعاصير السياسة الأفريقية من أى سياسى إفريقى .

إن سيكوتورى يجمع إلى حد كبير بين أسطورة أفريقية وبين القسوة الصارمة فى تنظيم حزبه . ولربما استطعنا أن نرى مقدرته على الإعراب عن نظرية التطور السياسى الأفريقى ، وعن نظرياته العامة بتعبيرات مادية عن طريق التشريع ، فى إلغاء المشيخات وتكوين الجمعيات التعاونية . وباعتباره رئيساً للوزارة وقتئذ أدرك أن الديمقراطية الحقة يمكن إنشاؤها فقط إذا اشترك الحزب فى الإدارة فى أدنى الصفوف ، ولهذا كان ضرورياً إلغاء المشيخات . ولعل الخطب التى ألقاها عن هذا الموضوع أحسن أمثلة على أساليبه فى معالجة مشكلة ما . إنه يقسم كل مشكلة إلى عناصرها المكونة لها ، ويبحث الموضوع من وجهات النظر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وبعد ذلك يضع التشريعات لمواجهة النواحى المختلفة .

إن هذا الأسلوب الذى يتبعه سيكوتورى فى بحث مشكلة ما وتقييمها علناً هو أيضاً أسلوب نهرو . ويعزى السبب غالباً إلى أن رئيس غينيا يواجه المشكلة نفسها التى يواجهها رئيس وزراء الهند ، أى أنهما يريان إجراء معيناً ،

لا على أنه تشريع ما فحسب بل أيضاً وباعتبـــاره وسيلة لتربيـــة الشعب . وكلاهما يدرك أن عليه أن يتعامل مع جماهير الشعب الأمية من مواطنيه ، ولكنه يثق بأن الرجل العادى يمكنه ، إذا اهتم هو (الزعيم) بتوضيح المشكلة وطرق علاجها ، أن يفهم ويوافق . ويقول سيكوتورى إن المشكلة هى مشكلة تربية الشعب . ومن ثم كانت عادته فى التحدث إلى الشعب حديثاً مسهباً فى لغة بسيطة . إنها تجربة فى الديمقراطية المباشرة . لقد أدرك حزب غينيا الديمقراطى منذ أيامه الأولى أنه إذا كان لا بد أن ينجح فان عليه أن يكتسب الشعب إلى جانبه . لقد كانت الإدارة والرؤساء ضده ، وكان السبيل الوحيد الذى يمكن أن يرجو منه النجاح هو تأييد الشعب . ومن الأسباب التى عملت على نجاح حزب غينيا الديمقراطى أن كل مجاهد كان مشبعاً بفكرة أن كل مشكلة يجب توضيحها مائة مرة لو دعت الحال ، حتى يفهم الشعب بوضوح ماذا يريد الحزب .

فسيكوتورى إذن يؤمن إيماناً راسخاً بالرجل العادى . وما الحزب فى نظره إلا ممثل الأمة . ويصبح الحزب بلا معنى إذا فقد صلته بالشعب فالوظيفة الأولية للحزب هى تعبئة الرأى العام وجعل الشعب يؤيد سياسته . لذلك لا يهتم سيكوتورى بالحزب باعتباره جهازاً بل فقط وسيلة لغاية .

والظاهرة الثانية الهامة فى تفكير سيكوتورى هى مفهومه عن الشخصية الأفريقية . والنقطة الهامة فى نظره وفى نظر الزعماء الأفريقيين الفرنسيين الآخرين هى غربة الأفريقى . وهم يقولون إنه من الضرورى تقدير كل شىء من وجهة نظر الأفريقى . ويمكن للأفريقيين أن يحكموا على نفع أى مذهب فكرى أو عدم نفعه حكماً موضوعياً على أساس الظروف فى أفريقية . فالماركسية إذن باعتبارها مذهباً لا قيمة لها فى نظره. وهو كغيره من الزعماء الآسيويين والأفريقيين يهتمون بالماركسية باعتبارها نظرة عالمية وأسلوباً أكثر منها عقيدة دينية يقوم بتفسيرها المتمرسون عليها . فانشغال البال بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وخبرة السيطرة الاستعمارية والاستغلال الرأسمالى وعدم

وجود طبقة متوسطة، جميعها تعمل على توكيد أهمية التخطيط للأفريقى والدور الذى تستطيع الدولة أن تقوم به فى تنمية الموارد الاقتصادية والأدبية للشعب. والدولة لا تبدو كأنها شر ، بل وسيلة للخير ، وكل الفلسفة التحررية القائمة على عدم الثقة بالدولة تبدو لشعوب البلاد الصاعدة تحيزاً .

ويعترف كل زعماء أفريقية بأن تدخل الدولة ضرورى إذا كان لا بد من تنمية اجتماعية واقتصادية سريعة . ولعل سيكوتورى أعظم هؤلاء الزعماء ديناميكية . وهذا الاعتقاد الذى لم يخفه قط مجتمعاً مع أعماله – الاستيلاء على التعليم وادخال تجارة الدولة والعمل الجبرى – جعل كثيرين من الأحرار والمحافظين يتهمونه بالشيوعية . ولكنه أمر طبيعى أن يقال إن الدولة جهاز ويمكن لأية مجموعة من الناس استخدامه . والشيوعيون أيضاً يؤمنون بهذا بطبيعة الحال ، ولكن مع أن ماركس كان أول من أكد هذه الناحية ، فان الاعتقاد الشائع المقبول الآن هو أن قوة الدولة يمكن استخدامها لتحقيق السياسات الاجتماعية التى قد تكون فى صالح قسم معين من الشعب .

ولكن ، مع أنه صحيح أن سيكوتورى قد تأثر بالماركسية تأثراً عميقاً فان الإنسان لا يستطيع أن يقول قولا جازماً إنه شيوعى .ولربما كان تدريبه الماركسى هو الذى جعله يدرك أهمية الحزب المرتبط معاً ارتباطاً وثيقاً والقائم على الجماهير الكادحة . وكان أول عمل سياسى عظيم قام به هو كسر شوكة الرؤساء ، وكانت سنة واحدة فى الحكم كافية لتحقيق هذا الهدف . ومما يبين لنا عظم هذا العمل أن نكروما لا يزال حتى هذه الأيام يكافح مع الرؤساء الأقوياء فى أشانتى . ولم يكن موقف سيكوتورى أفضل من موقف نكروما بأية حال . فلقد كان الرؤساء « الفولانيون » فى فوتاجالون يجمعون بين السلطة الدينية والسلطة السياسية والإدارية . وحتى عام ١٩٥٧ حين قبض حزب غينيا الديمقراطى على زمام الحكم فى غينيا كانت الإدارة تؤيدهم . ولكن سيكوتورى استطاع خلال عام أن يلغى المشيخات كوحدات فى الإدارة . وقد فقد الرؤساء كل سلطة عندما أعوزتهم قوة الإرغام .

ويذكر إلغاء المشيخات فى غينيا بتكامل الولايات الهندية من بعض الوجوه. فكلاهما كان قد تهرأ بفعل الأمن والتغيرات الاقتصادية وفقد ماله من سيطوة على الشعب لوجود حكام غرباء استخدموا الرؤساء كآلات فى أيديهم. وكانت النتائج متشابهة: فالطبقات الحاكمة القديمة جرفها الزمن وملكت زمام السلطة طبقة جديدة هى بيروقراطية الحزب. وكانت قدرة ذلك الزعيم الغينى السياسية النادرة هى التى مكنته من اقناع الحاكم رامادييه[1] وضباط الإدارة الفرنسيين بالتعاون على تنفيذ هذه الثورة الاجتماعية وقد عمل حساب امكانية قيام « جلاوى »[2] غينى « يحرك القار » فى موقف دقيق قبل أن يخطر موضوع الاختيار على بال الفرنسيين.

وفوق كل شيء برز سيكوتورى كزعيم عمالى، فهو السياسى الوحيد من الطراز الأول فى غرب أفريقية، الذى جاء من اتحادات العمال. ومن ثم فمن الضرورى أن نرى كيف استخدمت اتحادات العمال هذه. لقد كان سيكوتورى من بين القليلين الذين أدركوا أن الطبقة العاملة على صغرها سيكون لها من النفوذ ما لا يتناسب إطلاقاً مع عدد أفرادها، الأمر الذى جعل السيطرة على اتحادات العمل فى غينيا ثم فى كل أفريقية الفرنسية مسألة حيوية فى صعوده إلى كرسى الحكم. لقد كانت الطبقات العاملة والطلبة فى كل بلد مغلوب على أمره يتحمسون دائماً للإضراب والقيام بالمظاهرات فى الشوارع يرددون الشعارات والهتافات. وقد استخدمت الأحزاب السياسية هذه الرغبة سلاحاً فى النضال ضد الإمبريالية. واستغل سيكوتورى هذه الفرصة أكثر من أى زعيم آخر فأصبح يعرف بزعيم اليسار. وكان عليه أن يصنع مستقبله عن طريق تنظيم العمال. وفى عام ١٩٤٨ كان يشغل مركزاً هاماً فى الاتحاد العام لتضامن العمال بصفة سكرتير عام للقسم الإقليمى لغينيا التابع للاتحاد. وما حل عام ١٩٥٠ حتى أصبح سكرتيراً عاماً للجنة تنسيق فروع الاتحاد فى غرب

---

(١) Ramadier.

(٢) Glaoui.

أفريقية الفرنسى وتوجو . وكان هذا بلا شك مركزاً فى غاية الأهمية بالنسبة لشاب فى الثامنة والعشرين من العمر ، لأن الاتحاد العام الواقع تحت السيطرة الشيوعية كان أكبر هيئة اتحادية عمالية فى كل أفريقية . ومن ثم كان سيكوتورى من أعظم الزعماء نفوذاً فى أفريقية الفرنسية . ولم تكن زعامته مقصورة على إقليمه ، ولكن بسبب اتحادات العمال كان له صوت مسموع فى كل أنحاء أفريقية الفرنسية . وأما ما جعل سيكوتورى يبرز بين الزعماء الأفريقيين فهو أنه بينما كان معظم الزعماء الآخرين يجمعون بين مركز رئيس الوزراء لإقليم ما وبين السيطرة الفعالة على حزب ، كان هو مع سينجور وهوفويه بوانيي ، يسيطرون على هيئة تشمل أفريقية كلها . فقد كانت شعب الاتحاد العام لعمال أفريقية السوداء منتشرة فى كل أنحاء أفريقية الفرنسية السوداء ، مما وضع سيكوتورى فى مركز يجعله يتدخل فى شئون كل إقليم .

إن السياسة فى كل بلد مغلوب على أمره تعتبر هدفاً أولياً . فكل شيء يبتدئ بالسياسة وينتهى بها . وحتى الفكرة بأن نشاط اتحاد العمال يجب أن يكون مقصوراً على تبرير مطالبة الطبقة العاملة بأحوال معيشية أفضل ، وألا يستخدم كآلة سياسية — هذه الفكرة تبدو أمراً مستحيلا . وقدر سيكوتورى الدور الذى يمكن اتحاد العمال أن يقوم به من وجهة نظر السياسى المستعمر ، فبدا له أن المفهوم الأنجلوسكسونى بأن اتحادات العمال يجب ألا تشترك فى أنواع النشاط السياسى ، بل تحصر هذا النشاط فى الدفاع عن المطالب الاقتصادية للطبقة العاملة — مفهوم لا يصلح فى بلد واقع تحت سيطرة الاستعمار . والواقع أنه فى الاقتصاد البدائى حيث تسيطر المصالح الاحتكارية الأجنبية ، تؤدى صعوبة الفصل بين المسائل الاقتصادية والسياسية إلى الموقف الذى لا مفر منه وهو أن السبيل الوحيد إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية هو العمل السياسى .

ويمكن أن نرى شعور المواطنين فى غينيا نحو سيكوتورى ممثلا فى صورة فوتوغرافية أصدرها قلم استعلامات غينيا . وتبين الصورة سيكوتورى على

أنه رئيس الملائكة ميخائيل يقتل تنين الاستعمار . كما يمكن أن نراه أيضاً فى إشارتهم إلى سيكوتورى بكلمة « سيلى » ومعناها فى إحدى لغاتهم « الفيل » الذى هو رمز حزب غينيا الديمقراطى ، ويمثل القوة والثبات والحكمة . ويرى كل أهالى غينيا أن هذه الفضائل جميعاً تتجسد فى سيكوتورى .

على أن تفكير سيكوتورى فرنسى بقدر ما هو أفريقى . ويمكن أن نرى هذا من المشادة المشهورة التى قامت بينه وبين ديجول . فلقدرته على التفكير فى السياسة بتعبيرات قانونية كان الزعيم الغينى لاتحاد العمال نداً للقائد الفرنسى ، وكان النزاع بين الرجلين نزاعاً رسمياً بحتاً يتعلق بالكرامة . فسيكوتورى كان يرى أنه من المهم الوصول إلى الصيغة الدستورية عن طريق مباحثات حرة صريحة بين الزعماء الأفريقيين والساسة الفرنسيين ، بينما لم يكن رئيس الحكومة الفرنسية مستعداً للموافقة إلا على حق الأفريقيين فى الإجابة بكلمة « نعم » أو « لا » على العرض المقدم من فرنسا . وما كان أسرع غينيا فى إظهار عدم التكافوء بين مركز فرنسا ومركز الأعضاء الآخرين فى الرابطة الفرنسية وكانت المسألة فى نظر سيكوتورى فى غاية البساطة . لقد عرضت فرنسا على أفريقية أن تختار بين الاستقلال والعضوية فى رابطة خلقتها فرنسا خلقاً فريدة فى بابها. وكان قبول العضوية فى هذه الرابطة يعنى بطبيعة الحال أن الأفريقيين يفضلون العبودية بشرط أن تكون عبودية مريحة ، وكان هذا فى نظر سيكوتورى مخالفاً لكل مفهوم الشخصية الأفريقية . والأفضل للإنسان أن يصون كرامته حتى ولو ظل فقيراً من أن يضحى بكرامته فى سبيل الخير الاقتصادى .

إن الاعتزاز بالكرامة أحد صفات زعيم غينيا . فهو يحكم على كل مشكلة من هذه الزاوية . وفى خطابه الذى ألقاه فى كونكرى مرحباً بديجول لم يؤكد المتناقضات الموجودة فى المشروع الدستورى المعروض من ديجول ، بل كان تشديده على الكرامة . ومما قال : « إن ما نحرص عليه قبل كل شىء هو الكرامة ». وأعلن أنه بدون حرية لا يمكن أن تكون هناك كرامة ،

لأن الخضوع والاكراه إذا تعرض لهما المخلوق البشرى قسراً صيراه مخلوقاً أدنى مرتبة . فالحرية ، إذن ، ضرورة ، لأنه بدونها تعوز الإنسان الكرامة . وما لم يختر الناس بحرية ارتباط بعضهم ببعض على أساس من المساواة التامة كانوا فى مركز أدنى .

لذلك اختار سيكوتورى الحرية « لأنه كان معارضاً لفرنسا بل لأنه وغيره من الزعماء الأفريقيين لم يشتركوا فى المباحثات التى أدت إلى الصيغة التى وضع فيها الاختيار ، إذ كان اشتراكهم مقصوراً على التصويت فى الاستفتاء . لقد كانت فكرة الرابطة الفرنسية الأفريقية فكرة أفريقية ، وكان سيكوتورى وأصدقاؤه زعماء المؤيدين للفكرة ، ولكن كان هناك فرق كبير بين وجهات النظر التى تقدم بها الأفريقيون وبين الرابطة التى عرضها عليهم ديجول . لقد كان سيكوتورى يريد اتحاداً فيدرالياً مبدئياً فى دكار وبرازافيل ، وبرلماناً فيدرالياً فى باريس تتساوى فيه فرنسا مع الاتحاد الفيدرالى لغرب أفريقية الفرنسى وأفريقية الاستوائية الفرنسية ومدغشقر والجزائر .

(٢)

والعلاقة بين الحزب والزعماء فى غينيا علاقة معقدة . فالحزب هو السلطة النهائية . والوظائف الكبرى فى الحزب وفى الحكومة وثيقة الصلات ، وبذا تمكن المحافظة على وحدة العمل .

وقد سار حزب غينيا الديمقراطى على نهج الأحزاب الشيوعية . فهو يؤمن بالديمقراطية التى تبدأ من القاعدة ، وله خلايا فى كل قرية وفى كل قسم من كل مدينة . ومما جعله فريداً فى بابه تقريباً فى أفريقية قدرته على أن يجعل الناس تتق فيه . وعلى تشكيل الرأى العام . وأقرب الأحزاب شبهاً به فى أفريقية البريطانية هو حزب الميثاق الشعبى فى غانا ، ولكن هذا الأخير ينقصه طابع الوحدة التى يتمتع بها الأول . وبسبب الروح الإقليمية يعانى من ضعف يخلو منه منافسه .

إن حزب غينيا الديمقراطى هو بحق حزب الجماهير ، ويجدر بنا والحالة هذه أن نرى كيف استطاع ذلك الحزب أن يوفق بين المجموعات من السلالات المختلفة من « السوسو » و « الفولانى » و « المالنكى » المنقسمة انقساماً عميقاً ويصوغها كلها فى قالب وحدة واحدة . ولقد تم هذا ، كما أبان الرئيس سيكوتورى ، فى عشر السنوات الواقعة بين ١٩٤٧ ، ١٩٥٧ التى قضاها الحزب فى المعارضة . وخلال هذه المدة لم يذكر أعضاء مجلس غينيا ناخبيهم إلا أثناء الانتخابات . فى حين أن حزب غينيا الديمقراطى بنى نفسه خلال مدة عشر السنين هذه بالعمل فى القرى ، ولعرض المظالم المحلية ومحاربة الرؤساء والإدارة المحلية . إذ أدرك الحزب فى وقت مبكر كاف أنه ما لم يكن مستعداً للاحتفاظ بصلته بالشعب فانه لن يستطيع أبداً أن يكون حزب الجماهير .

ولتحقيق هذا الغرض كان الزعماء يطوفون داخل البلاد بدلا من البقاء فى المراكز الحضرية . وكانوا ينتقلون من مكان إلى مكان مع الشعب ويشاركونهم طعامهم الذى يتناولونه معاً من الأوعية ذاتها . كما كانوا يستعينون بالطبول والأغانى ينشدها « مداحوهم » ينشر برامج الحزب وسحق السلطة الاستعمارية الإمبريالية . كذلك كانوا على استعداد أن يستخدموا لا فرق المجاهدين من الحزب فحسب بل واتحادات العمال ومنظمات الشباب والمنظمات النسائية لنشر آرائهم . وكانوا فى هذا يشبهون تماماً غيرهم من الأحزاب الأفريقية التى لكل منها منظمات للشباب ومنظمات نسائية . ولكن الميزة الكبرى لحزب غينيا الديمقراطى ، كانت قدرته ، بسبب تطرفه ، على كسب الطلبة والعمال لجانبه واستخدامهم فى بناء الحزب دون أن يفقد أساسه الراديكالى .

أما ما يجعل حزب غينيا الديمقراطى مختلفاً عن غيره من الأحزاب الأفريقية فهو رأيه فى العلاقة بين الحزب والدولة . فالدولة فى معظم البلاد هى التى تحتل مكان الصدارة ، وأما فى غينيا فالحزب هو الذى له هذه المكانة ، لأن الحزب هو الممثل الحقيقى للشعب وخالق الدولة . ولذلك عليه أن يلعب

دوراً بارزاً فى داخل الدولة . إنه يتصور أن واجب الأعضاء هو أن يفكروا ويعملوا ويقودوا ويراقبوا تصرفات الجماهير الكادحة . ولا يقتصر اهتمام الحزب على الحاضر بل يمتد إلى المستقبل أيضاً . فالمستقبل يقوم بدور هام ، لأنه عن طريق الأعمال فى الوقت الحاضر يمكن توطيد الظروف الملائمة لأهداف الحزب فى المستقبل . ومن ثم فالممارسة ، ينظر إليها على أنها عملية مستمرة ، وحتى الاستقلال ليس هدفاً فى ذاته بل وسيلة اختارها الحزب لتحقيق الخير لشعب غينيا . ولقد أكد سيكوتورى مراراً أن الحزب والدولة شىء واحد . وما يصلح للحزب يصلح أيضاً للدولة . وقرارات الحزب نهائية . ولكن ما هو بالضبط الدور الذى يقوم به الحزب فى الدولة ؟ إن الرأى الماركسى المجمع عليه الآن هو أن الحزب السياسى يمثل مصالح معينة . ففى المجتمع الرأسمالى هناك مصالح متعددة تؤدى بدورها إلى تأسيس أحزاب كثيرة . وحتى فى البلاد التى بها حزبان فقط ، يكون الحزبان عبارة عن اتحاد مصالح متنوعة . فحزب المحافظين فى إنجلترا ليس حزب مصالح رجال الأعمال فقط ، ولكنه أيضاً حزب مصالح الطبقات المهنية المتوسطة والمزارعين الأغنياء . ويرى الأفريقيون أن قارتهم ليس بها نظام للطبقات ، ومن ثم فليس هناك تعارض أساسى فى المصالح . فالحزب إذن يمثل كل جمهور الشعب ، وما الحكومة إلا ذراعه المنفذة .

هذه هى نظرية الدولة التى تقوم عليها دعاوى سيكوتورى بأن الحزب ، وليست الحكومة ، هو الأهم . فالحزب هو الذى يتخذ القرارات والجهاز الحكومى هو الذى ينفذها . ويتوقف قبول وجهة النظر هذه أو رفضها كلية على قبولنا أو رفضنا لفكرة خلو أفريقية من الطبقات . وهذا ليس صحيحاً كما ذكرنا سابقاً ، وقد أصبح الصدام ظاهراً فعلا فى مناطق مختلفة .

وقد اتخذ حزب غينيا الديمقراطى من لينين ، لا استالين ، أباً روحياً . فالحزب هو الجبهة الشعبية ولكنه لكى يكون جبهة حقيقية يتولى القيادة بدلا من أن يكون تابعاً . والحزب يقرر السياسة التى ينتظر أن يقنع الشعب باتباعها

– اتباع خط سير الحزب . ويحدث أحياناً أن الحزب ، لكى يحقق أهدافه طويلة الأجل ، قد يتراجع خطوة إلى الوراء حتى يقفز خطوتين إلى الأمام . ويتميز حزب غينيا الديمقراطى بهذه الطاقة على الاحتفاظ بهدفه البعيد دائماً نصب عينيه ومواصلة السير نحوه بشىء من المرونة . ولكن حزب غينيا الديمقراطى يدرك أنه لا يستطيع أن يتقدم كثيراً بدون تأييد الشعب . ولذلك أكد سيكوتورى مراراً الحاجة إلى القاعدة الشعبية . فللحزب لجانه فى القرى وأقسام المدن التى تساعده على الاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع الشعب . وبهذا يستطيع الحزب أن يوضح سياساته للشعب ويقدر رد فعلها عليه . وسيكوتورى مثل لينين ، يحاول المحافظة على طبيعة الحزب الديمقراطية بربطه بعرى وثيقة بالقرى وأقسام المدينة – أى أدنى المستويات لمنظمة الحزب – ولكن هذه الصلات لا تتعدى شرح سياسات الحزب للشعب ، وجس نبضه لمعرفة إلى أى حد يمكن تنفيذ برنامج الحزب على مستوى الوعى السياسى الذى بلغه الشعب . أما أهداف الحزب فتظل غير متغيرة ، وعلى الحزب الذى يفكر ويعمل بالنيابة عن الشعب أن يربى هذا الشعب ليسير معه فى طريق واحد .

ويقوم الحزب على أربع مجموعات كبرى هى : مجموعة الفلاحين التى أكسبها الحزب حرية الحركة والعمل وحق بيع منتجاتها . ومجموعات العمال والشباب والنساء التى فتح أمامها الحزب منافذ جديدة ليس للعمل فحسب ، بل للحرية الاجتماعية أيضاً . ويعلق حزب غينيا الديمقراطى أهمية كبرى على حركات الفلاحين وقد نظم حركات مماثلة للنساء والشباب والجنود . وهذه مع اتحادات العمال تقوم بدور هام فى تنظيم تأييد الحزب . ومنذ سنة ١٩٥٤ فصاعداً لعبت النساء دوراً هاماً وكان القطاع النسائى فى مقدمة صفوف الكفاح . وفى هذا يقول سيكوتورى : فى أى بلد متخلف حيث التنظيم العائلى قوى ، تلعب النساء دوراً هاماً ، وليس من الممكن تنظيم حزب سياسى بدون تأييدهن . إن النساء يسيطرن على المستقبل ، وتعليمهن يؤدى إلى كسب جيل المستقبل . هذا بالإضافة إلى أن النساء كن أقل الناس تأثراً

بنظام الحكم الاستعمارى . وكما حدث أن كن أشد أقسام المجتمع تذمراً فانهن أعظم المؤيدين ديناميكية للعمل الثورى حيث أنهن يجنين كثيراً من الفائدة من هذا العمل الثورى .

إن حزب غينيا الديمقراطى ليس حزب المثقفين ولا حزب طبقة اجتماعية معينة ، فهدفه تمثيل الشعب الأفريقى عامة ، ولهذا السبب كان يدعم دائماً الأساليب الديمقراطية داخل الحزب . والديمقراطية بالنسبة للحزب معناها المساواة المطلقة بين كل المكافحين . واشتراك كل عضو فى المناقشات على المستويات المختلفة يجعل الأعمال ديمقراطية . وببحث سياسات الحزب ونقدها تصبح أهداف الحزب أوضح للمكافحين . وينصح كل قسم باتخاذ قراراته على أساس جماعى ، وذلك عن طريق عقد جمعية عامة تصل عن طريق المناقشة وقرع الحجة بالحجة إلى نتائج تقوم على تحليل موضوعى للحقائق المتنوعة . إنها الإرادة العامة لروسو أكثر منها قرارات الأغلبية للديمقراطية البرلمانية الغربية هى التى يهتم بها حزب غينيا الديمقراطى . وهذه فعلا هى التقاليد الأفريقية ، فليست التقاليد الأفريقية أن تأخذ أصواتاً بل أن تقرر الروح العام للاجتماع وتحققه .

لقد وضع حزب غينيا الديمقراطى أسس تنظيمه بين سنتى ١٩٤٧ ، ١٩٥٤ . وكان يعتبر أن كل عضو فى البرلمان يمثل الشعب كافة ، وأنه ليس مندوباً عن دائرته الانتخابية . ولذلك كان على كل نائب أو عضو فى مجلس أن يعطى حساباً عن انتدابه للشعب . وكان يقدم للشعب حساباً سنوياً عما حققه الحزب خلال العام وعن الصعوبات التى كان يواجهها . وهكذا كان الشعب على اتصال دائم بسياسات الحزب . وكانت أهمية التأييد الشعبى ينوه بها تكراراً ، فالأساس الأول الذى يقوم عليه نظام الحزب هو أن الثقة الشعبية أفضل بكثير من القصور والملايين .

ويتم اختيار المرشحين للانتخابات بطريقة ديمقراطية ، إذ يطلب من كل دائرة انتخابية أن تختار بحرية ثلاثة مرشحين وأن تبعث بأسمائهم فى غلاف

مختوم إلى لجنة انتخابية فيها المكتب السياسى أقلية . وقد اعتادت هذه الهيئة أن تختار مرشحى الحزب للجمعية الوطنية . وأما الجمعية الإقليمية فكانت الدوائر الفرعية تختار المرشحين لها بدون أن يقع عليها أى ضغط من المكتب السياسى . بل وحتى الوزراء ووكلاء الوزارات تختارهم اللجنة التوجيهية للحزب ، وليست الجمعية الوطنية ، ولكن اللجنة التوجيهية للحزب بها عدد كبير من النواب . ولا تتدخل اللجنة التوجيهية فى نشاط الأقسام الفرعية إلا إذا خرج القسم الفرعى على سياسة الحزب . ومن ثم فاذا خرج زعماء قسم فرعى على خطة الحزب تقرر اللجنة التوجيهية طرد القسم بأكمله وعندئذ تطرد فرق الجهاد الزعماء وتتعهد باتباع سياسة الحزب .

أما أهداف الحزب فهى (١) حكومة يختارها الشعب ولأجل الشعب (٢) مساواة تامة بين الذكور والإناث ، (٣) إنهاء الاستعمار إنهاء كاملا عاجلا ، (٤) وحدة شعوب غينيا وأفريقية .

إن الثورة السياسية ليست هدفاً فى حد ذاتها ولكنها وسيلة فقط لتحقيق هذه الأهداف . ولقد حقق الحزب فعلا الهدف الثالث ويسعى فى تحقيق الثلاثة الأخرى . ومن الضرورى للوصول إلى هذا الغرض إيجاد حل للمتناقضات الموجودة فى المجتمع الأفريقى وأولها التناقض الناشىء من العلاقات الخاصة بالملكية ، وقد وضع إلغاء نظام الإقطاع حداً لهذا التناقض . وأما الثانى فهو عدم المساواة بين الجنسين ، إذ أن الفتيات يرغمن على الزواج فى سن مبكرة جداً . وهذا أيضاً سيزول بالتشريع اللازم . ولم يبق إلا وحدة أفريقية التى ما زالت هدفاً قصياً . ولكن مع نمو المجتمع تبرز فى المقدمة تناقضات جديدة يتحتم على الحزب معالجتها .

إن الراديكالية المستمرة هى التى تميز حزب غينيا الديمقراطى عن غيره من الأحزاب ، مثل حزب التجمع الديمقراطى الأفريقى فى ساحل العاج ، أو حزب الميثاق الشعبى فى غانا ، أو المجلس القومى لنيجيريا والكميرون فى نيجيريا . وكان كل حزب من هذه الأحزاب متطرفاً فى بدء نشأته ، ولكن

حينما كان يصبح احتمال الوصول إلى السلطة حقيقة واقعة كانوا يخلعون عنهم ميولهم اليسارية ويلبسون رداء الوقار . وحينئذ كان ينضم إليهم طبقة رجال الأعمال الجديدة الصاعدة . ولكن احتمال تسلم الطبقات المتوسطة الصاعدة للحزب فى غينيا محدود جداً لسببين أولهما أن الزعماء ماركسيون مدربون ، وثانيهما أن الطبقة المتوسطة لا وجود لها .

أما الطبيعة الديمقراطية للحزب فيمكن أن ترى فى تنظيمه . فهناك لجان القرى وأقسام المدن وهى أدنى مستوى لتنظيم الحزب . وتتكون كل من هذه اللجان من عشرة أعضاء ، وجميعهم ينتخبون لمدة سنة واحدة فى جمعية عامة تتكون من أعضاء الحزب فى القرية أو قسم المدينة . ومن هؤلاء العشرة أربعة رجال وثلاث نساء وشابان ورئيس القسم أو القرية . ويلى هذه اللجان اللجنة الإقليمية وتقوم على أساس الإقليم الإدارى . وهى تتكون من ثلاثة ممثلين من كل لجنة قسم أو قرية ، منهم شاب وسيدة ورجل . ثم أعضاء المؤتمر الوطنى الذين يقيمون فى الإقليم وأعضاء اللجنة العاملة للقسم .

وعلى المستوى القومى يجتمع المؤتمر الوطنى مرتين فى العام . ويمكن أن يشبه هذا المؤتمر بالبرلمان . وفى الواقع بما أن غينيا دولة ذات حزب واحد فان المسائل الأساسية التى تمس البلاد كلها تطرح على بساط البحث فى المؤتمر الوطنى للحزب . وهنا يجد زعماء الحزب التحدى يوجه إلى مراكزهم .

وتنظم العضوية فى المؤتمر بحيث تعطى الأغلبية للهيئة الحاكمة . فأعضاء المكتب السياسى ، وأعضاء الجمعية الوطنية وأعضاء الحكومة ، والعمد ، ورؤساء إدارات الأقسام ، والقومندانات ، وسفراء غينيا ، وقائد الجيش ، والرسميون فى اتحادات العمال ، وسكرتير عام لجنة الشباب القومية ، ورئيس الغرفة الاقتصادية ، وأى شخص يعتبر اشتراكه ضرورياً فى نظر المكتب السياسى — كل هؤلاء يمكنهم الاشتراك فى المؤتمر . ولكن هناك ما هو أهم من ذلك وهو أن كل قسم ينيب عنه أربعة ممثلين فى المؤتمر ، وهؤلاء هم

السكرتير العام والسكرتير السياسى وسيدة وشاب . وهكذا نجد للشباب والسيدات تمثيل خاص فى كل مستوى .

ويبين تنظيم المؤتمر الوطنى بكل جلاء التداخل بين الحزب والدولة . فلا يشترك فى المؤتمر أعضاء الجمعية الوطنية والحكومة فحسب بل والموظفون المدنيون أيضاً ، وفى البلاد المتخلفة لا يفصل بين الموظف المدنى والسياسى إلا خيط دقيق . والسبب فى ذلك أن الموظفين المدنيين نزاعون لأن يقوموا بدور هام فى السياسة بسبب أن الطبقة الثانية من الزعماء محدودة . ولم يعد لهذا الخط الفاصل أثر فى غينيا ، إذ أصبح الحزب وثيق الصلة بالجهاز الإدارى ، فلا يشترك فى المؤتمر الوطنى للحزب الوزراء فقط ، بل وموظفو الأقسام وغيرهم . ولا يتيسر هذا النوع من الوحدة بين الدولة والحزب إلا فى بلد يسيطر فيه حزب بمفرده على كل أدوات السلطة .

إن مركز السياسى فى غينيا لا تحدده مكانته فى الحكومة بل فى الحزب . فالعنصر الحاسم حقيقة هو المكتب السياسى للحزب وليس الحكومة . وفى استطاعة سيكوتورى أن يسيطر على جهاز الحزب بأكمله ، لأنه باعتباره سكرتيراً عاماً للحزب يمسك بكل روافع السلطة فى يديه . وفيما عدا سيكوتورى لا يوجد إلا ديالو[1] سيف الله السكرتير السياسى ، واسمعيل تورى محرر صحيفة الحزب والمسئول عن الشئون الخارجية اللذان يشغلان مراكز هامة فى الحكومة . على أن المركز فى الحزب ، لا فى الحكومة ، هو الذى يوجد الفرق الحيوى . فان ما مكن سيكوتورى من تدعيم مركزه هو السيطرة التى كان يمارسها على الحزب .

ويسمع الناس كل بضعة أشهر أن سيكوتورى يجد صعوبة فى الإبقاء على المتهورين الذين يريدون الانضمام إلى الكتلة الشيوعية فى داخل الحزب . فسيكوتورى يقدم للشعب على أنه زعيم الجناح المعتدل . أما دور زعيم

---

(١) Diallo Saifoulaye .

المتهورين فيسند عادة إلى أخيه إسمعيل تورى . فهل يرى فى هذا أى شيء أكثر من تخيلات صحفية قد ألفناها فى قضية الاتحاد السوفيتى ؟ ولنأخذ مثلا واحداً من هذه التخيلات . لقد نشرت الصحف الفرنسية مؤخراً قصة تقول فيها إن سيكوتورى كان قد أدلى بحديث لصحفى دانمركى يمثل صحيفة « أنفورميشن » ، جاء فيه أن الشيوعية لا تناسب الأحوال الأفريقية وأنه سيعارض تكوين حزب شيوعى . وبعد هذا الحديث اضطر الصحفى أن يقضى ساعتين فى مركز البوليس كان يستجوب خلالها . وبعد ذلك بيومين ، أى فى العشرين من شهر أبريل اتهم سيكوتورى الفرنسيين والمناهضين للثوريين بالتآمر ضد سلامة الدولة . وكان هذا الاتهام أمام جمهور يبلغ عدده ٦٠,٠٠٠ نفس . فاستنتج الصحفى على الفور أن هذا كان تنصلا من التصريح السابق ، أجبره عليه المتطرفون فى الحزب . ومع ذلك ، فقد كانت منظمة « اليد الحمراء » — المنظمة الفرنسية المعروفة — مشغولة بالتخلص من أناس أمدوا جبهة التحرير الوطنية بالسلاح ، وكان يمكنها بسهولة تدبير مؤامرة فى غينيا .

إن التصادم الذى رآه المعقبون الفرنسيون بين سيكوتورى المعتدل الذى هو سجين الحزب والذى يقوده إسمعيل تورى إلى المعسكر الشيوعى وبين فوديبا[1] كيتا يعزى إلى الأهمية الزائدة عن الحد التى تعلق على موقف الأفريقيين . لقد كان فوديبا كيتا يهتم أساساً بالشئون الثقافية . ولكنه أصبح مؤخراً وزير الدفاع . وصحيح حقاً أنه نجح نجاحاً باهراً فى عرض قضية أفريقية على أوربا وأمريكا ، وأن عمله حظى بتقدير عظيم فى شرق أوربا والاتحاد السوفيتى . ولكننا نبعد عن جادة الانصاف إذا قلنا بأن له من النفوذ على الحزب ما لسيكوتورى أو حتى ديالو سيف الله . كما أنه لا يبدو أن هناك أى سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن الزعيم الآخر المسمى زعيم الجناح اليسارى ، إسمعيل تورى ، قد وضع أخاه فى الأسر . إن إسمعيل تورى هو بلا شك شخص قوى فى الحزب ، ولكن من الصعب تقدير ما يعزى من

(١) Foediba Keita .

هذه القوة إلى نفوذه الشخصى وما هو انعكاس لعظمة أخيه ، لأن سيكو تورى وحده هو الذى يقبض بيديه على كل روافع القوة فى الحزب ، واتحادات العمال ، والدولة . وهو باعتباره رئيساً للجمهورية ورئيسا للوزراء يسيطر على جهاز الدولة . وباعتباره سكرتيراً عاماً يسيطر على الحزب ، وباعتباره رئيساً للاتحاد العام لعمال أفريقيا السوداء يسيطر على اتحادات العمال . وليس بين زعماء اليسار المزعومين من يشغلون مراكز فى الحزب أو فى الدولة يجعلهم ذوى قوة فعالة .

وثمة ناحية من نواحى تنظيم الحزب أكثر أهمية وهى مكتب التفتيش ويتكون من أربعة أعضاء : كامارا بنجالى[1] ، ودياكيتى موسى[2] ، وديانى لانسانا[3] ، وليون ماكا[4] . وترجع قوة مكتب التفتيش إلى أن له قوة الإشراف على الأقسام المختلفة . ومن مسئوليته أن يرى أن قرارات المكتب السياسى تنفذها الهيئات الدنيا . وربما كان كامارا بنجالى من أكثر زعماء غينيا أهمية . فهو ليس فقط صاحب المكانة الأولى بين الأربعة الذين يتكون منهم مكتب التفتيش ، ولكنه أيضاً السكرتير العام الشريك لاتحادات عمال غينيا ، ووزير العمل ، ولذلك فهو قوى . وباستثناء سيكو تورى ربما كان كامارا بنجالى الزعيم الوحيد الذى تمتد سلطته إلى دوائر النفوذ الثلاثة فى غينيا . وفى ميدان العمل لا يحد من سلطته إلا التوجيهات التى يصدرها المكتب السيـــاسى .

وهناك شخص هام آخر فى الحزب هو نفامارا كيتا[5] ، وربما كان أصغر جميع الزعماء سناً ، وهو أصغر حتى من رئيس الوزراء . فقد ولد فى عام

---

(١) Camara Bengaly .

(٢) Diakite Moussa .

(٣) Diane Lansanna .

(٤) Leon Maka .

(٥) N'famara Keita .

١٩٢٤ والتحق بالخدمة المدنية فى السابعة عشرة من العمر ، وأصبح رئيس الموظفين القضائيين الإداريين بمحكمة كونكرى عام ١٩٥٣ . وصار منذ سنة ١٩٤٩ شخصية هامة فى اتحادات العمال . وفى سنة ١٩٥٤ صار عضواً باللجنة العاملة لحزب غينيا الديمقراطى ، وفى سنة ١٩٥٨ أصبح السكرتير المنظم للمكتب السياسى ، ومع ذلك فمركزه فى الحكومة لا يعدو مركز وكيل وزارة بمكتب رئيس الوزراء . وهكذا فليس المركز فى الحكومة هو الذى يجعل الشخص قوياً فى غينيا . فاسمعيل تورى وزير الأشغال ، ونفاما راكيتا وكيل الوزارة بمكتب رئيس الوزراء ، وكامارا بنجالى وزير العمل ، ودياللو سيف الله رئيس الجمعية الوطنية — كل هؤلاء باستثناء الأخير منهم ، ما كان يمكن للمراكز فى حد ذاتها أن تعطيهم أية قوة ، ولكن مركزهم فى الحزب هو الذى يجعلهم أقوياء . فمركز القوة هو الحزب وليست الدولة ، ونفوذ كل زعيم يمكن أن يقدر على أساس المركز الذى يشغله فى الحزب .

الفصل الثامن

ديمقراطية إفريقية

(١)

إن السيطرة الاستعمارية تؤدى إلى إقامة نظام إدارى يكون فيه الشعب والإدارة فى تصادم مستمر . ففى الإدارة يؤدى الاستعمار إلى مركزية بيروقراطية ، فيمارس السلطة ضابط القسم فى الطرف الواحد والسكرتارية فى الطرف الآخر . ولا يمارس حكام المستعمرات اللامركزية فى الإدارة على أى مستوى من المستويات . وليس للوحدات الأساسية للمجتمع الزراعى : القرية والإقليم ، مكان فى تفكير الإدارى .

إن المشكلة التى واجهت حكومة سيكو تورى فى فترة ما بعد «اللواكادر» كانت تصفية النظام الاستعمارى وإحلال النظام الديمقراطى محله . ولتحقيق هذا الغرض دعت الحكومة إلى عقد مؤتمر للإداريين فى سنة ١٩٥٧ لبحث مشكلات غينيا . وقد خرجت الحكومة من هذا المؤتمر مقتنعة بأن السبيل الوحيد الذى يمكن به أن تنمو البلاد هو أن تضع ثقتها فى الشعب ، على أن يحل مبدأ انتخاب الموظفين من القرى فصاعداً محل التعيين . وألغيت المقاطعة التى كانت وحدة مصطنعة . وحددت سلطات مجالس القرى والأقسام . وكان رئيس القرية والموظف الإدارى المكلف بالقسم مسئولين أمام الجمعية المنتخبة .

وقد أحدثت هذه الإصلاحات التى أدخلتها حكومة غينيا فى عام ١٩٥٧

تغيراً عجيباً . ففى الريف الذى ظل يسيطر عليه حتى عام ١٩٥٧ الرئيس والإدارى أدخلت الحكومة نظام حكم هو أكثر النظم تقدماً وديمقراطية فى أفريقية . وقد مكن هذا حزب غينيا الديمقراطى من أن تكون له سيطرة كاملة على الجهاز الإدارى من مستوى القرية فصاعداً . ولم تكن الإدارة قادرة بأية حال على مناهضة حزب غينيا الديمقراطى أثناء حملة الاستفتاء لأن روافع السلطة كانت فى أيدى الحزب . وكانت النتيجة أن الحزب لم يكن فى حاجة إلى حملة أثناء الاستفتاء ضد الرابطة الفرنسية . وكان قادراً على السيطرة على الانتخابات من المستوى المحلى . وبهذا المعنى كان نجاح غينيا يعزى إلى التكوين الديمقراطى للإدارة بقدر ما كان يعزى إلى الطابع الموحد للحزب . فمن الضرورى إذن لفهم تطور غينيا أن تكون لدى القارئ فكرة عن الإصلاحات التى أدخلها الحزب . ومما يزيد فى أهمية هذه النقطة أنهاحيوية بالنسبة للتقدير الصحيح للمفهوم الغينى للديمقراطية .

إن مركز الرؤساء فى غرب أفريقية غريب . وسبب هذا غالباً أن الفرنسيين فى أفريقية استخدموا الرؤساء كوحدة فى الإدارة . وهناك رؤساء عينتهم الإدارة الاستعمارية فى مراكزهم ، وبينما كان معظم رؤساء القرى من الرؤساء التقليديين ، فان رؤساء المقاطعات كانوا غالباً من صنع الإدارة .

وفى غينيا كما فى البلاد الأخرى فى غرب أفريقية يشكل مركز الرئيس مشكلتين وثيقتى الصلة بعضهما ببعض : أولاهما مشكلة بشرية مؤداها ماذا يعمل بالرؤساء بصفتهم أفراداً ، وثانيتهما مشكلة الرآسة باعتبارها نظاماً متبعاً . أما المشكلة الأولى فكان لا بد من حلها على أساس فردى — فكان كل رئيس يعامل كفرد ، وإذا أمكن الانتفاع به فى أى مركز ، وجب على الدولة ، طبقاً لما يراه الحزب ، أن تفعل ذلك . صحيح أن الرؤساء فى أيام الإقطاع كانوا يمثلون أقوامهم ، وأما اليوم فالقليل جداً منهم هو الذى يخدم أى غرض نافع . وهم يلقون فى القرى والريف معارضة من العناصر التقدمية التى كان منها جنود الطليعة القدامى . وصحيح كذلك أن بعض الرؤساء فى

بعض المناطق لا يزال لهم قدر كبير من السلطة . وفى مناطق أخرى لجأ الرؤساء إلى الزراعة على نطاق واسع واكتسبوا قوة اقتصادية . وبينما رؤساء القرى ، كما رأينا ، هم الرؤساء بالوراثة فان رؤساء المقاطعات قد خلقوا خلقاً مصطنعاً . لقد خلقت الإدارة رئيس المقاطعة ليعمل على راحتها . فهؤلاء الرؤساء هم إذن طبقة من الإداريين ، وليس هناك سبب خاص يدعو إلى بقاء المقاطعة كوحدة إدارية . وربما كان لها بعض النفع من وجهة نظر الإدارة ، ولكن ليس هناك اليوم أى سبب يدعو لاستمرارها فى الوقت الذى فيه أصبح للتنمية الاقتصادية الاعتبار الأول . وبعد إلغاء المقاطعات لن يكون هناك سبب للإبقاء على رؤساء المقاطعات بطبيعة الحال .

وهذا يأتى بنا إلى موضوع دور الرئيس فى المجتمع الاستعمارى . ما هى الوظيفة التى يؤديها الرئيس ؟ إن له وظيفة مزدوجة . فهو يعمل كعميل للدولة المستعمرة ، وهو الشخص البارز فى الحركة الرجعية . فهو إذن آلة تستخدم لانقسام البلاد . وفى غينيا كان هو العميل الرئيسى للإدارة فى كفاحها ضد الراديكالية . وكان يمثل مجموعة العنصر الغالب ، ولهذا بقى تنافس العناصر حياً . وبهذه الطريقة استطاعت الدولة الاستعمارية أن تجتذب إلى جانبها طبقة معينة من الناس الذين تحالفوا مع الإدارة بسبب مصالحهم . وقد حدث هذا بنوع خاص فى غينيا حيث وجد حزب غينيا الديمقراطى أن الرؤساء تكررت معارضتهم له ، ولذا بدأ يدرك أن المصلحة الكبرى فى معارضتهم . وفى كل انتخاب كان حزب غينيا الديمقراطى يعارض مصالح الرؤساء التى تمثل كل العناصر المحافظة فى المنطقة . وكان هذا التصادم أساس إلغاء مراكز الرؤساء وليس الأسباب الإدارية . ويقول سيكو تورى أن حزب غينيا الديمقراطى استطاع أن يفوز فى الانتخابات فى « دنجويراى »[١] باستغلال التناقضات الموجودة فى الموقف بين الرؤساء والجماهير .

---

(١) Dinguiraye .

وقد ألغيت وظيفة الرئيس بقانون صدر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٧ . وكان هذا القانون الذى لا يتكون إلا من ثلاث مواد من أهم الإجراءات الثورية التى نفذها سيكو تورى . ويعتقد « روبرت[1] جومو » بحق إن سيكو تورى بالغاء وظائف الرؤساء أكد استقلال غينيا ، لأنه قرر مرة واحدة أن العناصر الرجعية التى كان يمكن للدولة الاستعمارية استخدامها ، كما حدث فى النيجر ، لم يعد لها أى نفوذ فى البلاد . وأما الرؤساء الدينيون الذين كانوا يجمعون بين السلطة الدينية والعلمانية فقصر عملهم على الناحية الدينية ، ولم يستبق إلا رؤساء القرى الذين كانوا يؤدون عملا نافعاً للدولة .

وقد جعل إلغاء مركز الرئيس من الضرورى إعادة التنظيم الإدارى على نطاق شامل ، إذ قيل أنه ما لم تتكون وحدة إدارية ملائمة بدلا مما ألغى حدث انهيار .ومن جهة أخرى كان هناك شعور بأنه إذا جاء التنظيم الإدارى الجديد قبل إلغاء وظائف الرؤساءحاول النظام القديم إفساد الأمور على النظام الجديد . ولكن تقرر أنخطر الانهيار كان محدوداً وأنه إذا اتخذت الإجراءات الملائمة أمكن تجنبه .

أما الإصلاح الأساسى الذى أعاره الحزب اهتمامه فكان إدخال الحكم الشعبى المحلى المنتخب على مستوى القرية والقسم . وكانت الفكرة إما اختيار رئيس قرية أو مجلس قرية يختار بدوره رئيس القرية . وعلى المستوى الأعلى هناك مجلس القسم الذى ينتخب بالاقتراع العام . وكان الشعور أنه إذا لم يكن ضابط القسم جزءاً من جمعية الشورى هذه تعذر عليه تنفيذ السياسة المرسومة . وفضلا عن ذلك إذا لم يكن ضابط القسم مسئولا أمام الجمعية كان معنى ذلك أن المجلس قد يتخذ موقفاً قد لا يقوم على أساس التقدير الصحيح للحقائق ، وقد يختلف التقرير الذى يقدمه للحكومة فى كوناكرى عن التقرير الذى يقدمه المجلس . أما إذا كان عضواً بالمجلس فان المجلس يفيد مما ينصح به . والإدارى لا يمكن أن يكون سياسياً ، وإن يكن اشتغاله بالسياسة لا يقل عن

---

(١) Robert Jumeaux .

اشتغال أى سياسى بها ، ولكن هناك فرقاً فى النوع . فهو لا يشترك فى السياسة على نفس المستوى الذى يشترك فيه المكافح أو الزعيم السياسى . ولكنه يشترك بها بالقدر الذى يشترك به فى أنواع نشاط التنمية أو فى تربية الشعب .

وفى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٧ صدر قانون رقم ٥٧–٢٣١ تم بمقتضاه إعادة التنظيم الإدارى للبلاد . فقسمت غينيا إلى ٢٥ قسما لكل منها شخصيته القانونية والمعنوية . وكان المسئول عن المنطقة موظف يرشحه رئيس البلاد ، على أن يكون ممثلا للحكومة فى الإقليم ومسئولا أمام وزير الداخلية عن القانون والنظام فى منطقته . وكانت الإدارة على المستوى المحلى مصطبغة بالصبغة الديمقراطية الكاملة . فكان لكل مركز مجلس محلى أعضاؤه منتخبون بالاقتراع العام . ولهذا المجلس موظفوه الخصوصيون .

وكانت أهمية هذه الإجراءات أن الإدارة على المستوى المحلى قد وضعت فى أيدى الشعب وفقد الرؤساء كل سلطة لهم . هذه كانت الديمقراطية مصحوبة بالثأر ، وكانت الإدارة أول من شعر بقوتها . ويبدو أن الهدف الرئيسى للإصلاح هدف مزدوج : وضع الإدارة تحت رقابة هيئة محلية منتخبة وإلغاء مناصب الرؤساء . وكانت أهمية الإصلاحات الإدارية أنها مكنت الحزب من تمهيد الأرض للإصلاحات السياسية التى كان الحزب يعتزم تنفيذها . فالموظف المسئول عن القسم ، الذى كان يتجسم فيه النظام الإمبريالى أكثر حتى من البيروقراطيين فى الخدمة المدنية ، وجد نفسه فجأة بعد الإصلاحات تحت رقابة الحزب . وبما أن المجالس أساسها الشعب فقد أصبح لها وللحزب قبضة محكمة على الإدارة .

وبجانب الرقابة على الإدارة أدت الإصلاحات إلى اللامركزية فيها . وكان معنى ذلك أن يهتم رجال الحزب فى كل مركز اهتماماً إيجابياً بالسياسة ، إذ ليس كالاشتراك الإيجابى على كل مستوى شىء يجعل الحزب فى حركة دائبة . فالإصلاحات ، إذن ، أفاد منها الحزب من ناحية ، وجعلت الناس من ناحية أخرى يعتادون بالتدريج على الأسلوب الديمقراطى فى التصرف .

إن الحكم المحلى هو العمود الفقرى للحكم الديمقراطى فى كل بلد . وفى غينيا جعل حكم سيكو تورى للحكومة المحلية الرقابة على ميزانية محدودة . كما منحها السلطة لجمع أموال إضافية لأغراض محلية .

وهناك إصلاح ثالث كان له تأثير على التكوين الإدارى ، وهو الإصلاح المتعلق بفرض الضرائب . وكانت مشكلة الضرائب فى غينيا ذات شقين : أولها أن طبيعة فرضها على كل شخص جعلت التعداد أمراً ضرورياً ، وثانيهما أن فرضها على الفلاحين كان ثقيلا لدرجة أنه كان يتعذر تحصيلها . فالضرائب فى الريف لا تزال مشكلة بسبب الفقر العام هناك .

ولمواجهة هذه الحالة قررت الحكومة تخفيض الضريبة من ٨٠٠ فرنك من فرنكات المستعمرات الفرنسية فى أفريقية إلى ٦٠٠ فرنك يدفع منها ٤٠٠ فرنك للحكومة المركزية . وقررت الحكومة أيضاً أن تقوم باجراء تعداد . وإن كان التعداد دائماً مشكلة فى كل بلد متخلف ، إذ ليس هناك عدد كاف من الناس يستطيعون القيام به ومراجعته للتحقق من صحته . لذلك فكرت الحكومة فى أن أحسن وسيلة هى استخدام البطاقة العائلية ، التى يستطيع رئيس القرية مراجعتها لمعرفته بالسكان . ويساعد هذا التعداد على الاحتفاظ بسجلات صحيحة عن الحالة المدنية لكل فرد . وثمة ميزة أخرى وهى أن مجالس المراكز سيزداد اهتمامها بموضوع الضرائب بما أنهـــا ستفيد مما يجمع منها ، وسيكون فى استطاعة الشعب أن يرى العلاقة بين الضرائب التى يدفعها والفوائد التى يتطلبها ، ومن ثم يظهر استعداده لدفع الضرائب التى تفرض عليه . لذلك كان الحزب مهتما أقصى اهتمام بأن تعد المجالس مشروعات يمكن تنفيذها بسرعة وتؤدى إلى تنمية اقتصادية .

ويثير موضوع الضرائب مشكلة الشركات الكبرى . إن هناك فى الوقت الحاضر شركتين كبيرتين تعملان فى غينيا : إحداهما شركة المعادن فى جزيرة « لوس » ، والثانية الشركة الدولية الكبرى التى تستخرج الألومنيوم من

« فرايا » . وقد ضرب وزير الصحة العمومية المثل بشركة المعادن التى تتبع الخامات لشركة فرنسية زميلة : « كوفراميد » وهذه الأخيرة تحقق ربحاً من بيع الخامات فى السوق العالمية . ولما كانت هذه الشركة مسجلة فى فرنسا فقد كانت النتيجة أنها لا تدفع أية ضرائب فى غينيا . وأما شركة المعادن التى تعمل فى غينيا فقد أصيبت بالخسارة فى سنة ١٩٥٦ ، وحققت ربحاً قدره ثلاثة ملايين فرنك فقط فى عام ١٩٥٧ . ولا تفيد غينيا بطبيعة الحال من استغلال مواردها ، لأن الشركات الكبرى التى يقع مقرها الرئيسى خارج غينيا لا تسهم بأى شىء فى غينيا مع أن موارد غينيا هى التى تعود عليها بالربح . لذلك تقرر أن الشركات التى يقتصر نشاطها على غينيا يجب فى المستقبل أن يكون مقرها الرئيسى فى غينيا . وأما الشركات التى ينتشر نشاطها فى كل أفريقية الغربية (سابقاً) ، ولكن لها فرع فى غينيا يجب أن تكون لها علاقة مباشرة بمقر رياسة الشركة .

وهكذا انفصلت أنواع نشاط الشركات التجارية الأجنبية التى تقوم بعملها فى غينيا عن أنواع النشاط فى الأقاليم الأخرى من أفريقية وأصبحت مستقلة استقلالا ذاتياً حتى يمكن مراجعة معاملاتها المالية وفرض الضرائب على الأرباح التى تحققها فى غينيا . يضاف إلى هذا أنه كان من الصعب جداً اتباع سياسة تجارية مستقلة لو لم يكن لهذه الشركات كيان مستقل استقلالا ذاتياً .

وبجانب هذا الإصلاح تقرر الحد من سلطات كبرى الشركات الأجنبية . لقد كانت قوتها تكمن فى أنها لا تسيطر على تجارة الوارد فحسب ، بل وعلى تجارة الصادر أيضاً . وحتى تكون للدولة الرقابة على الواردات كونت منظمة احتكارية هى بنك غينيا للتجارة الخارجية ، الذى له الرقابة الفعلية على كل الواردات . فكل مستورد عليه أن يحصل على إذن لا يحصل عليه إلا إذا وافق هذا البنك على السلع التى تنظم توريدها اتفاقات . ويتم الاستيراد عن طريق البنك ، وبعد ورود البضائع توضع خطة التوزيع بين البنك والمخازن التقليدية . وفى حالة القمح والسكر والبيرة والأسمنت تقوم المتاجر بتوزيع ٦٠٪ منها

ويقوم البنك بتوزيع ٤٠٪ . وأما فى حالة السلع الأخرى فالنسبة ٧٠٪ إلى ٣٠٪ على التوالى . ويستعين البنك بخدمات الإدارة والجمعيات التعاونية ، ومتاجر « الأثمان المعتدلة » . ويهم الحزب بنوع خاص أن يرى أن طائفة التجار لا تفيد من تجارة الحبوب . وتقوم أفرع الحزب والجمعيات التعاونية بعمل الترتيبات لبيع الأرز وتجنب كل الوسائل التجارية .

ولعل هذا المشروع هو أعظم المشروعات فى أفريقية طموحاً لتحطيم الاحتكار التجارى الذى تمارسه الطوائف المستوطنة . لقد كان لهذه الطوائف الفرنسية واليونانية والسورية واللبنانية سيطرة كاملة على التجارة . ولما كانت تقرض المزارعين النقود التى يحتاجون إليها مقدماً ، فقد استطاعت أن تحتفظ بهم مدينين لها تشترى محصولاتهم بالثمن الذى تريده . وبجرة قلم جعلت كل الطائفة التجارية تدرك أن التجارة فى المستقبل ستصبح تحت رقابة دقيقة . وبما أن ٣٠٪ من تجارة أية سلعة ستكون فى يدى الدولة ، فان الثمن أيضاً سيكون تحت الرقابة الفعلية للدولة . وسيتمكن بنك غينيا للتجارة الخارجية ، بما له من رقابة على ٣٠٪ من التجارة ، من أن يرى أن التجار لا يطلبون إلا الأثمان المعقولة . وسيجد تأييداً من الدولة بكل سلطتها . وبما أن بنك غينيا للتجارة الخارجية له الرقابة على كل الواردات فهو فى مركز يمكنه من فرض قراراته .

وبجانب هذا وقعت غينيا سلسلة من الاتفاقات التجارية مع دول مختلفة . فمثلا الاتفاق مع جمهورية ألمانيا الشرقية يتناول تبادل الموز بالآلات ومواد الإنشاء تبادلا طويل الأجل . وهذه أيضاً تدخل فى نطاق أعمال بنك غينيا للتجارة الخارجية . وكلما ازداد عدد الاتفاقات التجارية التى توقعها غينيا تضاءل مركز القطاع الخاص فى التجارة .

وهناك إجراء آخر من إجراءات الإصلاح الإدارى التى قامت بها الحكومة ، وهو يتعلق بالسلطة القضائية . لقد كان فى البلاد ٢٧ محكمة جزئية فى سنة ١٩٥٧ ، وكانت تصرف عليها الدولة ٤,٥٠٠,٠٠٠ فرنك كل عام .

وبالغاء مناصب الرؤساء فقدت هذه المحاكم سبب وجودها . وأما على مستوى القرية فقيل إن رئيس القرية المنتخب يجب أن يكون قادراً على فض المنازعات ، ولكن إذا تعذر عليه ذلك ، وجب الالتجاء إلى المحكمة التى على مستوى المركز والتى يرأسها شخص عام يرشحه المجلس . وفوق هذه المحاكم هناك المحاكم العليا لكل إقليم . وستكون هناك المحاكم العرفية جنباً إلى جنب مع هذه . وإذا لم يرض شخص ما بعدالة المحاكم العرفية كما تبدو فى أحكامها فله أن يرفع دعواه إلى محاكم القانون الفرنسى .

أما القضاة فترشحهم الحكومة ، ويكونون هيئة المحلفين . وقد يكون المحلفون موظفين مدنيين قضائيين ، ولكنهم مستقلون عن الأحزاب السياسية ، واستقلالهم تضمنه الدولة . وينتخب مجلس المركز رئيس محكمة الدرجة الأولى (قاضى قسم) . ولا يشغل هذا المنصب مدى الحياة بل يمكن لوزير الداخلية أن ينقله . ومعنى هذا على أى حال اخضاع السلطة القضائية للسلطة التنفيذية .

هذه الإجراءات الإدارية التى نفذت فى أواخر عام ١٩٥٧ أكسبت غينيا ميزة بارزة على كل الأقطار الأخرى فى أفريقية الغربية الفرنسية . وفى الواقع لم يكن فى كل أفريقية فيما يتعلق بالإدارة ما يماثل هذه الإجراءات فاعلية وديمقراطية . ويمكن أن نرى فاعليتها فى تمكينها للدولة من أن تقوم بوظيفتها حتى حين سحب الفرنسيون كل الموظفين الإداريين .

ومع تطبيق النظم الديمقراطية على أدنى المستويات تحكم دولة غينيا فى نفس الوقت ما تسمى مركزية ديمقراطية فى القمة . فحزب غينيا الديمقراطى ، كما رأينا ، يعتقد فى نفسه — ولهذا الاعتقاد بعض ما يبرره — أنه حزب ديمقراطى . ويعتبر نفسه الممثل الحقيقى للشعب . وبما أنه يملك زمام السلطة حتى حين يمارسها بطريقة دكتاتورية فانه يفعل هذا بالإنابة عن الشعب . وبما أن السلطة لا يمارسها فرد أو مجموعة تأييداً لمصلحة طبقة معينة ، فالسلطة ديمقراطية بمعنى أنها تمثل الشعب عامة . وهذا بالطبع نتيجة النظرة الماركسية .

فجمهورية غينيا تحكمها جمعية منتخبة ذات سيادة ، والحكومة مسئولة أمامها. ولكن لأن حزب غينيا الديمقراطى هو الحزب الوحيد ويعتقد أنه الممثل الحقيقى للشعب ، فانه الحزب ، وليست الجمعية ، هو الذى يقرر الأمور .

(٢)

كان معنى الاستفتاء الذى أجرى يوم ٢٨ سبتمبر أن غينيا قد أصبحت جمهورية مستقلة . وقد منع صبغ الإدارة بالصبغة الديمقراطية الانهيار الذى كان يتوقع معظم المعقبين الأجانب حدوثه . فالثورة الحقيقية كانت قد حدثت فعلا ، وكانت أول سنة من سنى الاستقلال سنة تقوية وتدعيم .

وخلال تلك السنة الواحدة اتخذت غينيا بعض الإجراءات التى ، وإن لم تكن هامة فى حد ذاتها ، فانها أدت إلى اعتقاد الشعب بأن نظام الحكم الشيوعى قد ظهر فى حيز الوجود . وقد قوى هذا الرأى الصحافة المحافظة فى فرنسا التى أصرت على أن كل إجراء اتخذته غينيا هو تحيز ضد فرنسا وجاء نتيجة مؤامرة شيوعية متأصلة الجذور .

وكانت معظم المشكلات الهامة التى واجهتها الجمهورية الوليدة تتعلق بالصحة والمحافظة على القانون والنظام . أما مشكلة الصحة العامة فكانت عاجلة لأن الحكومة أدركت أن اختيارها للاستقلال قد جعل كونكرى من أهم العواصم فى أفريقية ، وأن الزوار الأجانب سيتدفقون عليها ، وسيحكمون على غينيا بمستوى النظافة الذى تحتفظ به البلدية . وإذا كان لا بد من أن يترك انطباع طيب فى نفوس الزوار الأجانب فقد تحتم الاحتفاظ بخدمات البلدية على مستوى يجعل كونكرى تضارع البلدان الأفريقية الأخرى . ولتحقيق هذا الغرض فكر سيكوتورى وزعماء غينيا فى تعبئة الحماس الشعبى . فاضطلع رجال الحزب والمتطوعون من المنظمات النسائية ومنظمات الشباب بقطع الحشائش وتنظيف الشوارع والاهتمام بالصحة العامة . واشترك فى هذه العملية كل قسم فرعى فى المدينة . وبمساعدة الطبول والأناشيد والرقص طغت على

المتطوعين حماسة جارفة جعلتهم يسخرون من المارة الذين لا يشتركون فى هذا العمل التطوعى . وكان فى استطاعة المشغولين بأعمالهم أن يسهموا بأموالهم . وكان من نتيجة هذا أن أصبحت كونكرى بعد أسبوع واحد تفخر لا بأنها أنظف مدينة فى غرب أفريقية فحسب ، بل وبأن بها أحسن نظام صحى أيضاً. لقد كانت البداية بالعمل التطوعى ، وسنعود إلى هذا الموضوع مرة أخرى حين نبحث موضوع الاستثمار البشرى .

وثمة إجراء أكثر إثارة وهو قانون ١٤ فبراير سنة **١٩٥٩** الذى كان ذخيرة الصحافة المناهضة لأفريقية وأكسب غينيا اسم « ديمقراطية الجلاد » . وكان ذلك لأنها جعلت عقوبة الإعدام قصاصاً لبعض أنواع السرقة . ولم يحظ التبرير المدهش الذى تقدم به زعيم غينيا لمثل هذا القانون من صحافة الغرب بالذيوع الذى يستحقه . لقد قال زعيم غينيا فى تبرير هذا إن جرائم القتل والسرقة والفساد تسبب فى معظم البلاد النامية حديثاً رائحة كريهة . وأعلن أن الجرائم فى الدول الحديثة هذه ليست ضد الأفراد فحسب بل وضد المجتمع بهذه الصفة ، وأنها وهى ترتكب فى أحضان المجتمع تخلق شعوراً بعدم الأمن والخطر . ومن ثم فهى خطر يهدد المجتمع ذاته . إن التضامن الاجتماعى ضعيف دائماً فى المجتمع الجديد ، وكنبتة رقيقة تجب العناية به ، وإلا تعرض لخطر التصدع . إن وجهة النظر هذه هى التى تدعو إلى التشدد فى الحكم على السرقة والفساد . لأن كلا السارق ومرتكب الفساد لا يكن احتراماً للمجتمع الذى يعيش فيه ، وهو على استعداد لإلحاق الأذى بالغير . فاذا لم يعاقب بقسوة انهار الكيان الاجتماعى بأكمله . وهذا هو السبب الذى دعا الحكومة ، بناء على طلب الحزب ، إلى القيام باجراءات تضمن عدم تعرض الممتلكات والأنفس للخطر . ولتحقيق هذا الغرض جعل الموت عقوبة أنواع معينة من السرقة . ويبدو أن زعماء غينيا كانوا فى هذا يتمثلون بالسوفييت الذين يوقعون أشد العقوبات على اللصوص ، مع فارق واحد هو أن الممتلكات فى الاتحاد السوفيتى تخص الدولة ، فيكون ارتكاب جريمة السرقة فى هذه الحالة ضد

الدولة ، لا ضد فرد من الأفراد . ولو كانت الممتلكات فى غينيا ملك الدولة لكانت كل الأسباب التى أبداها سيكو تورى صحيحة ، ولأمكن لمن يضع الدولة فوق الفرد أن يجد له مبرراً ، ولكن يبدو أنه من المتعذر تبرير هذا الإجراء فى حالة الملكية الفردية .

بقيت مسألة أهم بكثير مما سبق فيما يتعلق بأفريقية ، ألا وهى مسألة « الاستثمار البشرى » . وهناك ثلاث مشكلات مرتبطة بالاستثمار البشرى : أولاها الجدل حول « العمل التطوعى » و « العمل الميرى » . والثانية هى : موضوع ما إذا كانت الأساليب العمالية الواسعة هى السبيل الوحيد للتنمية فى بلد متخلف مثل غينيا لا يستطيع أن يعتمد على الأساليب الرأسمالية .

والمشكلة الثالثة هى : هل هنالك شىء يتسم بطابع الحكم الكلى فى الاستثمار البشرى سواء أكان إختيارياً أم إجبارياً ؟

لقد كان التأكيد فى أفريقية دائماً على المجموع لا على الفرد . وكان الإنجليز والفرنسيون يستخدمون التنظيمات الجماعيـــة لأغراضهم الخاصة . وكانت الغرامات توقع على الأساس الجماعى ، وكذلك العمل كان يعين غالباً إما على الأساس الجماعى أو الفردى . وواصلت أفريقية احتفاظها بمجموعاتها المقسمة على أساس السن ، وكانت هذه تستخدم مع التعديلات المناسبة لمواجهة الحاجات الاقتصادية العصرية . فمثلا عندما تكونت الجمعيات التعاونية لزراعة الأرز فى إقليم « كاباك » بغينيا ، تم تكوينها على أساس النمط التقليدى للتنظيم بدلا من الأساس الفردى . ومن المهم أن نذكر أن النمط التقليدى فى أفريقية جماعى ، وأن التغيير الثورى الحقيقى سيكون بالتخلص من هذا التقليد . إن الاستثمار البشرى فى أفريقية ليس شيئاً جديداً ولكن الجديد هو تكييف الأساليب القديمة وفق الحاجات الجديدة ، وإن الآلات هى التى تخلق الموقف الثورى لا العمال .

وكذلك لم يكن سيكوتورى أول من أدخل « الاستثمار البشرى » ليحل

المشاكل الاقتصادية . لقد شدد فى عام ١٩٥٧ على الحاجة إلى استخدام العمال الزائدين فى الأغراض الإنتاجية إما فى زراعة محصولات التصدير أو فى إنشاء الطرق والمبانى . ولم يكن فى ذلك يبارى الصين أو الاتحاد السوفيتى بل ساحل العاج . وقد أشار إلى أن التعليم الابتدائى فى ساحل العاج تقدم تقدماً سريعاً ، لأن أحد أعناق الزجاجة فى التوسع ، وهو الحاجة إلى البناء ، كان قد تغلب عليها الشعب باسهامه بالعمل فى إنشاء المبانى اللازمة . وطلب سيكو تورى من الشعب الغينى أن يتنافس مع ساحل العاج ويبنى بمجهوده الخاص المدارس والعمارات حتى لا يتعطل تقدمه . وهكذا لم يكن « الاستثمار البشرى » أمراً أدخلته غينيا فى عام ١٩٥٩ بعد حصولها على الاستقلال ، بل أن سيكوتورى ، وغينيا لا تزال إقليما فرنسياً ، كان ، مثل منافسه هوفويه بوانيي ، قد بدأ يجرى تجاربه عليه .

ولما استقلت غينيا ، ازدادت أهمية الأعمال التطوعية كثيراً . وكان « الاستثمار البشرى » عملية مزدوجة لها سببان واضحان أحدهما توفير العمل لعدد كبير من المتعطلين فى المناطق الحضرية فى غينيا وبخاصة فى كونكرى . فهؤلاء المتعطلون يمكن استخدامهم بسهولة لتقويض أركان نظام الحكم إذ أنهم كانوا مركزين فى المدن ويمكن التأثير عليهم بسهولة . ومن الناحية الأخرى بما أنهم تحت قيادة رجال الكفاح فى الحزب المشبعين بروحه يمكن أن يكونوا جنود الهجوم فى معركة غينيا لتحقيق مستوى معيشة أفضل . وفى اعتقاد الحزب أن أول خطوة نحو العالم الجديد هى إنشاء الطرق الكافية فى البلاد حتى يمكن الانتفاع تجارياً بمنتجات داخلية البلاد .

واستغل المعقبون الغربيون موضوع « الاستثمار البشرى » بحماسة زائدة . ففى رأى « الفيجارو » كان هذا بدء الحكم القائم على المذهب الجماعى و « العمل الجبرى » . ولكن هل « الاستثمار البشرى » على نطاق واسع ميسور فى أفريقية ؟ الواقع أنه ليس فى أفريقية بلد له من كثافة السكان أو وفرتهم مثل ما نجد فى بلاد كالهند أو الصين . فالمجموع الكلى لسكان غينيا مثلا

هو مليونان ونصف المليون ، وهؤلاء يتركزون فى الشقة الضيقة الساحلية ومرتفعات فوتا جالون . وليس ما تعانى منه غينيا هو زيادة عدد السكان بل قلة عددهم . إذ تتطلب تنمية مواردها تنمية ملائمة عدد سكان لا يقل عن عشرين مليون نسمة . فمن الخطأ التحدث عن « الاستثمار البشرى » فى بلد كهذا ، ولكن على المرء ألا ينسى أن هناك عدداً كبيراً من المتعطلين فى المدن وأن مستوى المعيشة منخفض . فالاستثمار البشرى ، إذن ، سواء فى غينيا أو فى أى بلد صغير ، هدفه توجيه العمال حتى يمكن أن يستخدموا بأحسن كيفية ممكنة . وهو ليس مرتبطاً بمشروعات الإنشاء الكبيرة بل بالمشروعات الصغيرة ، إذ يجمع المتعطلون من المدن معاً ، وبعد إعدادهم بنوع من التدريب فى أساليب العمل يستخدمون كفرقة عمل متنقلة ، أشبه « بفرقة البناءين » فى غانا منها بالجيوش الجرارة المستخدمة فى بناء السدود بالصين . ومن ثم فان تسمية هذه الأعمال بالأعمال الجبرية لا معنى لها . لأن كل مجتمع يضع لنفسه معايير سلوكه . فالحرب فى سبيل الوطن هى أحد صور الخدمة المقبولة التى تنتظرها معظم المجتمعات من أعضائها . وقد يعنى هذا أن يستدعى الشخص للخدمة العسكرية لمدة تمتد من سنة إلى سنتين ، ومع ذلك فلم يقل أحد فى العصر الحديث إن هذا من « الأعمال الجبرية » . وفى كثير من البلاد النامية كان يدور البحث حول استخدام العمال الزائدين عن الحاجة فى الريف فى أنواع النشاط الخاصة بالتنمية .

وليس هناك أى خطأ فى هذا العمل ، ولا تمكن مقارنته على أية حال بالأعمال الجبرية التى كانت تفرض فى غينيا حتى عام ١٩٤٦ ، حين كان هناك نظام عمل معروف يفرض الاسهام الجبرى فى العمل على كل فرد غير مجند أو غير معفى من ذلك النظام . وكان أمثال هؤلاء من الناحية النظرية يرسلون إلى أى مكان فى الإقليم . وكان أساس تبرير ضرورة هذا النظام تنمية البلاد اقتصادياً . على أن هذا النظام كان قائماً على أساس أعمال السخرة التى عرفها الإقطاع الفرنسى ، لا على أساس معسكرات العمل فى الاتحاد السوفيتى

وأما ما يجعل « الاستثمار البشرى » الحديث مختلفاً فهو أن هناك فى غانا وغينيا كما فى ساحل العاج أو السودان حماسة عظيمة للعمل وأن هذه الدول استطاعت أن تسخر الحماسة المتولدة عن الاستقلال والحكم الذاتى لأغراض خلاقة .

إن الصين ، التى يشبه كثير من المعقبين غينيا بها ، ليست ، لسوء الحظ ، فى نفس الموقف . ذلك أن « العمل التطوعى » فى الصين ، حيث يستخدم فى مشروعات الإنشاء الكبرى يقوم به أساساً عمال زائدون عن الحاجة يؤتى بهم من المدن والريف ويرغمون على المعيشة والعمل معاً . صحيح أنه ينمو بينهم « روح الجماعة » والحماسة ، ولكن تشغيلهم فى المراحل الأولى إنما يقوم على الإرغام .

وليس « الاستثمار البشرى » كوسيلة لتنمية الموارد الاقتصادية لبلد ما بالشىء الجديد فى الواقع . ففى أى بلد فقير تعوزه معدات رأس المال ، يعتبر الاستثمار البشرى البديل الوحيد للركود . ونفعه فى غينيا وغانا محدود بطبيعة الحال . فهما ، وسكانهما يتراوحون بين مليونين وربع المليون والثلاثة ملايين ، ليس بهما سكان زائدون عن الحاجة بالنسبة إلى مواردهما . وقد يصل البعض إلى حد القول إن المطلوب لتنمية هذين البلدين تنمية صحيحة ، كثافة أكثر فى السكان . ومن ثم فان من يمكن استخدامهم من السكان هم الذين يظلون فى الوقت الحاضر متعطلين فى المدن ، وهؤلاء يمكن الانتفاع بهم فى بعض أنواع نشاط الإنشاء أو فى زيادة محصولات التصدير حتى يكون هناك فائض فى التصدير يمكن زيادته لتتمكن البلاد من سلع رأس المال . إن النظام فى أفريقية هو هذا الاستخدام المحدود للعمال لغرض محدد ، بدلا من الاضطلاع بانشاء مشروعات عظيمة تفكر الدول الأفريقية فى تنفيذها . ولهذا فان الرأى الخيالى الذى أبداه « ريتشارد رايت »[1] بأن غانا يجب ألا تعتمد فى إقامة مشروع الفولتا على القروض الأجنبية التى قد توقعها فى أحابيل الأحلاف الأجنبية ، بل يجب أن تقيمه ، إذا كان ولا بد بسواعد أبنائها أنفسهم — هذا

(١) Richard Wright .

الرأى لا يجد صدى له فى غينيا . إن زعماء غينيا واقعيون ، ويفضلون أن يصبحوا مستقلين عن الموارد الأجنبية من المحصولات الغذائية وأن يزيدوا إنتاجهم من الصادرات ، وأن يبنوا المدارس والمستوصفات . وفى السنة الأولى من الأعمال التطوعية شيدت مستوصفات ومدارس عديدة ، وأنشئت ٣٦٠٠ كيلو متر من الطرق .

وحتى تستطيع غينيا أن تزيد من صادراتها وتقلل من وارداتها حاول سيكو تورى وحزب غينيا الديمقراطى اتباع الأساليب العصرية فى الزراعة . وهنا أيضاً نرى البداية فى السنة الأولى بعد إصلاحات « ديفير » حين قبض حزب غينيا الديمقراطى على زمام السلطة فى غينيا . لقد كان فى أفريقية الفرنسية نوعان من الهيئات التعاونية هما « جمعية الادخار الأهلية » و « جمعية تبادل المنتجات الريفية » ، ولكن كلتا الجمعيتين لم تكن تعاونية بالمعنى الصحيح . فقد نظمتهما الإدارة وكان القرويون مجبرين على العضوية فيها . وكان للجمعيات الأولى هدف محدود ، وكانت الإدارة تأمل أن تغيرها فى غينيا كما كانت فى أى مكان آخر فى أفريقية الفرنسية إلى جمعيات لتبادل المنتجات الريفية . فقد بدأت الإدارة تدرك أن جمعيات الادخار الأهلية لم تعد تخدم أى غرض نافع فى الريف لأنها كانت قدأصبحت ملحقة بالإدارة ، ولم يكن للشعب أية ثقة فى أنواع نشاطها ، كما أنها لم تشمل كل أنواع نشاط سكان الريف . ومن ثم فلم تكن هناك هيئة يمكن للمزارع أن يحصل على قروض منها ، فكان يضطر أن يقترض حتى التقاوى من السوريين الذين كانوا يتقاضون نسباً عالية من الفائدة تتراوح بين ١٠٠ ، ٢٠٠٪ مما أدى إلى وقوع أهل الريف فى الدين وتحكم السوريين وغيرهم من الوسطاء فى الإنتاج الزراعى وتمكنوا من إحكام خناق اقتصاد الريف . أما فى المناطق الريفية التى كانت جمعية تبادل المنتجات الريفية تعمل فيها فكان الموقف أفضل قليلا . فقد كانت تحصل على قروض من مؤسسات . وبالإضافة إلى هذا كانت مقسمة إلى أقسام متنوعة ، ولذلك كانت تشمل كل ميدان الاقتصاد الريفى . وهذه

أيضاً كانت تعانى من إشراف الحكومة . وكانت النتيجة أنه لم يكن هناك اعتماد على النفس ولا مساعدة متبادلة ، وهما صفتان تختص بهما الحركة التعاونية .

وهكذا واجهت حكومة حزب غينيا الديمقراطى مشكلة كيفية « تعصير » اقتصاد غينيا . لقد أدرك الحزب أن السبيل الوحيد الذى يمكن أن تصبح به غينيا دولة عصرية هو تغيير اقتصادها الزراعى . ولم تكن المشكلة الحقيقية مشكلة الآلات أو الأدوات الزراعية الحديثة بل تغيير تفكير الناس . وهذه ، كما أبان سيكوتورى ، مسألة تربية . ولا بد من أن يرى الناس أن من مصلحتهم تكوين الجمعيات التعاونية . لذلك اقترح أن الجمعيات التعاونية بالمعنى الصحيح يجب أن تكون فى مناطق معينة حيث الناس أكثر تقدماً ولا يعتمدون على الموظفين . وهذه الجمعيات يجب أن تكون قادرة على تسويق المنتجات على أساس تعاونى . وبهذه الطريقة تقصى الوسطاء . ولكن تكوين الجمعيات التعاونية يتطلب موظفين مدربين لهم إلمام بالحسابات وقانون التعاون ولذلك افتتحت الحكومة مدرسة لتدريب الشعب . ولكن التسويق التعاونى لم يكن سوى الطرف الرقيق من الوتد . ومن التسويق التعاونى يستطيع الناس أن يتقدموا فى مرحلة تالية إلى الإنتاج التعاونى الذى لن يكون صعباً بطبيعة الحال ، فهم يقومون حتى فى الوقت الحاضر بعمليات معينة على أساس جماعى . والهدف الرئيسى من ذلك شقان : أولهما فك الخناق الذى وضعه التجار الأجانب حول رقبة الاقتصاد الريفى فى غينيا بطريقة كانت تجعل المحصولات ، حتى قبل جمعها ، ملكاً للوسطاء الذين أصبح الفلاح يعتمد عليهم فى شراء ضروريات الحياة كالأرز مثلا . وثانى الهدفين أنها كانت محاولة « لتعصير » الاقتصاد بتقديم عروض أفضل للفلاح فى محصولاته لأن الربح الذى كان يحققه الوسيط يحول الآن إلى المنتج .

وكانت الفكرة الجديدة عن الجمعيات التعاونية باعتبارها حقيقة اقتصادية أساسية فى الاقتصـــاد الريفى مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتكوين حكم ذاتى قروى

ومجالس أقسام منتخبة . وبينما كانت هاتان الظاهرتان إعراباً عن الإصلاح الاجتماعي والإداري ، كانت الجمعيات التعاونية إعراباً عن الاتجاه نفسه في الميدان الاقتصادي . وكانت النتائج متشابهة لأن هذه الإجراءات كانت موجهة ضد الاتجاه البيروقراطي الذي تتميز به السياسة الاستعمارية . وكان حزب غينيا الديمقراطي قادراً على استغلال الحماسة المتولدة عن الثورة الديمقراطية لتنفيذ الإجراءات « لتعصير » الاقتصاد .

وفي محاولة « التعصير » هذه بدأت حكومة غينيا مشروع السنوات الثلاث ، الذي كان يهدف إلى زيادة الإنتاج الريفي بأسرع ما في الإمكان . فمن عشرة المليارات من الفرنكات المخصصة للاستثمار ، خصص ٥٠٪ للإنتاج و ٢٠٪ للمشروعات الصغرى ، ٣٠٪ للخدمات الاجتماعية . ويبين هذا التأكيد على الإنتاج اهتمام زعماء غينيا لتغيير البلاد وجعلها دولة عصرية . وقد طلب سيكوتوري أن يتضاعف الإنتاج في فترة السنوات الثلاث .

وحدث إصلاح آخر في الميدان التعليمي قوى يد الحزب . فالتعليم هو أحد النقط الأساسية التي تركز عليها الأحزاب والمنظمات السياسية اهتمامها ولكنها الكنائس هي التي تسيطر على التعليم في أفريقية . ومع أن الكنيسة الكاثوليكية في أفريقية الفرنسية لم يكن لها قط قبضة محكمة على التعليم بسبب مناهضة الجمهوريتين الفرنسيتين الثالثة والرابعة للتقاليد الكهنوتية . فإنها كانت في مركز قوى . وما كانت الدولة لتقبل هذا الوضع . ولذلك كان الغرض من إصلاح التعليم اضعاف الكنيسة . وأصبح التعليم الابتدائي بأكمله الآن تحت رقابة الدولة . وقد أبدى سيكو توري الأسباب التي أملت السياسة الجديدة ، فأعلن أن حزب غينيا الديمقراطي والجمهورية شيء واحد ، وأن قرارات الحزب يجب أن يحترمها الجميع ، وأنه لا يكفي أن يتلقى التلاميذ في المدارس التعليم المدرسي فحسب ، بل يجب أن يربوا حسب تعليمات الحزب . فمن الضروري إذن أن يكون التعليم الابتدائي تحت رقابة الدولة . وكذلك الحال مع المدارس الثانوية والعليا التي تديرها هيئات خاصة .

وكان فى هذا الإجراء تحد لما يترتب عليه من حاجة شديدة إلى مدرسين ، ولمواجهة هذا التحدى أقيمت مؤسسة فى المدارس الثانوية لتدريب المدرسين بالمراسلة ، ثم برزت اللغة الإنجليزية ، لا باعتبارها لغة التجارة فحسب ، بل وباعتبارها لغة الأقاليم المجاورة . ولذلك تقرر البدء باعطاء دراسات فى اللغة الإنجليزية خلال العطلة المدرسية .

وأثار قيام الدولة بمسئولية التعليم ثائرة الكنيسة ، فانها كانت قد مرت قبل ذلك بتجربة الطابع « العلمانى» للدولة الجديدة حين أوقفت كل الإذاعات الدينية . وكان اضطلاع الدولة بالتعليم الابتدائى أعظم تأثيراً على الكنيسة . وأسرع رئيس أساقفة كونكرى المونسنيور « دى ميلفى »[1] فأبان أن الكنيسة ستفقد كل رقابة على قبول التلاميذ فى المدارس الذى سيعهد به إلى المفتشين ، وأن هذا أخطر تحد على الكنيسة أن تواجهه . وهذا معناه فى الواقع أن الكنيسة لم تعد قادرة على تمييز الكاثوليك فى القبول فى المدارس ، وأن أحد العوامل التى كانت سبباً فى تحويل الكثيرين عن دينهم لم يعد له أثر . وهناك أمر آخر وهو أن رقابة الحكومة على المدارس تعنى أن التعليم الدينى فيها لن يكون مسيحياً بعد الآن . لقد كانت سيطرة الكنيسة على النظم التعليمية تعنى تعليم الدين الذى لا تعتنقه سوى أقلية فى الدولة . إن بغضية الدعاية الدينية التى تحاول عن طريق مزج التعليم بالتبشير أن تسيطر على الصفوة كانت من المشاكل التى يواجهها كثير من البلاد . ولقد أبدت الحكومة فى غينيا شجاعة فائقة فى وقف أطماع رجال الدين عند حدها . ولا معنى لاحتجاج الكنيسة على هذه السياسة ، فالغالبية العظمى من الشعب غير مسيحية ، ولا تمد الكنيسة هذه الغالبية بالتعليم الدينى الذى يهمهم .

---

(١) Mgr. de Milleville .

الفصل التاسع
غينيا فى مجتمع الأمم

كانت المشكلة الكبرى التى واجهتها غينيا حين نالت حريتها هى أن يكون لها مركزها باعتبارها بلداً مستقلا معترفاً به من دول العالم . ولكن الحرب الباردة جعلت ذلك متعذراً . فقد وصف المعقبون الفرنسيون الدولة الجديدة منذ البداءة بأنها دكتاتورية شيوعية . وكان من الواضح أن فرنسا لن تعتبر اعتراف أية دولة أخرى بغينيا إلا عملا غير ودى .

وكان على غينيا ، إذن ، من أول يوم أن تواجه عداء فرنسا . ومع أن الجنرال ديجول كان قد أعطى الأقاليم الأفريقية حرية الاختيار ، فان غينيا وحدها هى التى اختارت الاستقلال . لقد جعل الجنرال ديجول الموقف واضحاً . وكان لغينيا حرية الاختيار ، ولكن يجب أيضاً أن تتحمل عواقب اختيارها . وسحب على الفور كل الموظفين ، ما عدا موظفى شركة طيران « إير فرانس » والمدرسين فى المدارس ، وفى خلال ثلاثة أشهر سحب المدرسون أيضاً .

ومما زاد موقف فرنسا هذا غرابة أنها حتى فى البلاد التى كانت علاقاتها معها سيئة كالجمهورية العربية المتحدة كانت تهتم دائماً بأن تبقى على العلاقات الثقافية . وهكذا كانت تتفاوض مع مصر مثلا فى ذلك الوقت تقريباً بشأن فتح المدارس الفرنسية . وما كان أسرع زعماء غينيا فى اقتناص هذه الفرصة فأخذوا يبينون مراراً وتكراراً أنه بينما تظهر فرنسا اهتمامها بارسال مدرسين إلى دول تتبع سياسة مناهضة لها ، ترغم غينيا ، التى بها مدرسون فرنسيون

يهمها أن يستمروا فى العمل بها ، على الاستغناء عنهم . وفى خلال ثلاثة الشهور الأولى بعد استقلال هذه الدولة الأفريقية الجديدة فعلت فرنسا كل ما استطاعت لتحويل صداقة غينيا إلى عداوة .

لقد كان « لهوفويه بونيي » التأثير الغالب فى وضع سياسة فرنسا الخاصة بأفريقية . صحيح أن الجنرال يتخذ قراراته الخاصة . ولكن « هوفويه بوانيي » يسيطر على أهم حزب أفريقى ، وله نفوذ قوى على أحزاب اليمين والوسط . وكانت نظريته الرئيسية أنه إذا سمح لغينيا أن تفيد أكمل فائدة من مساعدة فرنسا الفنية ومعونتها المالية ، وتبقى مع ذلك خارج الرابطة الفرنسية ، فان ذلك يقلل كثيراً من قوة جاذبية الرابطة فى نظر الدول الأفريقية الأخرى . ولذلك أصبح من الضرورى معاملة غينيا على مستوى مختلف عن مستوى الدول الأخرى التى اختارت البقاء مع فرنسا . وشعر الجنرال ديجول أيضاً أن حرية الاختيار النظرية التى منحت للأقاليم الأفريقية ما كان يجب أن تمارس إلا فى صالح فرنسا . وكان اختيار الاستقلال عن الرابطة الفرنسية يعنى أن زعماء أفريقية اعتبروا أن الرابطة التى عرضتها فرنسا على الأفريقيين لم تكن متحررة بدرجة كافية . ومن ثم تقل أهميتها فى نظر الدول الأخرى . يضاف إلى هذا أن الجنرال شعر أن غينيا يجب أن ترغم على مواجهة عواقب الاستقلال ما دامت اختارت الانفصال عن فرنسا .

وكان لا بد أن تكون العلاقات بين فرنسا وغينيا المسألة المسيطرة على سياسة غينيا الخارجية المتطورة . وكانت غينيا أيضاً بالنسبة لفرنسا بمثابة علامة استفهام ، إذ ستتوقف علاقة فرنسا فى المستقبل مع كل أفريقية السوداء على حلها لمشكلة أول جمهورية أفريقية سوداء ذات لغة وثقافة فرنسيتين . ولم تحل الاختلافات التى برزت فى المقدمة فى الاجتماع الذى تم بين سيكو تورى وديجول فى كونكرى . وكانت مطالب زعماء غينيا فى ذلك الوقت أن للبلاد ، وقد اختارت الاستقلال بحرية إرادتها ، أن تستغل المادة الثالثة والثمانين من الدستور وتنضم إلى نوع من الرابطة . وحتى بعد الاستفتاء كانت غينيا

راغبة فى التفاوض مع فرنسا ، وكانت تريد أن يكون هناك ارتباط بينهما ، ولكن فرنسا هى التى لم تكن راغبة فى أن تكون لها مثل هذه العلاقة مع غينيا . وقد جعل ديجول فى خطابه الذى ألقاه فى كونكرى الموقف الفرنسى واضحاً إذ قال إنه إذا استقلت غينيا فان فرنسا لن تقف فى طريقها ، ولكن يتحتم على غينيا أن تواجه العواقب . وكانت حجة فرنسا أيضاً أن الارتباط بالرابطة أمر تقرره الرابطة . وبما أنها ما زالت فى دور التكوين فان فرنسا لا يمكنها أن تتخذ قراراً إلا بعد أن تصبح الرابطة فى مركز يمكنها من اتخاذ القرار بنفسها . ولكن الآن لم تقتف أثر غينيا مالى ومدغشقر فحسب بل ودول « الاتفاق » التى كونها « هوفويه » كذلك .

وبينما كان جو العلاقات الفرنسية الغينية تشوبه سحب عدم التفاهم التى زادها قتاماً أن فرنسا لم تكن راغبة فى أن توقف الدولة الجديدة على قدميها ، كانت غينيا تسير قدماً نحو هدفها . ففى الشهر الأول من قيامها كدولة مستقلة اعترف بها أكثر من خمسين دولة . كما اعترفت بها أيضاً كل الدول المستقلة فى أفريقية . وحتى الحكومة المؤقتة للجزائر أسرعت إلى الاعتراف بها .

ولما وجد سيكوتورى من فرنسا هذا العناد ، أخذ يتفاوض مع غانا ، وفى الأسبوع الأول من يناير فوجىء العالم باعلان اتحاد غانا وغينيا . ولم يكن الاتحاد أو ماظهر منه علناً وثيقة تتهامس بها الدوائر العليا فى العالم ، بل اتفاقاً بين غانا وغينيا على تكوين نواة لولايات متحدة أفريقية ، يكون فى كل ولاية منها وزراء مقيمون من الولايات الأخرى . وكانت هذه الخطوة نصراً دبلوماسياً لغينيا ، ترتب عليها حصولها على قرض قدره عشرة ملايين دولار ، ساعد أول قسط منه على التغلب على صعوبات تلك الفترة ، وجعل الناس يتساءلون عما إذا كان سيكوتورى يفكر فى الانضمام إلى منطقة الجنيه الأسترلينى . وكان هذا صدمة للمحافظين فى فرنسا وبريطانيا على السواء . فقد رأى الفرنسيون « ألبيون الحانث »[1] يقوض أركان مركز فرنسا فى أفريقية عن

(١) تعبير يقصد به بريطانيا « المراجع » .

طريق محاولة استمالة الدولة المستقلة الجديدة إلى جانبه . أما المحافظون البريطانيون ومنهم اللورد سالسبورى فكانوا يخشون من أن نوعاً جديداً من الارتباط مع الكومنولث قد أنشأه أصغر عضو فيه دون التشاور مع الأعضاء الآخرين ، وأن دولة لا علاقة لها بالتقاليد البريطانية قد جىء بها إلى الكومنولث من الباب الخلفى .

وكانت المشكلة بسيطة بالنسبة لسيكوتورى . فقد كانت غانا الدولة الوحيدة التى نالت استقلالها بين دول غرب أفريقية والتى برهنت على رغبتها فى مد يد المساعدة لغينيا ، وأمكن على الأقل لهدف الوحدة الأفريقية التى يعتز بها سيكوتورى أن يخطو خطوة واقعية . بل وأكثر من ذلك مكنه مليون الجنيه الذى اقترضه من اجتياز الصعوبات الوقتية التى واجهته .

واتخذ سيكوتورى منذ ذلك الوقت موقف الشدة والصلابة ، فأصر على أن تعامل فرنسا غينيا معاملة الدولة المستقلة . ولم يكن راغباً فى التفاوض مع فرنسا عن طريق وزارة المستعمرات فلقد ذهبت الأيام التى كان يأمل سيكو تورى أن تتصرف فيها فرنسا « كاشبينة » للجمهورية الجديدة وتقدمها إلى مجموعة الأمم التى تربطها بها علاقات المودة والاحترام المتبادلين ، وتمدها بالمساعدة الفنية اللازمة — ذهبت تلك الأيام ولن تعود أبداً . لقد كانت فترة أمان كاذبة لكلا الجانبين . لقد كانت غينيا تعلل النفس بأن فرنسا لن تسحب منها كل معاونة ، بل أن تصل معها إلى مشاركة ملائمة تمكنهما من العمل معاً . وكانت فرنسا ، من الناحية الأخرى ، تأمل أن تنهار الجمهورية الجديدة إذا هى منعت عنها كل عون ، وبذلك يقوى مركز فرنسا . وعلى مر الزمن كان للسياسة الفرنسية فى غينيا أثر كبير فى اضعاف نتائج الاستفتاء .

لقد كانت سياســة فرنسا حيال غينيا غريبة فى الفترة الأولى ، وذلك لعدم قدرتها على مواجهة الحقائق ، وللموقف السلبى الشامل الذى وقفته من المسألة التى أوجدتها مشكلة بزوغ الدول الأفريقية . ويظهر هذا بأجلى وضوح فى مناقشات الأمم المتحدة . ففى التاسع من شهر ديسمبر سنة ١٩٥٨ أوصى

مجلس الأمن الجمعية العامة بقبول غينيا عضواً بها . وكان هذا بموافقة تسعة أعضاء وبدون اعتراض من أحد . غير أن فرنسا ولها أكبر مصلحة فى الموضوع امتنعت عن التصويت . وكانت حجة « جورج بيكو » فى ذلك أن مركز غينيا لم يكن واضحاً ، وأنه بسبب بعض الالتباس فيما يتعلق بعلاقات غنيا بالرابطة الفرنسية والكومنولث ، وعلاقاتها بغانا لا يمكنه أن يؤيد توصية مجلس الأمن . وقد أدت سياسة عدم التعاون هذه التى كان لا بد أن تظهر عدم رضا فرنسا بطريقة إيجابية عن كل سياسة يمكن أن تكون فى مصلحة غينيا إلى ضجة فى كونكرى .

ولكن الجو قد تحسن فى مطلع العام الجديد . فلقد ذهب إلى باريس وفد مكون من درام أليون[1] (وزير المالية) وبارى دياوادو[2] (وزير التربية والتعليم) ودياخيت موسى[3] (الشئون العامة) ووقعوا ثلاثة بروتوكولات . وكانت هذه خطوة هامة ، لأن غينيا حتى ذلك الوقت كانت تقول إنها لن توقع أى اتفاق فنى ما لم يعترف بها . ولكنها تنازلت عن مسألة الاعتراف كشرط سابق لتوقيع اتفاقية فنية . وقد بدا هذا نصراً للدبلوماسية الفرنسية ، فمع أن فيه اعترافاً ضمنياً باستقلال غينيا فانه حد بعض الشىء من اتحاد غانا وغينيا ، وأعاد فرنسا إلى المسرح الدبلوماسى ، ولكنه كان من الناحية العملية نصراً كبيراً لرئيس جمهورية غينيا ، إذ أخذت غينيا تعتقد أنها الخليفة الطبيعية لفرنسا التى تنازع غانا النفوذ فى غرب أفريقية . أن من الضرورى لنجاحها أن تصون استقلالها فى مواجهة غانا . فقد بدأ الناس يشعرون ، إلى حد ما ، أن معاهدة الاتحاد قد جعلت غينيا تحت نفوذ غانا . وبما أن غانا لم تكن أغنى اقتصادياً فحسب بل كانت الخدمة المدنية فيها أفضل أيضاً ، تولد الشعور فى غانا وفى غيرها من البلاد بأن غانا ستكون أقوى الشريكتين

(١) Drame Alioune.

(٢) Barry Diawadou.

(٣) Diakhite Moussa.

فى الاتحاد . ولكن سيكوتورى بتوقيعه « البروتوكولات » أظهر أنه سيد بيته إلى درجة كبرى .

وقد تناولت البروتوكولات عضوية غينيا فى منطقة الفرنك ، وتوطيد التعاون فى الشئون الفنية والثقافية ، ووضع سياسة تعليمية مشتركة . ومع أن البروتوكول يقضى بأن تصدر غينيا عملتها الخاصة فانه ربط هذه العملة بالفرنك وبسد مطالبها من النقد الأجنبى من منطقة الفرنك ، على أن يتبع هذا وضع سياسة تجارية منسقة . كذلك نص البروتوكول على تمثيل غينيا فى الهيئات التى تقوم بوضع السياسات . وهى الهيئات التابعة لمنطقة الفرنك . وبهذا تشترك غينيا فى اتخاذ القرارات الخاصة بالشئون المالية . كما نص على أن تقوم فرنسا بمد غينيا بالموظفين الفنيين والإداريين مساعدة لها .

ومع ذلك فان البروتوكول الذى تم توقيعه فى الثامن من شهر يناير عام ١٩٥٩ كان لا بد أن يثير المتاعب مع أنه حد من نفوذ غانا . ذلك أن السياسة التجارية المنسقة ، كما تفهمها فرنسا ، لا يمكن اتباعها إلا إذا كانت التجارة خارج المنطقة محدودة . واستشيرت فرنسا أولا فى موضوع المعاهدات التجارية التى تعقد مع طرف ثالث . وكان معنى هذا فى الواقع السيطرة الاقتصادية لفرنسا . وواصلت الدوائر التجارية الفرنسية احتجاجها ضد النمو المتزايد لعلاقات غينيا بدول شرق أوربا . ولم تقو الاتفاقات العلاقات الفرنسية — الغينية . ففى الحادى عشر من شهر يناير هاجمت قوات غينيا المسلحة المعسكر الفرنسى فى كونكرى وطردت الموظفين الأفريقيين ، ووضعت القيود على رفع العلم الفرنسى .

وفى شهر أبريل ساءت العلاقات مع فرنسا . فقد عين كامارا فاربان[1] الذى كان وزيراً للتربية والتعليم ووزير دولة فى مكتب رئيس الوزراء سفيراً مسئولا عن الشئون الأفريقية ، ولكنه فى الشهر المذكور هرب إلى الفرنسيين

---

(١) Camara Farban .

ولجأ إلى باريس . وفى الحال بدأت حملة الدعاية ، فاتهمت كونكرى فرنسا بالكيد لها وطالبت بتسليم فاربان المتهم بالخيانة العظمى . وكان رد فرنسا على ذلك أن فاريان لاجىء سياسى ، وأن غينيا دكتاتورية وأن المؤامرات ضد سيكو تورى أمور شائعة . وفى شهر مايو كان على السفير نبى يولا[1] أن يكذب الإشاعات رسمياً ويبين بوضوح أن الهدوء يسود كونكرى وأن أحداً من الوزراء لا يتآمر ضد الدولة .

ومما زاد فى تسوئة العلاقات بين فرنسا وغينيا موضوع تقسيم مملوكات أفريقية الغربية الفرنسية سابقاً . فقد ادعت غينيا بأن لها الحق فى نصيب معتدل من تلك المملوكات ، فأنكرت فرنسا عليها هذا الحق . ووصل الموضوع النقطة الحرجة بسبب محطة الإذاعة الدولية . وكان هذا الموضوع يهم الدول التى خلفت المستعمرات .فقد طالبت فرنسا بالمحطة للرابطة الفرنسية. وطالبت مالى بها لنفسها ، وتدخلت غينيا قائلة إنها تنازلت عن نصيبها « لمالى » ، ووعدت مالى فى نفس الوقت بمحطة إذاعة إذا لم تتنازل فرنسا عن محطة الإذاعة الدولية . وأوضح سيكوتورى أيضاً أن غينيا لا تنوى إطلاقاً الدخول فى الرابطة الفرنسية أو الانضمام إلى أية رابطة كانت مع فرنسا . وما حل منتصف شهر يونية حتى قطعت المحادثات التى كانت مستمرة طول الوقت ، وإن كانت بصورة متقطعة . وقد أبان زعماء غينيا بكل جلاء أنهم غير راضين عن الاتفاقات المجزأة وأنهم إنما يريدون اتفاقاً عاماً .ولم ينفذ بروتوكولا شهر يناير الخاصان بالتعليم والمالية بطريقة مرضية لعدم وجود معاهدة ثقافية ، ولذلك زار ستيفان[2] هرسل رئيس إدارة التعاون الفنى الدولى فى وزارة الخارجية الفرنسية « كونكرى » بغية الوصول إلى نوع من الاتفاق . ومع أنه تقابل مع كل الزعماء فى كونكرى فانه لم يستطع الوصول إلى أى اتفاق

---

(١) Nabi Youla .

(٢) Stephane Hersel .

مناسب ، إذ رفضت غينيا حتى المساعدة الفنية التى عرضتها فرنسا إلى أن يتم الاتفاق على المسائل كلها .

واستمرت المفاوضات طوال شهرى يونية ويولية بين فرنسا وغينيا . وكان روجيه[1] سيدو يرأس الوفد الفرنسى ، وسيكوتورى يرأس وفد غينيا . وفى شهر يولية قرر الجانب الغينى ألا يكون سيكو تورى رئيس وفد غينيا ، بل « كابا مامادى » سكرتير عام اتحادات العمال فيها ، وظلت العقبة الكئود فى سبيل التسوية هى نصيب غينيا فى مملوكات غرب أفريقية الفرنسى ، وموضوع من الذى يدفع معاشات الجنود القدامى . وتطالب غينيا بأن تقوم فرنسا بدفع المعاشات ، وأن غينيا باعتبارها إحدى الدول التى خلفت اتحاد أفريقية الغربية الفرنسية يجب أن تنال نصيبها من المملوكات .

وهكذا ظلت العلاقات مع فرنسا غير ودية ، ذلك أن الخوف من أن فرنسا هى مصدر التهديد الوحيد لاستقلال غينيا يسيطر على علاقاتها بها . فاستثمارات الأعمال الكبرى فى غينيا تتحكم فيها فرنسا ، وتجارة غينيا غالبيتها مع المنطقة الفرنسية ، وعلاقاتها الثقافية والتعليمية مع فرنسا . كما أن شركات الطيران الفرنسية لا تزال تربط كونكرى بالعالم الخارجى ، واللغة الفرنسية ما زالت لغتها الرسمية . ولذلك فالخوف من المؤامرات الفرنسية يشغل مكان الصدارة فى تفكير زعماء غينيا . ويشتد هذا الخوف بسبب السياسة التى تتبعها فرنسا ، فهى سياسة تتعارض على الدوام مع مصالح غينيا . بيد أن غينيا كانت قادرة على أن تقابل المثل بالمثل وتلحق بفرنسا ضرراً كبيراً . ومع ذلك فانه يبدو أن من مصلحة الطرفين الوصول إلى تسوية ودية . فمصالح فرنسا الكبرى فى أفريقية لا يمكن حمايتها إلا بقيام دولة أفريقية مستقلة قوية تكون أفضل ضمان لمصالح فرنسا الثقافية والاقتصادية . وكذلك الحال مع غينيا فان العلاقات الودية بينها وبين فرنسا ضرورية إذا كان لها أن تقوم بدورها كدولة أفريقية مستقلة .

---

(١) Roger Seydoux .

لقد عينت حكومة غينيا سفيرين متجولين هما « كامارا فاربان » و« نبى يولا » لإنشاء علاقات دبلوماسية مع البلاد المختلفة . أما « كامارا فاربان » : وكان من كبار الموظفين المدنيين ، فترك وظيفته وانضم إلى الفرنسيين . وأما نبى يولا فسافر إلى عواصم بلاد أوربية مختلفة محاولا تكوين علاقات دبلوماسية بينها وبين بلاده .

وعلى النقيض من غانا وليبريا ، كانت أقوى ورقة دبلوماسية فى يد غينيا هى استعدادها لإنشاء علاقات مع دول شرق أوربا . فبدأ زعماؤها يزورون عواصم دول شرق أوربا والصين ، التى أرسلت بدورها بعثات كبيرة إلى كونكرى . وإذا رجعنا إلى الوراء إلى شهر فبراير من عام ١٩٥٩ وجدنا وزير التخطيط الغينى ، لويس بيفوجى (Louis Beavaugui) يصرح فى براج بأن هدف غينيا هو خلق اقتصاد مستقل ، وهى فى هدفها هذا تستلهم دول شرق أوربا وما تقوم به من أعمال . فكان من الطبيعى ، إذن ، أن يكون لغينيا علاقات تجارية مع دول شرق أوربا . ومع مطلع عام ١٩٥٩ كانت بعثات روسيا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية وبولندة قد زارت كونكرى ومهـــدت السبيل لمعاهدات تجارية ، ووقعت اتفاقيات معهـــا .

وسرعان ما أدرك الغرب أن السبيل الوحيد لمنع ازدياد النفوذ الشيوعى فى أفريقية هو الاعتراف بالجمهورية الجديدة والتعاون معها . واتضح ذلك للغرب بطريقة لا غموض فيها حين تسلمت غينيا أسلحة تشيكوسلوفاكية لجيشها الصغير الذى يتكون من ألفى شخص . فأدرك على الفور أنه إذا استمر فى إغفاله لغينيا ، فلن يسعد الكتلة السوفيتية شىء أكثر من أن تتقدم لمساعدتها . وقد نوه نبى يولا (Nabi Yola) بأهمية نشاط شرق أوربا فى مؤتمر صحفى عقد فى فندق « لوتيتيا » . وأوضح أن غينيا لم تطلب مساعدة عسكرية ولكن

تشيكوسلوفاكيا عرضت هذه المساعدة . وبينما كانت عروض المساعدة تتوالى من دول شرق أوربا ظل الغرب يتجاهل حاجات غينيا الاقتصادية .

وما حل منتصف العام حتى كانت غينيا تقترب أكثر إلى الكتلة السوفيتية . ولم يعر الغرب الأمر التفاتاً ، فكان البعض يزعم مع المحافظين الفرنسيين أن غينيا ديمقراطية شعبية ، والبعض الآخر يقول إنه ليس من صالح التحالف الغربي التعاون مع غينيا ، طالما بقيت فرنسا وغينيا متخاصمتين . وفى أغسطس سنة ١٩٥٩ وصل إلى موسكو وفد قوى من حزب غينيا الديمقراطى يتزعمه ديالو سيف الله السكرتير السياسى للحزب ورئيس الجمعية الوطنية . واسمعيل تورى الأخ غير الشقيق لرئيس الجمهورية ومحرر جريدة الحزب وعضو المكتب السياسى . وتم توقيع اتفاق التعاون الاقتصادى والفنى الذى تستطيع غينيا بمقتضاه أن تحصل على قرض بمبلغ ١٢,٧ مليون جنيه إنجليزى بفائدة ٢½٪ لمدة اثنتى عشرة سنة .

وفى شهر أكتوبر سنة ١٩٥٩ زار بارى داوادو » (Barry Dawadou) وزير التربية والتعليم بلاد الصين للاشتراك فى الذكرى العاشرة للثورة الصينية . وكانت هذه أول مرة تتصل فيها ديمقراطية الصين الجديدة بالديمقراطية الجديدة فى أفريقية ، وسرعان ما عقد اتفاق بين الجمهوريتين الثوريتين . ووافقت الصين على أن تفتتح لها سفارة فى كونكرى . ولم تمر هذه الخطوة الثورية بأن تكون كونكرى أول عاصمة فى أفريقية السوداء تنشىء فيها الصين بعثة دبلوماسية دون أن تسترعى التفات الغرب . ووجد المراقبون الغربيون والمتتبعون للحركة الشيوعية الذين كانت تتضارب أراؤهم بشأن صلاحية خبرة الصين الشيوعية لقارة أفريقية أن مخاوفهم كان لها ما يبررها إلى حد ما .

ولم يستطع الغرب أن يظل غير مكترث بغينيا أكثر من ذلك . وشعر بأن لغينيا أهمية حيوية له . ولو تجاهلها فترة أخرى لكان هناك خطر تعزيز صلاتها مع الشرق الشيوعى وفتح جبهة جديدة فى أفريقية المدارية ضمن الصراع الدائر فى العالم بأكمله بين الدول الشيوعية والدول المناهضة للشيوعية .

ولم تكن كونكرى خالية تماماً من ممثلى الغرب . فقد وجد أصحاب الأعمال من ألمانيا الغربية والنرويج وأمريكا فى غينيا ميداناً طيباً للعمل ، والألمان دائماً على استعداد أن يتابعوا مصالحهم التجارية حتى ولو كانت تتعارض مع مصالح حلفائهم السياسية . وكان الأمريكان فى كونكرى بأعداد كبيرة منذ الأيام الأولى يحاولون الحصول على تسهيلات لتصريف بضائعهم ؛ وكذلك كانت بريطانيا تتفاوض لعقد اتفاقية تجارية ، وكانت هى والولايات المتحدة الأمريكية تهتمان أشد الاهتمام بزيارة حاكم أحدث دولة أفريقية لهما .

واستطاع الرئيس سيكو تورى وقتئذ أن يدعم مركز غينيا الدولى ، وذلك عن طريق زيارته لمدن العالم الغربى الكبرى ، فشمل برنامج زيارته وشنطون ونيويورك ولندن وبون . ولكى يحتفظ بمركزه بين الشرق والغرب قرر أيضاً زيارة مدينة موسكو . وكان وفد برلمانى غينى يرأسه ديالّلو سيف الله (Diallo Saifoulaye) رئيس الجمعية الوطنية قد سبق فزار موسكو ، كما كان السفير المتجول قد مهد السبيل لزيارة لندن ووشنطون .

وكان يهم وشنطون بنوع خاص ألا تنضم غينيا إلى المعسكر الشيوعى بدون أن تقوم على الأقل بمحاولة جعلها على الحياد بين الكتلتين . ولكن عناد فرنسا الذى حدا بالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ألا تكونا بين الدول الأولى التى اعترفت بالجمهورية الجديدة ، كان عقبة تحول دون مواصلة الولايات المتحدة لسياسة منع انتشار النفوذ الشيوعى فى أفريقية . وعلى العكس من غانا التى ظلت خارج النفوذ الشيوعى كلية ، كان ينظر إلى غينيا على أنها عامل جديد لا بد من كسب زعيمه الذى أوشك أن يطير بمعاملته كرئيس دولة مستقلة . ولقد أوضح روبرت مورفى (Robert Murphy) فى خطاب ألقاه يوم ٢٦ أكتوبر من عام ١٩٥٩ أن الولايات المتحدة ستبذل غاية جهدها لمنع التوغل الشيوعى ، وتمد غينيا بكل المعونة الاقتصادية التى تطلبها ، وتستقبل الزعيم الغينى ، ورائدها « حسن التفاهم » : وقد تذهب الولايات المتحدة إلى حد النظر فى تمويل « خزان كانكور » إذا لم يكن للفرنسين رغبة

فى تمويله . وقد بدا لهذا الموقف أهمية خاصة لأن الفرنسيين و « هوفويه بوني » كانوا حينذاك يهددون غينيا بأنهم يستطيعون الاستغناء عن «البوكسيت» الذى يبتاعونه منها . وأعلن هوفويه أن البوكسيت موجود فى بلاد أخرى ، وأما عن استعداد فرنسا لتمويل سد كانكور فان هذا يتوقف تماماً على حسن تصرف غينيا . ولكن الولايات المتحدة كانت قد تعلمت الدرس من السد العالى بأسوان ، وأدركت بوضوح أن غينيا لم تكن معتمدة على الغرب ويمكنها أن تتجه إلى غير الغرب . وكذلك كانت غينيا تدرك أن بيدها أوراق رابحة ، فلم ترد السير فى تنفيذ مشروع السد فحسب بل وأن تنشىء أيضاً صناعة الألومنيوم فى أقرب وقت ممكن .

وكان من أثر رغبة الولايات المتحدة فى اتباع سياسة اعتبرتها الصحف الفرنسية والساسة الفرنسيون تقويضاً لمركز فرنسا فى أفريقية السوداء ، بسبب اعترافها « بالدولة المنشقة على الرابطة الفرنسية » باعتبارها الناطقة الحقيقية بلسان أفريقية — كان من أثر هذا خلق موقف مماثل للموقف الذى أوجدته السياسة الأنجلوسكونية فى تونس على أثر حادث ساقية[1] سيدى يوسف ،ولكن رد الفعل على فرنسا لم يكثر عنه الحديث علناً كما كانت الحال فى حادثة ساقية سيدى يوسف ، لأن استقلال غينيا كان حقيقة ، وقد أوضحت الولايات المتحدة الأمريكية موقفها بكل جلاء مقدماً بوقت كاف جداً .

وفى يوم ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٩ استقبل الرئيس الأمريكى الرئيس سيكو تورى ، وقضى ساعة فى حديث مع وزير الخارجية كريستيان هرتر . وقد أوضح البلاغ المشترك الذى صدر عقب هذه المحادثات أن الولايات راغبة فى التعاون مع غينيا بغية تنميتها اقتصادياً ، وفى مساعدة شعب أفريقية لتحقيق حريته السياسية .

ولقد كان سيكو تورى ظاهرة أدهشت الأمريكيين الذين كانوا معتادين

(١) Sakiet .

حتى ذلك الحين أن يروا الناس قادمين وقبعاتهم فى أيديهم يستعطون ، وأن السبب الذى لأجله يطلبون العون هو محاربتهم للشيوعية . أما سيكو تورى فمن الناحية الأخرى كان يصر على القول إن غرضه من زيارة الولايات المتحدة لم يكن لطلب المعونة ولا للانضمام إلى « الجهاد الحسن » ، بل لتحقيق استقلال الدول الأفريقية والشخصية الأفريقية . وأوضح سيكو تورى فى خطابه الذى ألقاه فى جمعية الأمم المتحدة أن غينيا لا يهمها أن يكون زعيم أفريقى خاص له سمعة أفضل من غيره أو أن يكون نظام حكم أكثر ديمقراطية من نظام آخر ، بل أن ما يهمها هو العمل على تحقيق استقلال أفريقية ووحدتها . وأعلن فى خطابه أنه يفضل أن يكون الأخير فى أفريقية المتحدة على أن يكون الأول فى أفريقية المنقسمة . ولكنه وضع الاختيار بين الكتلتين الشرقية والغربية فى وضعه الصحيح ، حين أعلن أنه ليس لأفريقية أن تختار بين الكتلتين المتنازعتين ، بل للكتلتين أن تختارا بين السياسات المختلفة التى يجب اتباعها فى أفريقية ، وما إذا كانتا تؤيدان السياسة التى تنوى أفريقية اتباعها . وقد أحرز سيكو تورى نصراً بتخييره الغرب بين سياسة تأييد الاستعمار ومصالح المستوطنين ، وسياسة تحرير أفريقية واستطاع أن يقف موقفاً مضاداً لنظرية دالاس القائمة على إثارة حرب صليبية ضد الشيوعية وعلى مبدأ « من ليس معنا فهو علينا » بنظرية مثلها لا قيد فيها ولا شرط ، ألا وهى نظرية تحرير أفريقية التى بها يمكن الحكم على دول العالم . وكانت هذه فى الواقع حركة مضادة للاستعمار ، ومن ثم كانت ضد تعاليم الغرب ، فالكتلة السوفيتية لم تكن لها مصالح فى أفريقية تتعارض مع تحرير الشعوب الأفريقية ، وإنما مصالح الاستعماريين والمستوطنين هى التى ترتبط بالكتلة الغربية ، ومن ثم فالكتلة الغربية وحدها هى التى عليها أن تختار .

وكان يراقب زيارة سيكو تورى المظفرة للأمم المتحدة وللولايات المتحدة الأمريكية زعماء أفريقية الفرنسية ومن بينهم « هوفويه بوانيى » ، وكانوا هناك بصفتهم أعضاء فى الوفد الفرنسى . وكانت الحفاوة التى استقبل بها ذلك الزعيم

الغيني الذى كان حتى عهد قريب أدنى مرتبة من معظم أولئك الزعماء ، والذى لم يكن قط عضواً فى وزارة فرنسية – مما جعل معنى الاستقلال واضحاً لهم جميعاً . كما جعلت معاملة سيكو تورى معاملة مختلفة بصورة بارزة « هوفويه بوانيي » نفسه يدرك أن الاستقلال لم يكن مجرد ترديد لكلمات جوفاء .

وعاد سيكو تورى من زيارته للولايات المتحدة ، وفى شهر نوفمبر بدأ رحلته إلى دول غرب أوربا . وكانت أول عاصمة زارها لندن حيث استقبله رئيس الوزراء ووزير الخارجية ورجال السلك الدبلوماسى وممثل الملكة . وبعد أن استعرض حرس الشرف ، نزل الرئيس الغيني ، الذى كان يزور بريطانيا بصفته رئيس الحكومة لا رئيس الدولة ، ضيفاً على رئيس الوزراء ماكميلان . وكانت غينيا قد سبق أن وقعت اتفاقاً تجارياً مع بريطانيا العظمى . فلم تتناول المباحثات شيئاً إلا السياسات العامة . ومع ذلك فبريطانيا بما لها من ممتلكات كبيرة فى أفريقية تهتم بنوع خاص بالتطورات فى تلك القارة . وسرعان ما أدركت بريطانيا أن سيكو تورى كان فرنسياً بدرجة تكفى لأن تجعله يصر على الكرامة الشخصية ومراعاة قواعد البروتوكول بكل دقة . لقد كان يختلف عن رئيس جمهورية ليبريا ذلك الرجل المرح البعيد عن التكلف :

وكانت زيارة سيكو تورى لبريطانيا فى الواقع ذات أهمية عظمى بالنسبة له . فقد أكد هناك أيضاً أنه لم يقصد من زيارته أن يسدى إليه أحد معروفاً ، بل أن يتقابل مع الناس ويتعاون معهم على تحقيق تحرير أفريقية . ثم غادر لندن وذهب إلى ألمانيا الغربية . وقد استقبله على رصيف المحطة رئيس جمهورية ألمانيا الاتحادية الهير لوبك ، واحتفى به المستشار أديناور فى حفل غداء . وقد سر الألمانيين أن غينيا لم تكن قد اعترفت بعد بالجمهورية الألمانيـــة الديمقراطية ، وكانوا على استعداد أن يكافئوها على ذلك باهدائها محطة إذاعة . ولكن سيكو تورى لم يكن راغباً فى أن يقول أى شيء عن العلاقات فى المستقبل مع جمهورية ألمانيا الشرقية ، إلا أن غينيا ستتعاون مع كل البلاد التى تريد أن تتعاون معها ، وأنه وإن لم يزر عاصمة جمهورية ألمانيا الديمقراطية هذه

المرة فقد يقوم بهذه الزيارة فى المستقبل القريب . فاكتفت جمهورية ألمانيا الاتحادية بهذا التأكيد ووقعت معه اتفاقاً تجارياً اقتصادياً فنياً .

وهكذا رفض سيكو تورى فى ألمانيا أيضاً أن يختار ، وأبدى استعداده للتعاون وتبادل الود مع كل من يظهرون الود نحوه ، وأنه لن يمتنع عن التعاون مع ألمانيا الشرقية أو الاعتراف بها لمجرد إرضاء ألمانيا الغربية . إن سيكوتورى غير مستعد أن يقبل أى انقسام لا يقبله فى أفريقية .

ومع أن جمهورية ألمانيا الغربية كانت تبدى أخلص الود نحو غينيا فى بادئ الأمر ، إلا أن الصعوبات سرعان ما قامت . فألمانيا الغربية هى ألصق حليفة لفرنسا ، وبما أن غينيا تعتبر أن تقويض أركان مركز فرنسا فى أفريقية ضرورى لبقائها ، فان حدوث سوء التفاهم لم يكن إلا مسألة وقت . لقد اتهمت غينيا جمهورية ألمانيا الاتحادية بمساعدة فرنسا فى إنتاج القنبلة الذرية . وحدثت أزمة أخطر من هذه سببها جريدة أخبار سينمائية تبين صور السفير كوهتى (Cohti) وهو يقدم أوراق اعتماد لرئيس جمهورية ألمانيا الديمقراطية . وكان هذا يتعارض مع السياسة الألمانية المعروفة بسياسة هالشتين (Hallestein) ، وفحواها بإيجاز أن أى دولة لا تنتمى للكتلة الشيوعية لا يمكن أن تكون لها علاقات دبلوماسية مع الجمهورية الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية معاً . ولم تكن ألمانيا الغربية راغبة فى استثناء كونكرى من هذه القاعدة . فدعت صحيفة ميتاج (Mittag) سيكوتورى بالبائع المتجول ، بينما وصفت « دى فيلت (Die Welt) العمل نفسه بأنه خطة شيطانية . وفى التاسع من شهر مارس سنة ١٩٦٠ خولت الوزارة الاتحادية وزير الخارجية سلطة قطع العلاقات مع كونكرى ما لم تصله تأكيدات قاطعة . ومع أن ذوى المصالح كانوا يعترضون على أى خلاف مع كونكرى فان ألمانيا طلبت إيضاحاً خلال ثمان وأربعين ساعة ، فقرر سيكوتورى التراجع . وفى حديث مع مراسل شبيجل (Spiegel) أعلن أن غينيا لم ترسل سفيراً إلى جمهورية ألمانيا الديمقراطية ولم تنشىء معها علاقات دبلوماسية ؛ بل كل ما هنالك

علاقات تجارية وثقافية بين الدولتين . وقبلت جمهورية ألمانيا الاتحادية هذا الإيضاح وطويت صور جريدة الأخبار فى بحر النسيان . ولكن غينيا أدركت أن الإنسان فى موضوع العلاقات الدولية عليه أن يراعى ميول الغير أيضاً .

وغادر الزعيم الغينى مدينة « بون » قاصداً موسكو . وفى براج استقل طائرة « اليوشن » فوصل موسكو فى صباح أحد أيام الشتاء الباردة . واستقبله فى المطار كل أعضاء المجلس السوفيتى ما عدا ميكوبان وخروشوف اللذين كانا خارج موسكو وقتئذ . كما استقبله أيضاً رجال السلك السياسى . وأعرب الرئيس فورشيلوف فى خطاب الترحيب بالضيف عن عطف الشعب الروسى على الشعوب الأفريقية فى جهادها لنيل الحرية . ورد سيكوتورى على هذ الترحيب بحماسة قائلا أن الغرب يميل إلى اعتبار كل معارض للاستعمار والامبريالية من أتباع ماركس . ثم أعلن فى عبارة تتباين الحماسة التى قيلت بها مع التصريحات الدبلوماسية التى كان قد أدلى بها من قبل فى عواصم الدول الغربية ، إذ قال : « إن الأهمية العظمى التى تعلقونهـــا على زيارتنا تتجاوز حدود دولتنا الفتية غينيا ، وتوجه إلى كل شعوب أفريقية التى تتحرق شوقاً إلى التعاون معكم » وكان هذا التحمس للتعاون مع الشرق يتناقض تناقضاً ملحوظاً مع « البرود » الذى تتسم به العلاقات مع الغرب . وانتهى الأسبوع الذى قضاه فى موسكو بتوقيع اتفاقية لم تعرف تفاصيلها بعد إلا أن الموظفين المشتغلين بالنواحى الصناعية والفنية والعلمية يتدربون فى الاتحاد السوفيتى ، وتستقبل غينيا بعثات اقتصادية سوفيتية . ويبدو أن سيكوتورى قد اقترب أكثر من الاتحاد السوفيتى سياسياً ، لأنه وهو فى موسكو سلم فى غير لبس بوجود كتلتين فى العالم تعمل إحداهما لنشر السلام والحرية ، وأعلن أن غينيا تشترك مع أولئك الذين يعملون من أجل السلام والحرية .

وعند عودته من موسكو جعل سيكوتورى موقفه أكثر وضوحاً ، إذ قال إن حاجة الساعة ليست الدعوة إلى مؤتمر آخر للجامعة الأفريقية بل إلى مؤتمر من نوع مؤتمر باندونج تنال أفريقية فخر انعقاده فيها . إذ فكرة عقد

مؤتمر أفرو آسيوى آخر اقتراح كثيراً ما ردده الاتحاد السوفيتى . فأن يعثر على أحد زعماء مؤتمر الشعوب الأفريقية ينادى بنفس الفكرة معناه أن زعماء السوفييت قد استمالوا الزعيم الغينى أثناء إقامته فى موسكو إلى فكرة تكوين جبهة عريضة مناوئة للامبريالية . وقد كان هذا نصراً بلا شك ، لأن الأصوات التى ستقصف كالرعد ضد الامبريالية فى المستقبل ستأتى معظمها من أفريقية . وباشتراك البلاد الشيوعية فى مؤتمر من نوع مؤتمر باندونج ستتهيأ لها الفرصة لا لمهاجمة الاستعمار فحسب بل ولتزعم حركة تحرير أفريقية . ففى آسيا من البلاد الشيوعية الصين وفيتنام وكوريا الشمالية ، كماأن هناك بلاداً أخرى تؤيد مناوأة الاستعمار . يضاف إلى هذا أن لجنة التضامن الأفرو آسيوى تعطف على تأويل السوفييت للأحداث العالمية . لهذا كان عقد مؤتمر على شاكلة مؤتمر باندونج معناه أن المشكلات الأفريقية ستنال النوع الصحيح من العناية .

وهكذا بدا أن سيكوتورى قد انزلق هذه المرة من الموقف الذى كان متمسكاً به حتى ذلك الوقت ، ولكن لم يكن هناك تغير جوهرى ، لأن العامل الذى جعل منه محكاً لسياسته ، ألا وهو موقف الكتلتين من أفريقية ، هو الذى كان يقرر نوع تصرفه . ويستطيع الاتحاد السوفيتى دائماً أن ينافس الكتلة الغربية ويستمر فى رفع الثمن ، بينما لا يستطيع الغرب أن يقوم بشىء مضاد . ولكن هل تتحرك غينيا نحو الفلك الشيوعى ؟ ألا يدلى الإداريون الأمريكيون — تدفعهم شدة الاهتمام بموافقة الكونجرس على تقديرات المعونة — بملاحظات تعطى فكرة خاطئة لا غرض منها إلا التأثير على الكونجرس ؟ ففى التاسع من شهر يونيو عام ١٩٦٠ أعلن مستر جرانت ، نائب مدير البرنامج والتخطيط فى الإدارة التجارية الدولية أن غينيا قد تكون أول دولة غير شيوعية تنضم للكتلة السوفيتية . وكان غرض مستر جرانت من ذلك واضحاً . فلقد أراد إقرار تقديرات المعونة وظن أن هذه هى أسلم طريقة لتحقيق غرضه . ويفسر المحافظون الذين يعتقدون أن الشيوعية وراء كل حركة قومية فى البلاد التابعة ، ورجال الصحف والسياسة الفرنسيون الذين ساءهم اختيار سيكو

توری ، والساسة الأفريقيون الذين يشعرون أن زعماء غينيا قد خدعوهم — كل أولئك يفسرون كل تصرف فی غينيا من وجهة نظر الشيوعية . وكان هذا ، أكثر من أی عمل يأتيه الحزب أو الدولة ، هو الذی وصم غينيا بوصمة الشيوعيـــة .

وسرعان ما أدركت دولة غينيا أن لها بعض الميزات التی لاتتوفر لغيرها من الدول الأفريقية الأخرى . فالثورة الاجتماعية والسياسية التی حدثت بها قد أثارت فيها حماسة تنقص غانا ، ولم توجد قط فی ليبريا . إن غينيا فی مقدورها أن تتبع سياسة ديناميكية تحسدها عليها الدول الأفريقية الأخرى وتعجب بها ، ولكنها قل أن تأمل أن تنافسها فيها .

(٣)

إن سياسة غينيا تقوم فی الواقع على علاقاتها بأقاليم أفريقية الناطقة باللغة الفرنسية . وفی استطاعة سيكو توری أن ينتفع بصداقتـــه لزعماء أفريقية الفرنسية وباتحادات العمال التی تستخدم بمثابة « حصان طروادة » ، وبجمعيات الشباب لتأييد سياسته . أما الأمل الذی يريد تحقيقه فهو تقويض أركان تأييد الرابطة الفرنسية وإضعاف مركز فرنسا فی شمال أفريقية ومهاجمة خطتها السياسية بأكملها . لهذا لا يمكن فهم السياسة الأفريقية لسيكوتوری إلا بدراسة علاقاته بفرنسا .

وحجر الزاوية فی هذه السياسة هو مهاجمة الرابطة الفرنسية . ومع أن سيكوتوری كان حتى شهر سبتمبر من عام ١٩٥٨ أحد المؤيدين للرابطة الأفريقية الفرنسية باعتبارها جمهورية اتحادية تضامنية ، فانه أصبح بعد الاستفتاء ليس خصما للاتحاد التضامنی (١) بهذه الصفة بل لكل المقاصد الفرنسية . وكانت حجته فی ذلك أن الرابطة الفرنسية خدعة ، وأن فرنسا لا تنوی أن تعامل الدول الأفريقية معاملة الند بل كدول أقل مرتبة منها ، وكان أولئك

(١) Confederation .

الساسة الفرنسيون يتحدثون دائماً عن فرنسا والرابطة الفرنسية كما لو كانت فرنسا ذاتية منفصلة وليست جزءاً من هذه الرابطة . كذلك كان الممثلون الفرنسيون يمثلون فرنسا ، لا الرابطة الفرنسية . وفى المجال الدولى ليس هناك مكان للرابطة الفرنسية بل لفرنسا وحدها مكتوبة بأحرف كبيرة . وقد استغل سيكوتورى ضعف الرابطة هذا وهاجم زعماء أفريقية الفرنسية لما يعوزهم من كرامة إنسانية ، قائلا إن الشعب لو خير بين الحرية والتبعية لما اختار التبعية حتى ولو عرضت تحت ستار اعتماد الدول بعضها على بعض،ولا بد وأن الفساد هو الذى دفع بزعماء أفريقية إلى اختيار التبعية ، إذ لم يكن فى استطاعتهم مواجهة مشكلات الاستقلال بدون المعونة الفرنسية ولذلك فضلوا قفص الرابطة الفرنسية الذهبى على الحرية الفطرية التى كان يجىء بها الاستقلال .

ولقد وجد سيكوتورى أنه لم يكن قادراً على مهاجمة الطريقة التى أدارت فرنسا بها الاستفتاء . ذلك لأن ٩٤٪ من الأصوات فى غينيا أعطيت فى صالح الاستقلال ، فلو تحدى الإدارة بالتدخل فى الاستفتاء لكان معنى هذا تحدى العملية التى جاءت بالاستقلال لغينيا . ولقد شعر زعماء غينيا بالعرفان بالجميل للجنرال لأجل حسن سياسته ، ولكنهم كانوا يدركون فى الوقت ذاته أن رفقاءهم فى السلاح قد اختاروا سبيلا آخر . وشعر سيكو تورى أن نفوذه فى ساحل العاج وفولتا العليا وداهومى كان محدوداً ، بينما كان الحزب الحاكم فى النيجر معارضاً للاتجاه الذى يمثله . لذلك لم يبق أمامه إلا السودان والسنغال حيث كان يشعر أنه يستطيع أن يؤثر على السياسة هناك بنفوذه .

وكان رد فعل اختيار غينيا للاستقلال سريعاً فى كل أنحاء غرب أفريقية . وتزعمت حركة اتحاد العمال المعركة فى سبيل الانفصال والاستقلال الكاملين عن فرنسا . ولذلك كانت على اتصال مباشر بالحكومات القائمة فى هذه الدول التى كانت تؤمن بالتطور نحو الاستقلال فى داخل الرابطة الفرنسية . وسرعان ما قابلت حكومات الدول المثل بالمثل ، وتكونت اتحادات مستقلة استقلالا ذاتياً فى الدول المختلفة ، وكانت الميول المضادة لكونكرى تجد

التشجيع . ولكن الاتحاد العام لعمال أفريقية السوداء (Union Générale des Travailleurs d'Afrique Noire في جمهوريتي مالي والنيجر كان له نفوذ كبير ، ومع أنه كان مضطراً إلى مراعاة الاعتدال في سياسته فانه استطاع أن يحظى بالتأييد . ولقي سيكو توري تأييداً في داهومي أيضاً لأن فرع حزب التجمع الديمقراطي الأفريقي في داهومي ، مع أنه لم ينتم إلى الجناح المتطرف قد اضطر بحكم الظروف إلى اختيار سبيل الاستقلال .

وهناك عامل آخر ساعد سيكوتوري وهو حركة الطلبة وكل جامعة دكار . ودكار بالعدد الوفير من الطلبة فيها وبجناحها اليساري من الأساتذة هي في الواقع مركز الراديكالية الأفريقية. وفي هذا تتمشى دكار كثيراً مع تقاليد الجامعات الفرنسية وتقوم بدور مماثل للدور الذي تقوم به باريس في نشر النور والعرفان في أفريقية السوداء . وهذا المركز الثقافي الراديكالي في جوهره هو « حصان طروادة » بالنسبة لسيكوتوري في محاولته استمالة زعماء المستقبل في أفريقية الفرنسية . ولقد نجح في هذا نجاحاً باهراً إذ كانت القومية دائماً إحدى النقط القوية في حركة الطلبة في كل أنحاء العالم . وقد كان اتحاد طلبة أفريقيةالسوداء (La Fédération des Etudiants de l'Afrique Noire) وهيئة الطلبة الأفريقيين في فرنسا يؤيدان الاستقلال دائماً ويعتبران كل الصلات مع جمهورية فرنسا وسائل لاخضاع القومية الأفريقية للامبريالية الفرنسية . ونشأت في دكار أيضاً مدرسة جديدة للتاريخ الأفريقي تفسر حروب « عمر طول »[1] و « ساموري »[2] بأنها كانت جهاداً ضد الإمبريالية وسخرت هي كذلك في الكفاح من أجل الاستقلال . ولعل هذا كان نصراً عظيما لسيكو توري ، لأنه بينما كانت الأقاليم الأخرى تدعى إحياء أمجاد أفريقية بتذكر عظمة غانا ومالي كان يقنع هو بالجهاد الذي يجب على غينيا مواصلته في العالم الحاضر . ويقول سيكو توري إن نجاح غينيا أو فشلها في المحافظة على استقلالها

---

(١) Omal Tall .

(٢) Samory .

وتحسين مستوى معيشة شعبها هو البرهان على قدرة الشعوب الأفريقية على أن تحكم نفسها . ولكن الفشل لن يقتصر رد فعله على غينيا وحدها بل يشمل الشعوب الأفريقية بأسرها .

وهناك نقطة ثانية أكدها سيكو تورى وهى أن مستقبل غينيا له أهمية كبرى بالنسبة لكل الأحزاب الاشتراكية فى أفريقية . وبما أن كل الأحزاب تقريباً فى أفريقية الفرنسية تدعى أنها أحزاب اشتراكية من نوع أو من آخر فان التجربة الغينية تثير اهتمامها جميعاً . ويدعى زعيم غينيا أن حزب غينيا الديمقراطى يحاول خلق مجتمع غير طبقى على أسس إشتراكية . وتزعم غينيا أنها فريدة فى بابها فى بعض النواحى . وفى هذا يقول سيكو تورى إنه بينما تحاول البلاد الأخرى إدخال الاشتراكية بوساطة الكفاح الطبقى ونزع الملكية من ذوى الأملاك ، فان غينيا لا طبقات فيها ، ومن ثم فان محاولة خلق مجتمع اشتراكى ليست عن طريق الكفاح الطبقى بل عن طريق تحرك جمهور الشعب كله نحو الاشتراكية . إن التجربة الغينية الفذة تعترف بها الدول الأفريقية الأخرى ذات الثقافة الفرنسية ، وإن الشعور بأن ما يحدث فى غينيا تشترك فى الاهتمام به كل تلك البلاد لمما يقوى مركز زعيم غينيا فى مفاوضاته مع فرنسا .

إن الزعيم الغينى فى مركز قوى للغاية بحيث يستطيع التدخل فى شئون الدول الأفريقية الأخرى ، وما ذلك إلا لأن آراءه فى المسائل الاشتراكية والسياسية أكثر يسارية من آراء غيره من الزعماء ، وليس بينهم من يدانيه فى السيطرة على الشعب . ومما زاد فى مكانته اختياره الاستقلال بكل ما يترتب عليه من تبعات . فقد قوى الاختيار فى حد ذاته من مركزه ، وهو إنما يتكلم باعتباره الزعيم الأفريقى الفرنسى المستقل .

ويمكن أن نرى متانة مركز سيكو تورى ليس فقط فى السودان حيث يؤيد آراءه ماديرا كيتا (Madeira Keita) وزير الداخليـــة وسكرتير حزب التجمع الديمقراطى الأفريقى (R.D.A.) بل أيضاً فى سينيغامبيا[1] ودكار

(١) Senegambin .

حيث له أتباع كثيرون . ففى السودان استطاع أن يكتسب بين المجاهدين فى الحزب تأييداً كان كافياً لحض ذوى الوقار من السنغاليين على أن يشتركوا فى المطالبة بالاستقلال . ولعل أعظم انتصار أحرزته غينيا هو مطالبة زعماء السودان المستمرة بالاستقلال والارتباط مع فرنسا بعلاقة جديدة – وهو المطلب الذى كانت قد تقدمت به غينيا فى الفترة السابقة على الاستفتاء مباشرة واعتبرته الآن فرنسا مطلباً مشروعاً . ولقد طالبت مالى الآن بما كانت غينيا تطالب به منذ عام . ومع أن سيكو تورى لم يستطع أن ينال ما كان يريد فان نجاح غينيا وقدرتها على التصرف مستقلة عن الرابطة الفرنسية قد مهد السبيل أمام مالى . فقد اضطرت فرنسا أن تدرك أن زحف القومية الطاغى لا يمكن وقفه بتكرار الكلام عن اعتماد الدول بعضها على بعض وعن المعونة الاقتصادية .

ويظهر هذا التغير فى الموقف بصورة مماثلة فى هوفويه بوانيي . فقد كان رئيس ساحل العاج الذى كان أعظم داعية لتنمية أفريقية اقتصادياً من طريق الارتباط السياسى بفرنسا يواجه بعض الصعوبات . فلم يكن عليه أن يواجه نشاط اتحاد العمال ضد سياسته فحسب بل والانقسامات فى داخل حزبه . يضاف إلى هذا أن ج . ب . موكى (J.B. Mockey) ، وزير الداخلية وسكرتير عام الحزب أيضاً استقال من منصبه . وقد أعلن فويه بوانيي نفسه اعتراضه على بعض نواحى الرابطة الفرنسية . ففى خطابه الافتتاحى فى مؤتمر التجمع الديمقراطى الأفريقى المنعقد فى أبيدجان هاجم استمرار المندوبين السامين فى دكار والمركز الذى يشغله جوكس (Joxe) باعتباره سكرتيراً عاماً للرابطة وهو مركز أعلن أنه يقع بين مركز الدول الأفريقية ومركز رئيس الجمهورية والرابطة الفرنسية . ويطالب هوفويه بوانيي بأن على السكرتير العام أن يدرك أنه أحد كبار الموظفين المدنيين فقط وليس شخصية سياسية . وأنه يجب أن يتصرف باعتباره وكيلا ، لا صاحب سلطة مستقلة .

وهكذا نجحت غينيا خلال عام من وجودها كدولة مستقلة فى تغيير طبيعة الرابطة الفرنسية ، وذلك باتباعها سياسة فى غاية المرونة حيال الدول

الأفريقية وأخرى متسمة بالحزم والشدة حيال فرنسا . وإن الهجمات المتواصلة على سياسة فرنسا ، وقد أصبحت جزءاً هاماً من الدعاية الأفريقية ، هى فى الواقع فى صالح غينيا ، لأن مركز غينيا لا يمكن حمايته إلا بتقويض أركان مركز فرنسا فى الرابطة الفرنسية .

وثمة دعامة كبرى أخرى تقوم عليها سياسة غينيا هى مهاجمة سياسة فرنسا فى الجزائر . فكل الأحزاب فى أفريقية الفرنسية ما برحت تشن الهجوم على الحرب الجزائرية وقد أيدت باصرار سياسة متحررة فى الجزائر وطالبت بوجوب إجراء المفاوضات مع زعماء الجزائر . وحتى فى مؤتمر حزب التجمع الديمقراطى الأفريقى الذى عقد مؤخراً فى أبيدجان كان للمسألة الجزائرية مكان الصدارة . ولكن سيكو تورى خطا خطوة أخرى بهذا الخصوص . فمع أنه لم يعترف بحكومة الجزائر المؤقتة ، وهذا يعزى إلى أن الحكومات التى لها علاقات دبلوماسية مع فرنسا لم تعترف بتلك الحكومة ، فقد كانت كونكرى أحد مراكز الدعاية الجزائرية فى كل أنحاء أفريقية . وكانت علاقات غينيا بالجزائريين وثيقة . فمثلا فى مؤتمر سانكفيل كانت غينيا فى مقدمة الدول المطالبة باستقلال الجزائر .

وكان أكثر أهمية ممن هذا موقف غينيا من مشكلة الكميرون . فانها اتهمت فرنسا مراراً بتعطيل استقلال الكميرون . وأصبحت كونكرى المركز الرئيسى لفيلكس مومى (Felix Moumie) وأندريه مبيدا مارى (André M'bida Marie) . ومنها كان إتحاد شعوب الكميرون يقوم بالدعاية ضد فرنسا وضد حكومة أحمدو أهيدجو (Ahmadou Ahidjo) التى تؤيدها فرنسا . ويرجع سبب الهجوم على أهيدجو فى الغالب إلى أنه ينتمى إلى الطبقة الإقطاعية ، ويأتيه التأييد من إمارات الشمال . وهناك سبب آخر وهو أن حكومته تؤيد السياسة العامة لفرنسا وترغب فى التعاون مع الفرنسيين . أما سيكوتورى فهو كزعيم يسارى أكثر عطفاً على اتحاد شعوب الكميرون الراديكالى الذى كان أحد الأحزاب المكونة لحزب التجمع الديمقراطى

الأفريقى ، ثم وجد أن لا مكان له فيه فقط بعد الفرقة التى حدثت بين هوبهويه بوانيي ودار بوسبيه (D'Arboussier) . يضاف إلى هذا أنه أحد الأحزاب القليلة فى أفريقية السوداء التى قامت بكفاح مسلح متواصل ضد الفرنسيين . ولحزب اتحاد شعوب الكميرون فى أفريقية السوداء مكانة تنقص الأحزاب الأكبر والأغنى منه . وقد نال هذه المكانة عن طريق كفاحه المسلح لأجل الاستقلال .

وسرعان ما أدرك سيكوتورى باعتباره البطل اليسارى الجديد الذى كان فى ذلك الوقت الزعيم الأفريقى الوحيد لبلد مستقل ينطق بالفرنسية — سرعان ما أدرك أهمية تزعم إتحاد شعوب الكميرون بصفته المتحدث الشرعى باسم الكمرون .. فأوضح أن البرنامج الذى تسير عليه حكومة الكميرون الحالية هى (ليس هو) برنامج إتحاد شعوب الكميرون وأن الانتخابات التى جاءت بالمجلس التشريعى إلى الوجود قد أجريت تحت إشراف الفرنسيين ولمصلحتهم حين كانت البلاد يسودها الاضطراب ، وأن المطلوب هو إجراء انتخابات تحت رعاية الأمم المتحدة بحيث يسمح لكل الأحزاب بالاشتراك فيها بدون اكراه . ولكن الأمم المتحدة بالرغم من مطالبة الدول الأفريقية بالحاح قصرت عن إدراك الحاجة إلى انتخابات جديدة ، بما أن موضوع الاستقلال لم يعترض عليه أى حزب من الأحزاب . وشعرت بأن مسألة الانتخابات التى يراد بها الحكم على ما إذا كانت حكومة أهيدجو تمثل الشعب أم لا تمثله ، إن هى إلا مسألة داخلية يمكن حلها بعد الاستقلال .

بيد أن هذه ليست مشكلة داخلية بحتة ، لأنه لو استمر المجلس التشريعى والحكومة الحاليين بتحيزهما الرجعى لفرنسا لكانت المسألة التى يجب تقريرها هى علاقة إتحاد شعوب الكميرون بهما . فهناك فعلا فى منطقة سانجا — ماريتيم (Sanga-Maritime) ومنطقة باميليكى (Bamilike) حركة مقاومة ، يدعمها إتحاد شعوب الكميرون لنفسه ، فى استطاعتهما أن تقف ضد الحكومة الشرعية ، ولا يحول بينها وبين اسقاط الحكومة إلا وجود قوات

الدفاع الفرنسية . والآن وقد أصبحت الكمرون دولة مستقلة فان غينيا وغانا تستطيعان الضغط عليها . وغينيا فى هذه الحالة تمسك فى الواقع بالورقة الرابحة فى يدها ، لا لوجود فيلكس مومى (Felix Moumie) فى كونكرى كزعيم محتمل لحكومة فى المنفى فحسب بل وبسبب العلاقات الوثيقة بين بعض زعماء الكمرون وحزب غينيا الديمقراطى (Parti Démocratique Guinéen) . ويدرك أهيدجو نفسه أن مستقبل حكومته لا يتوقف على علاقته بفرنسا فحسب بل وبزعماء الراديكالية فى أفريقية . وقد زار بعد الاجتماع الأخير للأمم المتحدة فى سنة ١٩٥٩ دكار ومنروفيا وأبيدجان ليجعل دعاية غينيا عديمة الأثر . وكانت هذه خطوة ماكرة لأنه أراد أن يقوم بعمل مضاد لسياسة اتحاد غانا وغينيا الذى يمكن اعتباره إتحاد حكومتين راديكاليتين ، وذلك باكتساب العناصر المحافظة فى ساحل العاج وليبريا ومالى . وقد جاء الاتحاد السوفيتى أيضاً لنجدة أهيدجو على غير انتظار ، إذ أنه أرسل وفداً كبيراً للاشتراك فى احتفالات الاستقلال فى دوالا (Douala) . وقد أدركت غينيا أنه من الصعب زحزحة أهيدجو من مكانه . وإذا صدقنا ما قاله أنتونى اناهورو (Anthony Enahoro) عن مؤتمر الجامعة الأفريقية المنعقد فى تونس كان من العجيب حقاً أن تُرى غينيا وغانا متعاونتين مع كمرون أهيدجو على إبعاد نيجيريا عن اللجنة التوجيهية للمؤتمر .

إن ما كان يهم سيكو تورى أكثر من أى شىء آخر فى تأييده لمومى (Moumie) هو إمكانية إثارة المتاعب لفرنسا فى الأمم المتحدة ودق مسمار آخر فى نعش السياسة الفرنسية فى أفريقية ، وهو أمر له أهمية خاصة بالنسبة لها إذ أنها الدولة الوحيدة التى تتبع فى أفريقية سياسة ليست ديناميكية فحسب ، بل سياسة تعرض على الأفريقيين بديلا للانفصال التام عن نظام الإعانات والأسواق المحمية . وقد عرضت سياستها الجديدة لأول مرة فى الكمرون . لقد أصبح الكمرون مستقلا ولكن فرنسا تأمل — كما أن حكومة الكمرون الحالية تعتقد — أنه من صالح الكمرون أن تستمر علاقته بفرنسا .

وهى على استعداد لأن توقع اتفاقيات ثقافية وفنية وتجارية مع فرنسا . فهذه إذن خطوة سابقة على تكوين الرابطة الفرنسية ، لأنها ارتباط بين دولتين مستقلتين .

وهكذا خطت فرنسا خطوة إلى الأمام . فهى لم تعد تعرض على الدول الأفريقية عضوية الرابطة الفرنسية ، بل استقلالا تاماً . وديجول على استعداد لأن يسحب كلماته المشهورة حين قال : « إن على غينيا أن تتحمل عواقب اختيارها » . فستحصل الكميرون على معونة بعد الاستقلال ، وقد وقعت توجو كذلك اتفاقية مع فرنسا تشمل مساعدة اقتصادية ، ولكن هذه دول خارج الرابطة الفرنسية . ويبدو أن فرنسا بحصول مالى ومدغشقر على الاستقلال قد أفسدت على غينيا ورقتها الرابحة ، إذ أن هذين البلدين قد اختارا أن يظلا مستقلين فى داخل الرابطة الفرنسية . وأما الأغرب من ذلك فهو أن هوفويه بوانيي رفض حتى توقيع اتفاقية مع فرنسا قبل الاستقلال . وبذلك كسب هوفويه نقطة ضد مالى ، ولكن هل كان يحدث كل هذا لو أن غينيا لم تختر سبيل الاستقلال ؟ لا بد أن ما أكد معنى الاستقلال ليس قدرة غينبا على المحافظة على استقلالها فحسب بل واستقبال سيكوتورى كزعيم دولة أفريقية مستقلة فى الأمم المتحدة وفى عواصم الدول الأوربية المختلفة .

إن سياسة فرنسا الجديدة هذه هى التى تحاول غينيا أن تعمل ضدها ، لأنها أخذت تدرك أن فرنسا تلعب « أوراقها » فى أفريقية بمهارة فائقة . فمحاولة غينيا الحط من شأن أهيدجو الشريك الأفريقى على أنه من عملاء الاستعمار ، وذم سياسة تأييد فرنسا للكميرون باعتبارها مؤامرة إمبريالية محاولة تقصد من ورائها المحافظة على نفوذها . لأن الأمر لا يقتصر على الكميرون فحسب بل يشمل جمهوريتى توجو ومالى اللتين نالتا استقلالها أيضاً . وقد سلكت مالى المستقلة سبيل الكميرون فأصبحت تربطها بفرنسا معاهدة . ومن ثم تقوى مركز فرنسا فى أفريقية ، الأمر الذى يمكن أن نراه فى اتهام غينيا لمالى ولساحل العاج بحشد الجنود على حدودها ، وفى إلقاء منشورات

الدعاية بالطائرات فى الجو : وتوثقت العلاقات بين دكار وأبيدجان حتى أعلن ضيا (Dia) أن محور دكار – أبيدجان يعتبر أحـــد حقائق السياسة الأفريقية .

وثمة ناحية أخرى لسياسة سيكوتورى الأفريقية ورد فعلها على فرنسا وهى احتجاجه على إجراء التجارب الذرية فى الصحراء . لقد كانت هذه التجارب موضوعاً ذا أهمية سيكلوجية عظيمة عند الأفريقيين الذين كان يهمهم ألا يستخدموا كالفئران تجرى عليهم التجارب . وقد أكد جميع زعماء أفريقية الخوف من بقايا الاشعاع الذرى والضرر الذى ينشأ عنه . يضاف إلى هذا أن الأفريقيين شعروا بأن إجراء التجارب فى جزء من أفريقية يحط من كرامتهم . وبما أن فرنسا قد تحدت مشاعرهم من قبل فى نواح أخرى ، فقد اعتبروا هذه التجارب فى الصحراء خطوة أخرى ضد الأفريقيين من جانب فرنسا . ولكن فرنسا حاولت بدورها أن تجعل زعماء أفريقية الفرنسية يعلنون موافقتهم على القنابل الذرية باعتبار أنها لا تخص فرنسا وحدها فحسب بل والرابطة الفرنسية بعامة ونجحت فى هذا إلى حد ما . ولكن هذا لم يخفف من حملة الصحف ومن الاجتماعات التى كانت تعقد فى كل البلاد احتجاجاً على فرنسا . وكانت غانا وغينيا تقومان بدور قيادى فى هذه الحملة . وكانت أهمية الصحراء بالنسبة لغينيا أن التجارب الذرية فى الحملة ضد فرنسا رباط يمكن أن يوحد كل الأفريقيين مهما يكن لونهم السياسى . وهكذا انضم زعماء مؤتمر شعوب الشمال (Northern People's Congress) وجماعة العمل والأحزاب الراديكالية مثل حزب غينيا الديمقراطى (Parti Démocratique Guinéen) – انضموا معاً على أساس المحافظة على حرمة أفريقية .

وهكذا كان لسياسة غينيا هدف كبير واحد ، هو أن تجعل فرنسا تدرك أن دولة جديدة قد جاءت إلى حيز الوجود وأنه لا يمكن تنفيذ أية سياسة فى أفريقية ما لم تؤخذ غينيا بعين الاعتبار . وللوصول إلى هذا الهدف لم تستخدم غينيا تحالفها مع غانا ، والمثالية الكامنة وراء حركة الجامعة الأفريقية فحسب

بل وكل جهاز اتحادات العمال والدولة . وأدركت فرنسا الحقيقة خلال عام واحد ، إذ أصبحت كونكرى فى حقيقة الأمر العاصمة السياسية لأفريقية أكثر حتى من أكرا أو لاجوس . كما أصبح للقرارات التى يتخذها المكتب السياسى لحزب غانا الديمقراطى أثرها فى كل أنحاء القارة .

ومن النادر جداً أن شعر العالم بظهور أية دولة جديدة على المسرح العالمى بهذه الطريقة المذهلة . فقد برهن زعماء غينيا وحزب غينيا الديمقراطى أنهم أكفاء للتحدى . وكانت استجابتهم للتحدى الذى أوجدته مشكلات الاستقلال بحيث اضطرت فرنسا ، التى ظنت أن عدم التعاون سيرغم الدولة الجديدة على أن تجثو على ركبتيها ، إلى تغيير سياستها . لقد برزت غينيا ظافرة منتصرة .

الثمن ١٥ قرشاً

مطبعة كوستا تسوماس وشركاه
أبريل سنة ١٩٦٤